

الاتجاهات العالمية

على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام

التقرير العالمي ٢٠١٧/٢٠١٨

حرية وسائل الإعلام

سلامة الصحفيين

المساواة بين الجنسين

التعددية

التغير التكنولوجي

وسائل الإعلام المستقلة

الاستقطاب السياسي

صدر في عام 2018 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
7, place de Fontenoy, 7523 Paris 07 SP, France

ISBN 978-92-3-600070-1



العنوان الأصلي : *World Trends in Freedom of Expression and Media Development: 2017/2018 Global Report*

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات وعلى التقرير الكامل بشأن الاتجاهات العالمية عبر الموقع الإلكتروني التالي:
https://ar.unesco.org/world-media-trends-2017

ينبغي الإشارة إلى الدراسة الكاملة كما يلي: *UNESCO. 2018. World Trends in Freedom of Expression and Media Development: 2017/2018 Global Report, Paris*

منسقة التحرير: راشيل بولاك إيشو
الباحثون الرئيسيون: نيكول ستريملو وإيجنيو غالياردونيه ومونرو برايس
التصميم البياني وتصميم الغلاف والطباعة: مارك جيمس
الرسوم المعلوماتية: كالروس مانزو

الصور:
p. 28, 64 © Shutterstock / Marcel Clemens
p. 33, 161 © Alfred Yaghobzadeh
p. 51 © Shutterstock / Piotr Adamowicz
p. 68,100 © Fred Cifuentes
p. 76 © Shutterstock / LDprod
p. 104 © Slim Ayadi
p. 132 © AFP PHOTO / James Lawler Duggan
p. 135, 128 ©Tobin Jones
p. 143 © Shutterstock / Dragon Images
p. 170 © Carlos Duarte

الطباعة: مطابع اليونسكو، *باريس، فرنسا*.



صدر هذا المنشور بدعم من السويد.

الاتجاهات العالمية

على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام

التقرير العالمي 2017–2018



المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الأُطُر

فريق التحرير

الباحثون الرئيسيون

نيكول سترملاو، *جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة، وجامعة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا*

إيجينيو غاغلياردون، *جامعة ويتواترزراند، جنوب أفريقيا*

مونرو برايس، *جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية*

الباحثون الإقليميون والمواضيعيون

كارولينا أغوير إينيس، *جامعة سان أندريس، الأرجنتين*

عمر الغزي، *كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة*

أدمير مير، *جامعة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا*

جنيفر هنريكسن، *جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية*

جيوتي بانداي، *مركز إيديا تليكوم للتميز، المعهد الهندي للإدارة، الهند*

كريستينا روزغوني، *جامعة فيينا، النمسا*

كارين روس، *جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة*

إيرين كاليهان، *جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية*

إليانور مارشانت، *مدرسة أننبرغ للاتصالات، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية*

إيفريستو موغوتشا، *جامعة ويتواترزراند، جنوب أفريقيا*

أوليفييه أيكن، *جامعة شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية*

فريق اليونسكو

غاي بيرغر، *مدير شعبة حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام*

سيلفي كودراي، *رئيس قسم حرية التعبير*

ماريوس لوكوسيوناس، *أخصائي برنامج*

راشيل بولاك، *أخصائي برنامج مشارك*

إيمي تشرشل، *مساعدة التحرير*

أوسكار كاستلانوس، *أخصائي اتصالات*

الفريق الاستشاري

رافينا أغروال، *المراكز العالمية بجامعة كولومبيا، مومباي، الهند*

كاتالينا بوتيرو مارينو، *جامعة لوس أنديس، كولومبيا*

إلدا بروغي، مركز *التعددية الإعلامية وحرية وسائل الإعلام، المعهد الجامعي الأوروبي، إيطاليا*

أليدا كاليخا غوتيريز، مرصد *أمريكا اللاتينية للتنظيم والإعلام والتقارب (OBSERVACOM)، المكسيك*

أولا كارلسون، *جامعة غوتنبرغ، السويد*

سيلفيا شوكارو مارسيس، *مستشار حرية التعبير، فرنسا*

ماريوس دراغومير، *جامعة أوروبا الوسطى، المجر*

جيرارد غوغين، *جامعة سيدني، أستراليا*

ليام هورسلي، مركز *حرية وسائل الإعلام، جامعة شيفيلد، المملكة المتحدة*

أحمد خليفة، *جامعة عين شمس، مصر*

روبن مانسيل، *كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة*

توبي مندل، مركز *القانون والديمقراطية، كندا*

بول نولو، *مؤسسة فورد، نيجيريا*

غلام الرحمن، رئيس *نظم المعلومات، بنغلاديش*

جولي ريد، *جامعة جنوب أفريقيا*

موسى الريماوي، *المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، فلسطين*

إيلينا شيرستوبويفا، *الجامعة الوطنية للبحوث كلية الاقتصاد العليا، الاتحاد الروسي*

رامون توازون، *المركز الآسيوي للإعلام والاتصال، الفلبين*

إيمي فيغا مونتيل، *الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك*

سيلفيو ويسبورد، *جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية*



تصدير

يشرّف اليونسكو أن تقدم الإصدار الثالث لهذا التقرير الذي يتناول «الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام»، والذي أعتبره تجسيداً لدور اليونسكو في العمل كمختبر للأفكار والإسهام في تحقيق التفاهم على الصعيد الدولي. يرسم هذا التقرير ملامح عالم يواجه تغيرات متسارعة للغاية تؤثر تأثيراً عميقاً في المجتمعات، ولا سيما في مجالي حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام.

ويتناول التقرير أربعة جوانب من الجوانب الرئيسية لحرية الصحافة وهي: الحرية والتعددية واستقلال وسائل الإعلام وسلامة الصحفيين، ويولي اهتماماً خاصاً، شأنه في ذلك شأن تقريرينا السابقين، للمساواة بين الجنسين. وتُعد هذه الدراسة أداة من الأدوات الكفيلة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، التي تضمنت أهدافها الاعتراف بأهمية «كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية».

ومن ثم تكمن أهمية هذه الوثيقة في كونها توفر الأدوات لرصد الوضع على الصعيد العالمي من حيث الانتفاع بالمعلومات واحترام حرية التعبير بوصفها إحدى الحريات الأساسية. وتندرج مساعينا الرامية إلى ترويج هذين الهدفين المترابطين، أي حماية حرية التعبير وتحسين اطلاع الجمهور على المعلومات، في هذا السياق.

ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2017 ويستند إلى دراسات إقليمية وبيانات عديدة تُظهر التغيرات التي طرأت على الصعيد العالمي منذ إصدار تقريرنا الأول. ويتضح من هذا التقرير أن تغيرات عميقة حدثت في مجال **حرية الصحافة** التي أحرزت تقدماً من عدة وجوه لكنها سجلت تراجعاً في البعض منها. فحرية وسائل الإعلام مكبلة بفعل قيود قانونية عديدة تعترض الحق في نشر المعلومات والأفكار، على الرغم من تحقيق أوجه تقدم فيما يخص الضمانات القانونية للحق في البحث عن المعلومات والحصول عليها.

أما فيما يتعلق أخيراً **بتعددية وسائل الإعلام** فقد سجلت السنوات الخمس الماضية زيادة حادة في كم مصادر المعلومات. بيد أن تركيز ملكية وسائل الإعلام وخدمات الإنترنت في أيدي عدد ضئيل من الجهات يثير مخاوف شديدة. ومن الأمثلة على ذلك

ترشيح المضامين في وسائل التواصل الاجتماعي الذي يؤدي إلى نشوء «فقاعات» يتقوقع فيها الناس وتحول دون اطلاعهم على الحقيقة أو على «وجهات النظر» التي يعتبرونها «مزعجة» أو «غير لائقة». ونجد مثالاً آخر على ذلك في تلاعب أبواق دعائية بالمعلومات أو نشر الأخبار المضللة. ويسجّل الوضع العام فضلاً عن ذلك انحسار التقدم على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين سواء فيما يتعلق بالمضامين الإعلامية أو الموظفين.

ويتضح من الاتجاهات العالمية تراجع **استقلال وسائل الإعلام** وضعضعة المعايير المهنية الصحفية بفعل تأثير القوى الاقتصادية من جهة وعدم اعتراف الجهات الفاعلة السياسية باستقلال وسائل الإعلام من جهة أخرى. بيد أن إدراك ضرورة الانضباط الذاتي بات يتزايد لدى شركات الإعلام والإنترنت.

أما فيما يتعلق **بسلامة الصحفيين البدنية والنفسية وفي المجال الرقمي** فما زالت الاتجاهات العالمية خطيرة للغاية، علماً أن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب يمثل بصيص أمل في هذا الصدد، إذ تسجّل آليات متابعة الجرائم التي تُرتكب ضد الصحفيين والوقاية والحماية منها وتعزيز الإجراءات لمقاضاتها زخماً جديداً ينبغي لنا دعمه.

وأود أن أشيد بجميع شركائنا الذين اجتهدوا في إعداد هذا التقرير سواء العاملين في الحقل الجامعي أو المهنيين في مجال الإعلام، وأن أشيد أيضاً بالسويد التي موّلت هذا المشروع وبالنرويج التي قدّمت دعمها إليه.

وأشجع الدول الأعضاء في اليونسكو بشدة على الاستعانة بهذا التقرير ونشر العبر المستخلصة منه عن طريق أعمال الترجمة وإحياء الأنشطة المخصصة لهذا الموضوع، واعتماد نتائج التقرير بغية تعزيز الأطر الوطنية المؤاتية لحرية التعبير وحرية تداول المعلومات واستقلال وسائل الإعلام. فهذا التقرير هو مرشد قيِّم ومفيد للجميع في سبيل إحراز التقدم في هذا الاتجاه.

Audrey Azoulay

السيدة أودري أزولاي
المديرة العامة لليونسكو

ملخَّص تنفيذي

يضطلع هذا الإصدار من تقرير «الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام» بمهمة كبيرة أسندها المؤتمر العام لليونسكو إلى المنظمة، في دورته السادسة والثلاثين، وتقضي بأن ترصد التطورات المعاصرة في مجال حرية الصحافة وسلامة الصحفيين، وتقديم تقرير عنها. فهو ينطلق من حيث انتهى الإصدار الأول للتقرير عن الاتجاهات العالمية، الذي نُشر في عام 2014، إلى إجراء مسح للتحولات الرئيسية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام على الصعيد العالمي، خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2017، وهي فترة اتّسمت بتحولات عميقة، اجتماعية وسياسية وتكنولوجية.

وإذ تلتزم هذه الدراسة بالإطار الذي وضعه إعلان ويندهوك عام 1991، الذي اعتُمد عليه في إعداد التقارير السابقة للاتجاهات العالمية، يشدِّد على الركائز الأساسية المتمثلة في حرية وسائل الإعلام، وتعدديتها، واستقلالها، وسلامة الصحفيين بغية تحقيق حرية الصحافة. ويراعي التقرير الظروف المتغيِّرة، إذ يعترف بالأدوار المتغيِّرة التي تؤديها الجهات الفاعلة السياسية، وشركات الإنترنت، والجماهير المستمعة والمشاهدة، في مجال تهيئة بيئات المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويدرُس التحولات في الصحافة والتغيُّرات على مختلف أنواع مستعملي المعلومات ومنتجيها، تغيُّرات سهّلتها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، ويبيّن في الوقت نفسه استمرار صلاحية الرؤية التي خرج بها إعلان ويندهوك بشأن حرية الصحافة.

ويأتي فيما يلي تلخيص الاتجاهات الرئيسية التي برزت خلال التحليل على المستويين العالمي والإقليمي في مجال حرية وسائل الإعلام، وتعدديتها، واستقلالها، وسلامة الصحفيين[1] . وتخللت تحليل الركائز الأربع مراعاة خاصة لبُعدَي وسائل الإعلام الرقمية والمساواة بين الجنسين[2] .

---

[1] فيما كان المطبوع يجري إعداده من أجل تقديمه إلى المؤتمر العام لليونسكو، كان التحليل جارياً بحسب المناطق الست التي تتكوّن منها المجموعات الانتخابية داخل اليونسكو.

[2] اضطلع بالبحوث اللازمة للدراسة أخصائيون من جامعة أكسفورد (المملكة المتحدة) وجامعة ويتواترسراند (جنوب أفريقيا) وجامعة بنسلفانيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، مع شبكة عالمية من الباحثين الإقليميين ومساعدي البحوث، تحت إشراف قسم حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام داخل اليونسكو. وأسهم بمدخلات وبمراجعة ندِّية فريق استشاري تحريري قوامه 20 خبيراً دولياً في وسائل الإعلام، اُخْتِيروا بناءً على خبراتهم الإقليمية والمواضيعية.

الاتجاهات في حرية وسائل الإعلام

فرضت التحولات السريعة السياسية والتكنولوجية والاقتصادية، التي حصلت خلال الفترة المشمولة بهذه الدراسة، ضغوطاً جديدة على حرية وسائل الإعلام. ويمثِّل ظهور أشكال جديدة من الشعبوية السياسية ومما اعتُبر سياسات تسلطية تطورات هامة في هذا الشأن. وتذكُر الحكومات مجموعة من الأسباب، بينها الأمن القومي، في تبريرها الرصدَ المتزايد للمعلومات التي ترد في الإنترنت، وتطلّبها أيضاً نزع هذه المعلومات، ولا يقتصر ذلك في كثير من الحالات على معلومات لها صلة بخطاب الكراهية وبمضمون يُعتبر مشجِّعاً على التطرف العنيف، بل يشمل أيضاً ما يُعتَبر تَمَوْضُعاً سياسياً مشروعاً. ثم إن تنامي الدور المركزي الذي تؤديه الإنترنت في الاتصالات، وما يواكبه من دور وتأثير لمنابر الإنترنت القوية، العاملة عبر الحدود، قد استرعى انتباه المحاكم والحكومات الساعية إلى تنظيم نشاط هؤلاء الوسطاء، وهو ما مثّل مخاطر على حرية التعبير عبر الإنترنت.

وفي حين جرى كثير من النقاش في موضوع كيف أن وسائل توسِّع نطاق الحريات والاتصالات على أيدي جهات فاعلة تتجاوز هذه الوسائل، حصل أيضاً تزايد في حالات اقتحام الخصوصيات وانتشار الرقابة الكثيفة والتعسفية. وتُعتبر هذه الأمور مَثارات تهديد لحماية المصادر الصحفية، ولثقة الجمهور بحرمة الخصوصيات، التي اعتبرتها الأمم المتحدة ممّا يمكّن قيام حرية التعبير. وفضلاً عن ذلك، حصلت زيادة كبيرة في أفعال الحجب والترشيح لمضامين الإنترنت، كما حصل اتجاه متنامٍ إلى عمليات إغلاق على نطاق واسع لكامل مواقع الويب لوسائل التواصل الاجتماعي أو لشبكات الهواتف المحمولة أو للمنفذ الوطني إلى الإنترنت. وقد «أدان» مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (في القرار A/HRC/32/L.20) هذه الممارسات «بشكل قاطع»، إذ تمثِّل تقييدات مفرطة لحرية التعبير وللحق في الانتفاع بالمعلومات، ولها تأثيرات كبيرة اجتماعية وسياسية واقتصادية.

وفي كل ذلك، تُفرض قيود على المسؤولية القانونية التقليدية المحدودة التي تتحملها شركات الإنترنت على المضامين التي ينشئها زبائنها من مستعملي الإنترنت، وقد كانت هذه المسؤولية المحدودة على وجه العموم عاملاً إيجابياً لحرية تدفق المعلومات. ومع أنه يجري تسليط الضوء على الأدوار الرقابية التي تضطلع بها شركات الإنترنت، فإن هذه الشركات لا تزال متميِّزة عن شركات وسائل الإعلام التي تنتج أغلبية مضامينها. فتوضع قضايا خصوصيتها ومعاييرها للتعبير، وسياستها في انتهاج الشفافية وحتى المعالجة الخوارزمية، في جدول أعمال كثير من الجهات الفاعلة ولأسباب مختلفة. وفي بعض الحالات، تُنتَقَد هذه الشركات لأنها تُحدُّ أحياناً من المضمون الصحفي، ولأنها – لاعتبارات «اقتصاد الانتباه» – تُحيل هذا المضمون في بعض الحالات إلى مستوى بروز يجعله في العرض مكافئاً لمعلومات أخرى لا تفي بالمعايير المهنية لقابلية التحقق. وفي حالات أخرى، تُرى هذه الشركات أهدافاً جاءت في الوقت المناسب لما يمكن اعتباره خطابة طنانة، سياسة المنحى، تلومها تبسيطياً – ومعها الإنترنت – على أمراض اجتماعية معيّنة، وتدعوها إلى أداء دور أكثر إيجابية عن طريق الحد من المضمون. وأما التناسب والضرورة في الحدود المنشود وضعها، ومخاطرها على التعبير المشروع، فيطرحها اللائمون جانباً.

وتدل استطلاعات رأي حديثة أجراها معهد غالوب في 131 بلداً في جميع مناطق العالم، على وجود إدراك عام لانخفاض حريات وسائل الإعلام في كثير من البلدان. ولكن في المقابل، تبقى حرية وسائل الإعلام معترفاً بها وتحظى بالتقدير في مختلف أنحاء العالم. وهناك تطور إيجابي آخر هو أن الحق في الوصول إلى المعلومات كسب مزيداً من الاعتراف به، عن طريق إدراج الغاية 10 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة «كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية». ثمّ إن المؤتمر العام لليونسكو الذي عُقد في عام 2015 أعلنَ الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر يوماً دولياً لتعميم الانتفاع بالمعلومات (القرار 38م/70). وارتفع عدد الدول الأعضاء التي وضعت قوانين بشأن حرية تداول المعلومات إلى 112 دولة، وسُجِّل هذا الارتفاع بوجه خاص في منطقة أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي. وبالمقابل، لا يزال يتعيّن الاضطلاع بالكثير على المستوى العالمي من أجل تحسين الوعي بشأن هذه القوانين وإنفاذها. واعْتُرِفَ بأن إتاحة الانتفاع بالمعلومات (الذي يشمل: معقولية الأسعار، والتنوع اللغوي، ومراعاة قضايا الجنسين، والدراية الإعلامية والمعلوماتية) تمثّل مكوناً تأسيساً لــ «عالمية الإنترنت»، وهو مفهوم وضعته اليونسكو وأُقِرّ في عام 2015، ويروِّج لقيام شبكة إنترنت مبنية على حقوق الإنسان، ومفتوحة، ومتاحة للجميع، ومعزَّزة بالمشاركة المتعددة (ويُشار إلى هذه المبادئ بالاسم المختصر ROAM). وفي عام 2017، انطلقت اليونسكو في مشاورة واسعة النطاق من أجل وضع مؤشرات لتقييم العمل بهذه المبادئ على المستوى الوطني.

الاتجاهات في تعددية وسائل الإعلام

واصل النفاذ إلى منابر متعددة لوسائل الإعلام توسّعه خلال الفترة المشمولة بهذه الدراسة. فالآن يكاد نصف سكان العالم يتمتعون بالنفاذ إلى الإنترنت، ويُعزى هذا التطور جزئياً إلى الانتشار السريع لإمكانية الاتصال بالإنترنت عبر الأجهزة المحمولة في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ثم إن التلفزة الساتلية والانتقال إلى النظام الرقمي زادا من عدد القنوات التي ينفذ الأفراد إليها زيادة مضاعفة. ومنذ عام 2012، ازدادت أيضاً إتاحة مضامين وسائل الإعلام ازدياداً هائلاً، ويُعزى جُلُّ الفضل في ذلك إلى ما يضعه المستعملون من المضامين ومشاركتها. وفي كانون الثاني/يناير 2017، أحصت موسوعة ويكيبيديا عدداً من المقالات يساوي تقريباً ضعف العدد الذي أحصي في كانون الثاني/يناير عام 2012، وهذا الاتجاه يصحبه تنوع مطرد في المضمون وزيادة في المساهمات الموضوعة بلغات غير الإنكليزية.

لكن هذه الاتجاهات واكبها صعود شكل جديد ممّا سماه بعضهم «التعددية المستقطَبة»، أي: تُتاح أنواع متعددة من المعلومات والبرامج، لكن كل مجموعة مجزأة لا تنفذ إلا إلى قطعة محدودة.

ففي المناطق التي شهدت أوسع انتشار للإنترنت وأقوى اعتماد على مصادرها الإخبارية، أسهمت الخوارزميات المتعاظم سيلها، وتصنيف نتائج عمليات البحث، ووظيفة التلقيم الإخباري التي تؤديها وسائل التواصل الاجتماعي، في إيجاد ما سُمِّي «غرَف الصدى» و«فقاعات الترشيح» التي يُرى فيها عوامل لتدعيم الآراء الفردية الموجودة وإنتاج مناقشات مغلقة، على الرغم من أن هذا التطور قد لا يكون بالضرورة قوياً بمقدار ما يوصف أحياناً. ومع ذلك، فإن ما يحصل في المنافسات الانتخابية من سرعة تكاثر ما يُسمّى «الأخبار الملفقة»، يغذّيها جزئياً ميل منابر التواصل الاجتماعي إلى تفضيل المعلومات «الجذابة» صار مثالاً قويّ الإيضاح على الكثير من الآثار الضارة التي يمكن أن تحدثها هذه الظاهرة في المناقشات العمومية. وفي مناطق أخرى، كالدول العربية وأفريقيا، تمثّل الإذاعة الصوتية والتلفزيونية عاملاً أكثر مركزية لهذا الاتجاه نحو الاستقطاب في وسائل الإعلام ومن خلالها.

وعلى نحوٍ مماثل، أسهم الانتفاع بالإنترنت عبر الأجهزة المحمولة، وممارسة «التسعيرة صفر» – التي يسمح بفضلها مزوِّدو خدمة الإنترنت أو الأجهزة المحمولة للمستعمِلين بالنفاذ إلى مضامين أو تطبيقات معيّنة بدون حساب الحد الأقصى لبيانات المستعمِل – إسهاماً بالغاً في نشر التعددية من حيث الانتفاع بالإنترنت، على الخصوص لدى أفقر الفئات. إلا أن نمط النفاذ كثيراً ما يكون مقصوراً على تطبيقات معيّنة في الأجهزة المحمولة، وهذا ما يثير أوجه قلق من أن هذه الخدمات من شأنها أن تنشئ «حدائق مسوَّرة» خاصة، خلافاً لمبدأي انفتاح الشبكة وحيادها.

وتظل التعددية محدودة بسبب استمرار الواقع المتمثّل في تدني تمثيل المرأة تدنياً بارزاً في القوة العاملة لوسائل الإعلام، وفي أدوار صنع القرارات ومضامين وسائل الإعلام، من حيث المصادر والمواضيع. وعلى سبيل الرد على استمرار تهميش النساء، قامت مجموعة من منظمات المجتمع المدني، ومنافذ وسائل الإعلام، وعدد من الأفراد بمبادرات رامية إلى تغيير المشهد، بما في ذلك العمل عبر التحالف العالمي المعني بوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين الذي أقامته اليونسكو، وعن طريق تطبيق المؤشرات المراعية لقضايا الجنسين في وسائل الإعلام[3] .

واستمر الاضطراب في النماذج التقليدية لأعمال وسائل الإعلام الإخبارية، ما أدّى إلى زيادة التركُّز العمودي والأفقي وإدخال أنماط جديدة من الملكية المتبادلة. وأثّر تقليص الملاك الوظيفي في تنوع المضمون، ولا سيما في مجال التغطية الدولية. وانخفض تداول الصحف في جميع المناطق، باستثناء منطقة آسيا والمحيط الهادي حيث حصل نمو كبير في بعض الاقتصادات الناشئة. وفي عددٍ من المناطق، لا يزال يُفتقد وجود خدمة بثّ عمومية مستقلة، أو إن وُجدت فهي تحت تهديد سياسي أو مالي متجدِّد. والنمو السريع في مجال الإعلان الرقمي، الذي تضاعفت تقريباً عائداته خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016، استفادت منه منابر الإنترنت الكبيرة أكثر مما استفادت منه وسائل الإعلام التقليدية. وإزاء أشكال التعطيل هذه، اختبرت وسائل الإعلام التقليدية نماذج اقتصادية جديدة، تشتمل على إدخال حواجز دفع، تطلب هبات من القراء وتلتمس التمويل الجماعي. واستعمل الصحفيون أيضاً التكنولوجيات الجديدة، مثل الواقع الافتراضي، من أجل إجراء تجارب انغماسية في أحداث بعيدة مكانياً.

الاتجاهات في مجال استقلال وسائل الإعلام

يُبرز استقطاب الحياة العامة، الملاحظ في أنحاء من جميع المناطق التي تشملها هذه الدراسة، الحاجة إلى صحافة مستقلة ومهنية، قادرة على تقديم معلومات ممكن التحقق منها، باعتبارها مضموماً صالحاً لأن يخدم مناقشات عمومية فعّالة ومفتوحة. لكن استقلال وسائل الإعلام يخضع لمزيد من الضغط، في ظل استمرار الاتجاهات التي أبرزها التقرير عن الاتجاهات العالمية الأول، المنشور في عام 2014، وذلك بسبب ترابطات معقَّدة بين السلطة السياسية والسلطات التنظيمية، ومحاولات التأثير في وسائل الإعلام وفي الصحفيين، أو نزع الطابع الشرعي عنهما، وكذلك تقليص الميزانيات في المؤسسات الإعلامية.

ويتجلّى تردي حالة استقلال وسائل الإعلام في عدد من المؤشرات.

فهناك تراجع في ثقة الجمهور بوسائل الإعلام، أُخبر عنه في أغلبية المناطق. واعتُبرت اختلالات نماذج الأعمال ذات تأثير في زيادة التبعية للحكومات وإعانات الشركات في بعض الظروف، وهذا ما يثير القلق من آثار ممكنة على استقلال التحرير. وفي بعض الحالات، حصلت زيادة في النقد اللاذع، حتى من جانب القادة، تجاه وسائل الإعلام وممارسة الصحافة، إذ اعتُبر هذا النقد خطراً ويروِّج للتعصب في التعبير، ويقوِّض مصداقية كل صحافة، بصرف النظر عن صحتها.

---

[3] التحالف العالميّ المعنيّ بوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين هو حركة عالمية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام وبواسطتها، أنشأتها اليونسكو وشركاؤها في كانون الأول/ديسمبر عام 2013، أثناء المنتدى العالمي لوسائل الإعلام ومراعاة قضايا الجنسين. والمؤشرات المراعية لقضايا الجنسين وفي وسائل الإعلام هي إطار مؤشرات تُستعمل لقياس مدى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وسائل الإعلام وعبرها.

ولوحظ في جميع المناطق أن الاستقلال الذاتي للجهات التنظيمية المستقلة تعرّض للضغط. ففي أنحاء واسعة من أفريقيا، ومن آسيا والمحيط الهادي، ومن أمريكا اللاتينية والكاريبي، يفتقر ترخيص مشغلي الإذاعات إلى الشفافية، ولا تزال تحرِّكه المصالح السياسية والتجارية بدلاً من المصلحة العامة. وقد حظيت هيئات التنظيمي الذاتي، التي تستطيع دعم تطبيق المعايير المهنية والحفاظ في الوقت نفسه على استقلال التحرير، بمزيد من الاهتمام في بلدان يتنامى فيها قطاع وسائل الإعلام. لكنْ إضافة إلى صعوبة إقامة الاستقلال وإبقائه بصورة مستدامة، واجهت مجالس الصحافة تحديات العصر الرقمي، مثل تحقيق الاعتدال في تعليقات المستعملين.

وهناك بالمقابل تطورات إيجابية لصالح استقلال الصحفيين في اتخاذ قرارات التحرير. ففي مناطق أفريقيا والدول العربية وآسيا والمحيط الهادي، أفاد صحفيون أنفسهم عن نمو كبير في استقلالهم الصحفي. وقد شجّعت هذه التغيُّرات قيام منافذ بديلة للصحفيين، وذات نفوذ في كثير من الأحيان، بما فيها وسائل الإعلام الرقمية، وكذلك قيام أشكال من التعاون الدولي في مجال الصحافة الاستقصائية. ومع استمرار تزايد غزارة المعلومات عبر الإنترنت، يتأكد بروز القيمة المميَّزة للصحافة المستقلة.

ثم إن تعليم الصحافة، الذي يعزِّز معايير الاستقلال المهني في وسائل الإعلام، قد شهد نمواً ملحوظاً في إتاحة الموارد عبر الإنترنت. إلا أن الدعم الذي تقدِّمه جهات مانحة إلى منظمات غير حكومية مستقلة، عاملة على تنمية وسائل الإعلام، قد شهد تقلبات، طارحاً تحديات كبيرة أمام الاستدامة، ولا سيّما في أنحاء من أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية. وتتأثر هذه المجموعات أيضاً بتنامي التشريعات التي تقيِّد التمويل الخارجي.

وفي سياق الضغط المتنامي للرد على ما يشيع في وسائل التواصل الاجتماعي من مضامين تحرِّض على العنف أو الكراهية، أطلقت شركات الإنترنت مبادرات تنظيم ذاتي لمكافحة خطاب الكراهية، والتطرف العنيف، والكره للنساء، والعنصرية وما يُسمَّى «أخباراً ملفقة». واعتمدت لذلك أدوات اشتملت على حملات لإشاعة الدراية الإعلامية والمعلوماتية؛ وشراكات مع منظمات تُعنى بتدقيق الوقائع وإجراء البحوث؛ وتقديم الدعم إلى الصحفيين؛ وإزالة الإعلانات من المواقع التي تولِّد تلك المضامين. وتصدياً لتقارير الأخبار الملفقة والمزورة، يغتنم العديد من وسائل الإعلام الإخبارية المعروفة الفرصَ لإظهار ما تتميَّز به من قيمة مضافة مميَّزة بوصفها مصادر موثوقةً للمعلومات والتعليقات.

الاتجاهات في مجال سلامة الصحفيين

خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016، قُتِل 530 صحفياً، بمعدل وفاة اثنين أسبوعياً. ويبقى القتل في أجزاء من المنطقة العربية عالي النسبة جداً بسبب استمرار النزاعات وعدم الاستقرار. وشهدت منطقة أفريقيا انخفاضاً كبيراً، بعد بلوغ ذروة عام 2012 في قتل الصحفيين. وخلال الفترة ازداد قتل الصحفيات، مرتفعاً من خَمْسٍ قُتلنَ في عام 2012 إلى 10 قُتلنَ في عام 2016. وكان القتلى من الصحفيين في هذه الفترة مراسلين محليين بنسبة 92 في المائة، على الرغم من وجود نزعة إلى التركيز العالمي على قتل المراسلين الأجانب.

ويبقى الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين هو القاعدة الغالبة، إذ لا تتجاوز نسبة المحاكمة الواحد من 10. ومع ذلك فقد أبدت الدول الأعضاء تجاوباً متزايداً مع طلب المديرة العامة الحصولَ على معلومات عن التحقيقات القضائية في حالات قتل الصحفيين، إذ إن أكثر من 70 في المائة أجابت في عام 2017 عن طلبها، وإن على درجات متفاوتة من التفصيل.

وفي عام 2013، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يومَ 2 تشرين الثاني/نوفمبر اليومَ الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، ويحتفى بهذا اليوم عدد متزايد من مختلف أنحاء العالم.

واستمراراً للاتجاهات السابقة، حصل أيضاً ازدياد كبير في أشكال العنف الأخرى التي مورست بحق الصحفيين، بما فيها الخطف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب. وشهدت المنطقة العربية ارتفاعاً حاداً في عدد الصحفيين المأخوذين رهائن على أيدي مجموعات التطرف العنيف. ثم إن السلامة الرقمية هي أيضاً مثار قلق متزايد بالنسبة إلى الصحفيين في جميع المناطق، إذ تُرسَل التهديدات بالتخويف والمضايقة، وحملات التضليل وتشويه السمعة، وتغيير مظهر مواقع الويب، والاعتداءات التقنية، فضلاً عن المراقبة التعسفية. وتعرّضت الصحفيات بوجه خاص للإساءة المتزايدة على الإنترنت، وللمطاردة والتحرش.

وعلى الرغم من صعوبة ظروف عمل كثير من الصحفيين، بُذلَت مساعٍ هامة للنهوض بالوعي ومكافحة العنف بحق الصحفيين، من خلال تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. فمنذ عام 2012، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، واليونسكو 12 قراراً أو مقرراً تتعلق بسلامة الصحفيين. وفي حزيران/يونيو من عام 2017، أُجريت مشاورة متعددة الأطراف المعنية في جنيف بسويسرا، بشأن استعراض تنفيذ خطة العمل المذكورة للأمم المتحدة، وأفضت إلى 30 خياراً استشرافياً للعمل المستقبلي، ستنظر فيها الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات الدولية الحكومية الإقليمية، وهيئات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في مجال وسائل الإعلام، ووسطاء الإنترنت، والأوساط الأكاديمية.

ويلزم الاستمرار في رصد وضع سلامة الصحفيين من أجل صياغة استراتيجيات فعّالة ومستنيرة. وهذا أمر لا بد منه للدفع قدماً بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بناءً على المساهمات بالمعلومات والمعارف التي تقدِّمها وسائل إعلام حرة وتعددية ومستقلة، واعتماداً على تعزيز سلامة الصحفيين لكي يتسنّى لهم إنتاج الأخبار التي تحتاج إليها جميع المجتمعات.

خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016، قُتِل 530 صحفياً، بمعدل وفاة اثنين أسبوعياً.

المقدِّمة

الأساس المنطقي

إن تعزيز وضع حرية الصحافة هو أمر أساسي بالنسبة لولاية اليونسكو لنشر التدفق الحر للأفكار بالكلمة والصورة، باعتبارها وسيلة للنهوض بالسلام وتشجيع الحوار. وحرية التعبير هي حق أساسي من حقوق الإنسان في حد ذاته وتمكين من جميع الحقوق الأخرى.

وتضطلع حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام بدور هام في الحفاظ على سيادة القانون وتعزيز الحكم الرشيد. ويُعتَرَف بهذا الدور ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في إطار الغاية 16 من الهدف 10 («كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية»)، الذي يدعم الهدف 16 المتمثل في بناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع.

وفي هذا السياق تنشر اليونسكو هذه الدراسة بوصفها التقرير الثالث عن الاتجاهات العالمية في مجال حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام. وفي عام 2014، نشرت اليونسكو تقريرها الأول، وتبعته بطبعة ثانية في عام 2015 ركَّزت فيه على اتجاهات رقمية مختارة. وتضطلع هذه السلسلة بمهمة رئيسية أسندتها الدول الأعضاء في اليونسكو البالغ عددها 195 دولة إلى المنظمة، في الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام وتقضي بأن: ترصد التطورات المعاصرة في مجال حرية الصحافة وسلامة الصحفيين، وتقديم تقرير عنها.

وينطلق إصدار 2017/2018 من حيث انتهى الإصدار الأول لتقرير الاتجاهات العالمية، عن طريق إجراء مسح للتحولات الرئيسية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام على المستوى العالمي، خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2017. وعلى غرار الإصدار الأول، ينصبُّ التركيز على حرية الصحافة باعتبارها جانباً مركزياً من جوانب حرية التعبير. وجرياً على شكل الإصدار الأول، يركِّز هذا التقرير على حرية وسائل الإعلام، وتعدديتها، واستقلالها، وسلامة الصحفيين باعتبارها مجالات رئيسية لتقييم حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام. وهو في هذا يأخذ في الاعتبار عوامل سياقية محدَّدة تترتب عليها آثار على حرية الصحافة: التغيّرات في السياقات التكنولوجية والاجتماعية السياسية، وعدم المساواة، والصراع العنيف، والتنقلات الرئيسية للسكان. ومن الناحية الجيوسياسية، شهدت الفترة المشمولة بالاستعراض أيضاً تكثيفاً، في أنحاء كثيرة من العالم، باتجاه منعطف نحو الشعبوية والقومية والهوية التي تؤثر على حرية الصحافة وسلامة الصحفيين.

المعايير الدولية بشأن حرية التعبير

ويستند البحث في هذا التقرير إلى القاعدة الدولية المتمثلة في أن حرية التعبير وحرية الرأي حق لجميع المواطنين. وكما هو منصوص عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يشمل هذا الحق «حرية اعتناق الآراء دون مضايقة، والتماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود». وعُزِّزت عالمية هذه المادة في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن التعليق العام رقم 34 بشأن هذه المادة من جانب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وفي عام 2012، أكّد مجلس حقوق الإنسان انطباق هاتين المادتين على شبكة الإنترنت.

وفيما يتعلق بالمعايير الدولية، ثمة حق يتعيّن أن يكون هو القاعدة (وهو في هذه الحالة، حرية التعبير)، ولا تكون أي قيود إلا استثنائية في طابعها. وينبغي أن تكون لهذه الأخيرة ما يبرِّرها من حيث المعايير الدولية، التي تقتضي أن تكون هذه القيود قائمة على القانون، وضرورية ومتناسبة، ولأغراض مشروعة. وهكذا، ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) على أن القيود لا تعتبر مشروعة إلا إذا نصَّ عليها القانون وكانت ضرورية بشكل واضح لتحقيق غرض مشروع. ويُحدَّد هذا الغرض على أنه: احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة. وكما كتب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بتعزيز الحق في حرية الرأي وحرية التعبير وحمايتهما، ديفيد كاي، فإنه «يجب أن يكون أي تقييد دقيقاً ومتاحاً للجمهور من أجل الحدِّ من السلطة التقديرية للسلطات وتوفير التوجيه الكافي للأفراد».

ويتطلب إطار المادة 19 أدواراً محددة يؤديها أصحاب الواجبات. وفي مقدمتها التزام الحكومات بسيادة القانون من خلال إطار قانوني شفّاف يعمل بشكل جيِّد ونظام يتفق والمعاييرَ الدولية. ويعتمد تعزيز حرية التعبير وحمايتها على المستوى الدولي والمستويات الإقليمية كذلك على عمل محاكم حقوق الإنسان الإقليمية، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وآلية المُقرِّرين الخاصين المعنيين بحرية التعبير في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ومن المتوقع أن تقوم الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، التي تضم العديد من الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام والإنترنت، باحترام حقوق الإنسان بوصفها صاحبة المسؤولية بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية[1].

وكثيراً ما تعتمد فعّالية القانون على الإرادة السياسية والقدرة العملية لإنفاذ القانون. وتختلف هذه العوامل على المستوى الوطني. وفي الوقت نفسه، فإن طبيعة الاتصالات الساتلية والإنترنت العابرة للحدود تثير مزيداً من التحديات للولايات القضائية الوطنية، والدول والجهات الفاعلة الأخرى مثل شركات الإنترنت ووسائل الإعلام عبر الوطنية. كما أن قضايا إنفاذ القانون المسموح بها والقابلة للتحقق يجب أن تتصدى للحالات التي لا تُحترَم فيها حقوق الإنسان العالمية. وفي حين أن الحق في حرية التعبير ينصُّ على حرية تلقي المعلومات ونقلها دونما اعتبار للحدود، فإن هذا الأمر يواجِه على نحو متزايد تأكيدات السيادة في عالم متصل.

تصوُّر حرية الصحافة

بالنسبة لليونسكو، فإن حرية الصحافة والحق في الانتفاع بالمعلومات نتيجتان طبيعيتان للحق العام في حرية التعبير وحرية الرأي. ويحدِّد وضع حرية الصحافة الاستعمال الخاص لحق التعبير هذا على المنابر الإعلامية العامة، إذ تعني رؤيتها الاجتماعية وأهميتها أن حرية الصحافة تشكِّل مقياساً للحق الأوسع في حرية التعبير. ولا تقتصر حرية الصحافة

---

[1] المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف». مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف. 2011.
http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf

على المؤسسات الإعلامية، على الرغم من أهمية هذه الجهات الفاعلة كمستعملين ورموزٍ لحرية التعبير (وعلى الرغم من التأكيد البحثي الرئيسي في هذا التقرير). والأهم من ذلك، أن حرية الصحافة تشمل حرية جميع الأفراد أو المؤسسات في استخدام منابر وسائل الإعلام حتى يصل تعبيرهم إلى الجمهور.

ثم إن «وسائل الإعلام» في هذا السياق أوسع من مؤسسات وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية وأوسع من وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية على وجه الخصوص. وهذا هو السبب في أن قضايا حرية وسائل الإعلام وتعدديته واستقلاله وسلامته والمساواة بين الجنسين تنطبق، في هذا التقرير، على جميع الوسطاء في عمليات الاتصال العامة، وكذلك على منتجي المضمون والجماهير المستمِعة والمشاهِدة بوجه عام. ويمتد الطيف إلى ما هو أبعد من «وسائل الإعلام» على هذا النحو، ويشمل مشاركين إضافيين مثل مجموعة متنوعة من المؤسسات والأفراد والكيانات الأخرى الناشطة على شبكة الإنترنت العامة.

وتستلزم حرية الصحافة حريةَ وسائل الإعلام، لكنّ المفهومَ أوسع أيضاً من هذا البعد، على النحو المُبيَّن في إعلان ويندهوك الذي أقرَّه المؤتمر العام لليونسكو في عام 1991. وأكَّد الإعلان على أن حرية الصحافة الفعّالة تحتاج إلى أن تكون مدعومة وأن تتحقق عبر بيئة إعلامية ليست حرة من الناحية القانونية فحسب، بل إنها تتيح أيضاً تعددية وسائل الإعلام واستقلالها. وبالتالي، فإن حرية الصحافة تشمل التحرَّر من القيود غير المشروعة، فضلاً عن حرية الاختيار من بين وسائل إعلام متعدّدة وحرية التعبير عن النفس دون تدخل سياسي أو تجاري. وأصبح من الواضح، على مر السنين، أن هناك مكوِّن أساسي آخر يميِّز حرية الصحافة هو سلامة التعبير العام. وأصبح من الواضح أيضاً أن الاعتبارات المراعية لقضايا الجنسين مطلوبة في جميع أبعاد حرية الصحافة.

ويتيح هذا التصوُّر متعدِّد الأبعاد نظرةً ثاقبةً على الترابط بين المكوِّنات الأربعة لحرية الصحافة (الحرية والتعددية والاستقلال والسلامة). ومن الواضح أن وضع حرية وسائل الإعلام يضع السياق اللازم لتعددية وسائل الإعلام واستقلاليتها، ولا يمكن تصور هذين المكوِّنين إذا غابت حرية وسائل الإعلام. وتسلِّط حرية وسائل الإعلام الضوءَ على حرية الصحافة من «نقطة عالية»، ويتيح استقلالها وجهة نظر تعترف بالأدوار من القاعدة إلى القمة، بما فيها الدعوة للدفاع عن هذا النظام، فضلاً عن الالتزام بالمعايير المهنية في الصحافة. ويتطلَّب المشهد الإعلامي التعددي مُكوِّناً من مُكوِّنات الاستقلال إذا استفاد المجتمع من الأخبار التي تشكلها المعايير المهنية واتخاذ القرارات الأخلاقية.

وفي السياق نفسه، من الواضح أن تعددية وسائل الإعلام تؤثر على وضع حرية وسائل الإعلام واستقلالها. فالاحتكار (سواءٌ أكان من قبل وسائل الإعلام المملوكة للدولة أم وسائل الإعلام الخاصة) يقيِّد حرية وسائل الإعلام من خلال استبعاد الداخلين المحتملين، بالإضافة إلى الحدّ من تنوّع المعلومات المتاحة للجمهور. وحتى إذا ما حصلت حرية وسائل الإعلام، وتعدديتها، واستقلالها، فقد تصبح هذه الأحكام جوفاء إذا لم تُوفَّر السلامة للمشاركين.

وللمرأة الحق في المشاركة على قدم المساواة في جميع أبعاد حرية الصحافة، أي باعتبارها جهة فاعلة في حرية وسائل الإعلام، وتعدديتها، واستقلالها وسلامة الصحفيين. ومن البديهي أن يصبح مغزى حرية الصحافة أقلَّ أهمية إلى حد كبير بسبب عدم المساواة بين الجنسين في أي من ركائزها الأربع.

وتحظى حرية الصحافة في هذا التصوُّر الشمولي والمراعي للاعتبارات بين الجنسين بأهمية خاصة في إنتاج الصحافة، وهي ممارسة عامة لحرية التعبير وفقاً للمعايير المهنية للمعلومات القابلة للتحقق والتعليق المستنير ضمن المصلحة العامة. وتشمل هذه الممارسة تنوّعاً من الممارسات الصحفية والسلسلة الداعمة لها، بما في ذلك ما إذا كانت هذه في المقام الأول متصلة بالإنترنت، أو غير متصلة بالإنترنت أو هجيناً بين العالمين. ويمكن للصحافة أن تستوعب مجموعة من أشكال السرد بما تشتمل عليه من ميول سياسية أو غيرها من الميول، حتى تصل إلى نقطة تضيق فيها الحدود لتصل إلى أنواع مختلفة من الاتصالات مثل الإعلانات، أو القصص أو الدعاية. والصحافة هي استعمال خاص للاتصالات التي لها صلة خاصة بالتنمية والديمقراطية. وليس كل مستعملي حرية الصحافة ينتجون الصحافة على هذا النحو، على الرغم من أن حرية وسائل الإعلام لا تنطبق عليهم.

والصحافة محورية بالنسبة للمؤسسات الإعلامية الإخبارية عبر جميع المنابر (المطبوعة؛ أو المُذاعة – سواء أكان عن طريق الكابل، أم الإشارة الأرضية أم السواتل؛ أم عبر الإنترنت). ومع ذلك، فإنها تشمل أيضاً مجموعة أوسع من المشاركين الموزعين. فليس كل منتجي الصحافة صحفيين بالمعنى المهني للكلمة. ولكن لأنّ أي صحافة يمكن أن تجتذب العداء من العناصر التي تفضل الظلام على الضوء، فإن جميع الجهات الفاعلة التي تسهم في هذا النوع من الاتصالات تستحق استرعاء انتباه خاص من حيث الحاجة إلى الحماية لأنهم يستعملون التعبير استعمالاً محدَّداً.

وهذا ما يفسِّر سبب اهتمام اليونسكو الخاص أيضاً بمن تصفهم بـ «الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ومنتجي وسائل التواصل الاجتماعي الذين ينتجون قدراً كبيراً من الصحافة ذات المصلحة العامة». وتظهر الصيغة نفسها في استراتيجية تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب[2] . وتنصُّ خطة الأمم المتحدة نفسها على وجه التحديد على أن «حماية الصحفيين يجب ألا تقتصر على أولئك المعترف بهم رسمياً كصحفيين، بل يجب أن تشمل أيضاً مجموعة أخرى من الأفراد، بمن فيهم العاملون في وسائل إعلام المجتمع المحلي، والمساهمون في صحافة المواطن، وغيرهم من الأشخاص الذين قد يستخدمون وسائل الإعلام الجديدة كوسيلة للوصول إلى جمهورهم». هذه هي البؤرة الشاملة التي تدعم معنى مصطلح «الصحفيين» في هذه الدراسة.

ثم إن وجود حرية الصحافة في أبعادها التي تراعي قضايا الجنسين في مجال حرية وسائل الإعلام وتعدديتها واستقلالها وسلامة الصحفيين يعزِّز السلام فضلاً عن العمليات الديمقراطية والإنمائية. وتعتمد هذه السلع الاجتماعية على حرية الناس في الكلام دون خوف وإطلاعهم بحرية على الشؤون العامة. وتساعد حرية الصحافة على هذا النحو على كفالة المشاركة، والشفافية، والمساءلة. ويفسِّر هذا الاعتراف القيمة التي يجنيها المجتمع من الوصول إلى وسائل إعلام حرة، وأهمية وجود خيارات متعدّدة للمعلومات والاتصالات التي مكنتها التعددية. كما يسلِّط هذا المنظور الضوءَ على أهمية استقلال التحرير عن ملكية الدولة أو الملكية الخاصة أو التأثيرات الخارجية الأخرى، ودور المساءلة الصحفية في أخلاقيات المهنة التي تشكِّل جودة المعلومات المتاحة.

---

[2] http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/official_documents/Implementation_Strategy_2013-2014_01.pdf

التوضيح المفاهيمي

كما هو مبيَّن في التقرير العالمي الأول للاتجاهات، يمكن تفصيل كل مفهوم من مفاهيم حرية وسائل الإعلام، واستقلالها، وتعدديتها وسلامة الصحفيين بمزيد من التفصيل تمهيداً لتقييم الاتجاهات الملموسة في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام.

ويؤكد التركيز على مفهوم **حرية وسائل الإعلام** على أهمية دراسة الدور الذي تضطلع به الدولة، ولا سيِّما في البيئة القانونية والتنظيمية ذات الصلة. وهذا يتطلب حماية حرية وسائل الإعلام قانوناً وممارسةً. وتشمل حرية وسائل الإعلام وجود وتنفيذ قوانين لحرية تداول المعلومات والشفافية، وعدم وجود تقييدات مفرطة على الكلام، مثل وجودها في شكل قوانين تشهير جنائية (تمييزاً لها عن القوانين المدنية). ويشمل هذا المفهوم لحرية وسائل الإعلام ما إذا كانت وسائل الإعلام تخضع للرقابة أو الحظر والحجب؛ وما إذا كانت قوانين أخرى تُستخدَم ضد وسائل الإعلام والأشخاص المنتجين للصحافة من أجل تقييد حرية التعبير تعسفاً – بطرق أو لأغراض لا تُقِرُّها المعايير الدولية.

وكما ذُكِرَ آنفاً، فإن القيود القانونية على التعبير لا يمكن تبريرها إلا أن تكون ضرورية ومتناسبة من حيث أهداف المصلحة العامة مثل حماية حقوق الآخرين أو السلامة العامة. ومع ذلك، تمثِّل كثير من القيود شكلاً من أشكال الرقابة إذ إنها تتجاوز عتبة القيود وتخفق في الصمود في مواجهة اختبار كونها الطريقة الأقل تطفلاً للحد من حرية التعبير.

واليوم، يزداد الاعتراف بأن حرية وسائل الإعلام تتطلب أيضاً احترام الحق في الخصوصية، الذي يرتبط أيضاً بحماية سرية مصادر الصحفيين. ويمكن للقوانين الأمنية المفرطة، والقوانين المفرطة في الاحتفاظ بالبيانات، وأعمال المراقبة التعسفية أن تقوِّض الخصوصية والسرية.

والركيزة الرئيسية الثانية لتحليل حرية الصحافة هي **تعددية وسائل الإعلام**. وهذه تجعل التركُّز ينصبُّ على اقتصاد وسائل الإعلام وملكيته، فضلاً عن التنظيم الذي يؤثر على قضايا مثل التركيز، والمركزية واحتكار المؤسسات ذات الصلة بالاتصالات. وتعتبر قضايا الشركات، والملكية السياسة وملكية القِلَّة الحاكمة، وكذلك صعود عمالقة الإنترنت كلها عوامل خاضعة للفحص في هذه الدراسة. ومن الأمور ذات الصلة أيضاً بالتعددية الديناميات التجارية للمؤسسات الإعلامية، خاصة وأن هذه العوامل يمكن أن تؤثر على أيّ من المجموعات داخل المجتمع التي تمثِّلها وسائل الإعلام أو تشارك فيها، والتي تؤثر على تنوع المضامين الصحفية. وتشمل التعددية كذلك النظر في المضامين التي ينشئها المستعمِلون وفي استهلاك وسائل الإعلام في عالم يتّسم بالخوارزمية. كل هذا بدوره يتطلب تقييم نفاذ الجمهور إلى مجموعة متنوعة من مقدمي المنابر وأدوات الاتصال، فضلاً عن النفاذ إلى مجموعة متنوعة من المضامين، بما فيها المضمون الإخباري المراعي لاعتبارات قضايا الجنسين.

ويحدِّد **استقلال وسائل الإعلام** أداء المؤسسات الإعلامية (بما فيها أهمية التنظيم و/أو التنظيم الذاتي)، من حيث إنَّ استقلال التحرير يمثِّل (أو لا يمثِّل) المنطق الرئيسي الذي يستنير إنتاج المضمون وفقاً للأخلاقيات والبروتوكولات الصحفية المهنية. ويتّسم الاستقلال بأنه التحرُّر من التدخل الخارجي السياسي أو التجاري. ومع ذلك، فإنه يسلِّط الضوء ليس فقط على غياب مثل هذه الضغوط، ولكن أيضاً على القيمة التي يضفيها على مجتمع المشاركة الطوعية في الأخلاق الصحفية المهنية، مثل التحقق، وسرية المصدر عند الضرورة، والإنصاف والمصلحة العامة. والاستقلال المهني له أهمية خاصة لأولئك الذين ينتجون الصحافة، والهيئات التنظيمية و/أو الهيئات ذاتية التنظيم التي تؤثر على ذلك. وتشكِّل المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بوسائل الإعلام ومؤسسات التدريب الصحفي جزءاً من بيئة الاستقلال الأوسع نطاقاً. ثم إن درجة وجود دراية إعلامية ومعلوماتية، إضافة إلى تقدير الجمهور لحرية الصحافة والثقة في وسائل الإعلام، هي أيضاً عامل من عوامل تقييم الاستقلال. ومن شأن انخفاض مستويات الدراية الإعلامية والثقة في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى نزع شرعية وسائل الإعلام، أن يُؤثِّر على قاعدة الاستقلال ذاتها.

وتُعدُّ **سلامة الصحفيين**، وهي الركيزة الرابعة للتحليل، مسألة شاملة. فلا حرية لوسائل الإعلام من غير أمان، ولا استقلال أو تعددية لوسائل الإعلام إذا عمل الصحفيون في خوف. بيد أن العالم يتزايد فيه عدم الأمان لأولئك الذين يمارسون وظائف صحفية. وتشير مسائل السلامة بوجه خاص إلى مسؤولية الدولة في حماية حرية وسائل الإعلام وكفالة عدم إفلات مرتكبي جرائم ضد الأشخاص العاملين في مجال الصحافة من العقاب. وتشكِّل مشاركة مجموعات أصحاب المصلحة (مثل مختلف سلطات الدول، ومالكي وسائل الإعلام، والممارسين العاملين في وسائل الإعلام، ومجموعات المجتمع المدني، والأكاديميين، والهيئات الحكومية الدولية) ضمن خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب جزءاً من تقييم شامل للسلامة. وتقرُّ لجنة الأمم المتحدة للإحصاء بأن الحبس التعسفي بسبب العمل الصحفي مؤشرٌ على أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أعمال الخطف والاحتجاز. كما أن الأبعاد النفسية والرقمية للسلامة مهمة أيضاً.

ومن حيث التحليل الوارد في هذا التقرير، تتفاعل هذه العناصر – الحرية والتعددية والاستقلال والسلامة – لتنتج جوانب متباينة من حرية الصحافة في مختلف المجتمعات والسياقات. وتؤثر التشكيلات السياسية والطوارئ التاريخية والنماذج الاقتصادية، من بين عوامل أخرى، على كل عنصر من عناصر المعادلة وكذلك على الحالة العامة – غير أن تقييم أي اتجاه من هذه الاتجاهات يجب أن يكون نابعاً من موقف أن التنوّع ينبغي أن ينسجم مع المعايير الدولية العالمية لحرية التعبير.

والمساواة بين الجنسين قضية رئيسية شاملة يُتصدَّى لها في كل من الركائز الأربع، ما يؤثر على الحرية والتعددية والاستقلال والسلامة. وهذا هو السبب في أن كل فصل من فصول الدراسة يتضمن الأهمية التي ينبغي إيلاؤها لمسألة تجربة الصحفيات وتمثيل المرأة بصورة أعم.

السياق التكنولوجي والاجتماعي والسياسي

كانت السنوات القليلة الماضية أوقاتاً مضنية اتّسمت بتحولات سياسية عميقة وتغيّرات اجتماعية أدّت إلى تغيير سياق حرية الصحافة. ويبرز العديد منها باعتبارها مسائل متعددة القطاعات شكّلت وأثرت على الاتجاهات في مجال حرية وسائل الإعلام، وتعدديتها، استقلالها وسلامة الصحفيين، فضلاً عن ديناميات قضايا الجنسين في كل ذلك. وما فتأت وسائل الإعلام على الإنترنت، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، تبرز كمصادر رئيسية للمعلومات والرأي لكثير من الناس في جميع أنحاء العالم. وأفضى التقارب التكنولوجي إلى إيجاد نوع من عدم القدرة على التنبؤ لوسائل الإعلام التقليدية، فضلاً عن الإمكانات الجديدة، فيما يخص التعبير والرقابة.

وقبل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، رَشِّح الوسطاء التقليديون – شركات الطباعة والإذاعة والتلفزيون – كثيراً من المضامين. وقد نشأت حرية وسائل الإعلام مع افتراض أن هذه المؤسسات التقليدية ينبغي أن تعمل (أو تدعي أنها تعمل) كحرَّاس على المصلحة العامة. فكان هؤلاء «الرقباء». وهناك اعتراضات صحيحة على أن عديداً من هؤلاء الوسطاء قد تصرفوا كحرَّاس على المصلحة العامة أكثر من تصرفهم كمراقبين. وعلى الرغم من أن هذا لا يشكِّل انتهاكاً لحرية التعبير، إلا أنه يندرج تحت معايير الصحافة المهنية وإعلام الخدمة العامة على هذا النحو.

وفي هذا المشهد الإعلامي المعقَّد بالفعل، طغت شبكة الإنترنت سريعاً على وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية التي عملت كوسطاء مألوفين – ولا سيِّما الكيانات التي يمكن إخضاعها للسيطرة والنفوذ الحكوميين. إنّ جزءاً كبيراً من النقاش حول دور فيسبوك وغوغل بترشيح مواد معيَّنة أو إزالتها (تخص الخطاب المتطرف وخطاب الكراهية، والعنف ضد المرأة، و «الأخبار الملفقة» والمواد التي تعتبرها الحكومات غير مرغوب فيها) يتعلّق بدور هؤلاء الوسطاء الجدد، وليس بدور وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية. وقد شهدت السنوات الخمس الماضية تحولاً من القبول الواسع النطاق لمبدأ المسؤولية المحدودة التي تتحمّلها شركات الإنترنت إلى زيادة الدعوات لهؤلاء الوسطاء أن يكثِّفوا نشاطهم بوصفهم حرَّاساً وسيطين.

وفي هذا السياق المتغيِّر، فإن أفكار الضرورة والتناسب، التي تعتبر مركزية بالنسبة للتحليل التقليدي للمادة 19، لها تطبيقات جد مختلفة إذ تنخرط المنابر الهائلة، في مفاوضاتها من حين لآخر مع الحكومات، في قرارات تتعلَّق بالإخطار والإزالة. ومن شأن اتخاذ القرارات الخاصة، التي غالباً ما تكون مؤتمتة وباستثمار ضئيل في المراجعة البشرية، وكذلك القرارات التي تستند إلى شروط اتفاقات الخدمة بدلاً من القوانين المعتمدة حسب الأصول والمتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أن تحوِّل مركز الممارسات التقليدية لتشكيل القواعد وإنفاذها.

وترتبط التطورات التكنولوجية، المرتبطة بنمو الشركات الرئيسية الفاعلة، بما أسمته إيثيل دي سولا «تقنيات الحرية»[3] التي يراها بعض المراقبين الآن تكنولوجيات للتحكم. وأيّمًا يكن الغموض، فمن الواضح أن التكنولوجيات لها آثار مدمِّرة، ومن ثم فهي تثير الحاجة إلى تعديل السياسات القائمة وإدخال سياسات جديدة. ورداً على ذلك، سعت الدول إلى إيجاد طرق جديدة

---

[3] .de Sola Pool 1983

لتأكيد الولاية والسلطة على الاتصالات التي تبدو عبر وطنية، وتشعر إزاءها كثير من الدول بأن لها تأثيراً محلياً على المواطنين والسياسة على السواء. وفي هذا الصدد، تبدو الاتجاهات متباينة. وقد سمح معظم أنحاء العالم لنمو المشاريع العالمية من الحجم الذي يتجاوز الدولة المنظّمة والذي لأجله أصبحت النماذج ذاتية التنظيم بالتشاور مع الحكومات هي الاتجاه. وفي عدد أقل من الأماكن، يجري إعادة تأكيد السيادة وبذل جهد لإضفاء الطابع المحلي على المنابر بما يتماشى مع الضوابط المشدَّدة على وسائل الإعلام المحلية القديمة. وكجزء من هذا الاتجاه الأخير، تملك الحكومة أو تسيطر على مزودي خدمات الإنترنت، أو يكونوا في أيدي شركات قريبة من الحكومة، كما يكون توطين البيانات تكليفاً. وفي كلا الاتجاهين، مَكَّنت بعض الحكومات الجهات التنظيمية القوية من إزالة مواقع ويب وكذلك الإبقاء على القدرة على إغلاق الإنترنت بأكمله.

وترتبط حرية وسائل الإعلام في هذه السياقات المتغيِّرة ارتباطاً وثيقاً بالتعددية والاستقلال. ويتجلّى ذلك في الجهات الفاعلة الجديدة التي نشأت في جانب العرض مثل مؤسسات الاتصالات غير الإعلامية، والمجموعات والأفراد الذين لا يطمحون في الوصول إلى المعايير الصحفية المهنية، وكذلك الجهات الفاعلة الخبيثة عن عمْد التي تعمل على التضليل لأسباب تجارية أو سياسية أو اجتماعية. أمّا في جانب الطلب، فهناك جمهور مختلف بشكل عام، وهو غالباً ما يتحول إلى نقاط بيانات لتفاعلات خوارزمية، ويتصرَّف أحياناً مثل وسائل الإعلام عن طريق إنشاء و/أو مشاركة المضامين، ولديه علاقة متبادلة على نحو متزايد مع المُورِّدين الذين يتفاعلون على الفور مع المطالبات والنقرات.

وقد أفضى التحوُّل المتسارع نحو مجتمع قائم على البيانات إلى إعادة صياغة عميقة للعلاقة التقليدية بين مُرْسِل المعلومات ومُتلقِّيها. فبالنسبة لكثير من المعاملات التي تتم في مجتمع البيانات، تبرز سمة رئيسية تتمثل في تسليم البيانات الشخصية بطريقة مجهولة أو عن غير إرادة. وتسمح هذه البيانات، في وفرتها الشاملة والمتكاملة، بتحليل استراتيجي وإجراءات تالية دون موافقة رسمية من صاحبها. وهذا جزء من نفس التحوُّل الهائل من نموذج البث والاستقبال إلى سياق المراقبة المدروسة والتعامل التفاعلي.

من خلال عدسات الاقتصاد السياسي المتغيِّر للاتصالات، تمتد خارج الدولة اتجاهات جديدة من الطرائق شبه الرقابية والطرائق التي تشبه المراقبة. وتحدُّ هذه الديناميات التي تحركها البيانات من قدرة الأفراد على تشكيل بيئات معلومات خاصة بهم والسيطرة عليها، وتركيز القوة المتزايدة في أيدي الحكومات ووسطاء الإنترنت ووسائل الإعلام الكبار، فضلاً عن الحكومات.

وبما أن تكنولوجيات وسائل الإعلام الجديدة متضمنة في الحياة اليومية بصورة مُطَّرِدة، فقد أصبح عملها الداخلي أيضاً أكثر تعقيداً وكثافة. ونتيجة لذلك، فإن فهم حرية وسائل الإعلام وتعدديتها واستقلالها يعتمد بشكل متزايد على فهم البِنَى التقنية التي يقوم عليها إنتاج المعلومات وتبادلها. ثم إن الذكاء الاصطناعي قد أصبح أيضاً بارزاً على نحو متزايد. وكل ذلك يؤثر على الأسس التي تقوم عليها حرية الصحافة والحقوق والقيود المتأصلة في هذا المفهوم، وكذلك على التحليل الوارد في تقرير الاتجاهات العالمية هذا.

عدم المساواة والجماهير المستمِعة والمشاهِدة

لا تزال قضايا إتاحة الاتصال ركيزة أساسية من حيث نفاذ الأشخاص، وكذلك من حيث مدى حقوقهم في التماس المعلومات، وتلقيها ونقلها، فضلاً عن حرمة خصوصيتهم. وهناك دفعة كبيرة لتوسيع نطاق شبكة الإنترنت لأولئك الذين

لم يتّصلوا بالشبكة بعدُ، ولا سيّما في الجنوب العالمي. وقد أقرّت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأن الاتصال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مُسرِّع هام للتنمية ووضعت إمكانية الاتصال بالإنترنت الشاملة هدفاً بحلول عام 2020. وفي الوقت الحالي يستطيع 35 في المائة من الأشخاص في البلدان النامية النفاذ إلى شبكة الإنترنت، وينخفض الرقم إلى 10 في المائة فقط[4] في أقل البلدان نمواً . ومع ذلك، فإن الاتصال ليس سوى جانب واحد من جوانب معالجة أوجه عدم المساواة الرقمية. كما أن إمكانية النفاذ عبر توفير اللغة وكفاءات المستعملين المتقدمة هي أيضاً مسألة أساسية. ثم إن التفاؤل الذي اتسم به التوسع العالمي الأوليّ لشبكة الإنترنت، عندما أُشِيدَ بتكنولوجيات الاتصال الجديدة لقدرتها على فتح فضاءات جديدة لحرية وسائل الإعلام، فضلاً عن توفير فرص أكبر للجميع عن طريق الحدِّ من أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقاً والسماح للأفراد بالاستمتاع بالحياة على نحو أفضل وأكمل، كل ذلك قد اسْتُبدِلَت به نغمات أكثر حذراً وبرزت الحاجة إلى فهم أفضل للعلاقة بين استعمال وسائل الإعلام وأثرها في الحياة اليومية.

وكما هو مُبيَّن في هذا التقرير، ازداد النفاذ إلى منابر ومضامين إعلامية متعدِّدة ازدياداً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2017، ومع ذلك يبدو أن هناك قليل من الدلائل على أن هذا التقدُّم قد أثَّر على أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقاً، بعد أن استمرت في الارتفاع في معظم المناطق. ولئن كانت البحوث المتعلقة بأسباب الهُوّة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء وعواقبها قد أحرزت تقدماً، فإن الدراسات التي تربط بين أوجه عدم المساواة واستخدام وسائل الإعلام لا تزال قليلة واستكشافية في معظمها.

وتشير البحوث التي تُجرى في البلدان التي باتت قريبة من الوصول إلى «التشبع الرقمي»، حيث ينفذ مجموع السكان تقريباً إلى الإنترنت، إلى أنه حتى في السياقات التي تبدو فيها المعركة ضد الفجوة الرقمية قد كُسِبَت، فإن أوجه عدم المساواة المسبقة القائمة على الثروة، والتعليم، والدخل، والجنس، والعرق تمنع كثيرين من تحويل الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة إلى نتائج مواتية في وضع عدم الاتصال. كما تلقي ضوءاً هاماً على محاولات إنشاء شبكتي إنترنت ذات مستويين أو متعددة المستويات، كما هو مُقيِّم في هذا التقرير.

النزاع والتطرف العنيف

تواجه حرية الصحافة تحديات محدَّدة في مناطق النزاع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وخلال الفترة الممتدة من عام 2012، تفاقمت النزاعات العنيفة في مناطق عدة. وقد أثَّر ذلك سلباً على حرية وسائل الإعلام، وشوهد كثير من وسائل الإعلام وهي تُستخدّم كسلاح في النزاع. وفي البلدان التي بُذِلت فيها جهود للتوصل إلى استقرار قائم على التفاوض، جرت مناقشات حول ما إذا كان يمكن لوسائل الإعلام أن تنتقل من كونها عاملاً للاستقطاب إلى منبر للسلام. وفي بعض المناطق، تأثرت الفروق الدقيقة في حرية وسائل الإعلام بالتهديد الذي فرضته الانتخابات أو العنف التالي للانتخابات والجهود الرامية إلى إجهاض هذا العنف أو الحدِّ منه. إن حرية وسائل الإعلام، وتعدديتها، واستقلالها وسلامة الصحفيين هي دائما خسائر في سياق النزاع.

4 http://www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2015/09/billions-of-people-in-developing-world-still-without-internet-access-new-un-report-finds/

إن كيفية النظر في الخطاب الذي يُحرِّض على العنف، ويسعى إلى تجنيد الآخرين للتطرف، ويسهم في النزاع المُمتدّ والمستمر، ما انفك يمثِّل نقاشاً كبيراً خلال هذه الفترة. ويتزايد تفاعل الحكومات وشركات التكنولوجيا الكبيرة في تتبُّع المضامين التي تسعى إلى الحث على الإرهاب وإزالتها. وقد أطلقت الهجمات لغةً قوية من جانب السياسيين تطلب من الحكومات وشركات التكنولوجيا اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن الإمكانات المفترضة لتحوُّل الأفراد إلى التشدُّد عبر الإنترنت، على الرغم من ضعف الأدلة الأكاديمية على وجود صلة بين الأمرين[5]. وفي الوقت الذي تقاوم فيه الشركات ضغوطاً لأجل أن تضطلع بدور الشرطي على شبكة الإنترنت لمراقبة مثل هذه المضامين، تستثمر الشركات استثماراً متنامياً في القدرات الآلية لحذف التدوينات التي قد تكون متورطة في الحث على أعمال إرهابية. وقد أثار ذلك جدلاً حول التحديات المتمثلة في تحديد ما يكوِّن هذا الخطاب والتهديد المحتمل على حرية التعبير الذي يمكن أن تتسبب فيه المشاركة المتزايدة من الشركة في هذا المجال. ومن الأمثلة على ذلك فرض رقابة إضافية على التقارير الإخبارية المهنية عن الإرهاب، أو التعاون في تنفيذ أنظمة رقابة تخلط عمداً بين الصحافة والإرهاب. إن القضية هنا تتمثل في مدى احترام التنظيم الذاتي الذي تضطلع به شركات الإنترنت لاستقلال وسائل الإعلام، وهو المدى المؤسَّس في حد ذاته على مبادئ الصحافة المهنية.

وقد أعطت الدول والشركات اهتماماً أقل لمسألة تمكين المستعملين مثل الدراية الإعلامية والمعلوماتية في مواجهة «خطاب الكراهية» و«التنمّر السيبرني»، فضلاً عن «الأخبار الملفقة»، لكنّ الحاجة إلى دفع هذه الكفاءات قدماً للتعامل مع تعددية وسائل الإعلام حيث يبرز هذا التعبير أصبحت معترفاً بها على نطاق أوسع.

وفي جميع المناطق، تَذكُر الحكومات والقادة الأمنَ القومي سبباً في تعزيز المراقبة وتقييد حرية التعبير، وهو ما يمثِّل تحديات لكل من حرمة الخصوصية وحرية وسائل الإعلام. وإنّ إيجاد توازن يتوافق والمعاييرَ الدولية ليس واضحاً على نطاق واسع. كما تُذكَر المخاوف الأمنية الوطنية في تزايد قطع الإنترنت أو إغلاق المواقع، إذ تقضي الحكومات بإغلاق بعض المنابر الشعبية أو حتى منع الوصول إلى الإنترنت بالكامل. وغالباً ما يتزامن ذلك مع الأحداث السياسية الكبرى، مثل الانتخابات أو الاضطرابات الواسعة الانتشار إذ تُقدَّم تعددية وسائل الإعلام باعتبارها تهديداً للنظام العام. وفي هذا السياق، يحث مفهوم اليونسكو العالمي لشبكة الإنترنت على إيلاء الاعتبار لكيفية ربط توازن الحقوق بالمبادئ التي تشكل ركائز انفتاح شبكة الإنترنت، وإمكانية النفاذ إليها ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

الهجرة القسرية وأزمة اللاجئين

منذ عام 2012، تسارعت حركة البشر وهجرتهم، الذين يفرِّون غالباً من النزاعات وما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان. ولئن كانت الهجرة إلى البلدان الشمالية الأكثر ثراءً لم يسبق لها مثيل وتلقت تغطية إعلامية كبيرة، فإن أعداد اللاجئين والهجرة القسرية هي الأكبر في المناطق التي تضرَّرت من النزاعات وفي البلدان القريبة منها. وقد أثار هذا أيضاً قضايا مُهمَّة حول كيفية تصوير قضايا المهاجرين في وسائل الإعلام، بما في ذلك كيفية تمثيل الأصوات المُهمَّشة، وكيفية تعامل الحكومات والشركات مع خطاب الكراهية والخطاب المتطرف الموجَّه تجاه مجموعات من الأشخاص. ويؤثِّر هذا

5 Alava, Séraphin, Divina Frau-Meigs, and Ghayda Hassan. 2017. Youth and Violent Extremism on Social Media. UNESCO Series on Internet Freedom. Paris: UNESCO. Available at <http://en.unesco.org/unesco-series-on-internet-freedom>

التطور بوجه خاص على التعددية والاستقلال والمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام وعبرها، وكذلك يؤثِّر على تطوير وسائل الإعلام على نطاق أوسع، وهكذا يُقيَّم الأمر في هذا التقرير.

هيكل التقرير

يستند تقرير الاتجاهات العالمية هذا إلى دراسات عن فرادى مناطق اليونسكو، المنشورة في مجلدات منفصلة. وثمة تذييل يشتمل على قائمة بهذه المناطق ومكوناتها الحكومية. وجرى تجميع فِرَق من المحللين لكتابة تقارير عن الاتجاهات في مناطقهم. كما كُوِّنت لجنة استشارية لها خبرة إقليمية وموضوعية بغية تقديم الدعم والمراجعة النقدية (انظر الصفحة 9).

وبناءً على نتائج البحوث، أمكن تجميع الاتجاهات المحدَّدة على المستوى الإقليمي في هذه الدراسة الشاملة. وفي الوقت نفسه، أُخِذَت الاتجاهات العالمية والاتجاهات غير الواضحة على المستوى الإقليمي في الاعتبار. ومع أخذ الفترة المشمولة بهذا التقرير في الاعتبار، كان من الضروري دراسة التقارير والدراسات الأكاديمية المنشورة، فضلاً عن التثبُّت من المعلومات من تقارير موثوقة صحفية وغير صحفية. كما مثّلت شبكة المقرِّرين الخاصين الدوليين، ومؤسسات مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مصادرَ هامّة أخرى للحصول على المعلومات.

وكان على البحث التغلب على عديد من التحديات. فحيثما توجد دراسات ثانوية تُستمَد منها المعلومات، يكون لها غالباً قواعد غير متناسقة (فالبلدان المشمولة بالدراسة في تقرير واحد تختلف عن تلك الموجودة في تقرير آخر). وتوفّرت بيانات في بعض المناطق أكثر من غيرها. وغالباً ما أسفرت مقارنة المناطق الشاسعة، التي شملت بلداناً جدّ متباينة، عن نتائج متباينة أيضاً أظهرت تفاوتاً بدلاً من إظهار اتجاهات مشتركة. غير أن العملية كانت قادرة على كشف بعض أوجه التشابه والاختلاف على المستوى الكليّ أو الإقليمي على السواء.

وفي طبيعة هذا النوع من البحوث الوصفية، تكون الاتجاهات المُبيَّنة في التقرير إرشادية، لا نهائية. ومع ذلك، فإنها تُمثِّل تطورات تراكمية وربَّما مستمرة. ويمكن، بل ينبغي، لكثير منها أن يتغيّر – خاصة إذا كان من شأن نظام الاتصالات المتطور أن يخدم مصلحة العالم في مجال حرية الصحافة وسلامة الصحفيين باعتباره جزءاً لا يتجزّأ من مكوِّنات التنمية المستدامة.

الخلاصة

يتّسق تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة وسلامة الصحفيين اتساقاً كاملاً ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الأوسع نطاقاً. وهذا ينسجم مع عام 2018 الذي يمثِّل الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وترتبط حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام ارتباطاً وثيقاً بجدول الأعمال الأوسع نطاقاً لحقوق الإنسان. ولا تمثِّل الاتجاهات الواردة في هذا التقرير جزءاً من صورة أكبر فحسب، بل إنها تتشكل أيضاً بشكل جزئي من الوضع الأوسع للحقوق على أرض الواقع. ثم إن التأثير العائد من حرية التعبير وروابط هذه الحرية على الحقوق الأخرى، إضافة إلى مستقبل مستدام لجميع شعوب العالم، هو سبب آخر يضفي أهمية على هذه الدراسة. وفيما يلي مسح شامل يمكن أن تُقاس عليه الاتجاهات الإقليمية والوطنية، إضافةً إلى اتخاذ تدابير تصحيحية من أجل تشكيل اتصالاتنا لمستقبل أفضل.



البلدان التي لديها قوانين تكفل حرية تداول المعلومات**

2011	2012	2013	2014	2015	2016
90	91	97	101	104	112

ازدياد الاعتراف بحق الجمهور في الحصول على المعلومات



عالمية الإنترنت

أيدت الدول الأعضاء في اليونسكو عالمية الإنترنت، والمقصود بذلك هو أن تكون الإنترنت شبكة قائمة على حقوق الإنسان ومفتوحة ومتاحة للجميع ومعززة بالمشاركة المتعددة الأطراف (**مبادئ R.O.A.M**)

تلقي المعلومات: معزز



استمرار القيود القانونية
ومنها قوانين التشـهير والقذف
والتجديـف وإهانة الذات الملكية

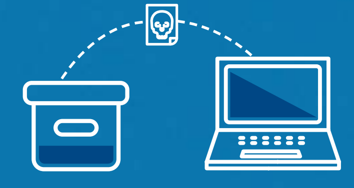


56 2016

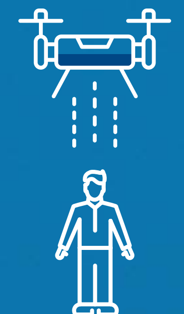


عدد حالات وقف
خدمة الإنترنت*

زيادة حالات الحجب
والفرز ووقف الخدمة



طرحت وسائل الإعلام الرقمية
تحديات جديدة أمام حرمة الشؤون
الشخصية وحماية مصادر الصحفيين



حدّت شواغل الأمن القومي
وقوانين حالات الطوارئ ومكافحة
الإرهاب من حرية التعبير

نقل المعلومات: مقيد

المصدران: AccessNow. 2017*؛ freedominfo.org. 2016**


PRESS

الاتجاهات
في حرية وسائل الإعلام

نظرة عامة

يصف هذا الفصل جوانب قانونية رئيسية وأبعاداً تخص حرية وسائل الإعلام ويوجز أهم الاتجاهات العالمية والإقليمية التي حدثت منذ التقرير الأول المعنون التقرير العالمي بشأن حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام الذي شمل الفترة من عام 2007 إلى عام 2012.

وفي الفترة المشمولة بهذه الدراسة، من عام 2012 إلى عام 2017، كانت وسائل الإعلام في أنحاء كثيرة من العالم في حالة تذبذب كبير. وتستمر التحولات السريعة في الهياكل الإعلامية جنباً إلى جنب مع الانتشار المتسارع للتكنولوجيات الجديدة والدور المتنامي لشركات الإنترنت الكبيرة. وفي إطار هذا المجال المتغيِّر بسرعة، تحوّلت الأساليب التقليدية لتنظيم وسائل الإعلام. وتلعب الهيئات الدولية، والحكومات، والمحاكم عبر الوطنية، والمجتمع المدني دوراً متنامياً في وضع قواعد لتنظيم وسائل الإعلام. وإن الاتجاهات في حرية وسائل الإعلام التي لوحظت في هذه الدراسة تعكس إلى حد كبير تأكيد سلطة الدولة في شؤون وسائل الإعلام والأثر التحولي لشركات الإنترنت القوية. ومن الواضح أن لهذه التطورات ذات الصلة بالإنترنت أهمية كبيرة؛ ومع ذلك، يجب ألا تنتقص من الأهمية المتواصلة لمؤسسات الإعلام الإخباري بغض النظر عن منبر النشر.

وقد اتسمت الفترة قيد الاستعراض المشمولة بهذه الدراسة بأشكال من التعطيل تتعلق بالاضطرابات السياسية، والتشدُّد والتطرف العنيف. وساهمت المخاوف وبث الخوف الذي تُحدِثه هذه الأمور في فرض قيود على حرية وسائل الإعلام. ويبدو أن معظم هذا التراجع الذي حصل في حرية الإعلام يُعزى إلى وجود مخاوف بشأن نشر رسائل مُعارِضة، فضلاً عمَّا تعتبره السلطات الحكومية دعاية مناهضة للدولة أو دعاية إرهابية، ومحاولات لبذل جهود حكومية للسيطرة على المضامين الموضوعة على شبكة الإنترنت. وخلال هذه الفترة، وفي ظل التنامي السريع لمختلف منتجي المضامين الإعلامية عبر الإنترنت، ظل تعريف الصحافة يخضع للفحص وتوسيع النطاق، إذ طُبِّقَ التنظيم الذي تضطلع به الدولة على فئة أوسع من الجهات الفاعلة.

وفي كثير من المناطق حول العالم، تراجع التصوُّر العام لحرية وسائل الإعلام. ويدل استطلاع رأي أجراه معهد غالوب في عام 2015 في 131 بلداً شملت كل مناطق العالم أن «السكان في كثير من البلدان أصبحوا أقلّ احتمالاً أن يقولوا إن وسائل الإعلام عندهم لديها الكثير من الحرية».[1] ففي الوقت الذي ذكر فيه 67 في المائة من السكان في البلدان المشمولة بالاستطلاع عام 2012

[1] Crabtree 2016.

أن بلدانهم تتمتع بمستوى جيّد من حرية وسائل الإعلام، انخفضت النسبة المئوية في عام 2015 إلى 61 في المائة[2]، وظلت على هذه الحالة في السنة التالية[3]. وفي حين تُرى حرية الصحافة أنها باتت مهددة، فإن أشخاصاً آخرين في جميع أنحاء العالم يُقدِّرونها تقديراً عالياً. ووفقاً لدراسة استقصائية أجراها مركز أبحاث بيو في عام 2015، فإن «الأغلبية في جميع البلدان الـ38 تقريباً المشمولة بالاستطلاع قالوا إنه من المهم إلى حد ما العيش في بلد يتمتع بحرية التعبير، وحرية الصحافة والحرية على الإنترنت»[4].

وفي ظل هذه البيئة المُعقَّدة، توجد عدة اتجاهات: ففي بعض المناطق، هناك تضييق باستخدام أساليب طويلة الأمد للحدِّ من حرية وسائل الإعلام (الرقابة، والتدابير القانونية)؛ وتقييدات جديدة مرتبطة بالأمن الوطني وتدابير مكافحة الإرهاب؛ وزيادة في أشكال التعطيل واسعة النطاق مثل إغلاق الإنترنت؛ وزيادة أنماط المراقبة؛ وتوسُّع في الاهتمام بقضايا حرمة الخصوصية والأمن السيبرني لأنها تؤثر على حرية وسائل الإعلام. وفي الوقت نفسه، هناك اعتراف متزايد بحق الجمهور في الانتفاع بالمعلومات والحق في الخصوصية، فضلاً عن الجهود المتضافرة الرامية إلى تعزيز ترتيبات الإنترنت التي تعزِّز نظاماً يُسهِم في حرية وسائل الإعلام.

فهم حرية وسائل الإعلام

يمكن تصوُّر حرية وسائل الإعلام على أنها حرية النشر والتوزيع للمضامين على المنابر الإعلامية. وهذا شرط مسبق لكثير من المنظمات وكذلك أي فرد يرغب في الوصول إلى الجمهور – مثلاً، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا أيضاً أمر جوهري لمؤسسات الإعلام الإخباري والمؤسسات الأخرى التي تمارس الصحافة لأن ما ينشرونه يؤثر على السلطة. غير أن أي قيود على حرية وسائل الإعلام يمكن أن تؤثر على جميع الجهات الفاعلة التي تستخدم هذا البُعد العام للحق في حرية التعبير. ثم إن حماية حرية وسائل الإعلام وتعزيزها أمر أساسيّ لتحقيق مجتمع أكثر ديمقراطية.

ولا يمكن أبداً اعتبار شيء ما أنه أمرٌ مسلَّم به، فقد أصبحت حرية وسائل الإعلام أكثر هشاشة بطرق مكثفة. فكيف يمكن تقييم الاتجاهات في هذا الصدد؟ إن حرية وسائل الإعلام هي إلى حد كبير وظيفة البيئة السياسية والقضائية والتنظيمية التي يعمل فيها الصحفيون والمؤسسات الصحفية. ولذلك، فإن مفتاح تقييم حرية وسائل الإعلام هو الوضع القانوني لحرية التعبير، وكذلك كيفية ترجمة هذا الوضع إلى ممارسة عملية. وبالتالي يمكن تقييم حرية وسائل الإعلام من حيث الحدود التي تُقيِّد التعبير العام على نحوٍ يتجاوز المعايير الدولية المقبولة؛ كما هو الحال عندما يُطلب من الصحفيين الحصول على تصريح، وعندما تُحظر وسائل الإعلام بشكل تعسفي، أو تُحجَب أو تُرشَّح، وعندما يُقطع الاتصال بالإنترنت. وثمة مؤشر آخر على حرية وسائل الإعلام يتمثّل في وجود قانون التشهير الجنائي وتطبيقه، الذي يُحوِّل قضية مدنية إلى جريمة جنائية، وبالتالي يمكن اعتباره غير متناسب من حيث المعايير الدولية. وبالمثل، فإن قوانين مثل قانون الطعن في الذات الملكية جديرة بالنظر إذ إنها عادة ما تُرى متعارضة مع حرية الإعلام. وتشمل الشواغل القانونية الأخرى مدى كفاية حماية المُبلِّغين عن المخالفات وكذلك حماية سِرِّية مصادر الصحفيين (وكلاهما معترف به عموماً باعتبارهما مسألة ذات مصلحة عامة في كشف المعلومات المتعلقة بالفساد وسوء المعاملة). وتتأثر حرية وسائل الإعلام أيضاً بتعريفات القوانين وتطبيقاتها مثل القوانين المتعلقة بالأمن القومي أو خطاب الكراهية. كما أن ضمانات الحصول على المعلومات، قانوناً وممارسةً، أمر مهم أيضاً للتقييم.

[2] المرجع نفسه.

[3] Crabtree 2017.

[4] Wike and Simmons 2015.

إنَّ مفهوم حرية الصحافة أوسع من حرية وسائل الإعلام لأنه يعيِّن نظاماً إيكولوجياً تتفق فيه الحرية مع شروط تعددية وسائل الإعلام، واستقلالها، وسلامة الصحفيين والمساواة بين الجنسين (التي تُقيَّم في الفصول اللاحقة من هذا التقرير). وبدون حرية وسائل الإعلام، يصعب على المجتمع أن يتمتع باستقلال وسائل الإعلام أو تعدديتها، حتى وإنْ لم تكن الحرية نفسها شرطاً كافياً لهذه المكوِّنات الأخرى للنظام الإيكولوجي لحرية الصحافة. وهناك علاقة ترابط بين حرية وسائل الإعلام وسلامة الممارسين للصحافة، ستُناقش لاحقاً في الفصل الرابع. وهذا المنظور لتقييم حرية الصحافة بشكل شامل هو ما يُسترشَد به لتوجيه مؤشرات اليونسكو لتطوير وسائل الإعلام[5]، التي مَكَّنت من تقييم حالة وسائل الإعلام في أكثر من 20 بلداً حتى الآن.

وفي هذا السياق الأوسع، تُمثِّل حرية وسائل الإعلام محورَ التركُّز الرئيسي في كل عام لليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي تقوده اليونسكو على المستوى العالمي من أجل نشر الوعي بأهمية القواعد الدولية ذات الصلة التي تدعم حرية الجهات الفاعلة في ممارسة التعبير العام على أي منبر إعلامي[6].

ويتسم المناخ العالمي الحالي لحرية وسائل الإعلام بالتقدُّم التكنولوجي المستمر، وزيادة الاستقطاب السياسي، والتنافس والتهديدات التي تمس الأمن القومي من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، وكل هذا طرح قضايا جديدة بشأن حرية وسائل الإعلام. وقد أدت الزيادة الكبيرة في قدرة الدولة على رصد المواطنين إلى تغيير التوازن بين المراقبة وحرمة الخصوصية، مصحوباً بزيادة الاعتراف بالأثر الحاصل على حرية وسائل الإعلام على وجه الخصوص، وعلى حرية التعبير والانتفاع بالمعلومات على نطاق أوسع. وتعمل شركات الإنترنت الكبيرة الآن كجهات فاعلة رئيسية في دعم بيئة تمكينية لحرية وسائل الإعلام، لكنّ الأدوار الضخمة التي تضطلع بها لتتبع البيانات وقدرتها على تطوير شروط الخدمة وإنفاذها من جانب واحد بطريقة لا تحترم بالضرورة المعايير الدولية يمكن أن تُضعِف أيضاً حرية وسائل الإعلام. وفي حين ظلت الصحافة تمارس اتصالات مميزة تتمثل في إنتاج معلومات يمكن التحقق منها ومضامين مستنيرة من أجل المصلحة العامة، فإن الخط الفاصل بين منتجي المضامين الإعلامية ومستقبليها أصبح أكثر مَساميَّة. والنتيجة هي أن أي قيود على حرية وسائل الإعلام، حتى إن كانت مُصمَّمة على التأثير على الصحافة والمؤسسات الإخبارية، يمكن أن تكون لها أيضاً آثار بعيدة المدى على التعبير العام على نطاق أوسع – وكذلك على انتفاع المجتمع بالمعلومات.

التقييدات المفروضة على حرية وسائل الإعلام

قوانين التشهير والقيود القانونية الأخرى المفروضة على الصحفيين

لا تزال غالبية الإصلاحات القانونية المتعلقة بالصحافة تسجِّل تراجعاً. وعلى الرغم من أنّ معظم البلدان لديها ضمانات دستورية لحرية التعبير، إلا إن وسائل الإعلام، من حيث الممارسة، غالباً ما تكون مُقيَّدة تقييداً غير مُبرَّر بطرق لا تفي بالمعايير الدولية الخاصة بالقيود المشروعة على حرية التعبير. وظلت القوانين الجنائية بشأن التشهير، والقذف، والإهانة، والتجديف، والطعن في الذات الملكية عائقاً كبيراً أمام تحقيق الحرية لوسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، مثلما كان الحال سابقاً[7]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدابير القانونية والسياساتية المُتَّخذة لمواجهة خطاب الكراهية وما يُسمَّى «الأخبار الملفقة» قد زادت من مخاطر فرض قيود مُفرِطَة على حرية وسائل الإعلام وإمكانية إساءة استخدام القيود القانونية كما هو الحال أحياناً مع أحكام «الأخبار الملفقة» التي وُضِعَت قبل ظهور الإنترنت.

5 اليونسكو 2008.

6 اعتمد المشاركون في المؤتمر الدولي السنوي لليوم العالمي لحرية الصحافة الإعلانات التالية: إعلان سان خوسيه (2013)، وإعلان باريس (2014)، وإعلان ريغا (2015)، وإعلان فنلندا (2016)، وإعلان جاكارتا (2017).

7 اليونسكو 2014.

الإطار 1-1: **عمل اليونسكو لتعزيز حرية وسائل الإعلام**

بوصف كون اليونسكو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتمتع بولاية محدَّدة لتعزيز حرية التعبير، تعمل المنظمة في جميع أنحاء العالم على تهيئة بيئة قانونية وسياسية تمكينية لحرية التعبير، وحرية الصحافة والانتفاع بالمعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويشمل ذلك المساهمة فيما يلي:

1 **تعزيز الأطر المعيارية لحرية التعبير، وحرية الصحافة والانتفاع بالمعلومات وزيادة القدرة المؤسسية**

هناك هدف يتعلق بـ «وصول الجمهور إلى المعلومات والحريات الأساسية» (16-10) مُدرَج في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نتيجة للدعوة التي أطلقها البرنامج الدولي لتنمية الاتصال التابع لليونسكو والشراكة مع المنتدى العالمي لتطوير وسائل الإعلام.

وأقرت اليونسكو مفهومَ «عالمية الإنترنت» في المؤتمر العام الذي عُقِد في عام 2015، الذي تجسده أربعة مبادئ يُشار إليها اختصاراً .R.O.A.M: أي ينبغي أن تكون شبكة الإنترنت (1) قائمة على مبادئ حقوق الإنسان، (2) مفتوحة، (3) متاحة للجميع، و (4) وتتمتع بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين.

ودُرِّبَ 500 5 من العاملين في سلك العدالة في أمريكا اللاتينية على المعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير من خلال دورات تدريبية عبر الإنترنت وكذلك من خلال دليل للعاملين في السلك القضائي؛ وأُطلِقَ برنامج مماثل في أفريقيا.

2 **تعزيز الوعي بحقوق حرية التعبير وحرية الصحافة والانتفاع بالمعلومات**

يُقام الاحتفال السنوي باليوم العالمي لحرية الصحافة في 3 أيار/مايو، وعُقد في أكثر من 120 بلداً في عام 2017. وشملت المواضيع السنوية في الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2017 ما يلي:

- أصوات جديدة: حرية وسائل الإعلام تساعد على تحويل المجتمعات (2012)
- الإفصاح عن الرأي بأمان: تأمين حرية التعبير في جميع وسائل الإعلام (2013)
- حرية وسائل الإعلام من أجل مستقبل أفضل: وضع خطة عمل التنمية لما بعد عام 2015 (2014)
- اسمحوا للصحافة أن تزدهر! نحو تحسين إعداد التقارير، والمساواة بين الجنسين والسلامة في وسائل الإعلام في العصر الرقمي (2015)
- الحصول على المعلومات والحريات الأساسية: هذا حقك! (2016)
- العقول النقدية للأوقات الحرجة: دور الإعلام في تعزيز مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة (2017)

الاحتفال باليوم الدولي لضمان حصول الجميع على المعلومات الذي تقيمه اليونسكو منذ عام 2016، مع تنظيم أحداث باستخدام شكل يدعى «محادثات البرنامج الدولي لتنمية الاتصال» (IPDCTalks) في 13 بلداً في عام 2017.

3 **البحوث في مجال السياسات**

توجد مجلدات عدة في سلسلة بشأن حرية الإنترنت:

- مواجهة خطاب الكراهية على الإنترنت
- تعزيز الحرية عبر الإنترنت: دور وسطاء الإنترنت
- حقوق الإنسان والتشفير
- مبادئ إدارة الإنترنت
- حرمة الخصوصية، حرية التعبير والشفافية
- حماية مصادر الصحافة في العصر الرقمي
- مسح استقصائي بشأن حرمة الخصوصية في الدراية الإعلامية والمعلوماتية مع وجهات نظر الشباب
- ماذا لو كُنّا جميعا نحكم الإنترنت؟ تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في إدارة الإنترنت

ومن المطبوعات الهامة الأخرى «أسس النهوض بمجتمعات المعرفة الشاملة للجميع: الانتفاع بالمعلومات والمعارف وحرية التعبير وحرمة الشؤون الشخصية والأخلاقيات على شبكة إنترنت عالمية»، استناداً إلى مشاورات عالمية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المؤتمر الدولي «الربط بين النقاط» (Connecting the Dots).

الإطار 1-2: الحاصلون على جائزة اليونسكو / غيليرمو كانو العالمية لحرية الصحافة



الحائزون على جائزة

قدَّم الفائزون بالجائزة إسهامات كبيرة في مجال حرية الإعلام في جميع أنحاء العالم، وغالباً ما كان ذلك في مواجهة الخطر وفي أوقات الأزمات. وتقوم لجنةٌ تحكيم دولية ومستقلة، تتكوَّن من ستة أعضاء يمثلون جميع أنواع وسائل الإعلام، باختيار الفائزين. وأعضاء لجنة التحكيم معروفون بعملهم في مجال جمع الأخبار، والصحافة، وحرية الصحافة، وحرية التعبير.

وقد مُنِحَت الجائزة لصحفيين وناشطين في بعض الحالات بعد وفاتهم.

1997 – قاو يو، الصين
1998 – كريستينا أنيانو، نيجيريا
1999 – جيسس بلانكورنيلاس، المكسيك
2000 – نزار نيوف، سوريا
2001 – يو وين تين، ميانمار
2002 – جيفري نياروتا، زمبابوي
2003 – أميرة هاس، إسرائيل
2004 – راؤول ريفيرو، كوبا
2005 – تشنغ يى تشونغ، الصين
2006 – مي شدياق، لبنان
2007– آنا بوليتكوفسكايا، روسيا
2008– ليديا كاتشو ريبيرو، المكسيك
2009 – لاسانثا ويكرماتونج، سري لانكا
2010 – مونيكا غونزاليس موخيكا، شيلي
2011 – أحمد زيدبادي، إيران
2012 – عين الله فتح اللايف، أذربيجان
2013 – ريوت أليمو، إثيوبيا
2014 – أحمد شيك، تركيا
2015 – مازن درويش، سوريا
2016– خديجة إسماعيلوفا، أذربيجان
2017 – داويت إسحاق، إريتريا / السويد

وما فتأ التشهير المُجَرَّم بصفة خاصة يشكِّل تقييداً مستمراً على حرية وسائل الإعلام في أجزاء من جميع المناطق. وسجَّل تقرير الاتجاهات العالمية الأول أن التشهير كال لا يزال مُجرَّماً في 174 بلداً حتى عام 2012، على الرغم من التحرك البطيء نحو إلغاء التجريم في السنوات الأخيرة[8]. وإن لم تعد البيانات الشاملة متاحة؛ إلا أنه ابتداءً من عام 2017، أبقت 130 دولة عضواً على الأقل على قوانين التشهير الجنائية. وفي عام 2017، أصدر مكتب المُمثِّل الخاص المعنيّ بحرية وسائل الإعلام التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقريراً عن قوانين التشهير الجنائي ومكافحة التجديف في الدول الأعضاء في المنظمة، ووجد أن التشهير مُجرَّم في حوالي ثلاثة أرباع الدول (42 دولة) المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، البالغ عددها 57 دولة. وتشمل عديد من القوانين المتعلقة بالتشهير أحكاماً مُحدَّدة لعقوبات أشد بشأن الخطاب أو المطبوعات التي تنتقد رؤساء الدول، والمسؤولين الحكوميين، وهيئات الدولة والدولة نفسها. وأشار تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً إلى أن قوانين التجديف والإهانة الدينية موجودة في حوالي ثلث الدول المشاركة في المنظمة[9]؛ وكثير منها يجمع التجديف و/أو الإهانة الدينية بعناصر من تشريعات خطاب الكراهية.

وفي أعقاب الحملات الرامية إلى إلغاء تجريم التشهير والأحكام القضائية البارزة، استمر الاتجاه التدريجي نحو إلغاء تجريم التشهير، ولا سيِّما في أفريقيا، إذ قامت أربع دول أعضاء على الأقل بإلغاء تجريم التشهير خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، شكَّل حكم المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في قضية لوهي عيسى كوناتي ضد جمهورية بوركينا فاسو سابقةً في المنطقة ضد السَّجن كعقوبة مشروعة للتشهير، وعُدَّ انتهاكاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومعاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)[10].

وعلى الرغم من هذه التحسينات، إلا أن الاتجاه العالمي العام سلبيّ. فقد تحركت البلدان في كل منطقة للمضي قدماً في تجريم التشهير من خلال توسيع نطاق التشريعات لتشمل المضامين عبر الإنترنت. ثم إنَّ قوانين الجرائم السيبرنية وقوانين مكافحة الإرهاب التي صدرت في جميع أنحاء العالم قد أدّت إلى إحالة مُدوِّنين إلى المحاكم، وقضى بعضهم وقتاً في السِّجن. وقد ساعدت التطورات التكنولوجية التي تُعزِّز قدرات الحكومات على رصد المضامين عبر الإنترنت على تيسير هذا الاتجاه. ولا يزال عدد من البلدان يفرض عقوبات قاسية على التجديف والإهانة الدينية.

وقد تأثرت حرية وسائل الإعلام أيضاً، إذ شهدت السنوات الأخيرة دفعة متزايدة لاستخدام تدابير تشريعية لمكافحة خطاب الكراهية، ولا سيِّما في أجزاء من أوروبا. ففي بعض المناطق، تدار قوانين خطاب الكراهية دون إيلاء الاهتمام اللازم لمعايير مثل الضرورة أو التناسب. وقد تباينت التشريعات من حيث التركُّز، لكن برز اتجاه مُسترعٍ للانتباه من داخل عدد من الدول والهيئات الحكومية الدولية للضغط على شركات الإنترنت، مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب، لبذل مزيد من الجهود في هذا المجال. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك إدخال تشريعات في بلد واحد في أوروبا الغربية يطلب من منابر الإنترنت إزالة

8 المرجع نفسه.

9 Griffen 2017.

10 حرية التعبير العالمية جامعة كولومبيا 2014.

المضامين التي يُحتّمَل أن تكون غير قانونية في أقل من 24 ساعة وإلا واجهت خطر دفع غرامات مُشدَّدة[11]. وبالمثل، فإن مُدوَّنة قواعد السلوك الصادرة عن المفوضية الأوروبية بشأن مكافحة خطاب الكراهية غير القانوني على الإنترنت أعلنت، مع أربع شركات كبرى للإنترنت في أيار/مايو 2016، دعوات لشركات الإنترنت لإزالة خطاب الكراهية غير المشروع أو تعطيله في أقل من 24 ساعة من إخطارها بذلك[12]. وتُرى المخاطر هنا في المفاهيم الفضفاضة للكراهية المنصوص عليها في شروط الخدمة الخاصة بالشركة، والجهل بمبادئ الرباط[13]، التي تَحثُّ على النظر في الاحتمال الفعلي للعنف أو حدوثه (انظر أدناه)، وغموض عملية صنع القرار المعنية، وتجاهل عمليات المحاكم المفتوحة. وفي هذا السياق، يمكن أن تصبح الأخبار المشروعة والنقد السياسي ضحية لعمليات الرقابة الآلية.

وقد أدى انتشار «الأخبار الملفقة» – عبر النشر المتعمَّد لمعلومات مُضلِّلة مُتنكِّرة على هيئة أخبار – والدور الذي تضطلع به شركات الإنترنت في نشرها، إلى مخاوف بين عديد من الجهات الفاعلة المعنية بنوعية الخطاب العام، ولا سيِّما حول فترات الانتخابات. ومع ذلك، تُرى العديد من سبل الانتصاف، مثل الجهود التشريعية الجديدة وزيادة الضغط على وسطاء الإنترنت، على أنها تشكِّل مخاطرَ جديدة على حرية وسائل الإعلام. فقد ذكرت الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، والمقرِّرون الخاصون المعنيون بحرية التعبير في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في إعلان مشترك صدر في آذار/مارس 2017 أن «الحظر العام على نشر المعلومات المبنية على أفكار مُبهَمة وغامضة بما فيها «الأخبار الملفقة» أو «المعلومات غير الموضوعية» لا يتفق والمعاييرَ الدولية الخاصة بالقيود المفروضة على حرية التعبير... وينبغي إلغاؤه»[14].

وفي بعض المناطق، ظل الحق في ممارسة الصحافة أو أن يكون الفرد صحفياً يتطلب ترخيصاً، وغالباً ما كان يُعتبَر ذلك وسيلة لضمان الحد الأدنى من الكفاءة المهنية أو التعليم. وفي الوقت نفسه، كان يُنظر إلى الترخيص على أنه وسيلة لسلطات الدولة لتقييد من يحق له أن يكون صحفياً وأي درجة من الحرية يمكن أن يتمتع بها. وفي كثير من المناطق اليوم، حيث يُنقل إنتاج الأخبار وتوزع بشكل متنامٍ إلى وسائل إعلام جديدة، توسَّعت متطلبات الترخيص بطرق تمس حرية وسائل الإعلام. مثلاً، تضع بعض الدول متطلبات مثل وجود منافذ إخبارية على الإنترنت أو مُدوِّنين لديهم عدد معين من القراء حتى يُسجِّلوا لدى سلطة حكومية. وقد ظهرت متطلبات الترخيص للصحفيين على شبكة الإنترنت في أجزاء من آسيا والمحيط الهادي، وأوروبا الوسطى والشرقية والمنطقة العربية، لكنها أقلّ انتشاراً في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

---

[11] Nossel 2017.

[12] المفوضية الأوروبية 2016.

[13] مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2012. خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية.

[14] المقرِّر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بحرية الرأي والتعبير وآخرون. 2017.

القيود المفروضة على الإنترنت، ونزع المضامين وإزالتها

ظلَّ هناك اتجاه كبير يتعلق بحرية وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم يتمثّل في زيادة أشكال تعطيل النفاذ إلى مضامين وسائل الإعلام على شبكة الإنترنت من جانب الدولة. وقد حدثت زيادة ملحوظة في استخدام حجب المضمون وترشيحه على الإنترنت منذ عام 2012، على الرغم من صعوبة العثور على عمليات تقييم مدى ارتباط ذلك بمضامين وسائل الإعلام، وما إذا كان لها ما يُبرِّرها من حيث المعايير الدولية للقيود المشروعة أو لا.

وهناك أيضاً اتجاه ناشئ في فرض أشكال من الإبطاء الشامل والإغلاق الكامل لمنابر وتطبيقات كاملة وللوصول المباشر إلى شبكة الإنترنت نفسها. ولئن كان الحصول على بيانات عالمية عن هذا الاتجاه أمراً عسيراً، فإن الدراسات المتاحة توفِّر رؤى بشأن هذه القيود المفروضة على النفاذ إلى وسائل الإعلام الموجودة على شبكة الإنترنت.

وقد استخدم المرصد المفتوح لقياس التدخّل بالشبكة (OONI)، على سبيل المثال، مصادر خارجية متعددة وبرمجيات مفتوحة لجمع بيانات عن الرقابة التي تُمارس على المواقع الإلكترونية والتلاعب بالمرور (مثل خنق الشبكة). فعبر إجراء أكثر من مليون طلب http خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016، توفِّر البيانات التي أوردها المرصد صورة أولية لحالات الرقابة المستهدفة الموزَّعة حسب البلد[15]. فمن بين 91 بلداً تمكَّن باحثو المرصد من اختبارها، وجدوا ما أسموه «شذوذ الشبكة» – الذي يشير إلى تعطيل المرور على الإنترنت – في 71 بلداً. وفي حين أنَّ مثل هذه الحالات الشاذة لا تشير بالضرورة إلى الرقابة المتعمَّدة، ذكر المرصد أنه تمكَّن من تأكيد حالات رقابة مُتعمَّدة في 12 بلداً من المناطق العربية وآسيا والمحيط الهادي وأوروبا الوسطى والشرقية وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. كما اكتشف المرصد المفتوح لقياس التدخّل بالشبكة وجودَ برمجيات مصمَّمة للتعامل مع حركة المرور على الإنترنت في 12 دولة أخرى، معظمها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وكذلك في المناطق العربية وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادي. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الطريقة لا يمكنها الكشف عن جميع أشكال الرقابة على شبكة الإنترنت.

وبرزت أدلة على استخدام أساليب جديدة في حجب المضامين على الإنترنت أو ترشيحها من دراسة أجريت عام 2017 قادها باحثون في سيتزن لاب التابع لجامعة تورنتو. كما وجد الباحثون، عبر إجراء تجارب تجريبية، ترشيحاً للصور وكذلك حجباً لمجموعات معينة من كلمات رئيسية وصور على منابر WeChat و Sina Weibo[16].

وساهمت مؤسسة «أكسيس ناو» في إثبات زيادة القيود المفروضة على المضامين عبر الإنترنت، وذلك بالاستعانة بمصادر خارجية متعددة لجمع البيانات عن الحالات التي أغلقت فيها حكومات إمكانية النفاذ المباشر إلى الإنترنت داخل حدودها. وفي عام 2015، وُثِّقَتْ 15 حالة من حالات إغلاق الإنترنت في 15 بلداً في جميع مناطق اليونسكو باستثناء أوروبا الوسطى والشرقية. وقد ارتفع هذا العدد ارتفاعاً كبيراً في عام 2016 وصل إلى 56 حالة مُوثَّقة لعمليات إغلاق الإنترنت في 18 بلداً في المناطق نفسها[17].

وعلى الرغم من عدم اكتمال مجموعات البيانات تلك، فإن النتائج التي توصل إليها المرصد المفتوح لقياس التدخّل بالشبكة، وسيتيزن لاب، وأكسيس ناو تشير بوضوح إلى اتجاهٍ متنامٍ نحو فرض قيود أشدّ على الاتصالات عبر شبكة الإنترنت. وفي كثير من الحالات، ردّت الدول بالقول بأن هذه الإجراءات ضرورية لمكافحة التهديدات المتزايدة المُتصَوَّرة من داخل حدودها وخارجها. ويورد تقرير أكسيس ناو لعام 2017 تفاصيل المُبرِّرات المُسّاقة والأساليب المستخدَمة في عمليات الإغلاق تلك ودور التعاون الذي تضطلع به الحكومات ومزوِّدي الخدمة من القطاع الخاص. وتراوحت المُبرِّرات الرسمية

[15] The Tor Project 2016.

[16] Deibert 2017.

[17] Access Now 2017.

الشكل 1-1: المبرِّرات المُساقة لإغلاق الإنترنت



المصدر: Access Now. 2017. Primer on internet shutdowns and the law

بين حماية السلطة الحكومية، والحد من الانشقاق العام، ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على الأمن القومي، ومنع الغش أثناء الامتحانات، وحماية الأعمال التجارية المحلية والمصالح الاقتصادية[18]. وتُشكِّك مختلف الجهات الفاعلة في هذه المُبرِّرات.

إن الخطر الناجم عن أشكال تعطيل الانتفاع بالمعلومات أو نشرها يتجاوز المنظمات الإعلامية، إذ تحول الرقابة دون العمليات السياسية، وتُحِدُّ من الاحتجاجات السلمية، وتمنع المدافعين عن حقوق الإنسان من توثيق الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن. وكل ذلك يقلِّل الدورَ الحيوي الذي يضطلع به المجتمع المدني في كفالة المساءلة العامة. وفي عام 2016، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً «يدين بشكل قاطع التدابير المتخذة قصد منع أو تعطيل الوصول إلى المعلومات أو نشرها على الإنترنت، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويدعو الدول إلى الامتناع عن هذه التدابير ووقفها[19]». في العام نفسه، أعربت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب عن قلقها إزاء «الممارسة الناشئة للدول الأطراف التي تقطع أو تحد من إمكانية الوصول إلى خدمات الاتصالات مثل الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الرسائل النصية، بشكل متزايد أثناء الانتخابات[20]». وأصدر تحالف الحرية على شبكة الإنترنت بوجه خاص بياناً مشتركاً عام 2017 بشأن أشكال التعطيل التي تحصل لشبكة الإنترنت برعاية الدولة التي شجَّعت الحكومات على تبنِّي الممارسات الجيِّدة المقترحة، بما فيها الالتزام علناً بالحفاظ على التشريعات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان

[18] المرصد المفتوح لقياس التدخّل بالشبكة 2017 (OONI)؛ أكسيس ناو 2017.
[19] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 2016، A/HRC/32/13 .vol.
[20] اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب 2016.

أو تطويرها وتحسين الشفافية في الوكالات الحكومية الوطنية[21]. وبالمثل، أصدرت مبادرة الشبكة العالمية وحوار قطاع الاتصالات بياناً مشتركاً يعربان فيه عن قلقهما إزاء عمليات الإغلاق ويدعوان إلى زيادة الشفافية الحكومية[22]. وينعكس هذا النمط من عمليات إغلاق الإنترنت في جهود أخرى واسعة النطاق للتأثير على حرية وسائل الإعلام في بعض المناطق التي أغلقت فيها الدول أيضاً محطات إذاعية وتلفزيونية وصُحُفاً.

وعلى الرغم من ازدياد انتشار التدابير الرامية إلى كبح حرية وسائل الإعلام على الإنترنت، ازدادت الحملات الرامية إلى النهوض بالوعي بالتهديدات التي تُشكِّلها الرقابة الرقمية وعمليات الإغلاق. وأطلقت أكسيس ناو حملة #KeepItOn، التي انضم إليها أكثر من 130 منظمة من منظمات المجتمع المدني. بيَّنت دراسة أجراها مركز أبحاث بيو في عام 2015 إلى أنه في 32 بلداً من أصل 38 بلداً شملها الاستطلاع، أشار أكثر من 50 في المائة من المشاركين إلى أهمية استخدام الناس للإنترنت دون رقابة حكومية[23].

إن زيادة الشفافية هي إحدى طرق مقاومة الضغوط التي تفرضها الدولة على حرية التعبير على منابر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لإزالة المواد. وفي هذا الاتجاه الذي يتجلى في الوعي المتنامي في جميع أنحاء العالم بشأن التهديدات التي تتعرض لها حرية وسائل الإعلام، تمثّل أحد التطورات الهامة في المتانة المتنامية في تقارير الشفافية التي توفِّرها غوغل وفيسبوك وتويتر وشركات الإنترنت الكبرى الأخرى. وتُظهِر تقارير الشفافية هذه عددَ الطلبات التي يتلقاها كل كيان من الحكومات لإزالة المضامين وبيانات نفاذ المستعملين، وكذلك (وإن كان ذلك أقل تواتراً) فئة الطلب وما إذا كانت الشركة تمتثل أم لا.

فعلى سبيل المثال، كما هو مُبيَّن في الشكل 1-2، تلقَّت غوغل في النصف الثاني من عام 2016 عدداً قياسياً من طلبات إزالة المضامين بلغت (961 15) طلباً من أوامر المحاكم، وهيئات إنفاذ القانون والسلطات التنفيذية للحكومات في جميع أنحاء العالم، ليصل بذلك إجمالي الطلبات الرسمية التي تلقتها الشركة منذ عام 2012 إلى 809 48 طلبات من أكثر من 100 دولة في جميع المناطق[24]. وكما هو مُبيَّن في الشكل 1-2، كانت الزيادة أكبر بكثير بالنسبة لتويتر، إذ زادت لدى الشركة عدد الطلبات التي قدَّمتها حكومات لإزالة المضامين من ستة طلبات في النصف الأول من عام 2012 إلى 925 5 طلباً في النصف الثاني من عام 2016[25].

ويمكن أن تُعزَى هذه الزيادة في الطلبات التي تلقتها غوغل جزئياً إلى ارتفاع كبير في عدد طلبات الإزالة لأسباب تتعلق بالأمن القومي، كما هو مُبيَّن في الشكل 1-3.

ومع ذلك، فقد تلقت فيسبوك أعلى عدد من الطلبات، بلغ 279 64 طلباً في النصف الثاني من عام 2016 (انظر الشكل 1-4). وعند إضافة الطلبات التي تلقتها شركة فيسبوك إلى التحليل، تتضاءل إزاءها الطلبات التي تلقتها كلٌ من غوغل وتويتر، ما يشير أيضاً إلى زيادة مُطَّرِدة على مر السنين.

---

21 تحالف الحرية على شبكة الإنترنت 2017.

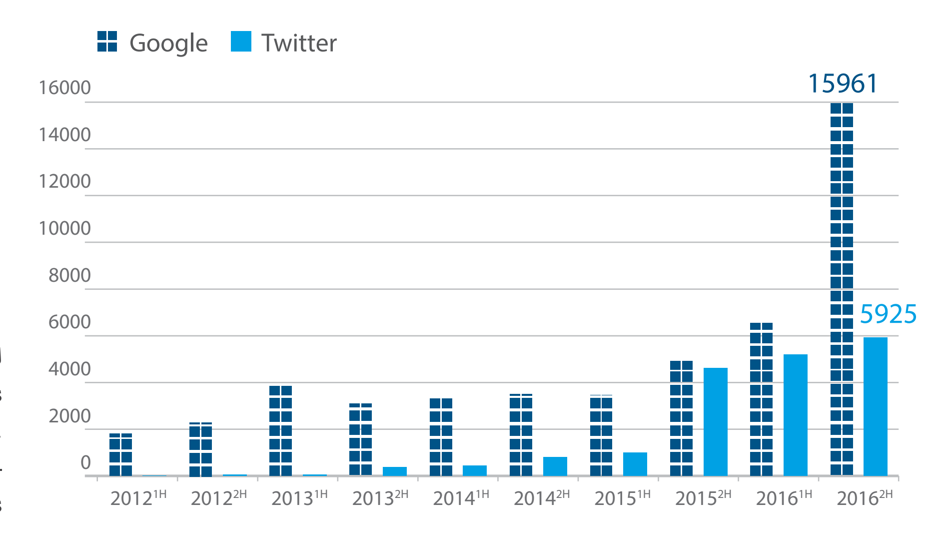
22 مبادرة الشبكة العالمية وحوار قطاع الاتصالات 2016.

23 Wike and Simmons 2015.

24 Google 2017.

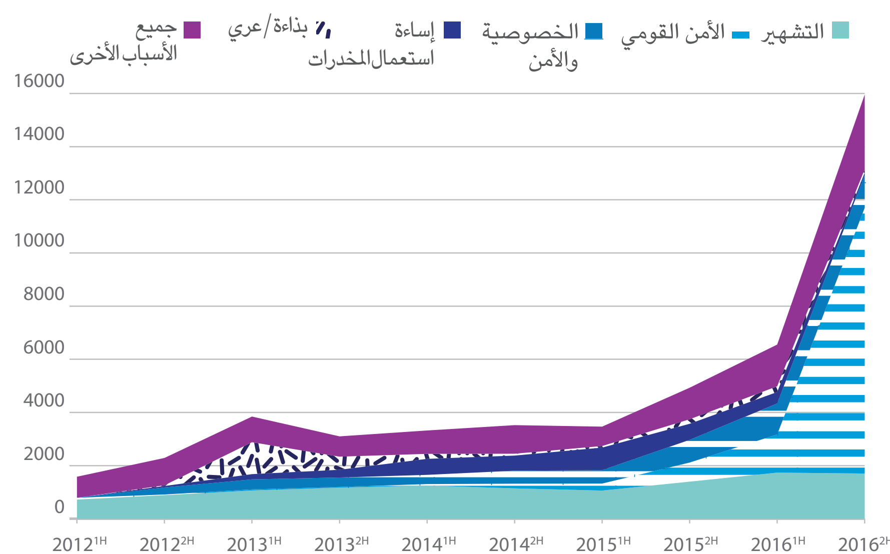
25 Twitter 2017.

الشكل 1–2: عدد الطلبات التي قدّمتها حكومات إلى غوغل وتويتر لإزالة المضامين



المصدر: Google. Transparency Report – Government requests to remove content; Twitter. Twitter transparency report – .Removal requests

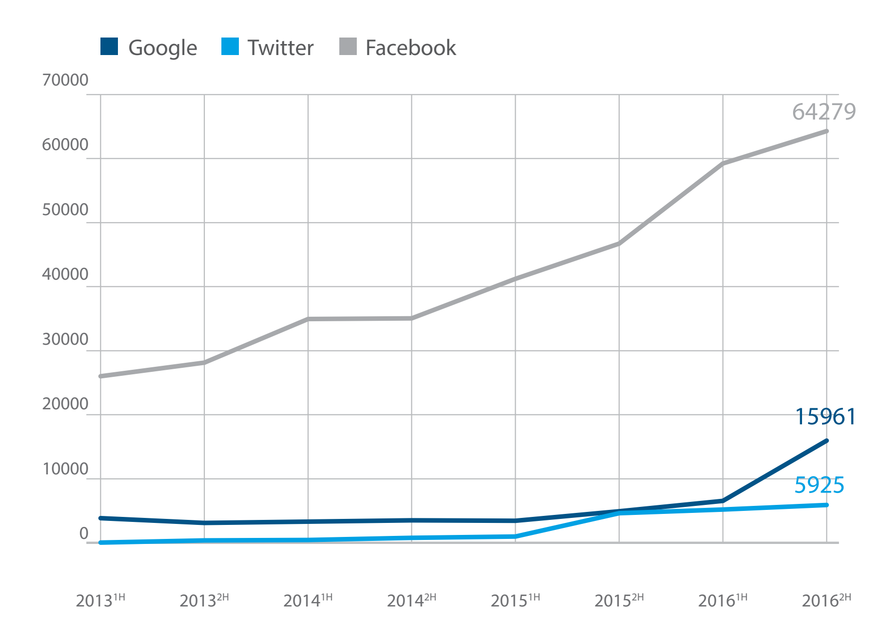
الشكل 1–3: الأسباب المُساقة في طلبات إزالة المضامين التي تلقتها غوغل



المصدر: Google. Transparency Report – Government requests to remove content; Twitter. Twitter transparency report – .Removal requests

كما أصدرت غوغل بيانات حول مدى امتثالها لهذه الطلبات. وتختلف معدلات الامتثال باختلاف ما إذا كان الطلب مُستمَدا من أمر قضائي أو طلب من سلطات إنفاذ القانون أو السلطة التنفيذية، كما تختلف اختلافاً بيِّناً فيما بين البلدان؛ إذ امتثلت غوغل لطلبات بعض البلدان دون إخفاق، ورفضت جميع الطلبات المقدَّمة من بلدان أخرى.

الشكل 1-4: عدد طلبات إزالة المضامين التي قدَّمتها حكومات إلى غوغل وتويتر وفيسبوك



المصدر: Google. Transparency Report – Government requests to remove content; Twitter. Twitter transparency report – Removal requests.

ومع ذلك، يظل الغموض يلف عدد عمليات الإزالة التي تتم خارج الطلبات الحكومية، إما من جانب الشركة نفسها التي تتصرف وفقاً لشروط الخدمة الخاصة بها وإما استجابة لطلبات المستعملين[26]. ووفقاً لتحليل شروط الخدمة التي وضعها 50 منبراً على شبكة الإنترنت، وجد باحثون في مركز التكنولوجيا والمجتمع في كلية الحقوق بمؤسسة جيتوليو فارغاس (FGV) أن مثل هذه الترتيبات التعاقدية لا توفِّر عادة سوى حماية محدودة لحقوق المستعملين في حرية التعبير والخصوصية والإجراءات القانونية الواجبة[27]. وبالإضافة إلى ذلك، يصعب الحصول على بيانات عن ممارسات مُزوِّدي خدمات الإنترنت المحليين وشركات الاتصالات نظراً لعدم شيوع تقارير عن الشفافية[28].

ووجدت دراسات تجريبية دليلاً على أن شركات الإنترنت تميل نحو «الإفراط في الإزالة» استجابةً لطلبات نزع المضامين تجنباً للمسؤولية[29]. ففي الفترة قيد الاستعراض المشمولة بهذه الدراسة، حصل ضغط على آليات «الإشعار والإزالة» التي وفَّرت الحماية سابقاً لعديد من هذه الشركات باعتبارها غير مسؤولة عن المضامين الموضوعة على منابرها. على سبيل المثال، في قضية دلفي ضد إستونيا عام 2015، أكدت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن البوابة باعتبارها وسيطاً، في ظل ظروف القضية، لم تتمتع بالحصانة من المسؤولية عن التعليقات المفرطة أو المُهدِّدة من جانب أولئك الذين استجابوا لقصة إخبارية. فقد كانت بوابة تجارية، وكان ذلك أحد العوامل. ومع ذلك، حكمت المحكمة

[26] MacKinnon et al. 2014.

[27] Belli and Venturini 2016.

[28] CIPESA 2017.

[29] Keller 2015.

الأوروبية لحقوق الإنسان في قرار لاحق في عام 2016 أن هيئة التنظيم الذاتي المجرية MTE وبوابة الأخبار على الإنترنت Index.hu ليسا مسؤولين عن التعليقات الهجومية التي نشرها قرائهما. وفي قضية أخرى، أثار قرار محكمة العدل الأوروبية في قضية «الحق في النسيان» (غوغل اسبانيا ضد AEPD وماريو كوستيغا غونزاليس) أسئلة بشأن القيود الجديدة على حق النشر ومسؤولية شركات الإنترنت عن المضامين المعتدلة المستضافة على منصاتها (للمزيد، انظر أدناه).

الأمن القومي ومكافحة التطرف العنيف

ساقت كثير من الدول الشواغل الأمنية الوطنية أسباباً من أجل سَنِّ تدابير تشكِّل تحدياً واضحاً لحرية وسائل الإعلام، وهو ما يثير مسائل الضرورة والتناسب. وفي جميع المناطق، سِيقت إعلانات حالات الطوارئ سبباً متكرراً في تعليق حرية التعبير أو الحدِّ منها بشكل كبير. وفي بعض الأحيان، مُدِّدت حالات الطوارئ التي أُدخِلَت ظاهرياً للتعامل مع لحظة معينة من الأزمات، واتُّهِمَ الصحفيون الذين يغطون قضايا الإرهاب بموجب قوانين تساوي بينهم وبين الإرهابيين أنفسِهم. وفي أجزاء من المنطقة العربية، اسْتُخدم التهديد المتنامي من جانب جماعات التطرف العنيف وكذلك الصراعات لزيادة عمليات الاعتقال والاحتجاز على نطاق واسع، وإغلاق قسري لدُور وسائل الإعلام، وفصل الصحفيين المنتقِدين، واقتحام نقابات الصحفيين، وطرد الصحفيين الأجانب.

وبالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالمراقبة الجماعية وحرمة الخصوصية التي نوقشت أدناه، فقد أدَّت تشريعات مكافحة الإرهاب أيضاً إلى إعلان أن أنواعاً معينة من الخطاب غير قانونية، مثل تلك التي تزعم تمجيد الإرهاب. وفي جميع أنحاء العالم، تتحرك الحكومات باتجاه تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب هذه أو أنها زادت من استخدام قوانين الأمن القومي لمكافحة التهديد الذي تشكله الدعاية المؤيِّدة للإرهاب. لكنْ غالبا ما يُسَاء تعريف الإرهاب في هذه القوانين، على نحو يمكن تفسيره بشكل فضفاض بغية تقييد الخطاب النقدي. ومع ذلك، تقاوم المحاكم اتساع نطاق هذه القوانين القمعية، ففي عدد قليل من البلدان الأفريقية التي سُنَّت فيها قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب في أعقاب التهديد المتنامي الذي تواجهه من جماعات التطرف العنيف الإقليمية، قامت سلطات قضائية مستقلة بإلغاء عدد من أفظع أحكام القوانين، وذَكَرَتْ صراحةً أن هذه الأحكام تمثِّل انتهاكاً لحرية وسائل الإعلام.

وعلى الصعيد العالمي، أعد كثير من المقرِّرين الخاصين في مجال حرية التعبير إعلاناً مشتركاً بشأن حرية التعبير ومكافحة التطرف العنيف في عام 2016[30]. ويوصي الإعلان بعدم استخدام «التطرف العنيف» و «التطرف» كأساس لتقييد حرية التعبير ما لم تُعرَّف هذه المصطلحات تعريفاً واضحاً وأن يكون التعريف ضيّقاً بما يكفي. ويوصي أيضاً بأنه ينبغي على الدول أن لا تُقيِّد نشر الأخبار عن أي أفعال أو تهديدات أو تشجيع على الإرهاب والأنشطة العنيفة الأخرى ما لم يكن فعل نشر الأخبار نفسه يستهدف التحريض على العنف الوشيك، وأن يكون نشر الأخبار سيؤدي غالباً إلى التحريض على ذلك العنف. وبعبارة أخرى، فإنه تمشياً مع مبادئ خطة عمل الرباط لعام 2012 بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، يجب أن يكون هناك رابط مباشر وفوري بين الخطاب والعنف الفعلي.

---

[30] المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بحرية الرأي والتعبير، وآخرون، 2016.

وجاء الإعلان المشترك بعد خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف في عام 2015، التي تشمل الجوانب المتعلقة بحرية وسائل الإعلام. وبعد أن ذكرت خطة العمل ما نصه «حققت الرسائل التحريضية التي تبثها الجماعات المتطرفة العنيفة على وسائط التواصل الاجتماعي نجاحاً كبيراً في استدراج الناس إلى صفوفها، ولا سيما الشباب، إناثاً وذكوراً»، حثّت الدولَ الأعضاء على النظر في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للاتصالات. وينبغي تنظيم مثل هذه الاستراتيجيات بالتعاون الوثيق مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي وأن تكون «مُصمَّمة حسب السياقات المحلية... من أجل دحض أنماط السرد المرتبطة بالتطرف العنيف»[31]. وفي الدعوة إلى التصدي الاستباقي لجماعات التطرف العنيف، دعت الخطة أيضاً الدولَ إلى «الحرص على أن توفِّر الأطر القانونية الوطنية الحماية لوسائط الإعلام من حيث حريتها في الرأي والتعبير وتعدديتها وتنوعها».

وقد بُرِّر الاتجاه نحو تنامي التنظيم الصارم لشركات الإنترنت، الذي نوقش أعلاه، بالقلقَ من أن تسهِّل منابر شبكة الإنترنت تعبئة المعارضة السياسية و/أو تعمل كمواقع تجنيد للتطرف العنيف. غير أن دراسة أجرتها اليونسكو مؤخراً تشير إلى عدم وجود أدلة قاطعة حتى الآن في مجال البحث عن رابط واضح ومباشر بين وسائل التواصل الاجتماعي وعمليات التشدّد العنيف بين الشباب، وسلَّطت الضوء على ضرورة تجنب السياسة القائمة على افتراضات يمكن أن تؤدي إلى فرض قيود غير متناسبة على وسائل الإعلام[32].

أوجه حماية الانتفاع بالمعلومات وحرمة الخصوصية

الانتفاع بالمعلومات

يشكِّل الانتفاع بالمعلومات عنصراً أساسياً من عناصر حرية وسائل الإعلام وشرطاً مسبقاً أساسياً للصحفيين لأداء وظائفهم. وهو كذلك مفتاح الشفافية والتنمية (انظر الإطار 1-3). وقد أدّت السنوات الخمس الأخيرة إلى زيادة الاعتراف بحق الجمهور في الانتفاع بالمعلومات. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر عام 2015، الهدف 16-10 الذي ينصّ على «كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية» (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015 ب). وقد كُلِّفت اليونسكو بالاضطلاع بدور الوكالة الراعية المسؤولة عن إعداد التقارير العالمية عن المؤشر 16-10-2 بشأن «عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات[33]».

وتتماشى هذه المسؤولية مع التزام اليونسكو بتعزيز تعميم الانتفاع بالمعلومات، استناداً إلى ولايتها الفريدة «لتسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة». وفي عام 2015، أعلن المؤتمر العام لليونسكو الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر يوماً دولياً لتعميم الانتفاع بالمعلومات[34]. وفي السنة التالية، اعتمد المشاركون في الاحتفال السنوي لليونسكو

[31] الأمين العام للأمم المتحدة 20.
[32] Alava, Frau-Meigs, and Hassan 2017.
[33] اليونسكو 2016(ج).
[34] اليونسكو 2015.

باليوم العالمي لحرية الصحافة إعلان فنلنديا بشأن الانتفاع بالمعلومات والحريات الأساسية، بعد 250 عاماً من اعتماد أول قانون لحرية تداول المعلومات فيما يعرف في العصر الحديث بفنلندا والسويد[35].

الإطار 1-3: إلقاء الضوء على لاميي كبارغوي، المدافع عن الانتفاع بالمعلومات في أفريقيا



«المجتمع المطلع هو السبيل إلى المجتمع المفتوح»
- لاميي كبارغوي، مسؤول في مركز ليبيريا للإعلام

كان لاميي كابارجوي صبياً صغيراً عندما فقد والدُهُ وظيفته في الخدمة المدنية، لأسباب كان ينظر إليها على أنها دوافع سياسية فقط. ولمّا كبر كبارغوي، أصبحت ذاكرة هذا الظلم المتصوَّر عملية تحديد مهني، مما أطَّر فهمه لأهمية الانتفاع بالمعلومات لكفالة شفافية الحكومة وتعزيز العمليات الديمقراطية.

وعلى مدى السنوات التي تلت ذلك، أصبح كبارغوي، بصفته محامياً وصحفياً وناشطاً في المجتمع المدني، داعية صامداً إلى تغيير تشريعات بلده التي تحكم حرية التعبير والانتفاع بالمعلومات. وبفضل جهوده وجهود كثيرين غيره، أقرت ليبيريا أول قانون بشأن حرية تداول المعلومات في عام 2010، وهو أول بلد في غرب أفريقيا يقوم بذلك، والسادس في المنطقة الأفريقية على نطاق أوسع، ممّا يمثل تعبيراً ملموساً عن التقدُّم المُحرَز على الطريق نحو مزيد من الشفافية كأساس للديمقراطية المستقرة. وبالنسبة إلى كبارغوي، فإنه على الرغم من استمرار وجود تحديات كبيرة في تنفيذ القانون، كان اعتماد القانون معلماً بارزا أدى إلى إنشاء مكتب حرية تداول المعلومات وهيئات داخل الحكومة مُصمَّمة لدعم تنفيذه.

وبالنسبة إلى كبارغوي، تُعتبر الشفافية والانتفاع بالمعلومات ركيزتين أساسيتين للتنمية المستدامة، وهما بمثابة حائط الدفاع الأول ضد الفساد. وتتمثل أسباب دعوته ببساطة في التالي: «عندما يعرف الناس المزيد عما يحدث مع حكومتهم، يصبحون أكثر اهتماماً بكيفية إدارة حكومتهم وهذا يجعل الحكومة أكثر شفافية. أعتقد أن الوصول إلى المعلومات هو الخيط المشترك الذي يضمن الحكم الرشيد».

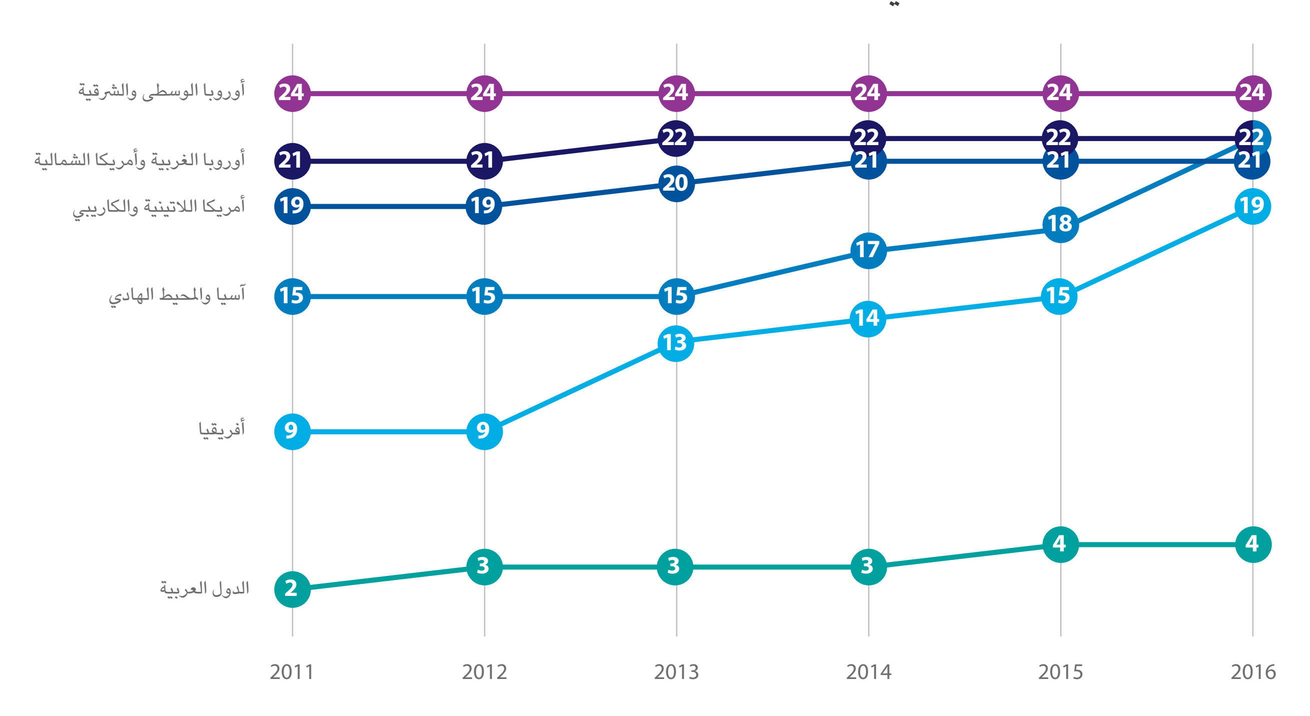
وإذ يرى كبارغوي حرية تداول المعلومات محفزاً للنمو الديمقراطي في ليبريا، فإنه لا ينفك يدافع بنشاط من أجل تعزيز وضمان الاتساق في تطبيق القانون. إنَّ عمله كموظف مسؤول في مركز وسائل الإعلام الليبيري، حيث ينشر تقارير تحلِّل حالة حرية التعبير في البلد، يسلِّط الضوء على الدور الذي يؤديه الانتفاع بالمعلومات في تمهيد الطريق أمام التنمية المستدامة.

[35] اليونسكو 2016(أ).

يمكن تقسيم عملية رصد هدف التنمية المستدامة 16-10-2 إلى ثلاثة مجالات رئيسية: 1) هل لدى بلد ما ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لانتفاع الجمهور بالمعلومات؟؛ 2) هل تعكس الضمانات الدستورية والقانونية و/أو السياساتية الاتفاقات الدولية المعروفة؟؛ 3) ما هي آليات التنفيذ القائمة التي تكفل عمل هذه الضمانات على النحو الأمثل؟

وتستند اليونسكو في رصدها، باستخدام هذه الأسئلة الثلاثة، إلى جملة أمور منها العمل الذي يضطلع به موقع freedominfo.org، وهي شبكة تجمع البيانات العالمية عن حرية تداول المعلومات. وتظهر النتائج أن 112 بلداً قد اعتمدت حالياً تشريعات بشأن حرية تداول المعلومات أو لوائح إدارية مماثلة[36]. ومن بين هذه البلدان، اعتمد 22 بلداً تشريعاً جديداً منذ عام 2012 (انظر الشكل 1-5). وعلى المستوى الإقليمي، شهدت أفريقيا أعلى نمو، إذ اعتمدت 10 بلدان تشريعات بشأن حرية تداول المعلومات في السنوات الخمس الأخيرة، أي أكثر من ضعف عدد البلدان في المنطقة التي سنّت مثل هذه التشريعات، فزادت من تسعة بلدان إلى 19 بلداً. كما حدث معدل نمو مرتفع مماثل في منطقة آسيا والمحيط الهادي، إذ اعتمدت سبعة بلدان قوانين بشأن حرية تداول المعلومات في السنوات الخمس الماضية، وبذلك بلغ مجموعها 22 دولة. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام بَلَدان في المنطقة العربية، وبَلَدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبلد واحد في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية باعتماد تشريعات بشأن حرية تداول المعلومات. ويعيش الغالبية العظمى من سكان العالم الآن في بلد لديه قانون بشأن حرية تداول المعلومات، وهناك بُلدان عديدة لديها حالياً مشاريع قوانين قيد النظر بشأن حرية تداول المعلومات.

الشكل 1-5: الدول الأعضاء التي لديها قانون أو سياسة بشأن حرية تداول المعلومات



المصدر: freedominfo.org, 2016, Consensus list of 115 countries with freedom of information laws or the equivalent.

[36] freedominfo.org 2016.

وفي حين كانت هناك زيادة في عدد البلدان التي سنَّت قوانين بشأن حرية تداول المعلومات، فإن تنفيذ هذه القوانين وفعّاليتها يختلف اختلافاً كبيراً في جميع أنحاء العالم. وعند قياس القوة والإطار القانوني لقانون حرية تداول المعلومات في كل بلد باستخدام تصنيف الحق في المعلومات، يظهر اتجاه ملحوظ[37]. وبصرف النظر عن الموقع الجغرافي، تميل البلدان الأعلى تصنيفاً غالباً إلى اعتماد قوانين أحدث. ويمكن أن يعكس هذا التطور جزئياً التقدم الذي أحرزته مجموعات المجتمع المدني والدول الأعضاء في الشراكة الحكومية المفتوحة (OGP) على مدى العقدين الماضيين – انظر أدناه – في وضع المعايير الدولية المطلوبة دولياً أكثر والإصرار عليها. ولئن كان من السابق لأوانه معرفة كيفية تنفيذ بعض قوانين حرية تداول المعلومات هذه، فإن بعض المؤشرات المبكرة تدعم بالفعل الفرضية القائلة بأن أوجه الحماية القوية تنتج عن قوانين صارمة[38].

ومن الواضح أيضاً أن كم القوانين لا يساوي الجودة. ولا يكفي أن يقوم بلد ما بسن قانون بشأن حرية تداول المعلومات فحسب؛ إذ ينبغي أيضاً أن يكفل تنفيذ القانون تنفيذاً ناجحاً، وهو أمر يصعب قياسه على نطاق عالمي أكثر من اعتماد القوانين. وفي أجزاء كثيرة من العالم، قد يُنظر إلى الافتقار الواسع الانتشار للوعي بالحق في الحصول على المعلومات على أنه يساوي عدم وجود أي ضمانات قانونية. فوفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2017 عن أهداف التنمية المستدامة، الذي ساهمت فيه اليونسكو بالمعلومات ذات الصلة بشأن الحرية في الانتفاع بالمعلومات، فإنه من بين 109 بلدان تتوفر فيها بيانات عن تنفيذ قوانين بشأن حرية تداول المعلومات، لا توفِّر 43 في المائة منهم ما يكفي من التوعية العامة و43 في المائة أخرى لديها تعريفات مفرطة الاتساع بشأن استثناءات الإفصاح، التي تتعارض مع الهدف المتمثل في زيادة الشفافية والمساءلة[39].

ويزداد كل ذلك نظراً لثقافة السرية التي لا تنفك تغلِّف العديد من الحكومات على الرغم من اعتماد قوانين بشأن حرية تداول المعلومات؛ إذ غالباً ما يكون المسؤولون عن هذه البيئات غير مُلمِّين بمعايير الشفافية التي هي في صميم حرية تداول المعلومات أو غير راغبين في الإقرار بها عملياً. وإضافةً إلى ذلك، لا يستخدم الصحفيون في كثير من الأحيان قوانين حرية تداول المعلومات استخداماً فعّالاً لأسباب عدة: الإخفاق على المستوى الرسمي في تلبية طلبات الحصول على المعلومات، وحالات التأخر المطوَّلة، وتقديم وثائق تُملأ بشكل مكثف، والرسوم التعسفية المبالَغ فيها لأنواع معينة من الطلبات، ونقص التدريب المهني[40].

كما رَكَّزت المناقشات حول انتفاع الجمهور بالمعلومات على ضرورة مواصلة التطوير في تشجيع نهوج البيانات المفتوحة في شفافية الحكومة. وفي عام 2009، أُطلِقت بوابة data.gov في الولايات المتحدة الأمريكية، لتجمِّع في مكان واحد معظم البيانات المفتوحة للحكومة؛ وفي السنوات التالية، حصلت موجة من البيانات الحكومية المفتوحة في جميع أنحاء العالم. وبالمثل، وفي إطار الشراكة الحكومية المفتوحة، وهي شبكة متعددة الأطراف أنشئت عام 2011، أصدر نحو 70 بلداً خطط عمل وطنية، يشمل معظمها التزامات قوية في مجال البيانات المفتوحة تهدف إلى تعزيز مزيد من الشفافية، وتوليد النمو الاقتصادي، وتمكين المواطنين، ومكافحة الفساد، وتعزيز الحكم بصفة عامة. وفي الآونة الأخيرة، أُسِّس ميثاق البيانات المفتوحة في عام 2015، ضمن عملية شملت أصحاب مصلحة متعددين من أجل وضع مبادئ حول «كيف ينبغي على الحكومات نشر المعلومات»[41]. لكنْ لم يعتمد هذا الميثاق حتى الآن سوى 17 حكومة وطنية، أكثر من نصفهم في أمريكا اللاتينية والكاريبي[42].

37 Centre for Law and Democracy & Access Info 2017b.
38 Centre for Law and Democracy & Access Info 2017a.
39 الأمم المتحدة 2017.
40 Trapnell 2014.
41 Open Data Charter 2017b.
42 Open Data Charter 2017a.

ولمّا كان نطاق مبادرات البيانات المفتوحة آخذ في التوسُّع، فقد استفادت المجتمعات من الانتفاع بالبيانات بشكل أكبر وأكثر إلحاحا[43]. وعلى الرغم من التباين في الأدلة، فقد وَثَّق الباحثون أن أثر البيانات المفتوحة (المقصودة أو المحققة) على المجتمع يتجاوز الشفافية بطرق تُكمِل أيضاً وظيفة وسائل الإعلام التقليدية. وتشمل هذه المساعدة حل المشاكل المعقَّدة للعموم عن طريق تحسين الوعي بالمواقف، وجلب مجموعة أوسع من الخبرات والمعارف للتغلب على مشاكل الجمهور، والسماح لواضعي السياسات ومجموعات المجتمع المدني والمواطنين بتحسين التدخلات وتتبع الأثر. ويمكن لجهود البيانات المفتوحة أيضاً أن تمكِّن المواطنين عن طريق تحسين قدرتهم على اتخاذ القرارات وتوسيع خياراتهم، وكذلك عن طريق العمل كحافز للتعبئة الاجتماعية.

ويشكِّل الوصول الشفيف والملائم إلى البيانات الحكومية عنصراً حاسماً في تهيئة بيئة مواتية لحرية تداول المعلومات. ومع ذلك، وكما هو الحال مع تنفيذ قوانين حرية تداول المعلومات نفسها، فإن تنفيذ سياسات بشأن البيانات المفتوحة غالباً ما يكون ناقصاً. فعلى سبيل المثال، تبيِّن النتائج الأخيرة من مقياس البيانات المفتوحة لعام 2017، الذي أجرته مؤسسة شبكة الإنترنت العالمية، أنه في حين أن 79 بلداً من أصل 115 بلداً شملها الاستطلاع لديها بوابات لبيانات حكومية مفتوحة، «لا السياسات الصحيحة تُطبَّق في معظم الحالات، ولا اتساع نطاق مجموعات البيانات التي أُصدِرت وجودتها كافية» (مؤسسة شبكة الإنترنت العالمية، 2017). وبصفة عام، وجد مقياس البيانات المفتوحة أن البيانات الحكومية عادة ما تكون «غير كاملة، وقديمة، وذات جودة متدنية، ومُجزَّأة»، وأنه على الرغم من موجة الحماس للبيانات المفتوحة ابتداء من الفترة 2009/2010، فإنه بحلول عام 2016 كانت الحكومات إلى حد كبير قد «تباطأت وتوقفت عن التزامها بفتح البيانات ».

وهكذا ظهر الزخم السياسي كعامل حاسم في كفالة فعّالية منابر البيانات المفتوحة. فقد وجد مقياس البيانات المفتوحة أن هذا الزخم أدَّى إلى تحسينات حديثة في عدد قليل من البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا والمحيط الهادي وأفريقيا. ومع ذلك، فإنه ما لم ترافق بوابات البيانات المفتوحة إرادة سياسية، ستغرق عادة في الحشو والتكرار. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، منها الافتقار إلى القدرة على تطوير المضامين، والتردد في توسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات ولا سيِّما في الوكالات الحكومية، والافتقار إلى الموارد المالية، وانتشار ثقافة السرية الحكومية.

حُرْمة الخصوصية، والمراقبة، والتشفير

إن الحق في حرمة الخصوصية هو حق أساسي في حد ذاته وهو «شرط أساسي لإعمال الحق في حرية التعبير[44]». وقد أدى تزايد الانتفاع بالمعلومات الرقمية والاعتماد عليها في تلقي المعلومات وإنتاجها إلى زيادة إمكانيات الدول وشركات القطاع الخاص لتَتبُّع سلوكيات الأفراد وآرائهم وشبكاتهم. وقد أصبح جمع المعلومات الشخصية والتجارة فيها مُكوِّناً رئيسياً في شبكة الإنترنت، وخاصة عندما تُقدَّم خدمات رئيسية مجاناً – بداية من البحث حتى التواصل بين الأقران – مقابل الحق في الاستفادة من الآثار القيِّمة التي يتركها المستعملون على شبكة الإنترنت. وقد اعتمدت الدول، من جانبها، قوانينَ وسياسات على نحوٍ متنامٍ لإضفاء الشرعية على رصد الاتصالات، مُبرِّرةً هذه الممارسات بضرورة الدفاع عن مواطنيها ومصالحها الوطنية. فعلى سبيل المثال، مكَّنت قوانين جديدة وُضِعت لمكافحة الإرهاب في أجزاء من أوروبا من زيادة درجة الرقابة الحكومية وزيادة قدرة سلطات الاستخبارات على الوصول إلى بيانات المواطنين. ولئن كانت المشروعية شرطاً مسبقاً لفرض قيود مشروعة على حقوق الإنسان، فإن المسألة تتمثَّل أيضاً في مدى تماشي قانون معين مع معايير

[43] Young and Verhulst 2016.

[44] La Rue 2013.

أخرى من أجل التبرير مثل الضرورة والتناسب والغرض المشروع.

وفي ظل هذه الخلفية، حدث تحوُّل في توازن القوى بين الكيانات العامة والخاصة من جهة، إذ باتت غير واضحة على نحو متزايد فيما يتعلق بما تجمعه وكيف تستخدمه، وبين المستعملين من جهة أخرى، إذ أصبحوا أكثر شفافية تجاه تلك الكيانات بطرق غالباً ما يكون لدى المستعملين فيها رقابة أو وعياً محدوداً. ولا يُعوَّض هذا التوازن إلّا على نحوٍ جزئي عن طريق التحرك المُفَصَّل أعلاه نحو مزيد من الشفافية التي تنشأ عن طريق اعتماد قوانين بشأن حرية تداول المعلومات وتقارير شفافية الشركات في جميع أنحاء العالم.

وفي السنوات المشمولة بهذه الدراسة، أعادت بعض الحكومات تأكيد حقوقها في حماية سيادتها وإنفاذ هذه السيادة على فضاء المعلومات الوطنية، وحماية مواطنيها أحياناً من تدخُّل الكيانات الأجنبية، لكنها لم تقدِّم بالضرورة مزيداً من الحماية بشأن المراقبة التي تفرضها هي نفسها وكذلك الإجراءات ذات الصلة. وفي هذه البيئة، اتخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عدداً من الخطوات لإبراز أهمية الحق العالمي في حُرمة الخصوصية على الإنترنت. و في عام 2015، اتخذ المجلس قراراً بشأن الحق في حرمة الخصوصية في العصر الرقمي، عيَّن بموجبه المقُرِّر الخاص المعنيّ بالحق في الخصوصية[45].

---

[45] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 2015.

وأشار المُقرِّر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بالحق في الخصوصية، جوزيف كاناتاكي، في تقريره السنوي الثاني، إلى أهمية التعاون العالمي من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها نظراً «لطبيعة تدفقات البيانات عبر الحدود[46]». وأشار المُقرِّر الخاص إلى ما يلي: «إذا كان على تدفق المعلومات أن تبقى مسألة عالمية، فيجب أن تكون هناك بيئة متسقة وجديرة بالثقة يحدث فيها ذلك» و «جوهر الحقوق والقيم التي تحظى بالاحترام والحماية والتعزيز باستمرار في جميع أنحاء المجتمع الدولي[47]».

وفي عام 2017، شدَّد مجلس حقوق الإنسان على أن «مراقبة الاتصالات و/أو اعتراضها على نحو غير قانوني أو تعسفي، وجمع البيانات الشخصية على نحو غير قانوني أو تعسفي، تبقى أعمالاً تدخّلية بصورة كبيرة، تنتهك الحق في الخصوصية، ويمكن أن تتعارض مع حقوق الإنسان الأخرى، بما فيها الحق في حرية التعبير وفي اعتناق الآراء دون تدخّل[48]».

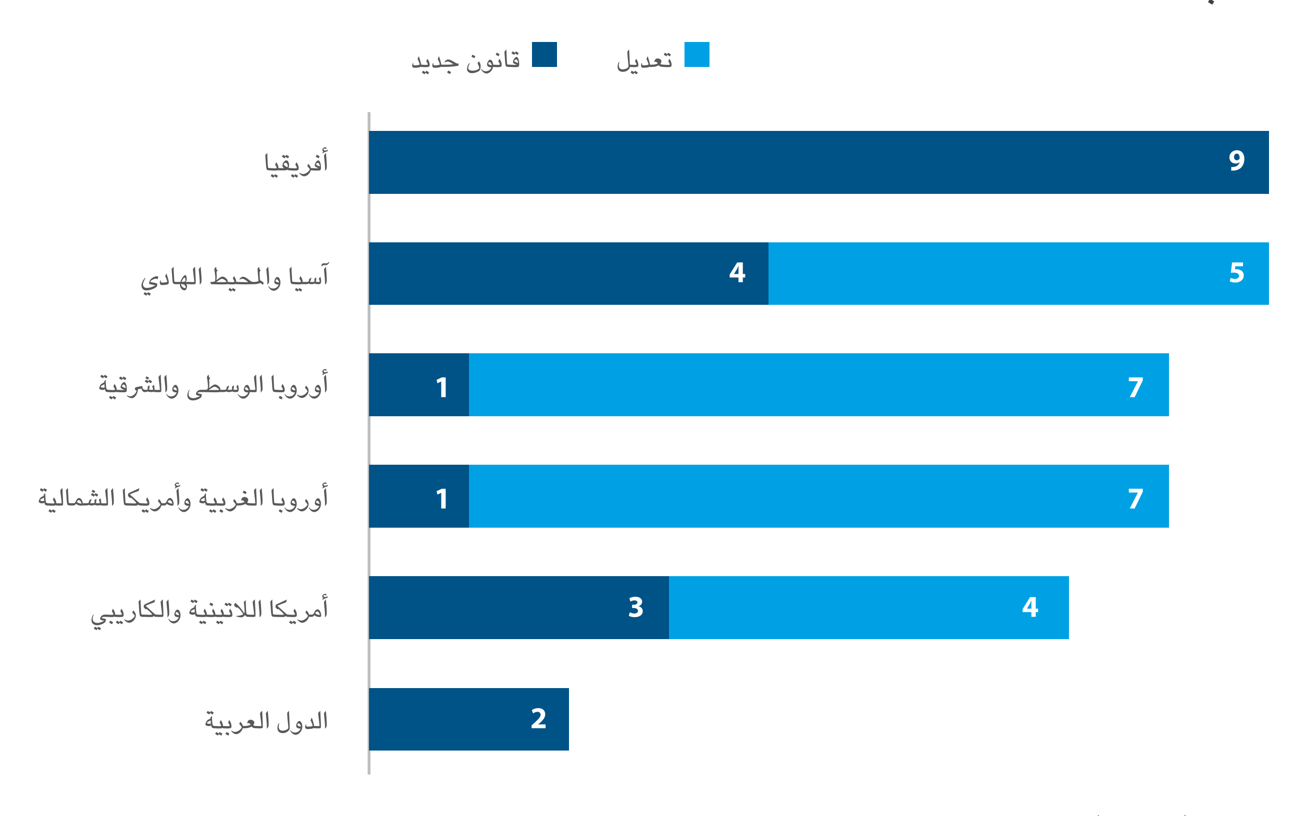
وفي السنوات الأخيرة، بُذلت جهود إقليمية، ولا سيّما من خلال المحاكم، لوضع لوائح تتناول حماية البيانات والخصوصية والمراقبة، التي تؤثر على علاقتها بالاستخدامات الصحفية. فعلى سبيل المثال، خضعت اتفاقية مجلس أوروبا رقم 108، وهي اتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية، لعملية تحديث للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه الخصوصية. وقد أولت البلدان لهذه الاتفاقية اهتماماً متزايداً وذلك إذ يشارك الكثير والكثير من مواطنيها مشاركة مباشرة في تبادل البيانات عبر الإنترنت. ومنذ عام 2012، وقَّعت على الاتفاقية أو صدَّقت عليها أربعة بلدان جديدة تنتمي إلى مجلس أوروبا، فضلاً عن ثلاثة بلدان من أفريقيا وأمريكا اللاتينية لا تنتمي إلى المجلس[49].

واستمرت في النمو أيضاً البلدان التي تتمتّع بقوانين لحماية البيانات في جميع أنحاء العالم. فخلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016، اعتَمَدت 20 دولة عضواً في اليونسكو قوانين لحماية البيانات للمرة الأولى، وبذلك بلغ المجموع 101 دولة في جميع أنحاء العالم[50]. ومن هذه القوانين الجديدة، وُجِد تسعة منها في أفريقيا، وأربعة في آسيا والمحيط الهادي، وثلاثة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، واثنان في المنطقة العربية، وواحد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وخلال الفترة نفسها، نقَّحت 23 بلداً قوانينها الخاصة بحماية البيانات، مّا يعكس التحديات الجديدة التي تواجه حماية البيانات في العصر الرقمي. وقد حدثت معظم هذه التنقيحات في أوروبا الوسطى والشرقية وفي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (انظر الشكل 1-6). وسوف ينقِّح عدد أكبر من البلدان قوانينها امتثالاً للائحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات، التي اعتُمِدَت في عام 2016 وستدخل حيز النفاذ في عام 2018.

وتضطلع المحاكم الإقليمية كذلك بدور جدير بالاهتمام في وضع لوائح تنظيمية بشأن الخصوصية على شبكة الإنترنت. فعلى سبيل المثال، خلُصت محكمة العدل الأوروبية في عام 2015 إلى أن ما يُسمى «اتفاق الملاذ الآمن»، الذي سمح للشركات الخاصة بـ «نقل البيانات الشخصية على نحو قانوني من مشتركيها الأوروبيين إلى الولايات المتحدة[51]»، لم يكن سارياً بموجب القانون الأوروبي في ذلك إذ إنها لم توفّر حماية كافية لبيانات المواطنين الأوروبيين أو حمايتهم من المراقبة التعسُّفيّة. وقد مثَّل ذلك سابقةً هامةً لحماية خصوصية الأفراد على شبكة الإنترنت من الجهات الخارجية. وفي عام 2016، توصَّلت

[46] Cannataci 2017, 9.
[47] المصدر نفسه.
[48] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 2017.
[49] مجلس أوروبا 2017.
[50] Greenleaf 2017.
[51] Glenster 2016.

الشكل 1-6: عدد الدول التي لديها قوانين اعتُمِدَت أو عُدِّلت بشأن حماية البيانات أو الخصوصية مُرتَّبة حسب المنطقة، 2012-2016



المصدر: Greenleaf, G. 2017. Global Table of Data Privacy Laws and Bills (5th Ed.)

المفوضية الأوروبية وحكومة الولايات المتحدة إلى اتفاق ليحلّ محلّ اتفاق الملاذ الآمن، وهو اتفاق درع الخصوصية الأوروبي الأمريكي، الذي يشمل التزامات حماية على الشركات التي تستقبل بيانات شخصية من الاتحاد الأوروبي، وضمانات بشأن نفاذ الحكومة الأمريكية إلى البيانات، وحماية وانتصافاً للأفراد، ومراجعة سنوية مشتركة لرصد التنفيذ[52].

وبالمثل، خلُصت محكمة العدل الأوروبية إلى أن التشريعات الوطنية القائمة التي تقتضي الاحتفاظ العشوائي بالبيانات الإلكترونية تنتهك «الحقوق الأساسية في احترام الحياة الخاصة وحماية البيانات الشخصية» المنصوص عليها في القانون الأوروبي.

وتوصّلت المحكمة إلى هذا القرار جزئياً بسبب العواقب السلبية المحتملة التي يمكن أن تترتب على المراقبة المستمرة لحرية التعبير عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار محكمة العدل الأوروبية لعام 2014 في قضية غوغل إسبانيا، المشار إليها أعلاه، سمح للأشخاص أن يطلبوا «الحق في النسيان» أو «حق الرفع من القوائم» في نهج استغرق جدلاً طويلاً للوصول إلى صيغة للتوازن بين الخصوصية، وحرية التعبير والشفافية[53].

[52] Commission européenne n.d.
[53] Cannataci et al. 2016.

وقد حملت هذه القضايا الأوروبية تأثيراً خارج المنطقة. ففي أعقاب قرار غوغل إسبانيا، مثلاً، أقرّ عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيّما في أمريكا اللاتينية والكاريبي، «الحق في النسيان» أو «حق الرفع من القوائم[54]». في السنوات الأخيرة، حصل أيضاً دفع نحو وضع ضوابط أكثر صرامة في مجال الخصوصية في منطقة آسيا والمحيط الهادي؛ إذ حذى عدد من اللوائح الجديدة حذو ما يُسمى «النموذج الأوروبي» الذي يُنشئ «جدار بيانات» حول المنطقة، لكن ليس بين البلدان الأعضاء[55]. وتتعزّز القواعد المتعلقة بالخصوصية على الإنترنت في آسيا غالباً بالمبادرات دون الإقليمية عن طريق هيئات مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي[56](SAARC).

ووجد صحفيون ومؤسسات صحفية أنفسهم بالضرورة مشاركين في عديد من هذه الجهود من أجل كفالة عدم تجاوز حقوق الأفراد في حرمة الخصوصية في عالم بات يعتمد على البيانات بشكل كبير ولديه مستودعات ضخمة من المعلومات الشخصية على شبكة الإنترنت. وغالباً ما تقع الكيانات الصحفية ضمن نظام حماية البيانات المصمَّم لأنْ يُطبَّق عندما تجمع إحدى المنظمات، بما فيها أي صحيفة، معلومات عن المستعملين أو تحتفظ بمعلومات عن شخص حيّ. وتتضمن بعض القوانين، التي توفّر حماية واسعة للحق في الخصوصية، أحكاماً تعفي البيانات التي تُجمَع «فقط» لأغراض صحفية من هذه القيود. وقد بات من المحتمل أن تكون الكيفية التي يتنقل بها الصحفيون والمؤسسات الصحفية في عالم البيانات الضخمة – بما في ذلك السؤال المتزايد الأهمية حول ما يشكّل غرضاً صحفياً – سؤالاً مهماً في السنوات القادمة.

إن الحيثية 153 من لائحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات[57]، التي سيبدأ سريانها في أيار/مايو 2018 هي مثال على محاولة السلطات الإقليمية تفعيل هذه العلاقة بين الصحافة وحماية البيانات. وتحاول الحيثية 153 السيرَ على هذا الخط بهذه العبارة: «ينبغي لقانون الدول الأعضاء التوفيق بين القواعد التي تنظّم حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، بما فيها حرية الصحافة... مع خضوع الحق في حماية البيانات الشخصية لهذه اللائحة. ويجب أن تخضع معالجة البيانات الشخصية لأغراض صحفية فقط للتقييدات أو الإعفاءات من بعض أحكام هذه اللائحة عند الاقتضاء للتوفيق بين الحق في حماية البيانات الشخصية والحق في حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، على النحو المنصوص عليه في المادة 11 من الميثاق[58]».

وساهم المجتمع المدني أيضاً إسهاماً كبيراً في هذه المناقشات المتعلقة بالخصوصية، وتنظيم البيانات، والصحافة على نطاق واسع. وقد وقَّع أكثر من 000 270 شخص ومئات المنظمات من مختلف المناطق على المبادئ الدولية لتطبيق حقوق الإنسان على مراقبة الاتصالات («المبادئ الضرورية والمتناسبة»)، التي وضعتها منظمات ودعاة معنيون بالخصوصية بقيادة منظمة الخصوصية الدولية والتي أطلقت في أيلول/سبتمبر من عام 2013[59]. ويمكن أيضاً ملاحظة الاهتمام المتزايد بخصوصية البيانات في المنتدى السنوي لإدارة الإنترنت، إذ تناول المنتدى في عام 2016 في أكثر من 20 حلقة عمل وثلاث جلسات رئيسية القضايا المتعلقة بحماية البيانات وتنظيم البيانات والخصوصية.

---

54 Keller 2017; Santos 2016.

55 Parsons and Colegate 2015.

56 Greenleaf 2014.

57 EU GDPR 2016.

58 *المصدر نفسه.*

59 Necessary & Proportionate n.d.

وجنباً إلى جنب مع التطورات التنظيمية التي شهدها مجال الحق في الخصوصية على شبكة الإنترنت جاء الاعتراف المتنامي للدور الهام الذي يلعبه تشفير البيانات في كفالة الخصوصية على الإنترنت وحرية وسائل الإعلام. وخلصت دراسة حقوق الإنسان والتشفير التي أجرتها اليونسكو عام 2016 إلى أن تشفير البيانات يمكن أن يكون حاسماً لدعم «حرية التعبير، وعدم الكشف عن الهوية، والانتفاع بالمعلومات، والاتصال الخاص والخصوصية»[60]. وأشار التقرير إلى زيادة في استخدام برمجيات التشفير من جانب أطراف ثالثة تقوم بالتشغيل ومستعملين نهائيين. وفي حين يتجه المستعملون النهائيون إلى خدمات تشفير البرمجيات مفتوحة المصدر، كثّف المشغلون الآخرون «نشر تقنيات التشفير... في السنوات الأخيرة لزيادة حماية المعلومات والاتصالات الخاصة بمستعمليهم وتعزيز الثقة في خدماتهم»[61]. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تنفيذ تطبيق واتساب (WhatsApp) تشفيراً كاملاً من الطرف إلى الطرف في خدمة رسائله[62]، ومعارضة أبل (Apple) لطلب بإنفاذ القانون يطالب الشركة بفتح جهاز أي فون (iPhone) استخدمه مرتكبو هجوم إرهابي[63].

وكثيراً ما قُدِّم إطار «الأمن مقابل الخصوصية» في السنوات الأخيرة باعتبارهما على طرفي نقيض، إذ قيَّد عدد من الدول في السنوات الأخيرة الحق في التشفير الشخصي باسم الأمن الوطني[64]. وكان هذا التمثيل المزدوج للقضايا موضع تحدٍ كبير، على أساس أن حماية الخصوصية، مثل تلك التي يمكّنها التشفير، تعمل على حماية بيانات الأفراد من القرصنة وانتهاكات البيانات، وبالتالي تعزّز أمنهم. ومع ذلك، فإن النقد القائم على منظور «إما/وإما» لم يمنع إدخال تدابير يُنظر إليها على أنها تنتقص من الخصوصية. وقد حُظر استخدام التشفير من طرف إلى طرف في تطبيقات خدمات الرسائل الشخصية، مثل واتساب، في عدد من الدول الأعضاء، كجزء من الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى عرقلة النشاط الإجرامي ووكالات إنفاذ القانون المعاونة بصفة عامة؛ ولكن كما هو الحال بالنسبة لحالات الدول التي تطالب بمفتاح «الباب الخلفي» للتشفير، يُنتقد هذا الإجراء لأنه يجعل المواطنين أكثر ضعفاً أمام الجهات الفاعلة الخبيثة[65]. وقد حدث أنْ أُدخِلت تشريعات شاملة دون ضمانات للخصوصية الفردية في الدول الأعضاء التي تتمتع بخصوصية رسمية قوية، في حين بقي التشفير في الدول الأخرى غير قانوني، ما يجعل الأفراد الذين قد يقعون ضحية للتحيّز أو للاضطهاد غير العادل عرضة للخطر[66]. ووفقاً لشركة غلوبال بارتنرز ديجيتال (Global Partners Digital)، ضمَّنَت أربع دول فقط في تشريعاتها الوطنية حقاً عاماً في التشفير، وسنَّت 31 دولة تشريعات وطنية تمنح هيئات إنفاذ القانون سلطة اعتراض أو فك تشفير الاتصالات المشفرة[67].

وعلى الرغم من أن الاتصالات المجهولة يمكن أن تخلق عقبات أمام موظفي إنفاذ القانون ومسؤولي مكافحة الإرهاب، فإن قواعد حقوق الإنسان الناشئة تعترف بأهمية التشفير من أجل السلامة – سواء أكانت تجارية أم حكومية أم فردية أم غير ذلك – وباعتباره مكوِّناً أساسياً في شبكة الإنترنت الحرة والمفتوحة. وقد سُلِّط الضوء على ذلك في تقرير أعدَّه مُقرِّر الأمم المتحدة الخاص المعنيّ بتعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير في عام 2015، الذي أعرب أيضاً عن قلقه إزاء عدم وجود مبرِّرات تسوقها الدول لإعاقة جهود التشفير الخاصة. وكتب يقول: «إن خطوط الاتجاه فيما يتعلق بالأمن والخصوصية

---

60 Schulz and Hoboken 2016a, 7. وتتناول هذه الدراسة في سلسلة اليونسكو بشأن حرية الإنترنت أهمية التشفير بالنسبة لحقوق الإنسان في ميدان وسائل الإعلام والاتصالات وتقدِّم توصيات سياساتية تتعلق بممارسات الدول وأصحاب المصلحة الآخرين.

61 Schulz and Hoboken 2016b, 10.

62 WhatsApp 2016.

63 Lichtblau and Benner 2016.

64 Cardozo 2017.

65 Blum-Dumontet 2017.

66 Privacy International 2017.

67 Global Partners Digital n.d.

على الإنترنت مثيرة للقلق العميق[68]». ويرجع ذلك إلى أن «الدول غالباً ما تفشل في سَوْق مبرِّرات عامة لدعم القيود. وقد تحبط الاتصالات المشفرة والمجهولة الهوية مسؤولي إنفاذ القانون ومسؤولي مكافحة الإرهاب، وتعقّد عملية المراقبة، ولكن سلطات الدولة لم تحدِّد بشكل عام الحالات التي تقتضي فيها الضرورة فرض قيود لتحقيق هدف مشروع – حتى بشكل عام، نظراً للحاجة المحتملة إلى السرية[69]».

حماية المصادر السرية والإبلاغ عن المخالفات

تبين دراسة اليونسكو المعنونة حماية المصادر الصحفية في العصر الرقمي أن قوانين حماية المصادر المرتبطة بالصحافة أصبحت في جميع أنحاء العالم معرضة بشكل متزايد لخطر التعرية والتقييد والتسوية في العصر الرقمي[70]. ويمكن أن تؤدي القيود المفروضة على التشفير إلى جعل الاتصالات الصحفية مع المصادر عرضة لانتهاكات السريّة. إن الأسئلة المتعلقة بمن يحق له الحصول على امتياز حماية المصدر وفي أي ظروف باتت أكثر عرضة للنقاش، إذ توسّعت فئة جامعي المعلومات وموزعي الأخبار. وكما أشارت دراسة اليونسكو، يمثّل الاتجاه نحو التآكل «تحدياً مباشراً لحقوق الإنسان العالمية الراسخة في حرية التعبير وحرمة الخصوصية، وهو ما قد يشكّل خطراً على استدامة الصحافة الاستقصائية[71]».

إن التغيرات السريعة في البيئة الرقمية، إلى جانب ممارسات الصحفيين المعاصرين التي تعتمد بشكل متزايد على تقنيات الاتصال الرقمية، تشكّل مخاطر جديدة على حماية المصادر الصحفية. وتشمل أبرز التهديدات المعاصرة تكنولوجيات المراقبة الجماعية، والسياسات الإلزامية للاحتفاظ بالبيانات، والكشف عن الأنشطة الرقمية الشخصية من جانب طرف ثالث وسيط. ومن غير فهم دقيق لكيفية حماية الاتصالات الرقمية وآثارها، يمكن للصحفيين والمصادر أن تكشف معلومات محدَّدة عن غير قصد[72].

وهناك اتجاه آخر عالمي وطويل الأمد تعزَّز في السنوات الأخيرة يتمثل في استخدام تشريعات الأمن الوطني، مثل قوانين مكافحة الإرهاب، لتجاوز الحماية القانونية القائمة لحماية المصدر[73]. وعلاوة على ذلك، فإن قوانين السريِّة المستمرة أو قوانين الأمن السيبرني الجديدة تهدّد حماية المصادر في العديد من المناطق، كأن تعطي الحكومات الحق في اعتراض الاتصالات عبر شبكة الإنترنت لصالح تعريفات فضفاضة للأمن القومي. ويمكن أن يكون لكل من هذين الاتجاهين أثراً سلبياً يتمثل في تقويض الثقة في القانون من أجل دعم الحق في حماية المصادر، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى إحداث أثر مُثبِّط على صحافة المصلحة العامة التي تعتمد على مصادر سرية[74].

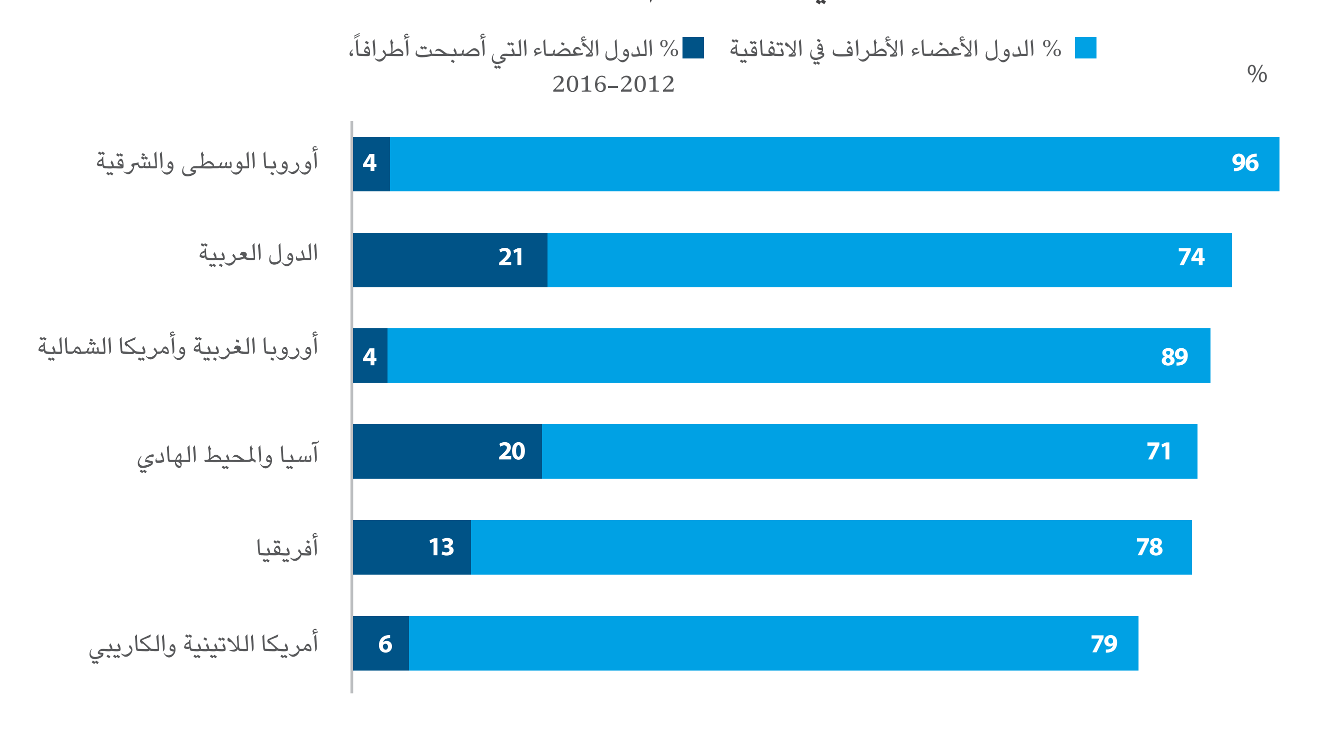
وقد شكّل التنقل بين الأمن الرقمي والشواغل القانونية تحدياً للصحفيين في جميع أنحاء العالم. وكتب فرانك لا رو بصفته المقرِّر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير (ومساعد المديرة العامة لشؤون الاتصال والمعلومات لاحقاً): «يجب أن يتمكن الصحفيون من الاعتماد على الخصوصية والأمن وعدم إمكانية الكشف عن

[68] Kaye 2015b.
[69] *المصدر نفسه.*
[70] Posetti 2017a. تبحث هذه الدراسة في سلسلة اليونسكو بشأن حرية الإنترنت التغيّرات التي تؤثر على الأطر القانونية التي تدعم حماية المصادر الصحفية في العصر الرقمي.
[71] *المصدر نفسه.*
[72] مبادرة عدالة المجتمع المفتوح 2013.
[73] *المصدر نفسه.*
[74] Posetti 2017a.

الهوية في اتصالاتهم. ولا يمكن لبيئة تنتشر فيها المراقبة على نطاق واسع ولا تُقيَّد بأصول قانونية ولا بإشراف قضائي، أن تتحمّل فرضية حماية المصادر[75]».

وفي خضم تحديات كبيرة، بدأت تحولات تحدث في الأطر الوطنية التي تحكم حماية المصادر. ووجدت دراسة اليونسكو المذكورة أعلاه أن التطورات الحاصلة في ما يتعلق بقوانين حماية المصادر قد حدثت خلال الفترة الممتدة من عام 2007 إلى منتصف عام 2015 في 84 بلداً (69 في المائة) من أصل 121 بلداً شملتها الدراسة[76]. ومع ذلك، فقد اتضحت هذه التطورات بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم. وشهدت المنطقة العربية أبرز التطورات، حيث أظهرت 86 في المائة من الدول تحولات، تلتها أمريكا اللاتينية والكاريبي (85 في المائة)، وآسيا والمحيط الهادي (75 في المائة)، وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (66 في المائة)، وأخيراً أفريقيا حيث قامت 56 في المائة من الدول التي جرى فحصها بتنقيح قوانين حماية المصادر[77]. ويمكن أن يتبع ذلك تعديلات أخرى بناءً على حكم محكمة العدل في شرق أفريقيا لعام 2015 الذي أعاد التأكيد على أهمية قيام السلطات باحترام حماية المصادر الصحفية واشتراط أن أي استثناءات تحتاج إلى أمر من المحكمة ليكون مبرَّراً[78].

الشكل 1-7: الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2017. اتفاقية مكافحة الفساد: حالة التوقيع والتصديق.

75 La Rue 2013.
76 Posetti 2017a.
77 نفس المصدر.
78 نقابة الصحفيين في بوروندي ضد النائب العام لبوروندي عام 2015.

ظلت الحماية التي يتمتع بها المبلِّغون عن المخالفات في القطاع العام بطيئة في التطور في جميع أنحاء العالم، لكنها تعزَّزت بشكل كبير في السنوات الأخيرة. فاعتباراً من عام 2015، اعتمدت 60 دولة على الأقل شكلاً من أشكال حماية المبلغين عن المخالفات[79]. وعلى الصعيد الدولي، دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز النفاذ في عام 2005[80]. وبحلول تموز/يوليو عام 2017، كانت أغلبية البلدان في جميع أنحاء العالم قد صدّقت على الاتفاقية، التي تتضمن أحكاماً لحماية المبلغين عن المخالفات. ومنذ عام 2012، شمل هذا الرقم إضافة 23 دولة عضواً في اليونسكو صدّقت على الاتفاقية أو قبلتها أو انضمت إليها، وتسعاً من آسيا والمحيط الهادي، وستاً من أفريقيا، وأربعة من المنطقة العربية، واثنتين من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وواحدة من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وواحدة من أوروبا الوسطى والشرقية (انظر الشكل 1-7)[81].

كما صُدِّق على اتفاقيات إقليمية معنية بمكافحة الفساد تتضمن حماية للمبلغين عن المخالفات. وتشمل هذه الاتفاقيات اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، التي صدّقت عليها 33 دولة عضواً، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، التي صدّقت عليها أربع دول أعضاء أخرى في اليونسكو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل العدد الإجمالي إلى 36 بلداً[82].

وفي تطوّر مماثل، اعتمد مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) في عام 2009 توصية بشأن مواصلة مكافحة رشو الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، التي تنص أنه ينبغي لجميع بلدان المنظمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تنفِّذ حماية بشأن المبلغين عن المخالفات على المستوى الوطني. ووفقاً للتقرير الصادر عن المنظمة في عام 2016 المعنون الالتزام بحماية فعالة للمبلغين عن المخالفات، الذي شمل جميع البلدان الأعضاء في المنظمة، فقد تحسَّنت الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات تحسناً كبيراً في البلدان الأعضاء في السنوات الأخيرة: «لقد وضعت بلدان أخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في حيّز النفاذ قوانين بشأن حماية المبلغين عن المخالفات في السنوات الخمس الماضية أكثر مما كانت عليه ربع القرن السابق[83]». وفي القارة الأفريقية، هناك سبعة بلدان فقط لديها قوانين بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، وفقاً لمنصة حماية المبلغين عن المخالفات في أفريقيا[84].

ومع ذلك، فإن هذه الحماية القانونية، حيثما وجدت، لم تعمل بالضرورة على زيادة قدرة الصحفيين على الكشف عن الفساد ولم تتح للمصادر التقدم دون عواقب. ووجد تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضا أن 59 في المائة من البلدان الأعضاء في المنظمة «تضْمَن عدم الكشف عن هوية المبلغين عن المخالفات في القطاع العام»، لكن 30 في المائة فقط منهم «يقدمون حوافز للمبلغين عن المخالفات».[85]

وهكذا، فإن الاتجاه العام الذي لوحظ في السنوات الأخيرة هو تنامي الاعتراف القانوني بأهمية حماية المبلغين عن المخالفات، وعلى الرغم من أن هناك مجالاً واسعاً لمزيد من التطوير، يُعدّ هذا الأمر إيجابياً من وجهة نظر حرية وسائل الإعلام.

---

79 Kaye 2015a.
80 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2005.
81 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2017.
82 الاتحاد الأفريقي 2017؛ منظمة الدول الأمريكية (بدون تاريخ).
83 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2016، 2.
84 Fröhlich 2017.
85 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2016، 6-7.

إدارة الإنترنت وحرية وسائل الإعلام

إن فهم السياق الذي تعمل فيه حرية وسائل الإعلام في العصر الرقمي يتطلب إعادة النظر في التطورات الأكبر التي حدثت في النظام البيئي لإدارة الإنترنت. وقد ظل الاعتراف بوسائل الإعلام، وحرية التعبير، وحرية وسائل الإعلام منذ أمد بعيد على أنها مبادئ إدارة الإنترنت، الواردة في إعلان جنيف لعام 2003 والالتزامات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) الذي عقد في تونس العاصمة في عام 2005.

وبالنظر إلى طبيعة الإنترنت اللامركزية العابرة للحدود، فإن وجود بيئة مواتية لحرية وسائل الإعلام في العصر الرقمي يتطلب تعاوناً عالمياً بين أصحاب المصلحة المتعددين واحتراماً مشتركاً لحقوق الإنسان. وبصفة عامة، فقد نُظر إلى رؤيتين مختلفتين في تشكيل المناقشات التي جرت بشأن إدارة الإنترنت العالمية في السنوات الأخيرة[86]. فمن ناحية، أكدت بعض الحكومات الوطنية، وخاصة في مناطق أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا والمحيط الهادي، سيادة الدولة كسلطة تنظيمية لإدارة الإنترنت على المستويين الوطني والعالمي. وفي بعض المناطق، أُدْخِلت قوانين توطين البيانات – التي تتطلب تخزين البيانات ومعالجتها وتعميمها في إطار ولاية قضائية معينة – لإبقاء البيانات الشخصية للمواطنين في البلد، وذلك للاحتفاظ بالسلطة التنظيمية على هذه البيانات وتعزيز هذه القضية لأجل مزيد من الولاية. ولدى البلدان في أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا والمحيط الهادي والمناطق الأفريقية جميعها تشريعات تتطلب بعض التوطين. وحصلت زيادة في مقترحات وسياسات توطين البيانات المُبلَّغ عنها على المستوى العالمي[87]، غير أن هذا الاتجاه كان واضحاً بوجه خاص في المنطقتين الآسيوية والأوروبية، وقام غالباً على حجج تعزيز الأمن القومي وحماية الخصوصية الشخصية والمساعدة في إنفاذ القانون ومنع المراقبة الأجنبية[88]. ومع ذلك، فإن متطلبات توطين البيانات تزيد من احتمالية وجود معايير متعددة وتجزؤ الإنترنت، ما يحدّ من التدفق الحر للمعلومات، وفي بعض الحالات يزيد من إمكانية المراقبة، ما يؤثر بدوره على حرية التعبير.

ومن ناحية أخرى، نَحَت الممارسة المهيمنة نحو الإنترنت الموحَّد الشامل مع قواعد ومبادئ مشتركة على نطاق واسع. وأصدر الاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن مستقبل إدارة الإنترنت (NETmundial)، الذي عقد في البرازيل عام 2014، بياناً عن أصحاب المصلحة المتعددين يقول «ينبغي أن تظل الإنترنت شبكة عالمية متماسكة ومترابطة ومستقرة وغير مجزأة وقابلة للتطوير ويمكن الوصول إليها»[89]. وفي عام 2015، اعتمد الاجتماع العام لليونسكو مفهوم عالمية الإنترنت و «مبادئ ROAM»، التي تنص على أن شبكة الإنترنت يجب أن تكون (1) قائمة على حقوق الإنسان، (2) مفتوحة، (3) يمكن للجميع الانتفاع بها، (4) وتُرعى بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين (انظر الشكل 1-8). وتجمع مبادئ ROAM بين معايير لأجل العملية (أصحاب المصلحة المتعددون لتجنب احتمال استيلاء مركز قوة واحد على الإنترنت لما يترتب عليه من مخاطر)، مع توصيات حول الجوهر (ما يجب أن تكون عليه تلك المبادئ). ويتمثّل الموقف الأساسي في وجود إنترنت عالمي تحدِّد فيه مبادئ ROAM أوجه التنوع الإقليمية والوطنية والمحلية.

---

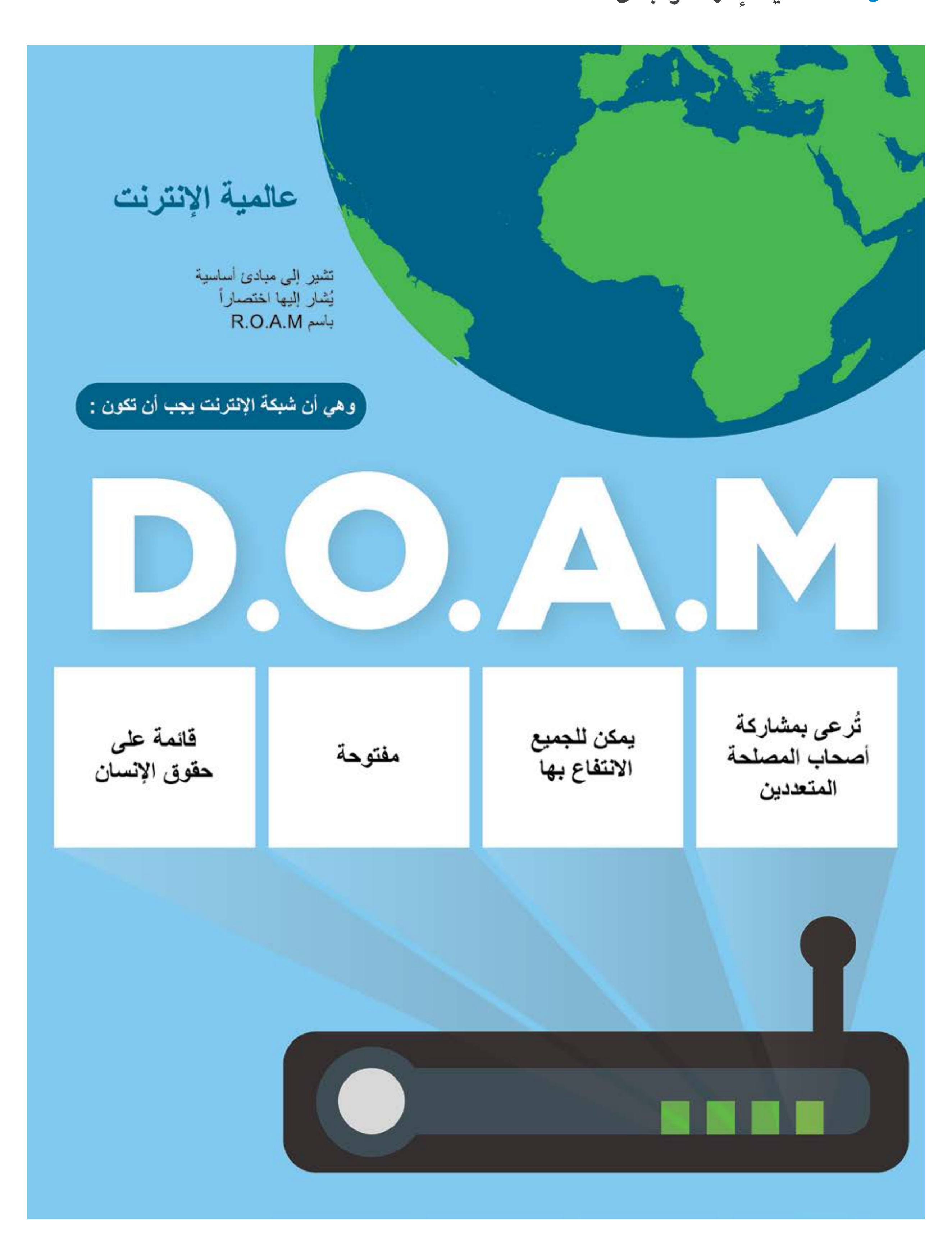
86 .Drake, Cerf, and Kleinwachter 2016

87 .Daskal 2015

88 .FTI Consulting 2017

89 .NETmundial 2014

الشكل 1-8: عالمية الإنترنت ومبادئ ROAM



وفي هذا السياق، تتمثل الأهداف الهامة في حرية وسائل الإعلام، وقابلية التشغيل البيني للشبكة، والحياد الصافي، والتدفق الحر للمعلومات (وهي الحد الأدنى من الحواجز التي تحول دون حقوق الانتفاع بالمعلومات ونقلها عبر الحدود، وأي قيود تتفق مع المعايير الدولية)[90]. وفضلاً عن ذلك، يدعو النموذج إلى تقييم القرارات المتعلقة بكيفية توازن الحقوق (مثل الأمن والتعبير والخصوصية) فيما يتعلق بالركائز الثلاثة الأخرى. على سبيل المثال، يمكن أن يكون لوجهٍ من أوجه التوازن تأثير سلبي على الانفتاح الأساسي لشبكة الإنترنت أو على إمكانية النفاذ إليها، ما يوضِّح لماذا يكون من الأفضل اتخاذ القرار الخاص بالإنترنت عبر طريقة أصحاب المصلحة المتعددين[91].

وإلى جانب الجهود التي بذلتها اليونسكو للنهوض بمبادئ ROAM (ووضع مؤشرات للتقييم على الصعيد القُطري)، بُذلت جهود وطنية وإقليمية ودولية ترمي إلى تعزيز المعايير القائمة على الحقوق في العالم الرقمي. وفي دراسة شملت 30 مبادرة رئيسية تهدف إلى وضع قانون للحقوق عبر الإنترنت خلال الفترة الممتدة من عام 1999 وعام 2015، وجد الباحثون في مركز بيركمان كلاين في هارفارد أن الحق في حرية التعبير عبر الإنترنت محميّ في وثائق (26 وثيقة) أكثر بكثير من أي حق آخر[92]. وخلصت دراسة اليونسكو بشأن مبادئ إدارة الإنترنت إلى أن حرية التعبير مذكورة في 41 وثيقة من أصل 52 وثيقة خضعت للدراسة[93]. وظلت هذه المبادرات تؤدي دوراً محورياً في الجهود العالمية الرامية إلى إيجاد توافق في الآراء حول الحقوق على شبكة الإنترنت، بما فيها حقوق وسائل الإعلام.

وقد نُوقشت مبادئ ROAM التي وضعتها اليونسكو والمبادئ الأخرى لإدارة الإنترنت على المستوى العالمي من خلال متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومنتدى إدارة الإنترنت (FGI) السنوي، من بين محافل أخرى. ومن السمات الرئيسية للجهود العالمية المبذولة لتحقيق عالمية الإنترنت التركيز على أصحاب المصلحة المتعددين، وتوسيع نطاق المشاركة في صنع القرار من جانب الدول لتشمل مشاركة المجتمع المدني والمجتمع التقني والقطاع الخاص، فضلاً عن الاعتراف بالدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام[94]. والتزمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في كانون الأول/ ديسمبر عام 2015 من خلال قرار يرمي إلى تمديد عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وولاية منتدى إدارة الإنترنت لعقد إضافي[94]. كما شدَّدت على أهمية حقوق الإنسان والمسائل ذات الصلة بوسائل الإعلام مثل سلامة الصحفيين.

كما لُوحظ تنامي التأييد لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين في انتقال الإشراف على هيئة أرقام الإنترنت المخصصة (IANA)، إذ تحوَّل الإشراف على نظام عناوين الإنترنت من عقد مع وزارة التجارة الأمريكية إلى كيان جديد من القطاع الخاص مزوّدٍ بآليات مساءلة جديدة من جانب أصحاب مصلحة متعددين. ومن النتائج الأخرى لنهج أصحاب المصلحة المتعددين دليل تالين 2.0 بشأن القانون الدولي المنطبق على العمليات السيبرنية[95]، والطبعة الثانية المحدَّثة والموسَّعة

---

90 اليونسكو 2016(ب).
91 Van der Spuy 2017. تحلِّل هذه الدراسة، التي تأتي ضمن سلسلة اليونسكو بشأن حرية الإنترنت، التطورات في طريقة إدارة الإنترنت عبر أصحاب المصلحة المتعددين.
92 Gill, Redeker, and Gasser 2015.
93 Weber 2015. وتشمل هذه الدراسة في سلسلة اليونسكو بشأن حرية الإنترنت كلا من التقييمات الكمية والنوعية لأكثر من 50 من الإعلانات والمبادئ التوجيهية والأطر.
94 van der Spuy 2017.
95 الجمعية العامة للأمم المتحدة 2015(أ).

بشكل كبير من دليل تالين لعام 2013 بشأن القانون الدولي المنطبق على حرب الفضاء الإلكتروني[96]. كما ناقشت المؤتمرات السنوية المرتبطة باتفاقية بودابست بشأن الجرائم السيبرنية واجتماعات فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعنيّ بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي كُلِّفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة، معاييرَ مثل حماية البنى الأساسية الحرجة وتطبيق القانون الدولي على الفضاء السيبرني. وكل هذا يوفِّر سياقاً مهماً، إذ تؤثّر التطورات في قوانين الأمن السيبرني على حرية وسائل الإعلام بشكل متزايد.

كما جرت أيضاً مناقشة مستفيضة بشأن هذه المسائل على المستوى الدولي وكذلك على المستوى الإقليمي، وإنْ بدرجة غير متساوية. وخلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016، أصدر الاتحاد الأفريقي الاتفاقية المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية[97]، واعتمدت أمانة الكومنولث تقرير فريق الخبراء العامل المعنيّ بالجرائم السيبرنية[98]. وقد أفضى اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي إلى فتح الطريق أمام عدد من بلدان المنطقة لتمرير أو مناقشة حماية البيانات الخاصة بهم، والجرائم السيبرنية[99]، ومشاريع قوانين الأمن السيبرني. وصِيغت بعض هذه الإجراءات صياغة جيّدة، شملت إدخال سلطات حماية البيانات، ومتطلبات إخطار المستعمل، وفترات معقولة للاحتفاظ بالبيانات. بيد أن الكثير منها يتضمن قيوداً غامضة يمكن استخدامها للحدِّ من حرية وسائل الإعلام. وعلى النقيض من ذلك، مضت بلدان أخرى، ولا سيّما في أمريكا اللاتينية، في سنِّ تشريعات تتعلق بالإنترنت، تحترم الحقوق، بما فيها أحكام بشأن أشياء مثل كمية البيانات التي يمكن للشركة الاحتفاظ بها لمستخدميها، والمراجعة القضائية لطلبات إزالة المضامين غير القانونية، والالتزام بمبادئ الحيادية الصافية.

المساواة بين الجنسين وحرية وسائل الإعلام

إن حرية المشاركة في وسائل الإعلام، وحق التعبير، والوصول إلى المضامين الإعلامية وإنتاجها، هي كلها مسائل لا يمكن فهمها تمام الفهم إلا بالنظر إلى أبعاد المساواة بين الجنسين. وكثيراً ما تتداخل هذه المسائل، بل قد تفاقمت بسبب التعقيد المتنامي للمجال الرقمي. وفي جميع هذه المسائل، لا تتمتع المرأة بالمساواة التامة مع الرجل، بل لا يُقدَّر العمل الذي تقوم به بنفس القدر الذي يُقدَّر به عمل الرجل. ففي عديد من غرف الأخبار في جميع أنحاء العالم، لا تزال هناك ثقافة تجعل من تقدُّم المرأة أمراً عسيراً. وفي أماكن العمل هذه، تشيع المضايقات، ويعني انعدام الرصد أنه حتى مع تطبيق سياسات للمساواة بين الجنسين فإنها غالباً ما تكون غير فعّالة في تحدي التمييز بين الجنسين [انظر الاتجاهات في تعدّدية وسائل الإعلام].

ومن التحديات ذات الصلة عدم وجود أصوات نسائية في مجال حرية وسائل الإعلام، بما فيها مجال وضع السياسات المتعلقة بإدارة الإنترنت بشكل أعم. ويبدو أن هذه المسألة الجارية ظلت راكدة في السنوات الأخيرة. ويفيد الائتلاف الدينامي بشأن المساواة بين الجنسين وإدارة الإنترنت التابع لمنتدى إدارة الإنترنت، الذي يدفع للاعتراف بالقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وإدارة الإنترنت، أنه على الرغم من أن مشاركة المرأة في المنتدى لعام 2015 وصلت إلى ما يقارب حد التكافؤ، إلا أن تمثيلها في المناقشات والمجادلات ظل ناقصاً: 37 في المائة فقط من أعضاء فريق النقاش من النساء، بعد أن كان 40 في المائة في العام السابق[100]. وفي منظمات أخرى، مثل هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، لا يزال الرجال يسيطرون على المناصب القيادية العليا. واعتبارا من عام 2017، كان مجلس إدارة الهيئة يتألف من أربع نساء و16 رجلاً. إن الحدّ من الفجوة بين

---

[96] Schmitt 2017.
[97] Schmitt 2013.
[98] الاتحاد الأفريقي 2014.
[99] Secrétariat du Commonwealth 2014.
[100] Gender Dynamic Coalition and APC 2016.

عدد النساء والرجال في مناصب صنع القرار العليا فيما يتعلق بإدارة الإنترنت هو خطوة مهمّة لكفالة إعطاء الأولوية لمسائل النوع الجنساني فيما يتعلق بالوصول وحرمة الخصوصية والأمن[101]. وفي مواجهة عدم المساواة السائد، لا يزال المجتمع المدني يمثّل قوة إيجابية للتقدم. وتعمل منظمات أخرى على زيادة تمثيل المرأة وإنشاء هيئات رئيسية لوضع المعايير، مثل مبادرة إكستشانج لمراعاة المساواة بين الجنسين وإدارة الإنترنت، التي أطلقتها رابطة الاتصالات التقدمية، التي تهدف إلى معالجة الفجوة في مشاركة الناشطين في مجال حقوق المرأة والحقوق الجنسية في عمليات سياسة إدارة الإنترنت. ولا تزال هناك تحديات في سبيل كفالة الاعتراف بالمسائل المتعلقة بالجنسين وإدراجها في السياسات المستقبلية ذات الصلة بحرية وسائل الإعلام (للاطلاع على معلومات عن عمل اليونسكو لتعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام، [انظر: الاتجاهات في تعددية وسائل الإعلام: المساواة بين الجنسين والتعددية في وسائل الإعلام).

وعلى الرغم من الاعتراف المتنامي بأهمية حرية وسائل الإعلام، لم يحصل سوى القليل من التشديد على كفالة المساواة في انتفاع المرأة بهذه الحرية. وأدّت الحواجز الاجتماعية مثل الأمية وانعدام التمكين الرقمي إلى أوجه من التفاوت الصارخ في التنقل بين الأدوات المستخدمة للانتفاع بالمعلومات، ما أفضى في كثير من الأحيان إلى تفاقم الافتقار إلى الدراية بالقضايا ذات الصلة المباشرة بالمرأة والشؤون الجنسانية، مثل الصحة الجنسية. ثم كانت هناك أيضاً أمثلة على تدابير أخرى أكثر تطرفاً، مثل قيام سلطات المجتمع المحلي بحظر أو تقيد استخدام الهاتف المحمول للفتيات والنساء غير المتزوجات في مجتمعاتهن[102].

وهناك عدد من الدول، بما فيها بعض الدول التي سنَّت قوانين جديدة في السنوات الخمس الماضية، تفرض رقابة خاصة على الأصوات والمضامين المتعلقة بمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية[103] والمتسائلين وحاملي صفات الجنسين (LGBTQ)، وهو ما يشكّل عواقب وخيمة على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالميول الجنسية والهوية الجنسانية . ويمكن أن تؤدي المنابر الرقمية دوراً قوياً في الحدّ من إمكانية النفاذ إلى مضمون معيَّن، مثل قرار يوتيوب لعام 2017 بتصنيف مقاطع الفيديو غير العارية ذات المواضيع المتصلة بمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتسائلين وحاملي صفات الجنسين على أنها «مقيَّدة»، وهو تصنيف مصمَّم لترشيح «محتوى قد يكون غير ملائم»[104].

وتتداخل الجوانب الجنسانية لحرية وسائل الإعلام بشكل كبير مع سلامة الصحفيين. وتواجه الصحفيات شواغل فريدة من نوعها، مثل السلامة الشخصية عند التعامل مع مصادر سريّة، ممّا قد يحدّ من حرية التعبير ويضيف تحديات يمكن أن تعرقل قدرتهن على أداء عملهن بفعّالية [انظر الاتجاهات في سلامة الصحفيين]. وهناك بُعد يتمثّل في بروز العنف البدني باعتباره مظهراً من مظاهر العنف الافتراضي من خلال زيادة حدوث خطاب الكراهية وإساءة المعاملة الموجَّهة نحو المرأة ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتسائلين وحاملي صفات الجنسين. وقد كان لسوء المعاملة هذا أثر مُثبِّط، بل إنه عطَّل مشاركة هذه المجتمعات على شبكة الإنترنت. ثم إن كيفية مكافحة انتشار هذه الانتهاكات مثّلت تحدياً خطيراً لواضعي السياسات الراغبين في تقليل الضّرر الموجَّه نحو الفئات الضعيفة. ومن أجل الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في عام 2017، أشار المقرِّر الخاص المعنيّ بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إلى التحديات التي تواجه الحكومات، والهيئات المؤسسية ومنظمات المجتمع المدني للتّصدّي لهذه الانتهاكات مع مراعاة القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقدَّم المشورة ضد الرقابة والقيود التي لا مُبرّر لها المفروضة على حرية التعبير كوسيلة للحدّ من الإساءة عبر شبكة الإنترنت، محذراً من أن مثل هذه القيود يمكن أن «تقوِّض حقوق النساء أنفسهن التي قد تسعى الحكومات والجهات الفاعلة في الشركات إلى التصدي لها»[105].

101 .Kovacs et al. 2012

102 .Kovacs 2017

103 .York 2016

104 .Hunt 2017

105 المفوضية السامية لحقوق الإنسان 2017.

الخلاصة

منذ عام 2012، كان هناك عدد من التحوّلات الواضحة في حرية وسائل الإعلام، كثير منها نتيجة للاتجاهات السياسية والاجتماعية والتغيّرات الكبيرة المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة. بيد أن أوجه التقدّم التكنولوجي لا تحرز تقدماً بصورة موحّدة؛ إذ غالباً ما تنتشر هذه التطورات بشكل غير متساوٍ عبر المناطق، وعبر الجنسين، وعبر التقسيمات الرقمية وغيرها. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تصبح تكنولوجيات للحرية وكذلك أدوات محتملة للمراقبة بل وحتى للقهر. ففي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تحسّن الحق في التماس المعلومات وتلقّيها، لكنّ الحق في نقلها واجه قيوداً جديدة. كما اتّسع نطاق حرية تداول المعلومات وأنشطة البيانات المفتوحة، غير أنّ ظروف الصحفيين، بما فيها حماية المصادر والحماية من مختلف أشكال المضايقات والتخويف والاستبعاد، قد تراجعت. وشاعت حالات الانقطاع الشاملة (مثل إغلاق الإنترنت) شيوعاً كبيراً. وظهرت «الأخبار الملفقة» كظاهرة في بعض المناطق تقوّض شرعية الإعلام مع ما يترتب على ذلك من تحدٍّ لأشكال التصدي الملائمة والمتناسبة التي تتخذها الحكومات على نحوٍ لا يضعف حرية وسائل الإعلام [انظر الاتجاهات في تعدّدية وسائل الإعلام]. ولا تزال الفجوات الجنسانية في الصحافة والقانون تؤثر على إنفاذ الحرية الكاملة لوسائل الإعلام.

كما أثّر عدد من الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والبيئية على مدى السنوات الخمس الماضية تأثيراً كبيراً، إنْ لم يكن متكافئاً، في حرية وسائل الإعلام. ومنذ نشر التقرير الأول عن الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام، زادت قوة منابر الإنترنت الخاصة وشركات وسائل الإعلام الاجتماعي في التأثير على حرية وسائل الإعلام زيادة كبيرة. فقد سبَّب الصراع العنيف في جميع أنحاء العالم وكذلك الإرهاب تهديدات تعتقد دول كثيرة أنها تبرِّر تقليص حرية وسائل الإعلام. وفي هذا السياق، برهن تأكيد السِّيادة والدعوة إلى الدفاع عن الأمن القومي على أثرها القوي. وقد سِيق الأمنُ القومي حُجّةً لإضعاف حماية الصحفيين وزيادة جهود المراقبة وإغلاق الصحف والمحطات الإذاعية. وفي عديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، أدّى ذلك إلى تقليص كبير للحرية التي يمكن أن تسمح بها التكنولوجيات الجديدة على الرغم ممّا يعتري هذه الحرية من تضييق في الغالب. ويأتي هذا على رأس قوانين التشهير والتجديف الموجودة من قبل.

وتتداخل حرية وسائل الإعلام، باعتبارها تُعيِّن حرية جميع الجهات الفاعلة في استعمال وسائل الإعلام للتعبير العام، مع القدرة على إثراء الثقافات وتعميقها. وقد أقرّت اتفاقية اليونسكو لعام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي وكذلك تقرير المُقرِّر الخاص المعنيّ بحرية الرأي والتعبير لعام 2011 بضرورة قيام مختلف المجتمعات بحماية قيمها التأسيسية وتعزيزها مع تشجيع المناقشات المفتوحة وحرية التعبير، على أساس احترام حقوق الإنسان[106]. إن التحدّي في تحقيق هذا الانسجام – المتمثل في إيجاد القيم التأسيسية والحفاظ عليها في عملية تبادل عالمي دينامي للمعلومات والأفكار – قد ألقى بظلاله في كل مكان خلال الفترة المشمولة بهذه الدراسة.

---

[106] UNESCO 2005, vol. CLT-2005; La Rue 2011.



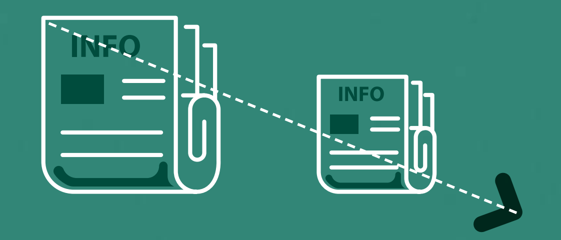
وكما هو الحال مع الاعتبارات الأخرى، فإنه في أي عالم متعدد الثقافات، ينبغي وضع أي قيود على حرية وسائل الإعلام في إطار القواعد الأوسع نطاقاً لحقوق الإنسان العالمية ومبدأ عدم التمييز.

وفي عام 2017، اعتمدت الرابطة الدولية للناشرين بياناً عن حرية النشر. وأعلن البيان أن «النشر هو آلية قويّة قامت البشرية عن طريقها منذ قرون بتعميم أعمال العقل والمعلومات والأفكار والمعتقدات والآراء[107]». وقد بات النشر سمة ديمقراطية كبرى، وأصبح الآن بمقدور الأفراد في جميع أنحاء العالم توليد المضامين، وكثيراً ما يكون ذلك بدون حرّاس يرشِّحون أو يحرِّرون عملهم[108]. ومع سقوط الحواجز أمام الدخول إلى عالم النشر، تحوّل هيكل صهر المعلومات إلى ما هو أبعد من الاعتراف، وبه حصل تحدٍّ للطريقة التي تنتهج بها المجتمعات وسائل الإعلام وحرية وسائل الإعلام. وتعتمد أوجه التقدّم في حرية وسائل الإعلام على استمرار حيوية الالتزام العام والمؤسسي الطويل الأمد بالمعايير الدولية مثل تلك المنصوص عليها في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والوثائق المماثلة. ونظراً لاستمرار التغيّرات في التكنولوجيا في التوسّع واكتساب شركات الإنترنت مزيداً من التأثير، سيتطلب الالتزام بهذه القاعدة الاستمرار في إيلاء اهتمام بها.

---

107 International Publishers Association (IPA) 2017.

108 Ayish and Mellor 2015.



انخفاض توزيع الصحف المطبوعة *** **في كل المناطـق**
باسـتثناء آسيا والمحيط الهادي

يظل تمثيل النساء متدنياً في وسائل الإعلام ** **إذ يقتـصر تمثيلهن على:**



ربع أصحاب القرار



ثلث المراسلين الصحفيين



خمس الخبراء الذي تُجرى معهم مقابلات صحفية



أسهمت **الخوارزميات المستخدمة في ترتيب** نتائج البحث والتلقيم الإخباري عبر وسائل التواصل الاجتماعي في نشوء "**غُرف الصدى**" و"**فقاعات الترشيح**" التي يجري فيها ترسيخ معتقدات الناس عوضاً عن إقامة حوار فيما بين أصحاب الآراء المختلفة



خيارات أقل



الاتجاهات في تعددية وسائل الإعلام



النسبة المئوية للأفراد الذين يتاح لهم الانتفاع بالإنترنت*





يتـاح ***لنصف سكان العالم تقريباً*** الانتفـاع بالإنترنـت



ازداد ***توافر مضامين وسائل الإعلام*** ازدياداً هائلاً، ويعزى جلّ الفضل في ذلك إلى نشر المضامين التي ينتجها المستخدِمون وغيرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي



أدى استخدام ***"التسعيرة صفر"*** إلى تعزيز التعددية من حيث الانتفاع بالشبكة ولكنها أثارت شواغل بشأن تدني حيادية الإنترنت



وصول أوسع

المصـادر: *الاتحاد الدولي للاتصالات. 2017؛ **Global Media Monitoring Report. 2015؛ ***WAN-IFRA. 2017



الاتجاهات في
تعددية وسائل الإعلام

نظرة عامة

منذ إصدار التقرير الأول المعنون التقرير العالمي بشأن حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام، طرأت تحوّلات كبيرة فيما يتعلق بتعددية وسائل الإعلام، ممّا سلّط الضوء على سلسلة من الاتجاهات المتناقضة التي تؤثر على نظم وسائل الإعلام وخبرة مستعملي وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم. وتغطي الاتجاهات هنا التعددية على مستوى النفاذ، والنماذج الاقتصادية، وتنوع المضامين والنوع الجنساني في وسائل الإعلام.

وظل النفاذ إلى عدد وافر من وسائل الإعلام يأخذ في التنامي، بفضل التوسّع الكبير في نطاق الانتفاع بالإنترنت والتحوّل الرقمي. وقد مكّن ذلك من زيادة توافر المضامين الإعلامية، وذلك إلى حد كبير عن طريق مشاركة المضامين وإنشائها من جانب المستعملين على وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى عدد مضاعف من القنوات الرقمية التي يستطيع الأفراد النفاذ إليها عبر التلفزيون والإذاعة. إلا أنّ هذا التنوّع الكبير في المضامين كان مصحوباً باتجاه بارز عن شكل جديد من أشكال التعددية الاستقطابية، وهو اتجاه منتشر في جميع أنحاء العالم، لكنّه يختلف بشكل واضح في كل منطقة[1]. ويؤدِّي التفاعل بين عادات الاستهلاك، والنماذج الاقتصادية المتغيِّرة والنظم التقنية إلى انقسامات أكثر حدة من حيث استعمال وسائل الإعلام. وتتوفّر أنواع متعدِّدة من المعلومات والبرامج، لكنّ كل مجموعة مُجزّأة قد تستوعب فرعاً واحداً فقط من الكلّ.

وفي المناطق التي يكون فيها انتشار الإنترنت والاعتماد على المصادر الإلكترونية للأخبار هو الأعلى، فإن المرشِّحات والخوارزميات القائمة على خيارات المستعملين الماضية تخاطر بإنتاج مناقشات مغلقة على نحو متزايد. وفي مناطق أخرى مثل الدول العربية وأفريقيا، شكَّل البث عنصراً أكثر مركزية في اتجاه الاستقطاب، ولا سيّما في البلدان التي أدّى تحرير وسائل الإعلام فيها إلى زيادة الطائفية والاستيلاء على وسائل الإعلام من جانب الجهات الفاعلة السياسية المتنافسة.

وجرى بعض عناصر هذا التجزّؤ أيضاً على مستوى البنى الأساسية. فكثيراً ما حدث اتجاه نحو توسيع نطاق الانتفاع بالإنترنت عبر الأجهزة المحمولة من خلال «التسعيرة صفر» – التي يسمح بفضلها مزوِّدو خدمة الإنترنت أو الأجهزة المحمولة للمستعملين بالنفاذ إلى مضامين أو تطبيقات معيّنة بدون حساب الحد الأقصى لبيانات المستعمل – وخاصة في الاقتصادات الناشئة.

---

[1] طُبِّق هذا المصطلح لأول مرة على نظم وسائل الإعلام في دراسة هالين ومانسيني 2004 (Hallin and Mancini).

واستمر الاضطراب في النماذج التقليدية لأعمال وسائل الإعلام الإخبارية، ما أدَّى إلى التركُّز العمودي والأفقي وإدخال أنماط جديدة من الملكية المتبادلة. وقد دفعت التحديات المستمرة التي تواجه التمويل الإعلامي العديدَ من وسائل الإعلام الإخبارية إلى اختبار نماذج اقتصادية جديدة، مثل إدخال حواجز دفع، تطلب هبات من القراء وتلتمس التمويل الجماعي، ما أدى إلى نتائج متباينة.

وتظل التعددية تضعف جرّاء التدني المستمر في تمثيل المرأة في كل من القوة العاملة لوسائل الإعلام، ولا سيّما في أدوار صنع القرارات، وفي مضامين وسائل الإعلام. ولا تزال المرأة تواجه حواجز كبيرة من حيث التقدّم الوظيفي. وعلى سبيل الرد، كثَّف المجتمع المدني جهوده لتنويع وسائل الإعلام ومواجهة تهميش المرأة المتوطِّن، ولا سيّما من خلال العمل عبر التحالف العالمي المعنيّ بوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين الذي أقامته اليونسكو، وعن طريق تطبيق المؤشرات المراعية لقضايا الجنسين في وسائل الإعلام.

فهم تعددية وسائل الإعلام؟

التعدّدية عنصر حاسم في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام، فهي تعني خيار الاستهلاك الإعلامي والإنتاج الإعلامي، تمييزاً لها عن احتكار العروض والفرص. وتتطلب التعددية حساسية لمجموعة متنوعة من نماذج الملكية الاقتصادية وهيكل فني للتسليم يتوفر فيه توزيع متعدِّد القنوات ومتعدِّد المنابر. وغالباً ما تتطلب التعدّدية التزامات قوية بالنيابة عن الحكومات تجاه الخدمة العامة ووسائل إعلام المجتمع المحلي لتوفير التنوُّع.

وحتى الأن، ركّزت معظم النقاشات بشأن تعددية وسائل الإعلام على «توفير» أو «إمداد» المضامين الإعلامية وتأثير المعلومات المتوفرة في المجتمع[2]. وقد استكشفت عمليات تقييم تعددية وسائل الإعلام بشكل عام عددَ المنافذ الإعلامية المتاحة؛ وكيف تمثّل وسائل الإعلام بشكل شامل مجموعات ومصالح مختلفة في المجتمع؛ ومن يملك أو من يقدر على التأثير على وسائل الإعلام. وتبحث هذه الدراسة هذه الأبعاد الهامّة. وعلاوةً على ذلك، فإن الازدياد الهائل في النفاذ إلى وسائل الإعلام من خلال شبكة الإنترنت، والممارسة الشائعة للمستعملين على نحو متزايد لاستهلاك المعلومات عبر مجموعة متنوعة من المنابر، وبروز التنميط الخوارزمي يجلب إلى الصدارة أسئلة حول المستعملين وكيفية وصولهم – أو حجبهم عن الوصول – إلى عدد وافر من المصادر. وهكذا يحلّل الفصل الاتجاهات المستمرة التي أثرت ولا تزال تؤثر على التعددية – مثل تركُّز الملكية والتوازن بين توفير المعلومات من جانب الدولة ومن جانب القطاع الخاص – والاتجاهات الناشئة التي تتطلب أدوات مفاهيمية جديدة لفهم ما إذا كانت وفرة المعلومات ووجود منابر إعلامية جديدة تعكس في الواقع مبادئ تعدّدية وسائل الإعلام وتخدمها.

وتقيّم الأقسام التالية الاتجاهات في تعدّدية وسائل الإعلام من حيث الانتفاع بمجموعة من وسائل الإعلام، وإنتاج المضامين على كل منبر إعلامي وعبر المنابر الإعلامية ومدى تنوع هذا الإنتاج، وكذلك من حيث تعدّد النماذج الاقتصادية وتنوّع المُلّاك وأنواع وسائل الإعلام، وكلها ترتكز على استهلاك المعلومات وإنتاجها. ويختتم الفصل بدارسة المساواة بين الجنسين في القوة العاملة في وسائل الإعلام، وأدوار صنع القرارات والتمثيل، وجميع المكوِّنات الحاسمة في بيئة إعلامية تعددية.

[2] Jakubowicz 2015.

الإطار 2-1-1: عمل اليونسكو لتعزيز تعدّدية وسائل الإعلام

لمّا كانت اليونسكو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة لها ولاية مُحدَّدة في الدفاع عن حرية التعبير، فإنها تعمل في عدد من المجالات لتعزيز تعدّدية وسائل الإعلام. وفي السنوات الأخيرة، شمل ذلك ما يلي:

1 تمكين مؤسسات رئيسية وتعزيز بناء القدرات

جرى تدريب هيئات بث حكومية وخاصة في جميع أنحاء المنطقة العربية والبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية على المؤشرات المراعية للمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام ووضع خطط عمل للمتابعة.

وتلقت محطات الإذاعة المحلية في سبعة بلدان أفريقية تدريباً على بناء القدرات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتركيز على المساواة بين الجنسين، والمعايير الصحفية، والصحافة الاستقصائية. ويجري تعزيز القطاع السينمائي المراعي للمنظور الجنساني في منطقة جنوب البحر المتوسط. كما درِّبت سبعة وثلاثون منظمة للشباب على إدماج الدراية الإعلامية والمعلوماتية (MIL) في سياساتها وعملياتها التنظيمية.

ويشارك أكثر من 1000 شاب في الدراية الإعلامية والمعلوماتية من خلال الابتكار في وسائل التواصل الاجتماعي – ميل كليكس (MIL-CLICKS) (التفكير النقدي، الإبداع، الدراية، تعدّد الثقافات، المواطنة، المعارف، والاستدامة)، وهي دورات تدريبية هائلة مفتوحة على الإنترنت عن الدراية الإعلامية والمعلوماتية، بالإضافة إلى حلقات عمل تدريبية وجهاً لوجه.

2 أطر السياسات والمبادئ التوجيهية

استضافت اليونسكو مؤتمراً عالمياً حول سياسة الاستدامة في وسائل إعلام المجتمع المحلي (2015) واعتمدت توصيات في مجموعة محدَّدة من ملخصات السياسات (2016).

ويُقدَّم الدعم للهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام في تنفيذ السياسات التي تدعم قطاع وسائل إعلام المجتمع المحلي، مع استمرار العمليات التشاورية في عدد من البلدان. ودُعِّمت مدونة الأخلاقيات والدستور اللذان وضعهما كل من التحالف العالمي من أجل المساواة بين الجنسين في مجال الإعلام (GAMAG) وشبكة الجامعة الدولية (UNITWIN) المعنية بالشؤون الجنسانية والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ووُضعت مبادئ توجيهية للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية من أجل تكيُّف الدول الأعضاء على المستوى الوطني، ونفذت ستة بلدان إطار تقييم الدراية الإعلامية والمعلوماتية.

وعُقدت خمس مشاورات وطنية بشأن وضع سياسات واستراتيجيات بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية، وجرت تجربة منهج دراسي عن الدراية الإعلامية والمعلوماتية في مؤسسات التدريب وفي وحدات التعليم للمعلمين.

3 تعزيز الوعي بوسائل الإعلام، والمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين

يظل اليوم العالمي للإذاعة (13 شباط/فبراير) مناسبة سنوية للدعوة إلى تعددية وسائل إعلام المجتمع المحلي وتنوعها واستدامتها.

نُظِّم أسبوع عالمي عن الدراية الإعلامية والمعلوماتية سنوياً، شمل موضوع «الدراية الإعلامية والمعلوماتية في الأوقات الحرجة: إعادة تخيّل طرق التعلّم وبيئات المعلومات» في عام 2017.

ويشجع الاحتفال السنوي لحملة «النساء تصنع الأخبار» المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام.

4 إنتاج البحوث الأكاديمية والأدلة العملية لتعزيز جودة المعلومات ضمن تعدّدية وسائل الإعلام

الإرهاب والإعلام: كتيب للصحفيين

تغير المناخ في أفريقيا: دليل للصحفيين

الدراية الإعلامية والمعلوماتية: تعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة التشدّد والتطرف

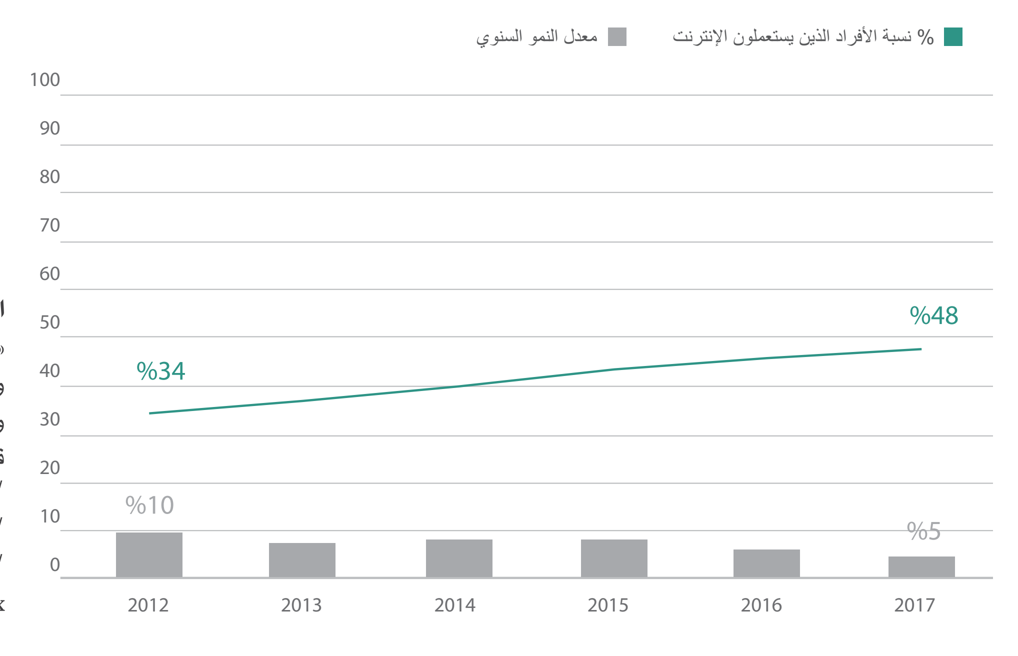
الانتفاع بوسائل الإعلام

زاد الانتفاع بمجموعة متنوعة من وسائل الإعلام خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016. وعلى الرغم من الاختلافات الملحوظة بين المناطق، يتطابق هذا النمو مع تغيّرات هامة في كيفية دمج المستعملين وسائل الإعلام القديمة والجديدة للنفاذ إلى الأخبار والترفيه. وسجّلت شبكة الإنترنت أعلى نمو بين المستعملين، ولا سيّما في المناطق التي تخلفت تاريخياً عن الركب، مدعومة باستثمارات ضخمة في البنية التحتية واستيعاب كبير في استخدام الأجهزة المحمولة. ومع ذلك، يظل التلفزيون الوسيلة الأكثر شعبية، حتى لو تراجعت منابر الإعلام على الإنترنت بشكل ملحوظ. وكان استهلاك الإذاعة والصحف المنبر الأكثر تأثراً سلباً بهذه الاتجاهات. فاستهلاك الصحافة – سواء أكان على شكل سمعيّ، أم سمعيّ بصريّ، أم نصيّ أم صورة – يحدث بصورة متزايدة عبر منابر الإنترنت.

الإنترنت والأجهزة المحمولة

شهدت السنوات الخمس الماضية التزامات دولية متزايدة نحو توفير الانتفاع بالإنترنت للجميع. وكان أبرزها خطة الأمم المتحدة لعام 2030 للتنمية المستدامة، وعمل لجنة النطاق العريض للتنمية المستدامة التي تشارك اليونسكو في رئاستها، والأعمال التي يضطلع بها منتدى إدارة الإنترنت فيما بين الدورات بشأن «ربط المليار المقبل». وقد زاد الانتفاع بالإنترنت بشكل مُطّرد في الفترة المشمولة بالدراسة (انظر الشكل 2-1)، ولا سيّما في المناطق التي كانت تفتقر إلى النفاذ تاريخياً. وكان لرسو ستة من الكابلات البحرية في شرق أفريقيا وغربها (Seacom, Teams, Eassy, Main One, ACE, WACS) خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2012، آثاراً كبيرة على مدى توفر خدمات الإنترنت وبأسعار معقولة في السنوات المشمولة بهذه الدراسة. وحققت قارة أفريقيا أعلى نمو بين مستعملي الإنترنت.

الشكل 2-1: نسبة الأفراد الذين يستعملون الإنترنت، 2012 – 2017



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2017. «المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان المتقدمة والنامية والعالم (المجاميع ومعدلات الانتشار)». قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات العالمية / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. www.itu.int:80/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/wtid.aspx

ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات، فإنه بحلول نهاية عام 2017، كان ما يقدر بـ 48 في المائة من الأفراد يتّصلون بالإنترنت بشكل منتظم، بعد أن كانت النسبة 34 في المائة في عام 2012[3]. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الأرقام المطلقة، فقد تباطأ معدل النمو السنوي لمستعملي الإنترنت مع نمو سنوي قدره خمسة في المائة في عام 2017، متراجعاً عن معدل نمو قدره 10 في المائة في عام 2012 (انظر الشكل 2-1).

ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض في النمو إلى الزيادة المحدودة جداً المسجلة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وانخفاض أقل حدة في جميع المناطق الأخرى، رغم الانتشار النسبي.

وقد أدّى الاتصال عبر الأجهزة المحمولة دوراً هاماً في توسيع نطاق النفاذ في السنوات الأخيرة (انظر الشكل 2-2)، وخاصة في آسيا والمحيط الهادي وفي أفريقيا. وزاد عدد الاشتراكات الفريدة في خدمات التليفون المحمول من 3.89 مليار في عام 2012 إلى 4.83 مليار في عام 2016، أي ثلثي سكان العالم، مع وجود أكثر من نصف الاشتراكات في منطقتي آسيا والمحيط الهادي. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الاشتراكات إلى 5.69 مليار مستعمل في عام 2020[4]. وفي عام 2016، كان ما يقرب من 60 في المائة من سكان العالم قادرين على النفاذ إلى شبكة خلوية عريضة النطاق من الجيل الرابع، بعد أن كانوا 50 في المائة تقريباً في عام 2015 و 11 في المائة في عام 2012[5].

وكما أن زيادة فرص النفاذ تعزز تعدّدية وسائل الإعلام، لكن الاتصالات عبر الأجهزة المحمولة قد تقدّم أيضاً بعض التحديات الفريدة. فالنفاذ إلى المعلومات عبر تطبيقات الأجهزة المحمولة تميل إلى تقديم تجربة مختلفة إلى حد كبير مقارنةً مع النفاذ عبر أجهزة الكمبيوتر والمتصفحات المفتوحة. فبينما تتيح الشبكة المفتوحة استكشافات خارج نطاق اهتمامات المستعمل الآنية، فإن تطبيقات الأجهزة المحمولة تميل إلى إنشاء مساحات معلومات مغلقة، ما يسمح لمستعملي الأجهزة المحمولة بالنفاذ إلى جزء محدود فقط من المعلومات المتاحة.

الشكل 2-2: عدد الاشتراكات في أجهزة الهواتف المحمولة، 2012-2016



المصدر: GSMA, 2017. The Mobile Economy 2017.

[3] الاتحاد الدولي للاتصالات 2017(أ).
[4] GSMA 2017.
[5] نفس المصدر.

وتتزامن القيود التي يواجهها المستعملون في الحصول على المعلومات عبر تطبيقات الأجهزة المحمولة مع عملية أوسع لتجزئة الإنترنت، التي تسارعت في السنوات المشمولة بهذه الدراسة، بقيادة القوى التجارية والسياسية على السواء. ويقيِّد هذا التجزؤ النفاذ إلى مضامين وسائل الإعلام ويميل إلى التأثير على أشد المستعملين فقراً. في حين أن المفهوم الشائع للإنترنت يقابل تقليدياً شبكة واحدة قادرة على ربط الأفراد وتسهيل تداول المضامين بغض النظر عن الحدود الوطنية أو الأجهزة المستخدمة في الاتصال، ظهر ما يسمى «الحدائق المُسوَّرة» في جميع أنحاء العالم.

وقد أتاحت التسعيرة صفر، وهي الممارسة التي يوفّرها مزوِّدو خدمات الإنترنت للمستعملين للنفاذ المجاني إلى مضمون أو تطبيقات معينة مجاناً، بعضَ الفرص للأفراد للتغلّب على العقبات الاقتصادية، لكن اتهمها النقاد أيضاً بأنها تخلق شبكة إنترنت «ثنائية المستوى». ولا يتم حساب البيانات المصنفة صفراً في حدود «بيانات المستعملين»، ما يخلق حوافز لهم للنفاذ إلى بعض الأخبار والترفيه. ومع ذلك، فإن مقدِّمي المضامين (مثل فيسبوك) وشركات الهواتف المحمولة (مثل فودافون) هي التي تقرِّر نوع المعلومات الخالية من رسوم الاتصال، وليس المستعملون. وتوضح التسعيرة صفر مدى تعقيد عملية قياس تعددية وسائل الإعلام اليوم؛ إذ يمكن للتسعيرة صفر أن توسِّع التعددية من حيث النفاذ بينما تقلل التعددية من حيث الاختيار، على الرغم من أن وجهات مختارة مثل فيسبوك وويكيبيديا ليستا بيئتين مغلقتين بحد ذاتهما.

ولمعالجة المسائل ذات التسعيرة صفر، ظهر نموذج بديل في مفهوم «التسعيرة المتساوية»، وتقوم موزيلا (Mozilla) وأورانج (Orange) باختبارها تجريبياً في أفريقيا. وتحُول التسعيرة المتساوية دون إعطاء الأولوية لنوع واحد من المضمون، وتحدِّد معدلاً صافياً لكل مضمون حتى سقف بيانات محدد. ومع ذلك، هذه ليست عروضاً تجارية بعدُ، ولها وجود اسمي فقط في المنطقة. ولا توجد بيانات شاملة عن التسعيرة صفر، لكن في السنوات المشمولة بهذه الدراسة، أصبحت الخدمة متاحة في معظم البلدان التي كان فيها انتشار الإنترنت محدوداً تاريخياً حيث تسعى شركات الإنترنت إلى دخول الأسواق الناشئة. وأظهرت دراسة نشرتها تشاتام هاوس أن لدى 15 بلداً من أصل 19 بلداً شملتها الدراسة في أمريكا اللاتينية نوع من المنتجات الهجين أو ذات التسعيرة صفر. وكان لدى بعض البلدان في المنطقة عدد قليل من الخطط للاختيار من بينها (عبر جميع مشغلي شبكات الهواتف المحمولة) في حين قدَّمت بلدان أخرى، مثل كولومبيا، ما يصل إلى 30 خطة مسبقة الدفع و34 خطة للدفع لاحقاً[6].

ووجدت دراسة شملت ثمانية بلدان في جنوب الكرة الأرضية أن هناك خطط بيانات ذات تسعيرة صفر في كل بلد، على الرغم من وجود نطاق كبير في التردد الذي تُعرض به وتُستخدم فعلياً في كل منها[7]. وعبر 181 خطة مفحوصة، 13 في المائة كانت تقدم خدمات بتسعيرة صفر. ووجدت دراسة أخرى، شملت غانا وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا، أن أساسيات فيسبوك وويكيبيديا صفر أكثر المضامين شيوعاً ذات تسعيرة صفر[8].

وإذا كانت التسعيرة الصفر توضح الاتجاهات التجارية التي تؤديها في تقييد الانتفاع بوسائل الإعلام عبر الإنترنت وتوسيع نطاقه، فإن الحالة لا تزال قائمة على أن العوامل السياسية، بما فيها الرقابة والمراقبة، تظل هامة في فهم التعددية في أجزاء كثيرة من العالم. وقد تسبّبت التدخلات السياسية في تجارب مختلفة بشكل كبير على مستعملي الإنترنت في دول مختلفة.

---

[6] Galpaya 2017.

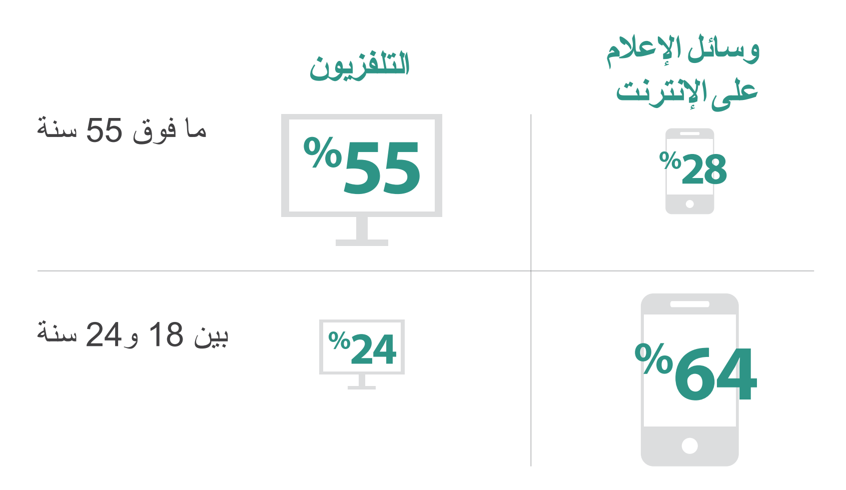
[7] بحث الدراسة أكبر ثلاثة إلى خمسة مُزوِّدين من حيث حصة السوق في بنغلاديش وكولومبيا وغانا والهند وكينيا ونيجيريا وبيرو والفلبين. Alliance for Affordable Internet (A4AI) 2015.

[8] Gillwald et al. 2016.

إن نطاق تدخل الدولة في هذا المجال واسع، بما فيه الكثير الذي يتجاوز المعايير الدولية بشأن القيود المشروعة على التعبير. وتشمل هذه التدابير الرقابة على المضمون الذي تعتبره الحكومات مزعزعاً، وتدخلات الشركات استناداً إلى شروط الخدمة والالتزامات القانونية التي تشترطها، مثل إزالة المضامين بهدف حماية كرامة الأفراد عن طريق ما يُسمى «الحق في النسيان» [انظر الاتجاهات في حرية وسائل الإعلام].

الشكل 2-3: المصدر الرئيسي للأخبار حسب العمر

المصدر: Newman, N., Fletcher, R., Kalogeropoulos, A., Levy, D.A.L., Nielsen, R.K., 2017. Reuters Institute Digital News Report 2017. Reuters Institute for the Study of Journalism, Oxford.



وسائل إعلام البث

في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، تتحدى الإنترنت هيمنة التلفزيون كمصدر رئيسي للمعلومات، بينما في المناطق الأخرى، مثل أفريقيا، يكتسب التلفزيون حصة من الجمهور أكبر من تلك التي للإذاعة، التي كانت من الناحية التاريخية أكثر منبر إعلامي استعمالاً على نطاق واسع.

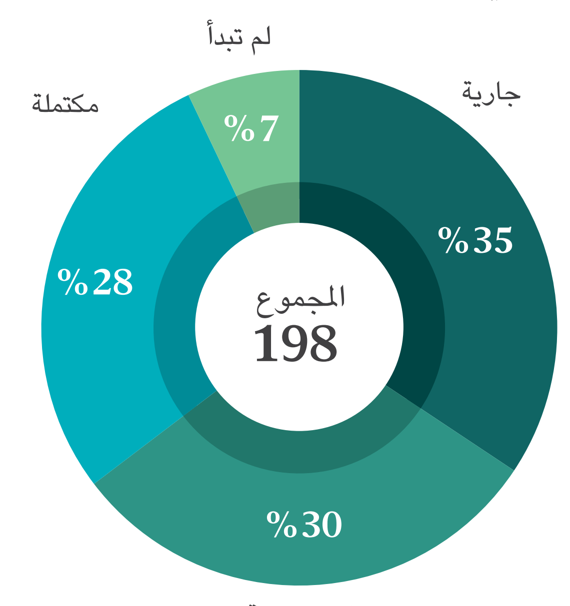
وجنباً إلى جنب مع الاختلافات الجغرافية، يؤدّي العُمْر دوراً عميقا في تحديد التوازن بين الإذاعة والتلفزيون والإنترنت كمصدر رئيسي للأخبار. فوفقاً لتقرير الأخبار الرقمية الصادر عن معهد رويترز لعام 2017، فإن 51 في المائة من البالغين من العمر 55 عاماً فما فوق يعتبرون التلفزيون مصدرهم الرئيسي للأخبار في 36 بلداً وإقليماً، مقارنة بنسبة 24 في المائة فقط من المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 سنة (انظر الشكل 2-3)[9]. وينعكس هذا النمط عندما يتعلق الأمر بوسائل الإعلام عبر الإنترنت، التي يختارها 64 في المائة من المستعملين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً كمصدر رئيسي لهم، مقابل 28 في المائة فقط من المستعملين ممن تبلغ أعمارهم 55 عاماً فما فوق. وفي نفس البلدان المشمولة بالدراسة وعددها 34 بلداً، يبدو أن الاختلافات أقل بكثير بالنسبة للإذاعة، وهي الوسيلة الرئيسية لنسبة أربعة في المائة فقط من أصغر مجموعة من المستجيبين، و7 في المائة بين الأقدم سناً. وقد يكون لفوارق العمر هذه أهمية بالنسبة لوسائل الإعلام في المستقبل، نظراً لأوجه الارتباط المحتملة بين المجتمعات التي يزداد سكانها شيخوخةً والمجتمعات ذات الغالبية العظمى من الشباب. ووفقاً لتقرير معهد رويترز للأخبار الرقمية، يحدث التحوّل إلى وسائل الإعلام على الإنترنت كمصدر رئيسي للمعلومات أيضاً في مناطق أخرى من العالم خارج تلك البلدان. ووفقاً لمسح الشباب العربي في عام 2016، اعتبر 45 في المائة من الشباب الذين أجريت معهم مقابلات أن وسائلَ التواصل الاجتماعي هي مصدر رئيسي للأخبار[10].

[9] Newman et al. 2017. ويشمل التقرير 34 دولة عضواً في اليونسكو، تقع أساساً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وكذلك في مناطق أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

[10] ASDA'A Burson-Marsteller 2016.

ومع ذلك، ظل التلفزيون أهم قناة لتلقي الأخبار بين الجماهير، بمن فيهم الجماهير الأصغر سناً، بنسبة 63 في المائة من المستجيبين. وكان التحوّل من التلفزيون التناظري إلى التلفزيون الرقمي متفاوتاً في جميع أنحاء العالم، لكنه يُزيد باطراد نطاقَ القنوات التي يمكن للأفراد النفاذ إليها. ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يسجّل التقدم المُحرَز في التحوّل الرقمي في جميع أنحاء العالم، اكتملت العملية في 56 بلداً عام 2015، ولا تزال مستمرة في 68 بلداً أخرى (انظر الشكل 2–4)[11].

الشكل 2–4: حالة الانتقال إلى البث التلفزيوني الرقمي للأرض



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، 2017. حالة الانتقال إلى البث التلفزيوني الرقمي للأرض: الأرقام. قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات. /itu.int/en/ITU-D Spectrum-Broadcasting/Pages/DSO/figures.aspx

كما يُعتبر توسيع نطاق الانتفاع بالمضامين أشكالاً من التغيير في أنماط الاستخدام ذات المشاهدة غير الخطية، إذ أصبح البث المباشر عبر الإنترنت عنصراً هاماً من عناصر تجربة المستعملين. ومنذ أن وسّعت نيتفليكس (Netflix) نطاق خدمتها العالمية إلى 130 بلداً جديداً في كانون الثاني/يناير 2016، شهدت الشركة زيادة كبيرة في عدد المشتركين، متجاوزة 100 مليون مشترك في الربع الثاني من عام 2017، بعد أن كانوا 40 مليون مشترك في عام 2012. كما أصبح الجمهور أكثر تنوعاً، بنسبة بلغت 47 في المائة من المستعملين خارج الولايات المتحدة الأمريكية حيث بدأت الشركة نشاطها في عام 1997[12].

واستمرت التلفزة الساتلية في إضافة بدائل عالمية أو عبر وطنية لخيارات المشاهدة الوطنية لكثير من الجماهير المستمِعة والمشاهِدة. واستخدم مزوِّدو الأخبار العالمية مثل بي بي سي والجزيرة ووكالة الصحافة الفرنسية و آر تي (روسيا اليوم سابقاً) ووكالة الأنباء الاسبانية (EFE)، استخدموا الإنترنت والتلفزة الساتلية للوصول بشكل أفضل للجماهير عبر الحدود، كما أضافوا محطات بث متخصصة لاستهداف جماهير أجنبية معيّنة. وغيَّرت شبكة التلفزيون العالمية الصينية (CGTN)، وهي مجموعة متعددة اللغات ومتعددة القنوات يملكها ويشغلها التلفزيون المركزي الصيني، اسمها من سي سي تي في نيوز (CCTV-NEWS) في كانون الثاني/يناير 2017. وبعد سنوات من خفض الميزانية وتقليص العمليات في الخارج، أعلنت هيئة الإذاعة البريطانية في عام 2016 عن إطلاق 12 خدمة لغوية جديدة (آفان أورومو، والأمهرية، والغوجاراتية، والإغبو، والكورية، والماراثية، وبيدجين، والبنجابية، والتيلوغو، والتغرينية، واليوروبا)، التي وُصِفت بأنها واحد من أكبر توسُّع لها «منذ الأربعينيات من القرن العشرين[13]».

واتجهت بعض شركات البث الدولية والأجنبية إلى أن تعكس مصالح حكوماتها أو المصالح الوطنية ووجهات نظر الحكومة، في حين حافظت بلدان أخرى على قدر أكبر من الاستقلال.

[11] الاتحاد الدولي للاتصالات 2017(ب)
[12] Huddleston 2017.
[13] BBC 2016.

ثم إن تزايد انتشار هيئات البث العالمية المملوكة للدولة قد تأثر بديناميات إقليمية فريدة. وبوجه عام، فإن الاهتمام الأكبر الذي وُجِّه إلى الجماهير المستمِعة والمشاهِدة في منطقة الخليج قد تجاوز باقي العالم الناطق بالعربية. ويُنظر إلى المصالح الجيوسياسية أنها قد أثَّرت إلى حد كبير في إطلاق قنوات باللغة العربية، على الرغم من أن الاعتبارات التجارية لم تغب غياباً كليّاً.

صناعة الصحافة

لاتزال الصحافة هي القطاع الذي يشهد أكثر أوجه التعطل الجذري بسبب وسائل الإعلام الرقمية. وقد تحدَّت شبكة الإنترنت الصحافة ليس باعتبارها مصدراً بديلا للمعلومات والرأي، بل إنّها قدّمت أيضاً منبراً جديداً للمؤسسات الصحفية للوصول إلى جماهير جديدة. وخلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016، استمر تداول الصحف المطبوعة في الانخفاض في جميع المناطق تقريباً، باستثناء آسيا والمحيط الهادي حيث أدت الزيادة الهائلة لديها في المبيعات في عدد قليل من البلدان المختارة إلى تعويض الانخفاضات في الأسواق الآسيوية القوية تاريخياً مثل اليابان وجمهورية كوريا. وعلى الأخص، نما تداول الصحف المطبوعة في الهند بنسبة 89 في المائة خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016[14].

كما واصلت وسائل الإعلام المطبوعة التأثُّر بالاتجاهات المتغيِّرة في الإعلان، إذ انخفضت حصتها من إجمالي إيرادات وسائل الإعلام الإخبارية على مستوى العالم إلى ما دون 50 في المائة للمرة الأولى في عام 2012، واستمر الانخفاض إلى 38 في المائة في عام 2016. ونظراً لانتقال كثير من الصحف إلى منابر الإنترنت، نمت الإيرادات من الاشتراكات الرقمية والإعلانات الرقمية بشكل ملحوظ. ومع ذلك، ظل تحقيق مزيد من هذا النمو يشكِّل تحدياً مُلحّاً للصحف[15]. كما أدت التحديات التي تواجهها وسائل الإعلام المطبوعة في جذب الإعلانات إلى تراجع كبير في تداول «الصحف اليومية المجانية»، التي كانت آخذة في النمو السريع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أنها باتت الأكثر تضرراً من المنافسة مع وسائل الإعلام الأخرى. وقد انخفض عدد الصحف اليومية المجانية بشكل كبير في جميع المناطق.

النماذج الاقتصادية

تُبنى أنظمة وسائل الإعلام من مجموعة متنوعة من النماذج الاقتصادية تشمل مزيجاً من السوق، والخدمة العامة، والكيانات المجتمعية وكيانات الدولة. ويُعدّ تعدد أصحاب وسائل الإعلام والنماذج الاقتصادية عنصراً أساسياً من عناصر التعددية الخارجية، التي تكفلها المنافسة في السوق. ويمكن للخدمة العامة غير الربحية ووسائل إعلام المجتمع المحلي أن تساعد على تحقيق التعددية الداخلية من خلال إدماج التنوع الاجتماعي والثقافي في المضامين التي تنتجها. ويمكن لوسائل إعلام المجتمع المحلي، التي تعتمد بوجه خاص على المتطوعين، أن تكون مصدراً فريداً للحوار المحليّ وتبادل المعلومات. وعندما تسود وسائل الإعلام المملوكة للدولة والحكومة، تتقلص تعدّدية وسائل الإعلام المتاحة.

غير أن بعض المكونات المركزية للنماذج التقليدية للملكية والإيرادات قد تعطّلت في السنوات الخمس الماضية. فقد أدّى الانفتاح على الملكية الخاصة في أفريقيا والمنطقة العربية وأماكن أخرى، على سبيل المثال، إلى الحدّ من سيطرة الدولة على احتكار المعلومات على نحو إيجابيّ، لكنه أدّى أيضاً في بعض الحالات إلى ما كان يُنظر إليه على أنه تنامٍ في الطائفية وانتشار وسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص، التي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الكيانات السياسة. وفي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، لم تتمكن وسائل الإعلام المطبوعة، وهي تسعى إلى توسيع نطاقها الرقمي، من جني فوائد الإعلانات الرقمية التي أصبحت تتركز بشكل متزايد في وسائل الإعلام التي يملكها قلة من قادة السوق.

---

14 Campbell 2017.

15 نفس المصدر.

الاتجاهات في تعددية وسائل الإعلام

وقد حدث هذا الاضطراب بالتوازي مع ظهور نماذج اقتصادية جديدة، لا تستند في كثير من الأحيان إلى تدفق المعلومات والترفيه عبر الإنترنت فحسب، بل أيضاً إلى المساهمات المالية من «الداعمين». ولئن كانت هذه الفرص تؤدي إلى تنويع النماذج الاقتصادية، فإن تآكل مصادر الإيرادات الذاهبة إلى خدمة البث العام والصحف ذات الجودة قد يكون له تداعيات سلبية على استقلال وسائل الإعلام [انظر: الاتجاهات في استقلال وسائل الإعلام]. ويبدو أن الإرادة السياسية لتمويل وسائل الإعلام العامة الحقيقية آخذة في التراجع.

التعددية في ملكية وسائل الإعلام

استمر الاتجاه نحو خصخصة وسائل الإعلام وتقليل هيمنة الدولة على المضامين الإعلامية منذ عام 2012. وفي المنطقة العربية، قام اتحاد إذاعات الدول العربية (ASBU) بحساب 1230 محطة تلفزيونية تبث عبر سواتل عربية ودولية، منها 133 محطة مملوكة للدولة و 1097 محطة خاصة[16]. ووفقاً لتقرير أصدره الاتحاد، فإن هذه الأرقام تشكّل دليلاً على انخفاض النسبة المئوية للقنوات التي تملكها الدولة وارتفاع المحطات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تستهدف المنطقة العربية. ويُشار إلى تقلّص الملكية الحكومية المباشرة لقطاع الإعلام بأكمله باعتباره اتجاهاً إيجابياً بشكل عام، بيد أن ذلك يوازيه نمو في وسائل الإعلام ذات الأجندة الطائفية. وفي أفريقيا، حافظت بعض وسائل الإعلام الخاصة على علاقات وثيقة مع الحكومات أو فرادى السياسيين، في الوقت الذي كافحت دُور الإعلام المملوكة لأفراد غير منحازين سياسياً من أجل البقاء، غالباً في مواجهة أوجه المقاطعة الإعلانية من جانب وكالات الدولة.

وفي جميع المناطق تقريباً، تكافح نماذج البث العامة من أجل الحصول على التمويل. ففي أوروبا الغربية والوسطى والشرقية، ظلت الأموال الموجَّهة إلى خدمات البث العامة في حالة ركود أو تراجع منذ عام 2012[17].

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادي، استمرت عملية تحرير المتحكَّم فيها للصحافة، إذ وُجدت حوافز قوية نحو تأسيس نماذج مربحة لصُحف مملوكة للدولة لكنها مستقلة نسبياً. ولا تزال هناك صحف مملوكة للدولة تعتبر الأكثر مبيعاً في العديد من البلدان في أفريقيا وفي المنطقة العربية، لكنّ مضامينها عموماً تقصِّر في التعبير عن تعددية المجتمع. وفي أوروبا الوسطى والشرقية، يتسارع الاندماج العمودي والتركُّز في الأسواق الناضجة. ويرافق هذا الاتجاه افتقار إلى الشفافية بشأن الملكية وافتقار إلى الضمانات المؤسسية فيما يتعلق بالتعددية (مثل رصد التركز والتدخل التنظيمي). وفي أوروبا الغربية، حُدِّدت حدود التركُّز بشكل عام على نحوٍ أوضح، مع حصول استثناءات في عدد قليل من البلدان حيث تمكنت الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام من الضغط على الحكومات لتخفيف المعايير وتخفيف إنفاذ القانون.

وظهرت في السنوات الخمس الماضية أنواع جديدة من الملكية المشتركة التي أثارت أسئلة جديدة بشأن الخط الفاصل بين وسائل الإعلام وغيرها من الصناعات. وتمثّلت الحالة الملحوظة في استحواذ مؤسس متاجر التجزئة على الإنترنت أمازون على صحيفة واشنطن بوست. وبينما أثارت هذه الخطوة في البداية مخاوف بشأن استقلال الصحيفة، عزّزت الصحيفة من مكانتها بشكل كبير في وسائل الإعلام عبر الإنترنت – وكذلك النسخة المطبوعة – وأدخلت ابتكارات ذات مغزى. وتبقى هناك أسئلة بشأن المزايا المحتملة التي يمكن أن تقدِّمها أمازون من حيث السمات الخاصة بالمستعملين وجمع البيانات وما قد يتطلبه ذلك من تدابير جديدة لضمان المنافسة العادلة في سوق وسائل الإعلام.

---

[16] اتحاد إذاعات الدول العربية 2015.

[17] European Broadcasting Union (EBU) 2015.

وثمة بديل آخر، إنه نموذج ملكية وسائل الإعلام المتركّز على المجتمع الذي لا يزال قادراً على البقاء في بعض المناطق، ولا سيّما في المناطق المعزولة أو الريفية أو المحرومة، ويتعلق هذا النموذج في معظمه بالإذاعة. فمن خلال هذا النموذج، تُشغَّل وتُدار وسائل إعلام غير هادفة للربح من جانب المجتمعات التي تخدمها، على الرغم من قلة تملّك المجتمع حالياً لهذا النموذج بالمعنى الحرفي للكلمة.

ويمثل هذا النوع من النماذج «الطريق الثالث» الذي يحسِّن بعض الشواغل المتعلقة بالمصالح الاقتصادية والسياسية وراء هيئات البث الأخرى، على النحو المبين في سلسلة سياسات اليونسكو المنشورة حديثاً بشأن استدامة وسائل إعلام المجتمع المحلي[18]. كما أنها تروِّج لتنوع الأصوات على الهواء وتعزِّز من تغطية القضايا المحلية في الوقت الذي تبدو فيه المضامين الإعلامية المشتركة التي تتخذ نموذج «حجم واحد يناسب الجميع» أكثر انتشاراً. ومع ذلك، تكافح كثير من محطات إذاعة المجتمعات المحلية مع الجدوى المالية في ظل غياب مصادر التمويل الموثوقة التي تعتمد عليها أنواع أخرى من وسائل الإعلام. ويُعتبر توفير مزيد من الدعم وتحسين السياسات الوطنية أمراً حاسماً لضمان استدامة هذه الأنواع من هيئات البث في المستقبل.

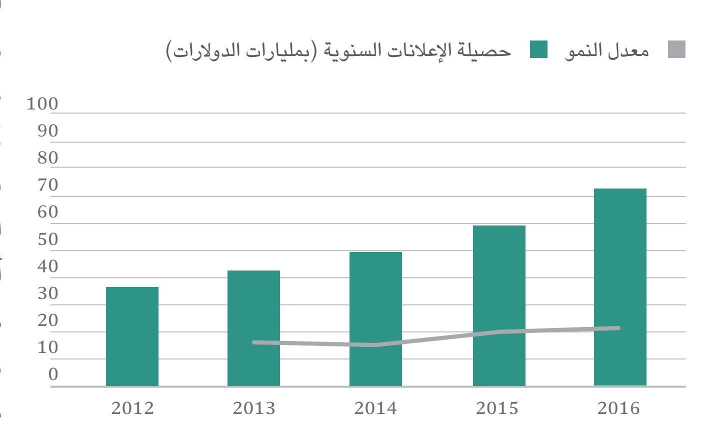
الإعلان، بين النماذج القديمة والنماذج الجديدة

تغيرت مصادر إيرادات وسائل الإعلام تغيراً كبيراً، ما يشكِّل تحديات لوسائل الإعلام التقليدية بوجه خاص. وفي حالة اشتراكات الصحف ومبيعاتها، كانت الإيرادات مستقرة نسبياً على المستوى العالمي (نتيجة للنمو في مناطق مثل آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا لتعويض الانخفاضات في أوروبا الغربية والشرقية)؛ ومع ذلك، انخفضت عائدات الإعلانات في الصحف المطبوعة انخفاضاً كبيراً بلغت نسبتها 27 في المائة خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016[19]. ففي عام 2012، بلغت حصة الإعلانات في الصحف المطبوعة 48 في المائة من إجمالي إيرادات الإعلانات الإخبارية، ثم هبطت إلى 38 في المائة بحلول عام 2016[20]. ولئن ارتفعت الإصدارات الرقمية من الصحف التقليدية والإعلانات الرقمية بشكل ملحوظ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتعويض الخسائر في الطباعة.

ومثَّل الحفاظ على عائدات الإعلانات أثناء الانتقال من الطباعة إلى الرقمية تحدياً كبيراً، لكنْ ظهرت أيضاً نماذج جديدة ستترك وسائل الإعلام القديمة تكافح لجني فوائد الإعلانات الرقمية. وكما يرِد أدناه، فإنه بعد سنوات من عدم اليقين حول ربحية الإعلانات الرقمية، ازدادت هذه الظاهرة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى مضاعفة الإيرادات خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016[21](انظر الشكل 2-5).

[18] اليونسكو 2017(د).
[19] Campbell 2017.
[20] نفس المصدر.
[21] PwC 2017. يقتصر الاتجاه الذي أوردته دراسة مكتب الإعلان على الإنترنت على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقع أكبر الشركات متعدِّدة الجنسيات المسؤولة عن التحولات في الإعلان الرقمي.

الشكل 2-5: إيرادات إعلانات الإنترنت، 2012-2016



المصدر: PwC, 2017. IAB internet advertising revenue report 2016 full year results. Interactive Advertising Bureau (IAB).

وقد أفاد هذا النمو أنواعاً مختلفة من الجهات الفاعلة الرقمية بشكل غير متساو. فقد استفادت غوغل وفيسبوك أكثر من غيرهما، واستولتا على ما يقرب من ثلثي السوق في كثير من المناطق. وكان وضعهما الرائد كمحركي بحث ومُزوِّدَيْ شبكات اجتماعية إضافة إلى قدرتهما على جمع المعلومات لتطوير ملفات المستعملين المعقَّدة لا مثيل له في مساعدة المعلنين في الوصول إلى أهدافهم. غير أن هذا الوضع المهيمن قد تحقق في كثير من الأحيان اعتماداً على المضامين التي تنتجها شركات وسائل الإعلام التي قد تحصل أو لا تحصل على مكافأة مالية، تبعاً لما إذا قرّر المستعمل الوصول إلى المواقع الأصلية بعد أن قرأ عنواناً أو تعليقاً على قصة أو قرّر مواصلة التصفح داخل نفس التطبيق أو الشبكة الاجتماعية / موقع البحث.

ومع ظهور البيانات الضخمة، شُوهدت وسائل الإعلام تخسر «إعانة الدعاية[22]» في مقابل المضمون الصحفي، الذي من خلاله تدفع وكالة الإعلان «الخاصة» من أجل «صحافة عامة» . فقبل بروز الدعاية المستهدَفة التي ظهرت عبر إنشاء ملفات من خلال البيانات الضخمة، كان المعلنون على استعداد لدفع أسعار متميزة لمطبوعات ذات جودة عالية لوضع إعلاناتهم أمام جمهورهم، الذي بدوره وفّر للمطبوعات الموارد اللازمة لتمويل صحافة ذات جودة عالية. ومع ذلك، ومع ظهور البيانات الضخمة، يمكن للمعلنين بدلاً من ذلك العثور على فرادى مستهلكي وسائل الإعلام استناداً إلى تحليلات البيانات الضخمة ووضع إعلاناتهم أمامهم بغض النظر عن المضمون المحدَّد الذي يستهلكونه. ويشمل ذلك الدعاية السياسية، التي تعمل أحياناً على تجاوز أهمية الأخبار في سياقات الانتخابات[23].

الشكل 2-6: نماذج الأعمال البديلة لوسائل الإعلام



[22] Harper 2016.

[23] Pariser 2011; Couldry and Turow 2014.

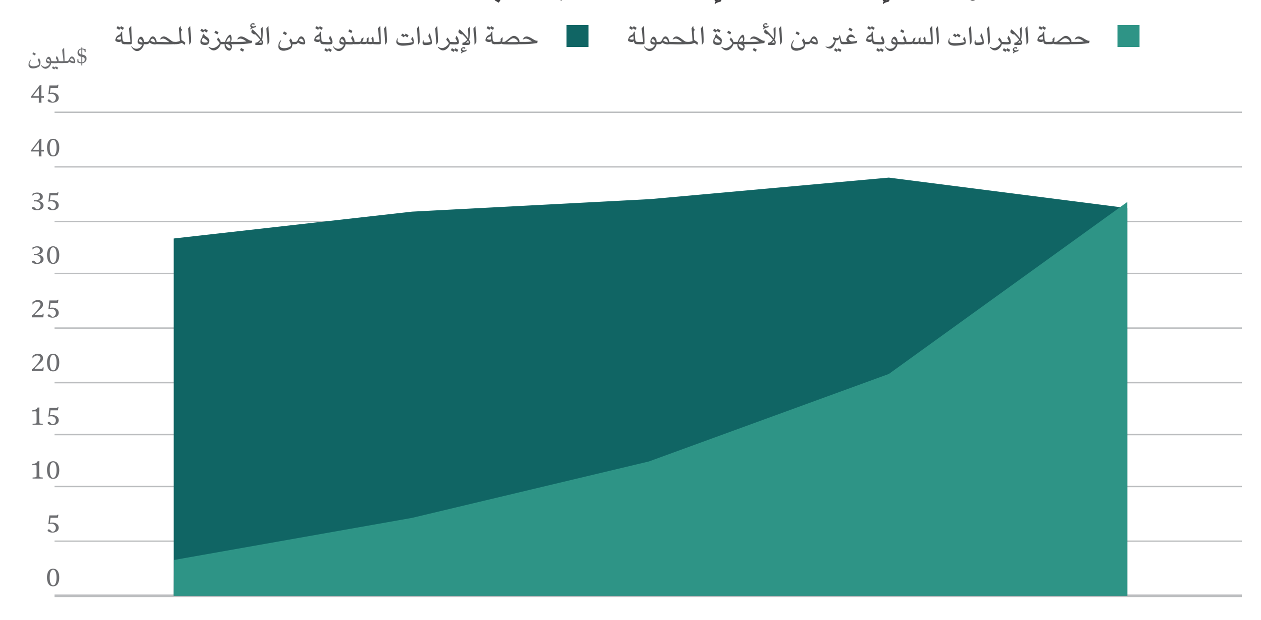
منابر جديدة ونماذج أعمال جديدة

إلى جانب أوجه الاضطراب التي واجهتها القطاعات التقليدية في سوق المعلومات، ظهرت نماذج أعمال جديدة (انظر الشكل 2–6). وبعضها يمثّل أشكالاً من الامتداد أو التنوّع للخطط القائمة، مثل حواجز الدفع التي أنشأتها مطبوعات تعتبر ذات جودة عالية بشكل خاص أو تتناول مجالات متخصِّصة (مثل صحيفة نيويورك تايمز في الولايات المتحدة الأمريكية، أو ميل آند غارديان في جنوب أفريقيا).

واستعارت وسائل إعلام أخرى استراتيجيات من قطاعات أخرى، كما يتضح من التماس الغارديان المتكرّر من قرائها دفع هبات للصحيفة من أجل دعم صحافتها ذات الجودة العالية، وجاء ذلك في أعقاب نداءات أطلقتها ويكيبيديا للقراء ليقدِّموا دعماً مالياً للمضمون المجاني الذي تقدِّمه.

وزاد الحماس لمجال التمويل الجماعي للصحف. فأُطلِق منبر للتمويل الجماعي على موقع كيك ستارتر (Kickstarter) في عام 2009 لدعم المشاريع الإبداعية في مختلف القطاعات، فزاد عدد مشاريع الصحافة المموَّلة تمويلاً جماعياً بشكل كبير. وبينما تلقى 88 مشروعاً تمويلاً من خلال المنبر في عام 2012، ارتفع العدد في عام 2015 إلى 173 مشروعاً منتشرة في 60 بلداً (حتى لو ظلت أمريكا الشمالية تسجل أغلبية المشاريع المموَّلة). وارتفعت الأموال المحصَّلة من 1.1 مليون دولار في عام 2012 إلى 1.9 مليون دولار في عام 2015[24]. غير أن هذه المشاريع تمثل جزءاً صغيراً من سوق الأخبار، وينبغي النظر فيها مقرونةً بإخفاقات مبادرات مماثلة. وقد بدأت كل من سبوت أس (Spot.Us) و كونتريبيوتريا (Contributoria) و بيكون (Beacon) في إنشاء أو تعزيز مجتمعات من الأفراد ذوي التفكير المماثل الذين يسعون إلى دعم وإنتاج صحافة ذات جودة عالية، ولكنهم أغلقوا جميعاً بحلول عام 2015[25].

الشكل 2–7: حصة إيرادات الإعلانات على الإنترنت بحسب المنبر، 2012 – 2016



المصدر: PwC, 2017. IAB internet advertising revenue report 2016 full year results. Interactive Advertising Bureau (IAB).

[24] Vogt and Mitchell 2016.

[25] DeJarnette 2016.

وتعتمد التغيرات الأخرى في النماذج الاقتصادية على عمليات إعادة تشكيل هيكلية أكبر للسوق. وكما سبقت الإشارة، فإن سوق الإعلانات الرقمية قد نما نمواً هائلاً في السنوات المشمولة بهذه الدراسة، لكنّ الاتجاهات الجديدة غيّرت ديناميتها من الداخل أيضاً. وكما هو موضَّح في الشكل 2-7، فإنه في حين مثَّلت عائدات الإعلانات عبر الأجهزة المحمولة جزءاً صغيراً من السوق في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012، فقد تجاوزت هذه العائدات جميع إيرادات المنابر الأخرى في عام 2016.

وقد بدأت كذلك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام في اختبار أنماط وتقنيات جديدة للصحافة، وتجربة كيف يمكن للواقع الافتراضي أو الألعاب أن تسهِّل تجارب غامرة للأحداث البعيدة نسبياً. ففي عام 2015 على سبيل المثال، فتحت صحيفة نيويورك تايمز مختبر الواقع الافتراضي، ساعية إلى تقديم وجهات نظر أصلية حول قضايا تتراوح بين الحرب في العراق، والصراع في جنوب السودان، إلى ترقق الغطاء الجليدي في أنتاركتيكا. وقد أثبت تطبيق الواقع الافتراضي أنه أكثر التطبيقات تنزيلاً في تاريخ التطبيقات التفاعلية التي أطلقتها الصحيفة[26]. واستمرت الجهود الرامية إلى تطوير ألعاب الفيديو لتعزيز الوعي بالقضايا المعقَّدة، من الصراعات إلى المجاعة، في السنوات المشمولة بهذه الدراسة، كما هو مبين على سبيل المثال من جانب المجتمعات التي تتجمع حول مبادرات مثل مبادرة ألعاب للتغيير الاجتماعي، ومحاولات متنامية لإشراك الطلاب في البرمجة وتطوير الألعاب[27]. وفي الوقت الذي تمثّل فيه هذه المبادرات مساهمة إضافية في تعزيز التعددية، من خلال تزويد المستعملين بسبل متعددة للتواصل مع المضامين، فإن الاستدامة الاقتصادية لا تزال تشكِّل تحدياً، إذ إن معظم الألعاب أو أفلام الواقع الافتراضي الوثائقية تعتمد إمّا على الهبات وإمّا على الإعانات التي تقدِّمها الدُور الإعلامية الكبيرة، ولديها قدرة محدودة على توليد إيرادات مستدامة.

المضامين

وبموازاة التقدّم الملحوظ في إمكانية النفاذ، ازداد توفُّر المضامين الإعلامية بقوة منذ عام 2012. وفي حين كان من الصعب تقييم هذا البعد من تعدّدية وسائل الإعلام كمِّياً، توجد أدلة على كمية البيانات المتبادلة على المستوى العالمي. ووفقاً لما أوردته سيسكو سيستمز (Cisco Systems)، نُقل ما متوسطه 96 000 بيتابايت شهرياً عبر الإنترنت في عام 2016، أي أكثر من ضعف عدد المواقع الإلكترونية في عام 2012[28]. وفي عام 2016، تجاوز عدد المواقع الإلكترونية النشطة ملياراً، بعد أن كانت 700 مليون في عام 2012[29]. وإذ توضِّح هذه الأرقام الاتجاه نحو زيادة توافر المعلومات، إلا أنها تخاطر بتشويش التحولات الأكثر خفاءً التي ميَّزت إنتاج المضامين عبر المنابر الإعلامية التي يتم تناولها أدناه.

المضامين التي ينشئها المستعملون

أدت الزيادة الكبيرة في شعبية منابر شبكات التواصل الاجتماعي إلى نمو المضامين على شبكة الإنترنت. وبرز فيسبوك إلى حد بعيد باعتباره منبر التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية على مستوى العالم، ليصل إلى ملياري مستعمل نشط يومياً بحلول حزيران/يونيو 2017[30]. وعلى المستوى الإقليمي، تمكنت منابر بديلة من تحدي هيمنة فيسبوك على السوق[31]. ويُعتبر تويتر المنبر الأكثر شعبية في اليابان، في حين أن نافر (Naver)، وهو منبر يقدِّم الأخبار وألعاب الفيديو والبريد الإلكتروني، هو المكان الأكثر زيارة على الإنترنت في جمهورية كوريا. وفي أفريقيا، اكتسب إنستاغرام (الذي تملكه فيسبوك)

26 Welsh 2015.
27 Games for Social Change 2017.
28 Cisco Systems 2017.
29 Internet Live Stats 2017.
30 رويترز 2017.
31 Cosenza 2017.

و لينكيدإن (الذي تملكه ميكروسوفت) أهمية متزايدة. وفي الاتحاد الروسي وفي عدد من البلدان الناطقة بالروسية في أوروبا الوسطى والشرقية، هيمن فكونتاكتي (VKontakte) وأودنوكلاسنيكي (Odnoklassniki) على مشهد وسائل التواصل الاجتماعي. أمّا في الصين، حيث تُفرض قيود على فيسبوك[31] وتويتر، فقد هيَّأ ويتشات (WeChat) و كيوكيو (QQ) لنفسيهما المجال ليكونا المنبرين الرائدين للتفاعل الاجتماعي، إذ يضيفان خدمات جديدة للمستعملين تدريجياً.

على الرغم من هذا التباين، ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير العالمي الأول للاتجاهات، أصبح استعمال وسائل التواصل الاجتماعي تتركز بشكل متزايد على عدد قليل من المنابر. فمنبر Hi5، الذي كان الأكثر شعبية في عدد قليل من البلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا، فقد مكانته البارزة أمام فيسبوك في كلتا المنطقتين. وفي أيلول/سبتمبر عام 2014، أغلقت شركة غوغول منبر أوركوت (Orkut)، الذي كان ذات مرة واحداً من أكثر شبكات التواصل الاجتماعي شعبية في البرازيل والهند. ومع ذلك، باتت منابر أخرى تحظى بشعبية متزايدة نظراً لبعض السمات الفريدة التي توفِّرها، ومن أكثرها شيوعاً الخصوصية التي توفِّرها للمستعملين من خلال إخفاء الرسائل أو التشفير من طرف إلى طرف (مثل واتساب، وسناب شات، وسيغنال، وتليغرام)، لكنها تميل إلى شغل مكانة مرموقة وتسهيل تبادل المعلومات التي تظل غير مرئية إلى عدد أكبر من الجماهير المستمِعة والمشاهِدة. ويبدو أن الإمكانيات المقدَّمة للداخلين الجدد في بداية تطور الإنترنت لتحدي قادة السوق قد تقلّصت تقلّصاً كبيراً، إذ يعزِّز اللاعبون الراسخون موقعهم، بما فيه من خلال الاستحواذ على خدمات جديدة.

كما سجَّل إنتاج المعلومات التي يمكن الانتفاع بها مجاناً زيادة كبيرة في السنوات الخمس الماضية. ويمكن مشاهدة هذا الاتجاه فيما يتعلق بويكيبيديا. ففي كانون الثاني/يناير عام 2017، كان لدى ويكيبيديا أكثر من 43 مليون مقالة، أي تقريباً ضعف عدد المقالات التي كانت متاحة في كانون الثاني/يناير عام 2012. وتوافق هذا الاتجاه مع التنويع التدريجي للمضامين وزيادة المساهمات بلغات أخرى غير الإنكليزية. ففي عام 2017، كان أقل من 12 في المائة من مضامين ويكيبيديا باللغة الإنكليزية، بعد أن كان 18 في المائة في عام 2012[32]. ومع ذلك، فقد أظهرت البحوث المتعلقة بإنتاج إدخالات ويكيبيديا وتحريرها أن الزيادة في توافر المضامين وتنوعها لم يغيِّر هياكل وعمليات إنتاج المعارف تغييراً جذرياً. على سبيل المثال، في حين ازدادت المضامين بشأن أفريقيا بشكل كبير، استمر إنتاج جزء كبير من هذه المضامين من جانب المساهمين الذين يعملون من أمريكا الشمالية وأوروبا، وليس من أفريقيا نفسها[33]. ثم إن إنتاج مضامين ويكيبيديا له صلة بعادات استهلاك وسائل الإعلام، إذ يتشاور المستعملون مع المنبر المزدحم بالمصادر لتوفير السياق للأخبار التي تَرِد على شاشات التلفزيون والإذاعة والتي قد لا يكونون على دراية بها في الحال[34].

الخوارزميات، وغرف الصدى والاستقطاب

يمكن للتعددية أن تكون غاية في حد ذاتها، مع توافر عدد وافر من المؤسسات الإعلامية والمنافذ والآراء التي تمثِّل رمزاً لبيئة اتصال صحّيّة. ويمكن للتعددية كذلك أن تسهم في تعزيز المناقشات الوطنية والعالمية المستنيرة إذ يمكن لمجموعة متنوعة من الأصوات أن تتنافس وتتعايش.

---

[32] Cosenza 2017.

[33] Graham, Straumann, and Hogan 2015.

[34] Geiß, Leidecker, and Roessing 2015.

ولهذا التمييز أهمية خاصة لتحليل التناقض الذي ظهر مع الاعتماد المتنامي على منابر التواصل الاجتماعي، والتطبيقات، ومحركات البحث كمداخل للانتفاع بالمعلومات: فلئن باتت المعلومات أكثر تنوعاً وسهولة في الحصول عليها، لكن يبدو كثير من الأفراد أقل احتمالاً للانتفاع بمضامين المواد التي تتحدى وجهات نظرهم الموجودة مسبقاً. ووفقاً للفهم الأول للتعددية المبيَّن أعلاه، فإن انتشار المصادر الإلكترونية يمثل متجَّهاً يؤدي إلى زيادة التعددية. ووفقاً للفهم الثاني، فإن الخوارزميات المستخدمة من جانب منابر شبكات التواصل الاجتماعية ومحركات البحث لتزويد المستعملين بتجربة شخصية استناداً إلى تفضيلاتهم الفردية تمثِّل تحدياً للتعددية، وتحدّ من تعرض الأفراد لوجهات نظر مختلفة ووظيفة التلقيم الإخباري.

أصبحت «غرف الصدى» و «فقاعات الترشيح» استعارات شائعة لوصف هذه الظاهرة. فلا تُستخدَم الخوارزميات لتقديم خدمة للمستعملين فحسب، متصدية لزيادة المعلومات التي تحدث في بيئة التواصل حيث أصبح الاهتمام مورداً شحيحاً على نحو متزايد، لكنها تخاطر كذلك بتقديم تصوّر مشوّه للواقع. فالخوارزميات تزوِّد المستعملين بمزيد من مصادر المعلومات التي اختارها المستعملون في الماضي، بالإضافة إلى القليل ممّا أهمله المستعملون أو ليسوا على دراية به.

وهذه العملية تشبه ما اتسم به الاختيار التقليدي للمضامين. ففي حالة وسائل الإعلام المطبوعة أو الإذاعية، مثلاً، يقوم المستعملون، استناداً إلى أذواقهم وتوجُّهاتهم، بتكليف الراديو المفضل أو الصحيفة المفضلة لديهم بجمع المعلومات وتحليلها دون الحاجة إلى البحث عن قنوات بديلة يمكن أن تتحدى نظرتهم إلى العالم. وما هو مميز في حالة «فقاعات الترشيح» في عصر الإنترنت هو كيف تتأثر الخيارات الفردية بالخوارزميات التي تُخفي وظيفتها عن أعين المستعملين، وتجمع بين التفضيلات الفردية والتحيز الحسابي. وبمرور الوقت، يخاطر هذا الجمع ببناء التصور الاصطناعي بأن تمثيلاً معيناً للواقع أو لوجهة نظر هو أمر قابل للتحقق أو للإقناع فحسب، بل يجري مشاركته على نطاق واسع. واكتسبت عواقب هذا النوع من استهلاك وسائل الإعلام اهتماماً خصوصاً بعد استفتاء المملكة المتحدة على عضوية الاتحاد الأوروبي عام 2016 والانتخابات الرئاسية الأمريكية، عندما اعترف كثيرون بأنهم فوجئوا بنتائج بدت بعيدة كل البُعد عن توقعاتهم.

وهذه المفارقة متأصلة بعمق في الواقع الجديد، وفي تناقضات «التعددية الخوارزمية». ففي الماضي، عندما جمع المستعملون باقات مميزة من منافذ الإعلام لنظامهم الإخباري، كان من الأسهل بالنسبة لهم تقييم ما إذا كانت محطاتهم الإذاعية أو الصحف المفضلة لديهم تنتمي إلى مكانة مرموقة أو إلى التيار السائد، وما إذا كانت الآراء التي تتبناها تلك المنافذ تكتسب القبول أو تفقده. وإذ تظهر مصادر الأخبار الآن في أشكال مماثلة على منابر الشبكات الاجتماعية، وترتبط بمدونات بارزة، وتجمعات، ووسائل الإعلام ذي الاتجاه السائد، يصبح من الصعب على نحو متزايد فهم وقياس من أين تأتي المعلومات ومن أين يتحوّل تيار الرأي. ثم إن مدى هذه التعددية تحجبه الفردية الشخصية للخدمات والطريقة التي تقلِّل نطاق الاختيار.

وقد اكتسبت البحوث المتعلقة بغرف الصدى زخماً أيضاً، إذ قدَّمت صورة أكثر دقة للظاهرة وتنوعاتها في سياقات مختلفة. وبينما ركزت غالبية البحوث على أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، أجريت كذلك دراسات عن أداء ونتائج غرف الصدى في آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا[35]. وتشير الأدلة المستمدة من هذه الدراسات إلى أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث يميل إلى زيادة المسافة الأيديولوجية بين الأفراد، لكن لا يوجد توافق في الآراء بشأن حجم هذه الظاهرة.

[35] Flaxman, Goel, and Rao 2016; Pariser 2011; Grömping 2014; Gagliardone et al. 2016.

وقد بيَّنت المقارنات بين العزل عبر الاتصال المباشر بالإنترنت وعدم الاتصال بالإنترنت كيف يميل التمييز إلى أن يكون أعلى في التفاعلات التي تحصل وجهاً لوجه مع الجيران أو زملاء العمل أو أفراد الأسرة[36]، وأظهرت استعراضات البحوث الحالية أن الأدلة التجريبية المتاحة لا تدعم أكثر الآراء تشاؤماً حول الاستقطاب[37]. وأشارت دراسة أجراها باحثون من فيسبوك وجامعة ميشيغان، على سبيل المثال، إلى أن خيارات الأفراد الخاصة تقود الترشيح الخوارزمي، ما يحدُّ من التعرض لمجموعة من المضامين[38]. وعلى الرغم من أن الخوارزميات قد لا تسبِّب استقطاباً، إلا أنها يمكن أن تضخِّمها، ما يمثِّل مكوِّناً هاماً لمشهد المعلومات الجديد[39].

الأخبار الملفقة

استرعت ظاهرة ما يسمى «الأخبار الملفقة» العناية في أعقاب النتائج غير المتوقعة للسباقات الانتخابية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في عام 2016. و«الأخبار الملفقة» ليست مجرد أخبار «ملفقة»، إذ إن المضمون التدليسي الذي يتخذ شكل الأخبار وكذلك القدرة على السفر أبعد بكثير، في بعض الحالات، من الأخبار الأصيلة هو ما يُحدِّد طبيعتها. وكما أشار مؤخراً تحليل عن أصل «الأخبار الملفقة» وانتشارها، فهي تحصل عندما «تلتقط عشرات أخرى من المدَّونات كذبة متعمدة، ويُعيد إرسالَها مئات المواقع، وتُنشر على آلاف من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي ويقرأها مئات الآلاف» فتصبح حينئذ «أخباراً ملفقة» على نحو فعَّال[40]. (انظر الشكل 2-8).

إن قوة «الأخبار الملفقة» في التنكّر على شكل معلومات أمكن التحقق منها ومشاركتها على نطاق واسع، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على تقديم معلومات تتفِّق وتعزِّز معتقدات قائمة في مجتمع يتشابه تفكير أفراده[41]. كما أنها تقفز على مزيد من التحوُّلات التي أثّرت في معلومات على شبكة الإنترنت: نماذج الأعمال عبر الإنترنت وطبيعة الثقة.

أولاً، يشجِّع نموذج الأعمال الذي تتّبعه منابر شبكات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث على إنتاج المعلومات «الجديرة بالنقر»، بغض النظر عن دقتها أو المصلحة العامة. وقد استغل هذه الدينامية مجموعات من الأفراد الذين ينتجون مقالات مخادعة تجذب الملايين من النقرات والمشاركات، والتي يمكن أن تتحوّل إلى إيرادات من خلال خدمات مثل خدمة غوغل AdSense[42]. وقد أبرزت المنافسات الانتخابية التي جرت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في عام 2016 ما كان يُنظر إليه على أنه طبيعة هذه الدينامية العابرة للحدود الوطنية، وعواقبها المحتملة على الثقة والمناقشات السياسية على المستويين الوطني والدولي. إن الجهات الفاعلة المقيمة في أوروبا الوسطى والشرقية وجنوب شرق آسيا قد استرعت العناية إلى قدرتها على إنتاج أخبار يتقاسمها المستعملون في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على نطاق واسع، علماً بأنهم لا يعلمون إلا القليل نسبياً عن النظم السياسية والمرشحين الذين يكتبون عنهم[43].

---

36 Gentzkow and Shapiro 2011.

37 Zuiderveen Borgesius et al. 2016.

38 Bakshy, Messing, and Adamic 2015.

39 Hargittai 2015; Sandvig 2015.

40 Bounegru et al. 2017.

41 Howard et al. 2017.

42 Byrne 2016.

43 نفس المصدر.

الشكل 2–8: جذور «الأخبار الملفقة»



أمّا الظاهرة الثانية ذات الصلة فتتصل بطبيعة الثقة. وتعتمد على افتراضات مفادها أن أشكال التواصل غير المؤسسية تكون أكثر تحرّراً من قيود السلطة وأكثر قدرة على الإخبار بمعلومات تعجز عن نقلها وسائل الإعلام ذي الاتجاه السائد أو لا ترغب في الكشف عنها. وهناك حالات كثيرة تمكّنت فيها المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي من كشف الفضائح أو الضغط على السلطات العامة. وتنطوي تغطية وسائل الإعلام ذي الاتجاه السائد أيضاً على أوجه قصور واضحة. ومع ذلك، فقد استغل مؤلفو «الأخبار الملفقة» الاعتقاد في استقلال المضمون الذي تتقاسمه وسائل التواصل الاجتماعي وقلبوه رأساً على عقب، مستغلين سذاجة الناس بغية الحصول على ميزة اقتصادية أو سياسية. وقد أدّى تدنّي الثقة في وسائل الإعلام التقليدية[44] والمعارف المتخصصة إلى إيجاد أرض خصبة لمصادر معلومات بديلة، وغالباً ما تكون غامضة، وإظهارها على أنها ذات حُجيّة[45] وموثوقة. وهذا يترك المستعملين في نهاية المطاف في حيرة بشأن الحقائق الأساسية[46].

---

44 Edelman 2016.

45 Morozov 2017.

46 Barthel, Mitchell, and Holcomb 2016.

وقد سعت شركات الإنترنت الكبيرة، التي هدّدت هذه الظاهرة مصداقيتها، إلى تطوير استجابات جديدة للحدّ من «الأخبار الملفقة» والحد من الحوافز المالية لانتشارها[47] [انظر التوجهات في استقلال وسائل الإعلام]. ومن المرجح أن يؤدي تزايد اهتمام الجمهور بهذه المسألة إلى تغيير الكيفية التي تربط المستعملين بالمعلومات، ولا سيّما إذا ما اقترنت بحملات دراية إعلامية ومعلوماتية أوسع نطاقاً.

تقديم تقارير عن الفئات المهمَّشة

أدى تعميق الأزمات ذات التداعيات الإقليمية والعالمية، بما فيها الحروب الأهلية في أجزاء من أفريقيا والمنطقة العربية، إلى هجرة لم يسبق لها مثيل. وقد أثار ذلك تساؤلات ذات صلة بتعددية المضامين بشأن كيفية تمثيل الفئات المهمَّشة، مثل المهاجرين، في وسائل الإعلام، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات. وقد تشير التغطية الإعلامية بشأن المهاجرين واللاجئين إلى مدى وجود أوجه من التحيّز ضد «الآخرين» ليس في الممارسات التحريرية فحسب، بل أيضاً في المجتمع ككل.

وكما هو مبيَّن أدناه، فإنه على الرغم من توافر وسائل الإعلام التي يمكن أن تتيح تقديم أوجهٍ من الفهم لهذه الأزمات من جانب الناس المشاركين فيها في الحال، فقد بقي التأطير في الغالب من جانب الجهات الفاعلة السياسية والإعلامية القائمة، بمن فيهم السياسيون، والخبراء الذين تختارهم المنظمات الإعلامية.

وبينما تنتشر في الصحافة أشكال من الميل نحو القولبة النمطية للنزاعات وتشويه تمثيل مختلف المجموعات، لم يكن هناك سوى قدر ضئيل نسبياً من الوعي والتمحيص في هذه الممارسات في السنوات المشمولة بهذه الدراسة[48].

ومن الصعب إنشاء بيانات منهجية وموثوق بها عن الفترة المشمولة بهذه الدراسة. ومع ذلك، فإن النتائج المحدودة المتاحة حتى الآن تشير إلى أنه في حين أن نسبة كبيرة من الصحافة الأوروبية عبَّرت في البداية عن استجابة متعاطفة ومراعية للمشاعر تجاه الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع في سوريا، فقد حلّ الشك تدريجياً محل هذا الشعور، بل أحياناً حلّ العداء تجاه اللاجئين والمهاجرين[49]. وتميل كل من الصحف ذات الجودة والصحف الشعبية إلى استخدام «أشكال من السرد النمطي الراسخ» تتعلق بالتهديدات الأمنية والتكاليف الاقتصادية[50]. وتحوَّل جزء من الصحافة، وخاصة في أوروبا الوسطى والشرقية، إلى عداء منهجي تجاه المهاجرين واللاجئين[51]. وفي بعض الحالات، ازداد الأمر سوءاً نظراً للتغطية الإعلامية المكثفة للهجمات الإرهابية، وظلَّ الخلط الماكر بين قضايا الإرهاب والهجرة القسرية يُعقِّد الجهود الرامية إلى توطين الوافدين الجدد بسلام.

ثم إن البحوث المتعلقة بتغطية وسائل الإعلام العربية والإفريقية للنقل القسري ليست واسعة بما فيه الكفاية لاستخلاص استنتاجات من هذه المجالات، على الرغم من أنها شهدت تدفقات ضخمة من اللاجئين. وما زال نقص الخدمات الإعلامية الموجَّهة للمجتمعات المحلية في المنفى والمنتَجة بواسطتها يمثِّل اتجاهاً، على الرغم من جهود المغتربين لخلق مثل هذه المنافذ الإعلامية (انظر الإطار 2-2).

47 Kuchler 2016; Wingfield, Isaac, and Benner 2016.

48 Bleich, Bloemraad, and Graauw 2015; Esses, Medianu, and Lawson 2013; Esses, Hamilton, and Gaucher 2017; Parker 2015.

49 Georgiou and Zaborowski 2016.

50 Greussing and Boomgaarden 2017.

51 Gábor and Messing 2016; Georgiou and Zaborowski 2016.

الإطار 2-2: لينا الشواف، إعطاء صوت للمدنيين السوريين


Photo credit: Lina Chawaf

«راديو روزنة هو سبيل المدنيين السوريين للتعبير عن أنفسهم وقيمهم ومعتقداتهم» ، - مؤسسة راديو روزنة

يبث راديو روزنة ساعتين كل يوم ليكون صوتاً للمدنيين السوريين الذين ظلوا يعيشون في سوريا خلال الحرب الأهلية الجارية. أسست لينا الشواف، التي تعيش في المنفى في باريس منذ عام 2013، راديو روزنة («النافذة التي تسمح بدخول الضوء») الذي يسلِّط الضوء على محنة المدنيين داخل سوريا، ما يضخِّم أصوات أولئك الذين يعيشون داخل مخيمات اللاجئين وفي جميع أنحاء المدن التي لا تزال ترزح في الصراع. كما يقدِّم تقارير عن أولئك الذين في الشتات الأوسع، وأولئك الذين غادروا أو أُعِيد توطينهم في أماكن أخرى، أو الذين لا يزالون في مرحلة عبور.

وفي حديث إلى «مراسلون بلا حدود»، تقول الشواف: «في الصراع السوري الجاري، هناك حاجة ماسة للصحافة المستقلة والمهنية لإبقاء المواطنين واللاجئين على علم بالتطورات السياسية والاجتماعية والإنسانية في البلاد من أجل المساهمة في تطوير مجتمع حر وديمقراطي في سوريا».

ولأجل تلبية هذه الحاجة، يبث راديو روزنة باعتباره منبراً إذاعياً مستقلاً وغير مرتبط سياسياً. وهو يبث مباشرة من باريس وغازي عنتاب (وهي بلدة تركية قريبة من الحدود السورية) كل صباح عبر الإنترنت والسواتل وتردد إذاعة إف إم في سوريا نفسها. وعن طريق العمل مع حوالي 160 سورياً في جميع أنحاء العالم، من بينهم 70 صحفياً مقيمين داخل البلاد، اتبع راديو روزنة نهجاً ديناميكياً للإذاعة من أجل التغلب على التحديات الهائلة التي تواجه الصحفيين العاملين داخل سوريا وخارجها. ويشمل هذا النهج اتخاذ خطوات لكفالة الخصوصية وعدم الكشف عن الهوية باستخدام أدوات رقمية مثل تطبيقي فايبر و واتساب المزوَّدَيْن بتشفير مدمج، إضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي ومنابر الاتصال مثل فيسبوك (facebook) وسكايب (Skype)، حيث يمكن فيهما إخفاء المعلومات الشخصية جزئياً.

بالنسبة إلى الشواف، يهدف راديو روزنة إلى الاستماع إلى السوريين بقدر ما يهدف إلى توجيه البث لهم. وقد كرَّست المحطة نفسها لإعطاء السوريين صوتاً وسماع قصصهم أينما كانوا، كما تقول الشواف: «عندما بدأ هذا الراديو، كان عليه أن يكون صوت الشعب... كانوا بحاجة إلى منبر، كانوا بحاجة إلى وسائل إعلام تمكِّنهم من التحدث إليها برأي حر. إنهم بحاجة إلى التعبير عن أنفسهم... وراديو روزنة هو سبيل المدنيين السوريين للتعبير عن أنفسهم وقيمهم ومعتقداتهم».

وتحجب أشكال السرد الخاصة بالشك والخوف وجهات نظر أخرى، ما يقلِّل من حصول احتمالات أكثر تعددية

وفي حين أن معظم البحوث المتاحة تتعلق بالتغطية الإعلامية للمهاجرين أو اللاجئين في أوروبا، فإن القضية عالمية، نظراً لأن أسبابها متعددة الأوجه وغالباً ما تشمل أكثر من بلد أو منطقة واحدة. وهذا ما يفسِّر سبب مشاركة البلدان الأوروبية، مثلاً، مع البلدان الأفريقية التي يتحدَّر منها بعض المهاجرين. وهذا يبيِّن أن كلاً من الأسباب والحلول الممكنة ستحتاج إلى جهد عالمي.

لقد أصبح الإرهاب نفسه الخوف الوحيد الأكبر الذي يسلّط القادة السياسيون عليه الضوء. ففي دراسة أجريت مؤخراً عن 20 ألف شاب في 20 بلد، قال 83 في المائة منهم إن الإرهاب جعلهم يخشون المستقبل، على الرغم من وجود أعداد كبيرة منهم حتى في بلدان لم تتعرض لهجمات[52]. ومع ظهور العواقب السياسية والاجتماعية لهذا الخوف، واستمرار ارتفاع رد الفعل العنيف أحياناً ضد الفئات المهمَّشة، بات من المهم التفكير فيما يمكن أن تساهم به التغطية الإخبارية شبه المستمرة المكرسة لهذه القضية. وهذا أمر قد اكتسب أهمية خاصة مذ أضحى بث الخوف عبر وسائل الإعلام هدفاً رئيسياً للإرهاب[53]. وتحجب أشكال السرد الخاصة بالشك والخوف وجهات نظر أخرى، ما يقلِّل من حصول احتمالات أكثر تعددية.

الأطراف الفاعلة الجديدة في مجال الأخبار: إضفاء الطابع الديمقراطي على إنتاج الأخبار؟

أدّى خفض الحواجز أمام الدخول إلى إنتاج المضامين الإعلامية وانتشار المنابر، التي تسمح للمستعملين بمشاركة ما يعرفونه ويعتقدونه، إلى زيادة التوقعات بشأن إمكانية إضفاء الطابع الديمقراطي على المعلومات. وقد انطوت هذه العملية على تحوّل من مؤسسات إعلامية كبيرة ومركزية نسبياً إلى شبكات أكثر تشتتاً وأقلّ تجانساً. ولئن أتيح للأفراد فرص غير مسبوقة للوصول ونشر المعلومات، فلا يعني هذا أن أصواتهم باتت مسموعة، بل لم تؤثر بالضرورة على علاقة القوة بين وسائل الإعلام وعامة الجمهور. وعندما تم ذلك، اتخذ الأمر طرقاً أقل سطوعاً مما ادُّعِي في بعض الأحيان.

ولا تنفك آليات الرقابة تؤثر لا على ما يتم عبر الاتصال فحسب، بل على من يُمنَح الفرصة لتأطير الأحداث كذلك. وقد سلّطت البحوث بشأن وسائل الإعلام التقليدية والجديدة الضوءَ على أنه في حين أن أصوات المواطنين قد ازدادت بالفعل في قصص جديدة، يميل الأفراد المشمولون بهذه القصص إلى أن يُعامَلوا ليس بوصفهم أطرافاً قادرة على تأكيد رؤيتهم للعالم وتفسيرهم للأحداث، بل بوصفهم أصواتاً في خبر تُوظَّف لإضافة لون إلى السرد[54]. وبالمثل، ففي حالة الاحتجاجات والمظاهرات والنزاعات، فإنه على الرغم من تزايد توافر المعلومات الناشئة عن ناشطين وجهات فاعلة معنية، تميل المؤسسات والنخب الراسخة إلى أن تسود بوصفها مصادر إخبارية[55]. هذا هو الحال خاصة بالنسبة لوسائل الإعلام

[52] Broadbent et al. 2017.

[53] Marthoz 2017.

[54] Van der Meer et al. 2016.

[55] Harlow and Johnson 2011.

ذي الاتجاه السائد، مثل الصحف ومحطات البث الكبرى. ويمكن العثور على الاعتماد الكبير على أصوات المستعملين ودمجها في روايات الأخبار لدى الجهات الفاعلة الإخبارية البديلة (مثل الأصوات العالمية)، أو لدى برامج معيّنة أو ما يتفرّع عن مؤسسات إعلامية قائمة تستهدف الشباب وتركّز بوجه خاص على «الحياة الرقمية» (مثل برامج «Stream» و «Listening Post» و «AJ+» على قناة الجزيرة). لذلك، عندما يتعلق الأمر بالقدرة على تشكيل أنواع السرد وتقديم وجهات نظر من المستعملين العاديين، يبدو أنه على الرغم من أن بعض المحطات التلفزيونية الجديدة والجهات الفاعلة كان لها تأثير أقل على وسائل الإعلام ذي الاتجاه السائد في بث التقارير، فقد كانت مفيدة في تحريك المساحات الوسيطة، التي تجمِّع المضامين بطرق يمكنها أن تصل إلى عدد أكبر من الجماهير المستمِعة والمشاهِدة.

وفيما يتعلق بإمكانية وصول المضامين إلى جماهير عريضة، فقد اقترحت البحوث المبكرة بشأن وسائل الإعلام على الإنترنت أنه بدلاً من تحدي دينامية الفائز يحصل على كل شيء، التي كانت سمة من سمات وسائل الإعلام القديمة، فإن وسائل الإعلام على الإنترنت قد عزَّزت بالفعل هذا المسلك. ووجدت دراسة تجريبية عن حركة المرور إلى أكثر من ثلاثة ملايين صفحة ويب جُمِعَت في عام 2007 أن استهلاك المضامين تركّز على حال الاتصال بالإنترنت أكثر من حال عدم الاتصال[56]. وقد اجتذب عدد قليل من المواقع الإلكترونية، معظمها تلك المتصلة بوسائل الأخبار التقليدية (مثل بي بي سي، سي إن إن)، الغالبية العظمى من المستعملين. وفي الوقت الذي ازدهر فيه العدد الإجمالي لوسائل الإعلام عبر الإنترنت بحلول عام 2007، لم يتسع هذا الجزء الذي يصل إلى «جمهور غير عادي»[57]. ومع ازدياد انتقال المستعملين من البث إلى وسائل الإعلام عبر الإنترنت من أجل الانتفاع بالمعلومات، تميل نفس المؤسسات الإعلامية الكبيرة إلى الهيمنة على الفضاءات الإلكترونية، حتى لو خضع معظم وجودها على وسائل التواصل الاجتماعي للترشيح والتوسيط. وبعد مرور عقد من الزمان، لا تزال غالبية المواقع الإخبارية الأكثر زيارةً والأكثر مشاهدةً هي وسائل الإعلام التقليدية (سي إن إن، نيو يورك تايمز، الغارديان، واشنطن بوست، بي بي سي)، على الرغم من ظهور مواقع تجميع الأخبار مثل رديت وغوغل نيوز ضمن أعلى خمسة مواقع من حيث المرور على شبكة الإنترنت[58] .

واستناداً إلى تحليلات أُجريت على الصحف الإلكترونية والمدونات قبل الاعتماد الواسع على وسائل التواصل الاجتماعي، لم يعارض هذا الاتجاه على نحوٍ جزئي[59] سوى بحوث حديثة بشأن منابر الشبكات الاجتماعية. فقد أشارت الدراسات التي أجريت على المناقشات التي دارت على وسائل التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات إلى أن القادة السياسيين والجهات الفاعلة الإعلامية الرائدة لا تزال تهيمن على وضع جدول الأعمال وتوفّر المضامين التي تنشرها جهات فاعلة أقل تأثيراً. وفي الوقت نفسه، وبينما تواصل وسائل الإعلام التقليدية تحريك ما يرد من تقارير، اكتسب مستعملو منابر الشبكات الاجتماعية فرصاً أكبر في التأثير على تأطير الأحداث، وإنْ في عدد محدود من المجالات. وعلى الرغم من أن البحوث في هذا المجال لا تزال غير مكتملة ولم تشمل سوى عدد محدود من الحالات والمناطق الجغرافية (ومعظمها من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية)، تشير بعض النتائج الناشئة إلى أنه عند التعليق على حدث معين، يميل مستعملو هذه المنابر إلى اعتماد لهجة أكثر سلبية وتخاصمية مقارنةً مع وسائل الإعلام الإخبارية[60].

---

56 Hindman 2008.

57 نفس المصدر 97.

58 Alexa 2017.

59 Shah et al. 2015; Vaccari and Valeriani 2015.

60 Ceron, Curini, and Iacus 2016.

الدراية الإعلامية والمعلوماتية

ما فتأ الباحثون منذ زمن يجادلون بأن إحدى الطرق لزيادة التنوع الفعّال في مضامين وسائل الإعلام هي تمكين الجماهير المستمِعة والمشاهِدة من خلال تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية[61]. وقد تكون الدراية الإعلامية والمعلوماتية مفيدة بوجه خاص في التصدي لعواقب المضامين غير المُرشَّحة التي أُضفي عليها الطابع الديمقراطي التي أنشأها المستعملون وكذلك فهم عواقب الخوارزميات على أنماط الانتشار. وقد ركّزت كثير من المبادرات بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية على الشباب والأطفال في سن الدراسة[62]، لكن القدرات ذات الصلة لها أهمية أوسع وأكبر في وقت يتزايد فيه استهلاك وسائل الإعلام عبر الإنترنت، وتزداد «الأخبار الملفقة»، وانتشار المعلومات المضلِّلة على وسائل التواصل الاجتماعي[63]. ويشير ذلك أيضاً إلى ضرورة توسيع نطاق الجهود الرامية إلى استهداف ديمغرافي أوسع[64]، على الرغم من أن الدول وغيرها من الجهات الفاعلة ظلت بطيئة في إدماج هذه الكفاءات بصورة منهجية في المؤسسات التعليمية.

ومع تزايد أهمية الدراية الإعلامية والمعلوماتية، فقد اتخذت أشكالاً عديدة، مع تخصصات عديدة مثل: الدراية المعلوماتية، والدراية الإعلامية، والدراية الإخبارية، والدراية الإعلانية، والدراية الرقمية، والتعليم الإعلامي، وزاد عليها مؤخراً الدراية الرقمية والإعلامية. وكانت هناك دعوات إلى تنسيق المصطلحات لتمكين مزيد من الفهم وزيادة أثر البحوث ذات الصلة، وقد حثت اليونسكو منذ فترة طويلة على استخدام مصطلح «الدراية الإعلامية والمعلوماتية» (MIL) كمظلة.

وشهدت السنوات الأخيرة دفعة نحو تركيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية على خلق طلب على وسائل الإعلام ذات الجودة وخلق فهم بشأن كيف يمكن لتعدد منافذ الإعلام أن تؤدي إلى زيادة التنوع. مثلاً، بُذِلت جهود مختلفة لوضع مبادئ توجيهية واستراتيجيات يمكن أن تشجِّع المستعملين على فهم أفضل للقيود والإمكانيات المتاحة من خلال أدوات الدراية الإعلامية والمعلوماتية. وكانت هناك توصيات وأطر سياساتية لتشجيع البلدان على اعتماد خطط للدراية الإعلامية والمعلوماتية، فضلاً عن مبادرات من قبيل إطار اليونسكو العالمي لتقييم الدراية الإعلامية والمعلوماتية: الاستعداد والكفاءات على المستوى القطري[65].

وأطلقت اليونسكو في عام 2013 التحالف العالمي من أجل إقامة الشراكات بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية (GAPMIL) باعتباره «محاولة لتعزيز التعاون الدولي لكفالة انتفاع جميع المواطنين بوسائل الإعلام والكفاءات المعلوماتية»[66]. وكما أُشير في خطة عمل التحالف، تكمن روح المبادرة في تزويد جميع المستعملين، ولا سيِّما الفئات المهمَّشة منهم، بالمهارات اللازمة لجني الفوائد التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات الجديدة. وتتمحور كثير من المبادرات، وخاصة في سياق الدور المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي كمصدر إخباري رئيسي، حول تعليم الأطفال في سن المدرسة كيفية استبانة الأخبار «الحقيقية» والمصادر الموثوقة وتقييمها تقييماً نقدياً. وتوجد معظم المبادرات في أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية، وإنْ كانت بعض المنظمات الدولية تعمل على نطاق عالمي. ويركز الكتاب السنوي الذي أعدَّة المركز الدولي لتبادل المعلومات حول الأطفال والشباب ووسائل الإعلام بالتعاون مع اليونسكو، على سبيل المثال، على اتجاهات وفرص الدراية الإعلامية والمعلوماتية في المنطقة العربية[67].

---

61 Frau-Meigs, Velez, and Michel 2017; Frau-Meigs and Torrent 2009.

62 Buckingham 2013; Carlsson and Culver 2013; Hobbs 2005; Hobbs and Jensen 2009.

63 Livingstone 2004; Spratt and Agosto 2017.

64 Livingstone, Van Couvering, and Thumim 2005.

65 اليونسكو 2013(أ).

66 اليونسكو 2013(ب).

67 Abu-Fadil, Torrent, and Grizzle 2016.

وفي عدد محدود من الحالات، بُذِلت جهود لإدماج مبادرات ومتطلبات الدراية الإعلامية والمعلوماتية في التشريعات. وقد أقرَّت كل من صربيا وفنلندا والمغرب والفلبين والأرجنتين وأستراليا وعدة ولايات في الولايات المتحدة الأمريكية قوانين تعالج مسألة الدراية الإعلامية والمعلوماتية. ومن شأن مثل هذه الخطوات، على سبيل المثال، أن تجعل تدريس الدراية الإعلامية والمعلوماتية من متطلبات النُظم المدرسية و/أو تضمين هذه السياسات في قوانين التعليم (كما هو الحال مع فنلندا). وقد انتشرت مبادرات تعليم أخرى على الإنترنت، ما يعكس نمواً في الدورات الجماعية المفتوحة المتاحة على الإنترنت أو الدورات الضخمة على الإنترنت. وهذه الدورات متاحة على منابر مثل كورسيرا و إدكس، ومتاحة كذلك من جانب هيئات البث العامة، وهي تستهدف طلاب ومستهلكي الإعلام على السواء، وكذلك المعلمين. وفي حين أن الجامعات أو المؤسسات غالباً ما تقودها جامعات أو مؤسسات في أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية، وتعكس نهجاً متميزاً في هذه المسألة، فإن هذه الدورات متاحة كذلك للجماهير المستمِعة والمشاهِدة على المستوى العالمي.

كما كان هناك عدد متنامٍ من المبادرات التي أطلقتها شركات الإنترنت لمكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت أو انتشار «الأخبار الملفقة»، أُسِّست إلى حد كبير على مدخلات المستعملين والدعم الحاصل من الإبلاغ عن المضمون الذي يبدو أنه لا يتوافق مع شروط خدمة المنبر. ومع ذلك، يشير بحث حالي إلى أن لدى المستعملين قدرة محدودة على التمييز بين أنواع المضامين المختلفة، بما فيها الأخبار التي تحظى برعاية و «الأخبار الملفقة»، ولا يدرك إلا عدد قليل جداً منهم الإمكانات التي تتيحها منابر الشبكات الاجتماعية للإبلاغ عن المضامين والإجراءات المطلوبة لعمل ذلك[68]. وفي أعقاب الأحداث السياسية عام 2017 التي اُعتُبر أن انتشار «الأخبار الملفقة» فيها قد أدّى دوراً، بدأت شركات مثل فيسبوك مبادرات لتعزيز الدراية الإخبارية ودعم الصحافة [انظر التوجهات في استقلال وسائل الإعلام][69].

المساواة بين الجنسين وتعدّدية وسائل الإعلام

في هذا الفصل، قُيِّمت تعدّدية وسائل الإعلام من حيث الانتفاع، وتعدد النماذج الاقتصادية وتنوع المضامين. ويركِّز هذا القسم تحديداً على المساواة بين الجنسين في أدوار صنع القرار، والقوة العاملة في وسائل الإعلام، والتمثيل في وسائل الإعلام. وفي حين أنّ أوجهاً من التقدّم قد أُحرزت، لم تتحقق بعدُ المساواة بين الجنسين في أي من هذه المجالات.

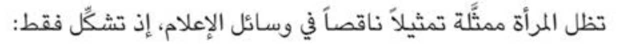
في منتصف السبعينيات، أجرى روّاد أكاديميون أولَ تحليل منهجي لعلاقة المرأة بوسائل الإعلام الجماهيرية وظهورها فيها، واستخدموا في دراستهم الرائدة هذه مصطلح «الإبادة الرمزية» (ويرجع الفضل فيه إلى جورج غيربنر) لوصف ما توصَّلوا إليه[70]. وبعد مرور 40 عاماً تقريباً، يشير معظم الباحثين في مجال الشؤون الجنسانية والإعلام إلى أن التقدم قد توقف، وأنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، بما فيه ما يتعلق بوسائل الإعلام ذي الاتجاه السائد. ولا تزال النساء أقل تواتراً من الرجال في الخطاب الإخباري؛ وكثيراً ما تكون النساء الصحفيات والإعلاميات محرومات من أوجه السبق المرموقة، ولا يزال شغلهن للمناصب العليا في المؤسسات الإعلامية ضئيلاً (انظر الشكل 2-9).

68 Stanford History Education Group 2016.

69 Simo 2017.

70 Tuchman, Daniels, and Benoit 1978.

الشكل 2-9: نساء غير مرئيات؟ المساواة بين الجنسين في مضامين وسائل الإعلام، ووضع القرار والقوة العاملة في وسائل الإعلام





المصدر: مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية، 2015.

وكان التقدُّم المُحرّز في زيادة حضور المرأة في مضامين وسائل الإعلام بطيئاً؛ إذ ازدادت نسبة ظهور النساء في الصحف والتلفزيون والإذاعة بنسبة سبع نقاط مئوية فقط في الفترة الممتدة من عام 1995 (17 في المائة) إلى عام 2015 (24 في المائة)[71]. ثم إن الفرص المتاحة للمواطنين «العاديين» عبر إنشاء منابر إخبارية بديلة على الإنترنت تعني أن صوت المرأة ووجهة نظرها تعبران عن طريق هذه القنوات الإعلامية غير الرسمية.

وقد اعترفت منظمات ووكالات إقليمية ودولية على مدى عقود عدة بوجود مشاكل تتعلق بالتعددية الجنسانية وتعدّدية وسائل الإعلام. وفي عام 2010، وضعت اليونسكو مجموعة شاملة من المؤشرات المراعية لقضايا الجنسين من أجل وسائل الإعلام، تهدف إلى تشجيع المؤسسات الإعلامية على قياس نفسها بمعايير المساواة. وفي عام 2013، اعتمد مجلس البرلمان الأوروبي التوصية التي قدَّمها المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، ومفادها أنه ينبغي لصناعة وسائل الإعلام أن تعتمد وتنفذ مؤشرات المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار، وسياسات المساواة بين الجنسين، وتمثيل المرأة في مجالس الإدارة.

وخلال الدورة الستين للجنة وضع المرأة التي عُقدت في عام 2016، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة جديدة مع منظمات إعلامية رئيسية لاسترعاء العناية إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والعمل على تنفيذها، إذ تهدف إلى القضاء على جميع أشكال عدم المساواة. وتتألف هذه الشراكة المعنونة «لنستحث الخطى من أجل ميثاق للمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام» من وسائل إعلام من جميع أنحاء العالم ومن قطاعات متنوعة ألزمت نفسها بالتركيز على المساواة بين الجنسين بثلاث طرق رئيسية: في تقاريرها العادية، وعن طريق وقف القوالب النمطية وأوجه التحيّز؛ وعن طريق

[71] Macharia 2015.

زيادة عدد النساء في مؤسساتهم، بما فيها في أدوار القيادة وصنع القرار؛ وفي وضع ممارسات مؤسسية تراعي قضايا الجنسين. واشتركت 39 داراً إعلامية بالفعل كأعضاء مؤسسين للميثاق عند الإطلاق، وعلى الرغم من أن كل واحدة منها ستضع جدول أعمال داخلي خاص بها، فإن كونها عضواً في الميثاق يتطلب مجموعة دنيا من الإجراءات التي يتعين تنفيذها. وتشمل الدفاع عن حقوق المرأة وقضايا المساواة بين الجنسين من خلال مقالات تحريرية، وتحقيقات وتغطية إخبارية؛ وكفالة إنتاج قصص عالية الجودة مع التركيز على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بحد أدنى مرتين في الشهر؛ وكفالة إدراج المرأة كمصادر في القصص التي تُنتَج؛ واستهداف تحقيق التكافؤ بين الجنسين، بما يشتمل عليه من موضوعات متنوعة مثل الأعمال التجارية والتكنولوجيا والعلوم والهندسة واعتماد مدونة لقواعد السلوك المراعية لقضايا الجنسين بشأن وضع التقارير.

وفي عام 2015، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرة «لنستحث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين»، التي يُعنون الجزء الأول من شعارها «تحقيق المناصفة في العالم بحلول عام 2030». ولدى إطلاق تلك المبادرة، انضمت 70 دولة إلى جدول أعمال المساواة بين الجنسين، وبعد ذلك بعامين، ارتفع هذا العدد إلى 93 دولة. وأفاد استعراض أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2016 بشأن الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول المتعهدة بأن عدداً كبيراً من المبادرات قد أُطلِق، رغم أن أيّاً منها لم يذكر وسائل الإعلام صراحة. وعلى الرغم من هذه المبادرات، إلا أن المرأة لا تزال مُستبعَدة أو مهمَّشة في وسائل الإعلام من جهة، أو أنها موضوعة في قوالب نمطية وتافهة من جهة أخرى. وتتوقع دراسات طولانية بشأن المرأة والأخبار أنه من غير المرجَّح أن تتغير هذه الصورة في القريب العاجل. وإذا استمر التغيير على هذه الوتيرة الحالية، فإنه من غير المرجَّح أن يحدث تكافؤ في الظهور بين النساء والرجال لمدة 40 سنة أخرى.[72]

المساواة بين الجنسين في قوة العمل الإعلامية

في كثير من البلدان، يتخرج عدد كبير من النساء والرجال في معاهد علمية للإعلام والصحافة والاتصال ويدخلون هذه الصناعة[73]. وفي الواقع، فإن عدداً من المؤسسات الإعلامية، وخاصة هيئات الإذاعة العامة، تدير خططاً للخريجين تُحجّز فيها أماكن للنساء وغيرهن من المجموعات الممثَّلة تمثيلاً ناقصاً. وحتى منذ عام 1995، عندما أُجري أول تحليل جوهري على المتخصصات في الإعلام من 43 دولة، شكّلت النساء حوالي 40 في المائة من القوة العاملة في وسائل الإعلام[74]. ولا تكمن المشكلة في التنوّع في هذه الصناعة بقدر ما تكمن في القيود المفروضة على المرأة في متابعة أنواع مختلفة من العمل داخل هذه الصناعة، ومدى التقدم الذي يمكن أن تحققه المرأة. وفي العادة، تُشجَّع النساء على عدم الدخول إلى مجال الأخبار «الصعبة»، ويُوجَّهن بدلاً من ذلك إلى مجالات الأخبار التي يُزعَم أنها «تهم» المرأة أكثر كما أنها عادة ما تكون أقل شهرة. فعلى سبيل المثال، خلُص تقرير أعدّه مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية (GMMP) عام 2015 إلى أن 31 في المائة من القصص الخبرية عن السياسة و 39 في المائة من القصص عن الاقتصاد تكتبها سيدات[75].

---

73 نفس المصدر.

73 Byerly 2011.

74 National Watch on Images of Women in the Media (MediaWatch) 1995.

75 يُعدُّ مشروع الرصد الإعلامي العالمي أطول دراسة طولانية وعالمية بشأن الجنسانية ووسائل الإعلام، ويقدِّم لمحةً عن كيفية تمثيل المرأة والرجل في الأخبار وتقديمهم لها في يوم واحد كل خمس سنوات. وصدر أول تقرير أعدّه مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية في عام 1995 ونُشِرَت نتائج آخر تقرير (في عام 2015) في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. ويقدِّم المشروع بيانات مقارَنة عبر الزمن والمناطق. واضطلع بإعداد التقرير فرق في 114 دولة، رصدت 136 22 قصة تمّ نشرها أو بثها أو نقلها على تويتر عبر 2030 وسيلة إعلامية متميزة. باختصار، جُمعت بيانات عن عمل 010 26 صحفيين وتمثيل 402 45 فرد ظهروا في القصص أو نُقِلَ عنهم.

وتشهد القصص السياسية وتلك التي تخص الجريمة أقل عدد من المراسلات في جميع المناطق باستثناء آسيا وأمريكا اللاتينية. وحتى عندما تعمل النساء على قصص إخبارية «صعبة»، فغالباً ما يكافحن من أجل جعل نسختهن ظاهرة، على عكس الرجال: فأكثر من ثلث (37 في المائة) من القصص في الصحف، ونشرات الأخبار في محطات التلفزيون والإذاعة تكتبها أو تذيعها امرأة، كما هو الحال في دراسة مشروع الرصد الإعلامي العالمي لعام 2005. وتظهر التحليلات المركَّزة عن فرادى البلدان نفس الاتجاهات بالضبط؛ على سبيل المثال، تظهر البحوث التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية أنه في حين تكتب الصحفيات عن عدد واسع النطاق من المواضيع، إلا أنهن لا يزلن أقلية من بين كُتّاب الأعمدة في الصحف الرئيسية[76].

ومن حيث تقديم الأخبار للإذاعة والتلفزيون، وجد مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية لعام 2015 أن النسبة العالمية للنساء تبلغ 49 في المائة، وهي نفس النسبة التي كانت عليها في عام 2000 وأقل بنقطتين مئويتين عن نتيجة عام 1995. ومنذ عام 2005، انخفض عدد النساء المراسلات في مجال الأخبار المذاعة بنسبة أربع نقاط مئوية في التلفزيون والإذاعة.

ويظهر تحليل أوثق أن النساء أكثر عدداً على شاشات التلفزة (57 في المائة)، على سبيل المثال، وأقل عدداً في الراديو (41 في المائة)، إذ تقل فيه أهمية «المظهر» كثيراً. وأكثر المذيعين الأصغر سناً من النساء، لكن ينعكس هذا الاتجاه بالنسبة للمذيعين الأكبر سناً، إذ يكون جميعهم تقريباً من الرجال. ولم تكن هناك تقريباً أي مراسلة تبلغ من العمر 65 عاماً. ويرجع ذلك على نحوٍ جزئي إلى التحسينات الأخيرة التي أتاحت مزيداً من دخول الشابات إلى هذا الميدان، لكن يمكن أن يرجع ذلك أيضاً إلى الاختلافات في كيفية النظر إلى الشيخوخة بين الرجل والمرأة، فضلاً عن التقييدات المفروضة على الترقِّي الوظيفي.

ويظهر تقرير أعدَّه المركز الإعلامي للمرأة لعام 2017 بشأن المرأة ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية صورة لم تتغير كثيراً عن النتائج التي توصَّل إليها مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية مؤخَّراً أو نتائج دراساته السابقة. ففي 20 مؤسسة إعلامية من أكبر وسائل الإعلام الإخبارية في البلاد، أنتجت النساء 37.7 في المائة من التقارير الإخبارية، بزيادة قدرها 0.4 نقطة مئوية مقارنة مع عام 2016[77]. أمّا الأخبار على وسائل البثّ، فقد انخفض وجود المرأة كمراسلة صحفية وصحفية ميدانية بنحو 7 نقاط مئوية خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2016. وخلُصت دراسة المركز الإعلامي للمرأة إلى أن هذه الفروق القائمة على النوع الجنساني موجودة في جميع وسائل الإعلام، كما في الصحف، والأخبار على الإنترنت، والخدمات السلكية مثل البث، لكن كانت الفروق صارخة بوجه خاص في الأخبار التلفزيونية.

لكن هل الوضع أفضل بالنسبة للصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الرقمية؟ خلافاً لآمال أولئك الذين يعتقدون أن الإنترنت سيكون وسيلة التسوية النهائية، فإنه من المرجح أن يديم العالم الرقمي الانقسامات نفسها بين الجنسين التي توجد في العالم خارج الإنترنت مثلما هو العكس. ولا توجد أدلة تذكر تشير إلى أن وسائل الإعلام الرقمية توظِّف أو ترقّي مزيداً من النساء مقارنة بمجالات أخرى من البيئة الإعلامية. وتشير أحدث النتائج التي توصل إليها مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية إلى أن ظهور المرأة كمواطنة ومهنية إعلامية على حد سواء في المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت وتويتر مثَّل 26 في المائة، أي بزيادة نقطتين مئويتين فقط عن التلفزيون والإذاعة والصحافة المطبوعة. أما المشهد خلف الستار في شركات الإنترنت الكبيرة، المتعاظم تأثيرها

[76] .Harp, Bachmann, and Loke 2014

[77] .Women's Media Center 2017

على تحديد أي من المضامين الإخبارية يكون له ظهور أكبر وهي كذلك مسؤولة عن إدارة المناقشات والتعليقات، فقد بدا الموقف وخيماً على نحوٍ متساوٍ. فقد كافحت من أجل التصدي لقضايا التوازن بين الجنسين واجتذاب مجموعة أكثر تنوعاً من الموظفين، على الرغم من حسن النية التي أظهرتها بعض هذه الشركات بالموافقة على الإعلان عن هيكل القوة العاملة لديها.

المرأة وصنع القرار

إنّ التحدي بالنسبة لكثير من النساء هو أكبر كثيراً من مجرد اقتحام هذه الصناعة، بل يكمن التحدي في أن تكون المرأة قادرة على الترقّي إلى أعلى المستويات في حياتها المهنية. فقد توصّل التقرير العالمي عن وضع المرأة في الإعلام الإخباري إلى أن المرأة في وسائل الإعلام شغلت أكثر من ربع الوظائف في الإدارة العليا (27 في المائة) وفي الإدارة (26 في المائة)[78]. أما المناطق التي حققت المرأة فيها أفضل أداء فكانت بلدان أوروبا الوسطى (33 في المائة) وبلدان أوروبا الشرقية (43 في المائة) وبلدان الشمال الأوروبي (36 في المائة). وفي أماكن أخرى، لم تمثل المرأة سوى خُمْس مناصب الإدارة، ولم تشغل سوى أقل من 10 في المائة من وظائف الإدارة العليا في آسيا ومنطقة المحيط الهادي. وانتهى مشروع أوروبي كبير موّله المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين (EIGE) إلى نتائج جدّ مماثلة. وكما هو مبيّن في الشكل 2-10، شغل الرجال معظم مناصب الإدارة العليا وعضوية مجالس الإدارة في 99 داراً إعلامية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي[79]. وكان من المرجَّح أن تعيِّن مؤسسات القطاع العام نساءً وترقِّيهن إلى مناصب عليا أكثر ممّا تفعل وسائل الإعلام الخاصة.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادي، توصّل تقرير مشترك أعدّه مكتب اليونسكو في بانكوك، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)[80] في آسيا والمحيط الهادي إلى أن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مناصب صنع القرار[81]. وفي الجنوب الأفريقي، خلصت دراسة أعدتها منظمة حلقات الوصل بين الجنسين (Gender Links) إلى أن النساء يشكلن 40 في المائة من العاملين في وسائل الإعلام و 34 في المائة من مديري وسائل الإعلام[82]. وكشفت الدراسة أيضاً أن التحرش الجنسي لا يزال يمثل قضية رئيسية بالنسبة للمرأة: إذ أفاد أقل من 20 في المائة من المهنيات في وسائل الإعلام أنهن مررن بتجربة شخصية في التحرش الجنسي وأن غالبية هؤلاء النساء قلن إن مرتكب الفعل كان زميلاً في منصب رفيع.

ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير بوصفها مالكة لوسائل إعلام، وهو اتجاه استمر دون هوادة إذ ازداد تركّز وسائل الإعلام من خلال دمج وتقارب وسائل الإعلام[83].

الجنسانية والتمثيل

جادل كثير من الأكاديميين في مجال الإعلام النسوي بأن ما نراه أمام الكاميرا يُحدِّده إلى حد ما من يقف خلفها وأن هناك ما يدعو للاعتقاد بأن وجود مزيد من النساء في غرفة الأخبار سوف يُنتج أخباراً أكثر تنوعاً. وتظهر كثير من الدراسات، بما فيها مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية (الذي نُوقش أعلاه) أن الصحفيات أكثر من الصحفيين في تضمين قصصهن مصادر نسائية، ما يؤدي إلى تقارير أكثر توازناً وأفضل قدرة على التعبير عن وجهات نظر مجتمعات أكثر تنوعاً. ومع ذلك، ونظراً إلى النقص النسبي في تمثيل

[78] شمل هذا التقرير الذي أعد بتكليف من المؤسسة الدولية لوسائط الإعلام النسائية وبدعم من اليونسكو، ٥٩ بلداً و ٥٢٢ من وسائل الإعلام وهو أهم دراسة أجريت مؤخراً بشأن الإعلاميات.

[79] المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين (EIGE) 2017.

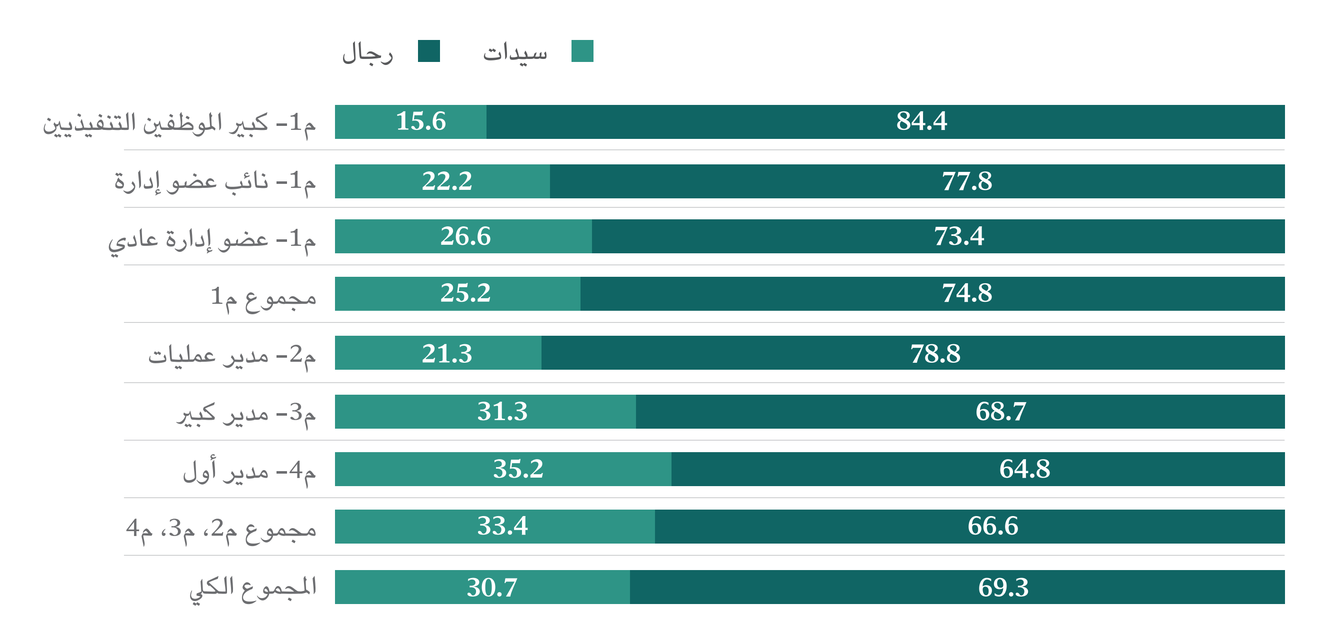
[80] مكتب اليونسكو في بانكوك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الدولي للصحفيين 2015.

[81] Byerly 2011.

[82] Ndlovu and Nyamweda 2016.

[83] Kosut 2012.

الشكل 2-10: المساواة بين الجنسين في مناصب صنع القرار وفي مجالس إدارة المؤسسات الإعلامية في أوروبا



المصدر: European Institute for Gender Equality (EIGE), 2017. Gender Statistics Database

الصحفيات الذي اسْتُبين في القسم السابق، فليس من المستغرب أن معظم الدراسات التي تركّز على المضمون الإخباري تتحدث عن نقص في تمثيل المرأة في القصص الإخبارية من حيث المواضيع والاقتباسات على السواء. وقد تمكن مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية لعام 2015 من إجراء مقارنات على مدى السنوات العشرين التي عمل فيها. وعلى الرغم من التقدّم الكبير الذي أحرزته المرأة على مدى العقدين الماضيين في القطاعين العام والخاص، لم ترتفع نسبة ظهور الإناث في التلفزيون والإذاعة والصحافة المطبوعة إلا بنسبة سبع نقاط مئوية فقط في الفترة الممتدة من عام 1995 (17 في المائة) إلى عام 2015 (24 في المائة). وتظهر النساء في معظم الأحيان في وسائل الإعلام للحديث عن تجربة شخصية (يمثلن 38 في المائة)، في حين أن 20 في المائة فقط من الناطقين الرسميين و 19 في المائة من الخبراء المضمَّنين في القصص من النساء[84]. ويمتد تمثيل المرأة بشكل غير كافٍ إلى مضامين وسائل الإعلام عبر المناطق. فظهرت النساء في القصص بنسبة 32 في المائة كخبيرات أُجريت معهن مقابلات في أمريكا الشمالية، تلتها منطقة الكاريبي (29 في المائة) وأمريكا اللاتينية (27 في المائة). وفي منطقة الجنوب الأفريقي، توصلت آخر دراسة أجرتها منظمة حلقات الوصل بين الجنسين عن التقدم الجنساني في وسائل الإعلام، أجرتها منظمة حلقات الوصل بين الجنسين في 14 بلداً، أن آراء المرأة وصوتها لا يمثلان سوى 20 في المائة من مصادر الأخبار عبر وسائل الإعلام في الجنوب الأفريقي.

ومجرد زيادة عدد النساء في أدوار صنع القرار لا يؤدي تلقائياً إلى تغيير النسبة الصغيرة لتمثيل المرأة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. وحتى لو ظهر عدد أكبر من النساء في وسائل الإعلام، فقد يكون لهن تأثير محدود على أوجه التحيُّز والقوالب النمطية الراسخة في مضامين وسائل الإعلام. ويمكن أن يعزِّز ذلك أدوار الجنسين الضيقة التي تحد من الاختيارات والخيارات المتاحة للجميع. وبعبارة أخرى، فإن مجرد معالجة الجانب الكمي قد لا تحسِّن النوعية. وهذا هو السبب في أن العديد من الجهات الفاعلة لا تفتأ تشجِّع جميع العاملين في وسائل الإعلام على أن يصبحوا أكثر مراعاة لقضايا الجنسين من خلال التدريب والسياسات الداخلية التي ترصد التغطية وتعزِّز الوعي بقضايا الجنسين.

[84] Macharia 2015.

تغيير صورة المرأة في وسائل الإعلام

وضعت مجموعة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأفراد مبادرات لإدخال تحسينات بشأن التوظيف والاعتراف والتمثيل. وتراوحت هذه المبادرات بين برامج العمل الإيجابية الداخلية مثل دورات القيادة النسائية، إلى المشاريع الوطنية مثل أدلة النساء الخبيرات، فضلاً عن المبادرات الإقليمية مثل المشروع المُموَّل من الاتحاد الأوروبي للنهوض بالمساواة بين الجنسين في الصناعات الإعلامية (AGEMI). وقد جمع كل من المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين ولجنة المساواة بين الجنسين التابعة لمجلس أوروبا مجموعات من الأساليب والأدوات والممارسات الجيِّدة المتعلقة بالمرأة ووسائل الإعلام. وتشمل الأمثلة على الممارسات الجيدة رصد سياسات المساواة وخططها، واعتماد مبدأ الحصص، واستخدام الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، والنهوض بالوعي، وتدريب المرأة، والتدريب من أجل قيادة المرأة، والتنظيم الذاتي، والتعلّم بالملازمة، والرفاق، والتوجيه، ومنح جوائز للصحافة والإعلانات المراعية لقضايا الجنسين، والمسوح الداخلية (دُور وسائل الإعلام)، والالتزامات المتعلقة برصد مضامين وسائل الإعلام لكشف التحيّز القائم على نوع الجنس والقيام بشيء مختلف نتيجة لذلك.

وتُشجَّع أيضاً الجهات المنظِّمة لوسائل الإعلام على اعتماد سياسات ترمي إلى تحسين التوازن بين الجنسين في المؤسسات الإعلامية والمضامين الإعلامية، بما فيها من خلال وسائل الإعلام المملوكة للقطاع العام. ولدى بعض البلدان حالياً مستوى من السياسات الجنسانية والإعلامية، على الرغم من أن دراسة استقصائية أجرتها اليونسكو عام 2015 خلصت إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع البلدان السبعة والعشرين التي استجابت للدراسة لم تدرج قضايا الجنسين والإعلام في السياسات والبرامج الثقافية الوطنية[85].

وتتولى الرابطة العالمية للصحف ولناشري الإعلام الإخباري (WAN-IFRA)، التي تمثل أكثر من 18 000 مطبوعة، و 15 000 موقع على شبكة الإنترنت وأكثر من 3 000 شركة في أكثر من 120 بلداً، قيادة حملة «نساء في الأخبار» بالتعاون مع اليونسكو كجزء من استراتيجية النوع الجنساني وحرية وسائل الإعلام. ويسلّط الدليل الذي أصدراه لعام 2016، المعنون «استراتيجيات وينينغ: إنشاء مؤسسات إعلامية أقوى من خلال زيادة التنوع الجنساني»، الضوء على مجموعة من استراتيجيات العمل الإيجابية التي اتخذها عدد من المنظمات الأعضاء فيها من ألمانيا إلى الأردن إلى كولومبيا، بغية تقديم خطط للآخرين للسير على هداها[86]. ويهدف مشروع النهوض بالمساواة بين الجنسين في الصناعات الإعلامية المذكور أعلاه إلى إنشاء منبر إلكتروني يجمع مختلف الموارد معاً في مكان واحد، فضلاً عن تطوير مجموعة من وحدات التدريس والتدريب المواضيعية بشأن مختلف العناصر ذات العلاقة بين قضايا الجنسين والإعلام، التي ستكون متاحة بحرية للتحميل والمشاركة.

وظلت المؤسسات التقليدية المهنية والإخبارية لمدة طويلة لا تعترف بالإنجازات التي حققتها المرأة في قطاع الإعلام، وهو اتجاه لم يتغير. فعلى سبيل المثال، لم تحصل النساء إلا على ربع جوائز بوليتزر للتقارير الأجنبية و 17 في المائة فقط من جوائز جائزة مارثا جيلهورن للصحافة[87].

---

[85] اليونسكو 2015.

[86] WAN-IFRA 2016.

[87] Asquith 2016.

وقد أطلق عدد من المنظمات، التي يركّز معظمها على قضايا الجنسين، جوائز مخصصة للاعتراف بإنجازات المرأة في وسائل الإعلام. ولا تفتأ المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية تعترف بالعمل الشجاع الذي تقوم به الصحفيات. في عام 2007، بدأ تحالف الصحفيات السينمائيات في تقديم جوائز «إيدا» سنوياً اعترافاً بصانعات الأفلام السينمائية والمصوِّرات الصحفيات. وفي الآونة الأخيرة، بدأ مصرف التنمية الأفريقي في عام 2015 في رعاية فئة من أجل «حقوق المرأة في أفريقيا»، تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال وسائل الإعلام، باعتبارها إحدى الجوائز التي تمنحها سنوياً منظمة وان وورلد ميديا (One World Media) [88]. وعند النظر في الطريقة التي يُبرز بها إسهام المرأة في بيئة الأخبار، فإن جائزة اليونسكو/ غيليرمو كانو العالمية لحرية الصحافة هي جائزة سنوية لتكريم شخص أو منظمة أو مؤسسة أسهمت إسهاماً ملحوظاً في الدفاع عن حرية الصحافة في أي مكان من العالم أو تعزيزها. وفاز بالجائزة تسع نساء من بين عشرين حصلوا عليها.

وقد وُضِعت عدد من المبادرات التي تختلف من حيث التركُّز والغرض والقطاع. ففي بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتايلاند، أُنشئت أدلة من الخبيرات لتوفير مرجع سهل للصحفيين الذين يريدون البحث عن أصوات غير أصوات الذكور المعتادة كمصادر للقصص الإخبارية. وقد وُضِعت أدلة مماثلة في أماكن أخرى، بما فيها معظم بلدان الشمال الأوروبي.

ويدير معهد بوينتر (Poynter) أكاديمية القيادة للمرأة في وسائل الإعلام الرقمية منذ عام 2014، ويركِّز بشكل صريح على المهارات والمعرفة اللازمتين لتحقيق النجاح في بيئة وسائل الإعلام الرقمية. وقد بدأت مبادرات مماثلة تظهر في مناطق أخرى. وقادت اليونسكو كذلك حلقات عمل للإعلاميين ووسائل إعلام المجتمع المحلي في غابون وبوروندي، كجزء من جهودها العالمية لتعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام[89].

---

88 بنك التنمية الأفريقي 2015.
89 Kenmoe 2016.



الخلاصة

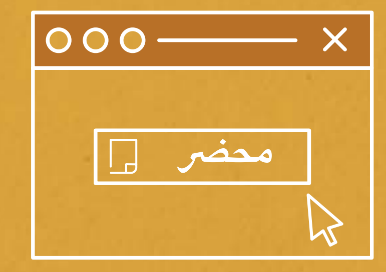
تتطلب التغييرات الكبيرة في تعددية وسائل الإعلام وضعَ أطر جديدة ليست قادرة على استيعاب نطاق منتجي الأخبار وتنوعهم ومقدار المعلومات المتاحة فحسب، بل أيضاً مدى احتمال تعرض المستعملين لها والتعامل معها.

وتشير الاتجاهات التي جرى تحليلها في هذا الفصل إلى أنه في الوقت الذي يزداد فيه الانتفاع وتتوافر المضامين، تظل تعدّدية وسائل الإعلام مكبوحة بطرائق هامة. فلا تزال الشعوب المحرومة والمهمشة تواجه صعوبات كبيرة في وضع تقارير عن قصصهم أو نشر قصصهم بصورة عادلة، ولا تزال أعداد كبيرة من الأشخاص غير متصلين رقمياً وتظل النساء غير متكافئات في وسائل الإعلام. وعلاوةً على ذلك، بات عدد محدود من الأطراف الفاعلة الكبرى، ولا سيّما شركات الإنترنت التي تعتمد على الخوارزميات وظهور تطبيقات الأجهزة المحمولة، تنظِّم بشكل متزايد كيف يمكن للمستعملين الانتفاع بمعلومات محدَّدة وكيف لا يمكنهم. وتؤثر هيمنة الأطراف الفاعلة الكبرى أيضاً على وسائل الإعلام التقليدية، والصحف منها في المقام الأول، التي لم تتمكن من جني الفوائد في سوق يتعاظم فيه الربح من الإعلانات الرقمية وأضحت تكافح من أجل المنافسة مع المضامين الأخرى، بما فيها «الأخبار الملفقة».





ازداد في **البلــدان التي تمر بأوضاع ما بعد النزاعات وفي البلدان النامية عدد هيئـات *التنظيم الذاتي*،** التي تســتطيع دعم تطبيق المعايير المهنية والحفاظ في الوقت نفســه على الاستقلالية التحريرية



ينجم عن ***زيــادة جهــود التنظيم الذاتي التي يبذلها وسطاء الإنترنت* تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية ومكافحة "الأخبار الملفقة" والتصدي للإساءة عبر الإنترنت**

صمود/مقاومة

الاتجاهات في مجال
استقلال وسائل الإعلام



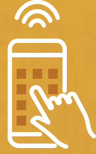
تشجع ***زيادة انتقاد*** الشخصيات السياسية **لوسائل الإعلام** على الرقابة الذاتية وتنال من مصداقية وسائل الإعلام





ترتبط ***زيادة الاعتماد على*** **التمويل الحكومي والخاص** باضطراب نماذج الأعمال

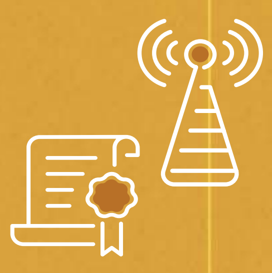




يبدو أن ***الثقة في وسائل الإعلام الإخبارية*** قد **تدنت في بعض المناطق**



لا يزال **منح *تراخيص البث الإذاعي*** قائماً على **المصالح السياسية والتجارية**



قابلية التأثر/التأثير



الاتجاهات
في مجال استقلال وسائل الإعلام

نظرة عامة

في معظم مناطق العالم، يتعرّض استقلال وسائل الإعلام للضغط. وأدّت الاضطرابات والأزمات في نماذج الأعمال التي دعّمت وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية على مدى عقود إلى جعل وسائل الإعلام التقليدية أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية وهي تسعى لالتماس مصادر جديدة للإيرادات. وفي كثير من المناطق، أدّت تدابير التقشف إلى تخفيضات كبيرة في ميزانية هيئات البث في القطاع العام، وتسبَّبت في نقل موظفين والحد من الابتكار في البرامج.

إن مستوى الثقة العامة في مصداقية الصحافة مؤشر من مؤشرات عدم الاستقلال. ويبدو أن الثقة في وسائل الإعلام آخذة في التدنّي، ما يعكس أوجهاً أخرى مماثلة من نقص الثقة في الحكومة وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية[1].

غير أن التغييرات في الثقة ظلت تعتمد أيضاً على تنوّعات كبيرة، سواء أكان عبر أشكال وسائل الإعلام أم عبر المناطق. وفي الغالبية العظمى من البلدان التي شملها الاستقصاء، تبدو وسائل الإعلام مرتبطة بشكل متنامٍ بمشاعر انعدام الثقة . وقد شهدت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، على وجه الخصوص، أكبر تراجع في الثقة[2]، في حين سجل عدد قليل فقط من البلدان في آسيا والمحيط الهادي تحسناً. وقد أظهرت وسائل الإعلام التقليدية، من بين مختلف أشكال الإعلام، انخفاضاً حاداً من حيث الثقة في جميع أنحاء العالم، في حين اكتسبت وسائل الإعلام عبر الإنترنت الثقة منذ عام 2012. ثم إن الزيادة الكبيرة في المناقشات العامة والوعي بما يسمى « الأخبار الملفقة » التي حصلت بعد ظهور مضامين سياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية في عام 2016 بدأت في تغيير أوجه التصوّر لمصداقية المعلومات على الإنترنت، على الرغم من أنها لم تكن ظاهرة جديدة[3]. وسوف يعتمد تطور هذا الاتجاه إلى حد كبير على قدرة وسائل الإعلام على الإنترنت والحكومات والمواطنين على وضع سبل استجابة مناسبة للتصدّي لهذه القضية المتنامية تصدّياً فعّالاً، شاملة الدراية الإعلامية والمعلوماتية، والاستجابات الموجَّهة لخطاب الكراهية، والمزيد من التنظيم الذاتي من جانب منابر وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد صاحب هذا الانخفاض الملموس في الثقة في وسائل الإعلام التقليدية تحوّلات في تصورات الصحفيين عن استقلالهم التحريري.

---

1 Edelman 2017.
2 نفس المصدر.
3 Chahal 2017.

ويركِّز هذا الفصل على الاتجاهات الرئيسية التي ظهرت والتي قد تُرى أنها قد تكون ضارة على نحوٍ خاص باستقلال وسائل الإعلام. ويشمل هذا استمرار ملكية الدولة والسيطرة الحكومية على عديد من المؤسسات الإعلامية، فضلاً عن الضغوط السياسية الرامية إلى تقويض مصداقية وسائل الإعلام الأخرى. ويناقش كذلك ما يبدو أنه إضعاف مستمر للمنظمات والمؤسسات التي اضطلعت بدور هام في تعزيز الكفاءة المهنية في قطاع الإعلام[4]، ما أدّى إلى تآكل دورها كهيئة رقابية مستقلة. كما يركِّز هذا الفصل أيضاً على تحديات «الاستحواذ على وسائل الإعلام» والاستقطاب. وعلى الرغم من التفاؤل الأوليّ بأن وسائل التواصل الاجتماعي ستقلّل من هذه الميول عن طريق تمكين مشاركة المواطنين في وسائل الإعلام على نطاق أوسع، إلا أن هناك إشارات متزايدة تشير إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تتأثر بالمثل بالاستحواذ والاستقطاب السياسي، ما يؤثِّر بشكل أكبر على الثقة التي قد تكون لدى المستخدمين نحو المعلومات الموضوعة على هذه المنابر.

وتواصل الهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام، في جميع المناطق، التأثير على استقلال تحرير وسائل الإعلام، وتكافح هذه الهيئات التنظيمية لتتطور من أجل التصدّي لهذه الظروف الجديدة. وحتى عندما تكون النظم التنظيمية نفسها قادرة على تلبية جميع المعايير الرسمية للاستقلال، فإنها غالباً ما تكون متشابكة مع التأثيرات السياسية والاقتصادية والضغوط تشابكاً عميقاً. وفي الوقت نفسه، يواصل مقدِّمو وسائل الإعلام تحدي مثل هذه السيطرة على وسائل الإعلام عبر تجاوز القواعد التنظيمية لوسائل الإعلام التقليدية تجاوزاً متنامياً عن طريق استخدام الإنترنت.

وعلاوة على ذلك، لا تزال وسائل الإعلام الخاصة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الحكومة أو تعمل بالحد الأدنى من التنظيم الرسميّ تعتمد على الدعم الذي تجنيه من الإعلانات. وتخاطر وسائل إعلام خاصة في عديد من المناطق بالاعتماد على عدد قليل من المعلنين فقط، ما يجعلها عُرضة لاحتمال إساءة استخدام الإعلانات كأداة سياسية من جانب كبار المعلنين، الحكومات غالباً. وفي المناطق التي لديها أنظمة تنظيمية ضعيفة أو البلدان التي تكافح فيها وسائل الإعلام الخاصة لتبقى قادرة على الاستمرار اقتصادياً، قد يحصل أن يكون هناك فساد واسع الانتشار لأخبار يدفع لها سياسيون أو شركات أو مجموعات مصالح أخرى بغية توجيه مقالات صحفية معينة أو برامج حوارية إذاعية للتركيز على جدول أعمال أو منظور معين. وما زال الصحفيون أنفسهم في العديد من البلدان يتلقون «مظاريف بنية». بل إن بعض المبادرات الإعلامية قد أُسِّست بشكل صريح لعمل «صحافة للبيع»، ولا يبدو أن منتجي مضامين هذه الصحافة يفكرون بأنفسهم كصحفيين ينقلون أخباراً يمكن التحقق منها من أجل المصلحة العامة.

وأضافت التكنولوجيات الجديدة أيضاً معنى جديداً لما يشكّل استقلال وسائل الإعلام. ويزداد الآن نقل جمع البيانات واختيارها وتجميعها وتوليفها ومعالجتها إلى أشكال الأتمتة. وفي حين أن مشاركة التدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي أمر بالغ الأهمية في رفع أهمية بعض مصادر الأخبار أو القصص، فإن ما يظهر في وظيفة التلقيم الإخباري للأفراد على منابر مثل فيسبوك أو مُجمّعات الأخبار مثل غوغل نيوز هو نتاج قوى أخرى أيضاً. وهذا يشمل الحسابات الخوارزمية، التي تزيل الحكم التحريري المهني، لصالح أنماط الاستهلاك السابقة من جانب المستعمل الفردي وشبكته الاجتماعية. وفي عام 2016، وفي بعض أجزاء من العالم، أعلن غالبية من المستعملين عن تفضيل خوارزميات على المحررين لاختيار الأخبار التي أرادوا قراءتها[5]. وعلى الرغم من الحياد الظاهر، إلا أن الخوارزميات غالباً ما تضر بالسلامة التحريرية،

---

4 Schiffrin 2017b.

5 Levy et al. 2016.

وتبين أنها تؤدي إلى التمييز ضد الأشخاص على أساس عرقهم، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والموقع الجغرافي[6] . إنّ الصلة المتزايدة للبيانات الضخمة، وتأثير «الأخبار الملفقة» والأتمتة، تغيّر سياق إنتاج المعارف تغييراً جذرياً، وهي تستدعي مطالب من أجل تحقيق الشفافية الخوارزمية والمساءلة. ومن ناحية أخرى، يخلق ذلك مكاناً ملائماً للأخبار التي تولّدها وتنظّمها صحافة مهنية موثوقة ومستقلة، فضلاً عن دور هام تضطلع به الجهات الفاعلة في التحقق من الوقائع. إنّ قضايا التنظيم والتنظيم الذاتي للمعلومات الإخبارية لشركات الإنترنت معقَّدة بوجه خاص نظراً لحالة المنبر الذي تستعمله هذه الجهات الفاعلة، وليس حالة منتجي المضامين. ومع ذلك، أصبحت درجة استقلالها ومساءلتها فيما يتعلق بالمحتوى الصحفي، من بين أمور أخرى، قضية رئيسية خلال الفترة المشمولة بهذه الدراسة.

فهم استقلال وسائل الإعلام

يمكن تصنيف عمليات تقييم استقلال وسائل الإعلام حول مُكوّنين هامين ومتميزين. يتعلق المكوّن الأول بدور السلطات التنظيمية فيما إذا كانت تكفل استقلال التحرير أم لا. ويشمل ذلك المؤسسات التي تمنح الترخّيص لهيئات البث أو غيرها من مُقدّمي المضامين والمنابر، والتي تضع معايير للمؤسسات الإعلامية. والمكوّن الثاني هو مقاومة التدخل السياسي والتجاري في استقلال قطاع الإعلام. ويستتبع ذلك وجود الجهات الفاعلة التي تكافح من أجل استقلال التحرير ونزاهته وقوة هذه الجهات، بما فيها من خلال مؤسسات التنظيم الذاتي والرابطات المهنية ومنظمات المجتمع المدني.

وبالنسبة للمكوّن الأول، من المهم أن تُوضع السلطات التنظيمية خارج نطاق سيطرة السياسيين مباشرة، وأن تضفي التوجيهات الحكومية الطابع المؤسسي رسمياً على استقلالها. وعندما لا تتخذ السلطات التنظيمية مسافة من القيادة الحكومية، وتخضع لتحكم الفصائل السياسية والتجارية أو تتأثر بها، فإن ذلك يمكن أن يُحدّ من أداء وظائفها التي تضطلع بها من أجل المصلحة العامة. إن كفالة حقوق السلطات التنظيمية لتحديد وكالتها وكفاءتها التنظيمية ضمن إطار قانوني وسياسي واضح لصالح استقلال التحرير للمشاريع الصحفية، يمكّن السلطات التنظيمية من أداء مهامها وفقاً للأسس المنطقية للمصلحة العامة.

ويُقاس الإطار القانوني للسلطات التنظيمية المستقلة من خلال فحص القوانين، والأنظمة الأساسية للوكالات والقواعد المتعلقة بقضايا مثل ما إذا كان الحكم القانوني بتفويض سلطة إلى وكالة يتفق مع المعايير الدولية، وما إذا كانت السلطة التنظيمية تتمتع بالاستقلال فيما يخص الميزانية والموظفين. وتشمل القضايا الهامة الأخرى التي يتعين تقييمها إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار والقوانين المتعلقة بالمنافسة، وشفافية ملكية وسائل الإعلام، وضوابط الإعلان الحكومي، ومتطلبات المساءلة من السلطتين التنفيذية والتشريعية من حيث الرقابة على وسائل الإعلام وأجهزة تنظيم الإنترنت.

والمكّون الثاني لاستقلال وسائل الإعلام الذي يتعيّن النظر فيه هو مدى قدرة وسائل الإعلام وشبكة متوسِّعة من منتجي المعلومات على العمل بشكل منفصل بعيداً عن التدخل السياسي والتجاري. وفي حين أن الهياكل التي تدعم هذا النوع من الاستقلال تختلف عبر المجتمعات بشكل عام، فإنه لكي تكون وسائل الإعلام مستقلة يجب أن تكون هناك أخلاقيات مهنية قوية تمكّن المؤسسات الإعلامية والمهنيين من أداء دورهم، بما فيه كونه رقابة على عدد من المصالح والمؤسسات.

[6] Sweeney 2013; Turow 2013; Diakopoulos 2014.

وكثيراً ما تنطوي هذه الأخلاقيات على نظم للمساءلة في مختلف أشكال التنظيم الذاتي على مستوى المؤسسة والمهنة و/أو الصناعة. ثمَّ إنّ وجود بيئة داعمة لهيئات المجتمع المدني تمثِّل عاملا في تأمين استقلال التحرير في وسائل الإعلام.

الإطار 3-1: عمل اليونسكو لتعزيز استقلال وسائل الإعلام

بوصف اليونسكو وكالة متخصصة لها ولاية محدَّدة للدفاع عن حرية التعبير، فإنها تعمل على مستويات المجتمع المحلي، والوطني والدولي لتعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعزيز الثقة في المؤسسات الإعلامية. وفي السنوات الأخيرة، عملت اليونسكو في المجالات التالية:

1 تمكين المؤسسات الإعلامية ودعم آليات التنظيم الذاتي

دعمت اليونسكو تطوير وسائل إعلام المجتمع المحلي في جميع أنحاء العالم من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (IPDC). وعملت اليونسكو، بالشراكة مع المفوضية الأوروبية، على بناء الثقة في وسائل الإعلام، وتعزيز مساءلة وسائل الإعلام والتصدّي لخطاب الكراهية على الإنترنت في جنوب أوروبا الشرقية وتركيا عن طريق النهوض بالوعي العام، ودعم إنشاء آليات التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام وتعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية.

نُشرت الدراسة عام 2014 تحت عنوان: Fostering freedom of expression – the role of Internet intermediaries (تعزيز الحرية على الإنترنت: دور وسطاء الإنترنت)

2 تحسين التعليم الصحفي من خلال تطوير الكتيبات الإرشادية والمناهج التالية:

The Global Investigative Journalism Casebook (2012)

Climate Change in Africa: A Guidebook for Journalists (2013)

Model Curricula for Journalism Education: A Compendium of New Syllabi (2013)

Teaching Journalism for Sustainable Development: New Syllabi (2015)

3 إنجاز عمليات تقييم وطنية تستند إلى مؤشرات اليونسكو بشأن تطوير وسائل الإعلام في أكثر من 20 بلداً منذ عام 2012، بما فيها ما يلي:

أفريقيا: غابون ومدغشقر وجنوب السودان

الدول العربية: مصر والأردن وليبيا وفلسطين وتونس

منطقة آسيا والمحيط الهادي: منغوليا وميانمار ونيبال

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: كوراساو والجمهورية الدومينيكية

4 إنتاج مزيد من البحوث الأكاديمية لتعزيز فهم حرية التعبير

نشر وتنفيذ دليل حول حرية التعبير والنظام العام في جميع مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية.

وهناك تباين كبير في أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية ونطاق هذه الضغوط في جميع أنحاء العالم، ما يجعل من الصعب التعميم والمقارنة. ومع ذلك، فإن العديد من المجالات تُعدّ بمثابة مؤشرات لاتجاهات من الضغوط السياسية والاقتصادية ذات الصلة للفترة المشمولة بهذه الدراسة. وقد ساهمت الانتقادات القوية المتزايدة على وسائل الإعلام، بما فيها من جانب قادة بارزين، في نزع الشرعية عن قطاع الإعلام. كما تُعدّ التغييرات في أساليب الاستحواذ على وسائل الإعلام ذات صلة، سواء أكان في وسائل الإعلام التقليدية أم الحديثة. ومن حيث الضغوط الاقتصادية، يتأثر الاستقلال بالتحولات التي تحصل في نماذج الأعمال نتيجة للتغيّر التكنولوجي وتغيّر أنماط استهلاك وسائل الإعلام، فضلاً عن تطور مفاهيم الاحتراف المهني، وذلك في سياق وسائل الإعلام الجديدة.

ويتحول هذان الجانبان من جوانب الاستقلال – وهما الاستقلال التنظيمي والاستقلال الاقتصادي والسياسي – على مستوى العالم، إذ يتقلّص تأييد التعريف المعياري للاستقلال بطرائق هامة. وتوجد المنظمات الإعلامية في هياكل مترابطة للغاية مع المصالح الحكومية والسياسية والاقتصادية، وكذلك مع النشاط المهني. والاستقلال الكامل نادر (إن لم يكن مستحيلاً)، لكنه يبقى طموحاً لمهمة حاسمة، إذ يظل مدى قدرة المؤسسات الإعلامية على التمتع بالاستقلال الذاتي جزءاً لا يتجزأ من نظام إعلامي فعال.

الاتجاهات والتحولات في التنظيم

عادةً ما يكون لدى أي نظام إعلامي مستقل سلطات تنظيمية ومحاكم تدير تراخيص وسائل البث والجوانب الأخرى المتعلقة بوسائل الإعلام مثل القوانين المطبقة على التغطية الانتخابية والإعلانات السياسية. وينبغي أن يكون لهذه المؤسسات هيكل شفاف على نحو مثالي وأن تُمكَّن من تقرير وكالتها وكفاءتها ذاتياً. ووصف تقرير خبراء لليونسكو الأسباب المساقة للعناية برسم هذه الوكالة كما يلي:

إذا تُرِكَت القرارات بشأن من ينبغي أن يحمل رخصة البث باعتبارها حكراً على الحكومة، فمن غير المرجَّح أن تكون نطاق خدمة مقدَّمة على نحو عادل ومنصف – أو أن يُنظر إليها على أنها كذلك. ففي الواقع، ليس مستغرباً أن تميل معظم هيئات البث، في البلدان التي تضطلع فيها الحكومة (أو الجهة التي تسيطر عليها الحكومة) بإصدار التراخيص، إلى تأييد الحكومة بشكل علني[7].

إن وجود فصل بين السلطات ما بين الحكومات والهيئات التنظيمية هو شرط مسبق للمصداقية الصحفية. وفي معظم البلدان، يُتوقع من السلطات التنظيمية أن تشارك في الجوانب الاقتصادية، مثل المنافسة والملكية، وكذلك في الشواغل غير الاقتصادية، مثل الحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطنين وحماية حقوق المستهلك. وتؤدي السلطات التنظيمية المستقلة إلى زيادة ثقة الجمهور في نزاهة قراراتها وتعزيز تقدير الدور الذي تؤديه حرية التعبير في المجتمع.

---

[7] Salomon 2016, 16.

الاستقلال والتنظيم الحكومي

أشار التقرير العالمي الأول للاتجاهات إلى أن «الاستقلال التشغيلي للهيئات التنظيمية ظل يشكّل تحدّياً، مع تكرار حالات الضغوط السياسية وأوجه التدخّل من جانب المصالح التجارية»[8]. وما انفك هذا الاتجاه يستمر ويتكثّف.

وفي أنحاء من مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، كثيراً ما يُنظر إلى الترخيص لمُشغّلي وسائل الإعلام على أنها مدفوعة بجداول أعمال سياسية واقتصادية. ولا تزال عملية إصدار التراخيص في العديد من المناطق تفتقر إلى الشفافية، وتُرى أنها تتبع تدابير غامضة وخفية. وفي العديد من البلدان، تُتَّهم السلطات التنظيمية بالتحيُّز السياسي لصالح الحكومة والحزب الحاكم، إذ حُرِمَت بعض محطات البث المرتقبة من الحصول على الترخيص أو هُدِّدت بسحب الترخيص. إن عدم كفاية الضوابط والموازين الخاصة بالآليات التنظيمية، والآراء المفيدة عن دور الإعلام، وتخلّف التنظيم الذاتي قد أدّى إلى تحرير وسائل الإعلام لصالح المصالح السياسية والاقتصادية المكتسبة. وفي كثير من البلدان، تقلَّص تنوع المضامين والآراء، نظراً لأن الاحتكارات، التي تعزِّزها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لا تؤثر فقط على المنافسة، بل تؤدي إلى تركُّز السلطة مع إمكانية التأثير المفرط على الرأي العام[9].

وفي جميع المناطق، أصبحت السلطات التنظيمية التي تدَّعي على الأقل درجة معينة من الاستقلال أو الاستقلال الذاتي أمراً شائعاً. ومع ذلك، فإن إجراءات ضمان استقلال الهيئات التنظيمية عن الرقابة الحكومية أصبحت مُهدَّدة تهديداً متزايداً. وهناك بلدان في جميع المناطق أدخلت أو فرضت آليات لتعزيز سلسلة التفويض بين المسؤولين المنتخبين والبيروقراطية. وفي مناطق أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي كانت هناك حالات حديثة امتثلت فيها هذه الهيئات التنظيمية رسمياً لمجموعة من المتطلبات القانونية المتعلقة بالاستقلال، لكن يُنظر إلى مهمتها الرئيسية في الواقع على أنها تنفّذ خطط سياسية، وبالتالي لا تخدم المصلحة العامة. وشمل ذلك، من بين أمور أخرى، عدم تجديد الترخيص لوسائل الإعلام ذات الخط التحريري النقدي أو عدم السماح لها بالاحتفاظ بالترخيص؛ ومد صلاحية عمل الهيئة التنظيمية إلى داخل الوزارات الحكومية أو الحدّ من اختصاصاتها وولاياتها للعمل؛ وعدم مراعاة الأصول القانونية في اتخاذ القرارات التنظيمية[10].

كما تتضح سيطرة الدولة في تنامي تسييس الهيئات التنظيمية التي يجري تشغيلها عبر عمليات نقل وتعيين الأفراد المنتمين إلى الأحزاب وترقيتهم إلى المناصب العليا في السلطات التنظيمية. وفي بعض البلدان، غالبا ما تُمارَس رقابة الدولة على السلطات التنظيمية علناً بتقييد استقلالية السلطات التنظيمية وكذلك من خلال التعيينات التي تقرِّها الحكومة وترقية الأعضاء والرؤساء. إن إصلاح العمليات التشغيلية بطيء، إذ يتأثر بالتدابير البيروقراطية، وفي كثير من البلدان لا تسمح الأطر التنظيمية للجهة التنظيمية بما يكفي لتمكينها من أداء عملها بشكل صحيح و/أو أنها أصبحت قديمة في مواجهة تحوّلات التكنولوجيا وبنية السوق. وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى فراغ تنظيمي تتدخل فيه الوكالات من قطاعات أخرى لوضع تشريعات. وعلى الرغم من ذلك، هناك اتجاه متزايد نحو إصلاح الأطر التنظيمية في العديد من المناطق. وتهدف هذه الجهود، على الأقل على الورق، إلى منح مزيد من الاستقلال والحياد للمنظمين.

---

8 اليونسكو 2014(أ)، 68.

9 Hanretty 2014.

10 Buckley et al. 2008.

وقد سعت حكومات في جميع أنحاء العالم إلى توسيع نطاق التنظيم ليشمل شركات الإنترنت، سواء أكانت مزوِّدي خدمات التوصيل أم مقدِّمي خدمات التطبيقات، وسواء أكانت محلية أم أجنبية. ومع ذلك، فالأنماط هنا غير منتظمة، والمنطق والعقلانية متفاوتان. وفي كثير من الحالات، لا يُنظر إلى هذه المبادرات على أنها تفي باختبارات الشرعية، أو الضرورة والتناسب، أو الغرض المشروع، فضلاً عن الافتقار إلى الاستقلال والشفافية. ويمكن أن يكون التأثير على المضمون الصحفي شديداً، إذ يمكن لشركات الإنترنت أن تخطئ كثيراً في جانب الحذر وتزيل تقارير إخبارية، بما فيها بطريقة خوارزمية، في حين تتيح لمنتجي الأخبار المتأثرين فرصاً غير كافية للانتصاف.

التنظيم الذاتي

في بعض المناطق، غالباً ما تكون الممارسات الإعلامية منظَّمة تنظيماً ذاتياً؛ وفي بعض الحالات، ولا سيّما في أوروبا الغربية، يتيح التنظيم الذاتي بديلاً عن السلطات التنظيمية في الدولة. وفي مثل هذه السياقات، لم تكن الصحف خاضعة تاريخياً للترخيص والتنظيم، وتكرَّر الضغط عليها لكي تنظم نفسها بنفسها أو على الأقل أن يكون لها أمناء مظالم داخلها. غير أنه كثيراً ما كان من الصعب إنشاء كيانات ذاتية التنظيم ذات مغزى. فهي ضعيفة على نحوٍ متكرر، فضلاً عن المسؤولين عنها تكون مُقيَّدة حدودهم بمدى أوجه الانتصاف الذي يمكن أن يقرِّروه وكذلك الوسائل التي يستعملونها في إنفاذ هذه الغرامات أو العقوبات. وفي السنوات القليلة الماضية، جرت مناقشات في عدة بلدان بشأن إيجاد الوسائل المناسبة لإنشاء آلية تنظيم ذاتي فعّالة، تكون موثوقة وفعّالة بما فيه الكفاية، لكنها مستقلة عن نفوذ الحكومة أو سيطرتها.

وبصفة عامة، لا يزال التنظيم الذاتي قائماً في ظل التنظيم الذي تضطلع به الدولة؛ وتتسم ملامحه في إمكانية تدخّل الدولة بطريقة غالباً ما يكون هدفها الإيقاف. وفي المفاوضات بين الحكومة والقطاع الخاص حول فعّالية التنظيم الذاتي ونطاقه، تبرز أسئلة هامة مثل: من الذي يُعيِّن هيئة التنظيم الذاتي وكيف تُساءَل؟ هل هناك أنشطة لا تخضع لسلطة الحكومة ويمكن لهيئة التنظيم الذاتي تنظيمها أو حظرها؟ ما هي التدابير المتاحة لهيئة التنظيم الذاتي لإنفاذها؟

وكما تشير التقارير الإقليمية للاتجاهات العالمية، ظلت سلطة هيئات التنظيم الذاتي في الإنفاذ قوية بشكل عام في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، حيث لم تشكّل النظم التنظيمية عادة تهديداً كبيراً للاستقلال الصحفي، ما خلا بضعة أمثلة. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن البنى التنظيمية الذاتية في العديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تفتقر إلى الكفاءة والفعّالية أو لم تكن تاريخياً تُعتبر كُفؤة وفعّالة[11]. وفي هذا الخواء، اعْتُبر الاستقلال التشغيلي لمنظمي البث استمراراً لحالة التدهور عبر أجزاء من المنطقة، إذ تكرَّر ظهور حالات من الضغوط السياسية والتجارية. وفي جميع أنحاء العالم، تفيد تقارير بأنه في كثير من البلدان التي تخضع فيها وسائل الإعلام المطبوعة للتنظيم أيضاً، ما زالت هيئات التنظيم الذاتي القائمة بذاتها قانوناً تواجه ضغوطاً وتحديات متزايدة من السلطة التنفيذية.

[11] .Fengler et al. 2015

ولا يزال التنظيم الذاتي يتمتع بشعبية كبيرة وكثيراً ما عبَّر الصحفيون عن رأيهم بشأنه أنه نظام تفضيلي. كما تلقى التنظيم الذاتي دعماً هاماً من المنظمات المعنية بحرية وسائل الإعلام وتطويرها، فضلاً عن اليونسكو. وغالباً ما تنظِّم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال وسائل الإعلام دورات تدريبية ودورات للصحفيين والهيئات التنظيمية بشأن كيفية تعزيز التنظيم الذاتي، ما يوسِّع نطاق تأثير هذا النهج. ومع ذلك، ففي حين استمرت نظم التنظيم الذاتي الجماعي، مثل مجالس الصحافة، في النمو في بعض المناطق، فإن فعاليتها غالباً ما تكون موضع نقاش. وفي البيئات التي شهد قطاع وسائل الإعلام فيها نمواً، مثل أجزاء من منطقتي آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي، زاد الاهتمام بهذه النماذج إلى حد بينما تراجع التنظيم الذاتي في أوروبا الغربية، ويرجع ذلك أساساً إلى خفض النفقات ذات الصلة بالأعمال. كما استمر اتجاه لإنشاء هيئات تنظيم ذاتي في مواقف الصراع ومواقف ما بعد الصراع.

وحقق البث العام المستقل والقائم بذاته تقدماً في منطقة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في المقام الأول، حيث كان بالفعل قوياً نسبياً. وفي جميع أنحاء العالم، مالت أغلبية ساحقة من هيئات البث المملوكة للدولة، بما فيها الكيانات العاملة في المجال عبر الوطني العاملة كمنافذ إعلامية عالمية، إلى البقاء دون استقلال تحريري فعّال. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت كثير من وسائل الإعلام العالمية مملوكة في الغالب للدول، مع بقاء استقلال الصحافة محدوداً، حتى عندما لم تكن هناك سيطرة مباشرة.

كما أن ارتفاع عدد القنوات الساتلية، التي تصل مباشرة إلى المشاهدين، أو من خلال أنظمة الكابلات أو الإنترنت، يزيد من نطاق البرامج غير الخاضعة للأطر التنظيمية. غير أن هناك جهوداً متفاوتة لتنظيم نفاذ المبرمجين إلى المُرسِلات المستجيبة الساتلية في أجزاء من أوروبا الغربية ومنطقة أمريكا الشمالية والمنطقة العربية وآسيا والمحيط الهادي. وكان ميثاق البث الفضائي العربي مثالاً على الجهود المبذولة لوضع معايير رسميّة وبعض من السلطة التنظيمية للتأثير على ما يُبثّ، لكن يبدو أنه لم يُنفَّذ[12]. وقد وَضعت الهيئات التنظيمية الأوروبية مخططاً معقَّداً لكيفية اضطلاع الحكومات، مثلاً، بتنظيم الإشارات الساتلية التي تنشأ من خارج الاتحاد الأوروبي. وتدير الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادي حركة السواتل بطريقة أشمل. ويعد الانفجار في المضامين التي ينشئها المستعملون مجالاً آخر لتوسع هائل في مضامين مستقلة نسبياً.

وقد استجابت شركات الإنترنت الكبرى لضغوط من جانب الحكومات والجمهور عن طريق وضع نظم للتنظيم الذاتي والشكاوى على مستوى كل شركة على حدة، مستخدمة المبادئ التي وضعتها في إطار مبادرة الشبكة العالمية. وقد نمت مبادرة الشبكة العالمية لتشمل عديداً من شركات الاتصالات الكبيرة جنباً إلى جنب مع شركات الإنترنت مثل غوغل وفيسبوك وغيرهما، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني والأكاديميين[13].

وقد دفع ضغط الجمهور على عمالقة التكنولوجيا إلى وضع استراتيجيات جديدة لا تهدف إلى استبانة «الأخبار الملفقة» فحسب، بل القضاء على بعض الأسباب الهيكلية لظهورها وانتشارها أيضاً. وقد خلق فيسبوك أزرار جديدة للمستعملين للإبلاغ عن المضمون الذي يعتقدون أنه غير صحيح، وجاء ذلك في أعقاب استراتيجيات سابقة هدفت إلى مكافحة خطاب الكراهية والمضايقات على الإنترنت. وتعكس هذه التغييرات تحوّلات أوسع نطاقاً بين عمالقة التكنولوجيا لزيادة شفافيتها. وكما هو مبيَّن في مؤشر مساءلة الشركات الصادر عن تصنيف الحقوق الرقمية، فقد أفادت التقارير بأن معظم

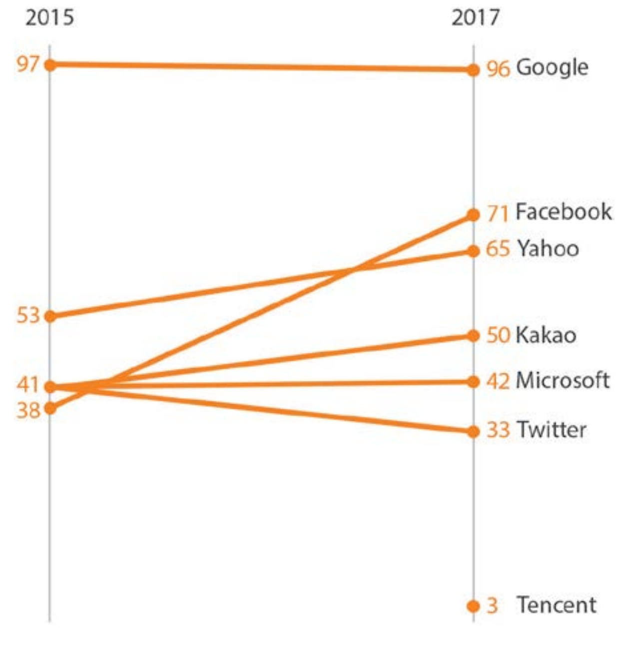
---

12 اليونسكو 2014(ب).

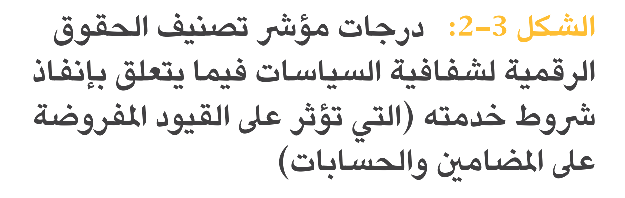
13 Global Network Initiative (GNI) 2017.

شركات الإنترنت الكبيرة أصبحت أكثر قبولاً نسبياً من حيث سياساتها المتعلقة بالشفافية بشأن طلبات طرف ثالث بإزالة مضامين أو الانتفاع بها، وخاصة في حالة الطلبات المقدَّمة من الحكومات (انظر الشكل 3-1) [14]. لكنْ في الوقت نفسه، أشارت الدراسة إلى عدد من الشركات التي أصبحت أكثر غموضاً فيما يتعلق الأمر بكشف كيفية تطبيق شروط الخدمة الخاصة بها، وفي تقييد أنواع معينة من المضامين والحسابات (انظر الشكل 3-2) [15].

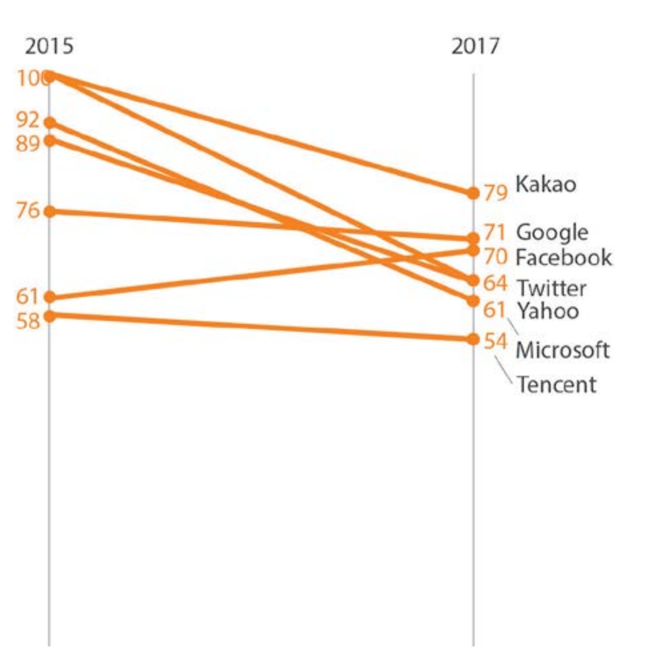
الشكل 3-1: درجات مؤشر تصنيف الحقوق الرقمية (RDR) لشفافية السياسات فيما يتعلق بطلبات طرف ثالث لأجل فرض قيود على مضامين أو حسابات



المصدر: تصنيف الحقوق الرقمية. 2015. مساءلة الشركات مؤشر؛ تصنيف الحقوق الرقمية. 2017. مساءلة الشركات Index.rankingdigitalrights.org/ [16]



الشكل 3-2: درجات مؤشر تصنيف الحقوق الرقمية لشفافية السياسات فيما يتعلق بإنفاذ شروط خدمته (التي تؤثر على القيود المفروضة على المضامين والحسابات)



المصدر: تصنيف الحقوق الرقمية. 2015. مساءلة الشركات مؤشر؛ تصنيف الحقوق الرقمية. 2017. مساءلة الشركات Index.rankingdigitalrights.org/

ومن التطورات الأخرى ذات الصلة التي تدل على الاتجاه نحو التنظيم الذاتي على هذا المستوى منشور المفوضية الأوروبية لعام 2013، دليل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان [17]. وتؤثر هذه الخطوات على وجود صحافة مستقلة عبر تعيين حدود ما ينبغي أو ما لا ينبغي نشره وإعطاءه الأولوية في الفضاءات الرقمية الأكثر شعبية.

---

14 Ranking Digital Rights 2015; Ranking Digital Rights 2017.

15 Ranking Digital Rights 2015; Ranking Digital Rights 2017. لاحظ أن القيم الموضوعة لعام 2015 حُسِبت عن طريق أخذ متوسط المؤشرين F3 و F4، اللذين دُمِجا في مؤشر واحد (F3) في مؤشر 2017.

16 ملحوظة: تقابِل القيم (من مجموع 100 نقطة) المؤشرَ F6 في مؤشر 2015 وF5 في مؤشر 2017.

17 Shift and Institution for Human Rights and Business 2013.

وإضافة إلى الاستجابة للضغط من أجل وضع آليات تنظيم ذاتي أكثر وضوحاً، تكون ثريّة بالمناقشات حول ما يسمى «أخباراً ملفقة» [انظر التعددية: المضامين لمزيد التفاصيل عن «الأخبار الملفقة»]، أطلقت شركات الإنترنت مثل فيسبوك حملات لتثقيف المستعملين حول كيفية التمييز بسهولة أكبر بين «الأخبار الملفقة» ومصادر الأخبار الحقيقية. فقبل الانتخابات الوطنية في المملكة المتحدة في عام 2017، على سبيل المثال، نشر موقع فيسبوك سلسلة من الإعلانات في الصحف تتضمن «نصائح لاكتشاف الأخبار الملفقة»، واقترح عشرة أشياء قد تشير إلى ما إذا كانت القصة حقيقية أم لا. كما كانت هناك مبادرات أوسع نطاقاً تجمع بين مجموعة متنوعة من الجهات المانحة والجهات الفاعلة من أجل تعزيز التحقق من الوقائع والدراية الإخبارية، مثل مبادرة النزاهة الإخبارية التي أطلقتها كلية نيويورك للصحافة التابعة لجامعة سيتي. وقد أطلقت هذه المبادرة، التي اسْتُثمر فيها 14 مليون دولار أمريكي، مجموعات تشمل مؤسسة فورد وفيسبوك في عام 2017، لذلك سيبقى أثرها كاملاً على ما يبدو. غير أنها ستكمل عروض الشبكات الأخرى مثل الشبكة الدولية لفحص الوقائع التي أطلقها معهد بوينتر في عام 2015 وتسعى إلى تحديد مؤشرات هذا المجال (انظر الإطار 3–2). ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذتها منابر التواصل الاجتماعي ومحركات البحث تجفيف مصادر الإيرادات التي تحفز «الأخبار الملفقة». وغالباً ما يستغل صناع «الأخبار الملفقة» الخوارزميات لتعزيز المحتوى الذي يمكن مشاركته بسهولة وإبداء الإعجاب به، وإنتاج مضمون مثير من أجل زيادة عدد المشاهدات وإيرادات الإعلانات [انظر الاتجاهات في تعددية وسائل الإعلام: المضامين]. واستجابةً لذلك، تعهّدت غوغل وفيسبوك بإزالة الإعلانات التي تقدِّم هذه الأنواع من المعلومات. وهذه الخطوات الذاتية التنظيم قد تعزِّز استقلال الصحافة الأصلية ومصداقيتها، وتسلِّط الضوء على أهمية الصحافة المهنية والشفافة وأهمية وجود صحفيين لديهم سجل حافل من التقارير غير المنحازة، في ظل نظام تُعوِزه الثقة بشكل كبير.

التأثيرات السياسية والاقتصادية في أنظمة الإعلام

إن أهم اتجاهين سياسيين يؤثران على الأنظمة الإعلامية في جميع أنحاء العالم هما الانتشار الواسع النطاق لقيام الجهات الفاعلة السياسية بنزع الشرعية عن وسائل الإعلام باعتبارها مؤسسات مرموقة إلى جانب مهنة الصحافة، وكذلك الجهود المتنامية المبذولة للاستيلاء على وسائل الإعلام، ولا سيّما وسائل الإعلام على الإنترنت، بعد أن بقيت فترة طويلة تقاوم هذا النوع من السيطرة أكثر من وسائل إعلام أخرى. وكثيراً ما حدث الاستيلاء على وسائل الإعلام عندما حصل ضغط اقتصادي عليها، وتشير الاتجاهات الأخيرة إلى أن الاضطراب في أساليب الإنتاج الإعلامي القديمة وتراجع نماذج وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية يغيِّران الأفكار النمطية للاستقلال.

اتجاهات نزع الشرعية عن وسائل الإعلام

من الصعب تقييم تداعيات نزع الشرعية عن وسائل الإعلام ودعم المؤسسات العاملة على استقلال وسائل الإعلام، لكن من المرجح أن تكون كبيرة. إن مفهوم الاستقلال – وكذلك المعايير المهنية وغرض المصلحة العامة اللذين يحميهما الاستقلال – هشٌّ بما فيه الكفاية إذ يعتمد على فهم واسع النطاق وتقدير لمهامه ومقاصده. وفي هذا السياق، فإن سعي الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة القوية الأخرى أو مشاركتها في عملية هجوم منهجية على وسائل الإعلام عن طريق التقليل من شأنها، أو أحياناً وصفها بأنها «عدو»، له آثار واسعة النطاق على استقلال القطاع ورفاهه. وكانت هذه التكتيكات عادةً أقل شيوعاً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، لكنّ هاتين المنطقتين قدمتا مؤخّراً أمثلة بارزة على هذا النوع من العمليات.

الإطار 3-2: تاي نالون – خلق مشهد من الثقة



«النتيجة الأكبر جدوى هي أنّنا تمكَّنا من خلق مشهد من الثقة» – تاي نالون، مؤسِّسة آوس فاتو، البرازيل

كانت تاي نالون تعمل مراسلة سياسية منذ سبع سنوات، عندما بدأت في عام 2014 تشعر بالإحباط المتزايد، في لحظة من عدم الاستقرار السياسي، بسبب استمرار عدم التحقّق من البيانات العامة الحساسة. ونظراً لعدم قدرتها على تخصيص وقت كافٍ في مكان عملها آنذاك، فقد بدأت بجديّة في النظر في إمكانية نجاح خدمة فحص الوقائع كمشروع قائم بذاته.

في تموز/يوليو من عام 2015، أطلقت نالون مبادرة أوس فاتوس (Aos Fatos) (نحوَ الحقائق)، وهي أول خدمة مستقلة ومستمرة للتحقق من الحقائق في البرازيل. وتسعى خدمة أوس فاتوس، بتمويل من مجموعة من شراكات التحرير، ورعاية القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومساهمات القرّاء، إلى تقديم تحقيق شفاف ومحايد للقضايا السياسية المحلية والوطنية على السواء. وخلال العامين الأولين من تشغيل هذه الخدمة، تحقّقت أوس فاتوس من 400 خطاب ووثيقة وخلاصة وإعلانات، وأصدرت أيضاً عدداً من التقارير الاستقصائية. وتوضح أوس فاتوس كيف واكبَ الصحفيون الطبيعة المتغيرة للبيئة الإعلامية الرقمية. وعلى الرغم من أن العصر الرقمي قد خلق منابر وفرصاً جديدة لوسائل الإعلام المستقلّة، فقد مكَّن أيضاً من تسارع انتشار الحقائق غير المتُحقَّق منها والأكاذيب.

في حوار مع مركز نايت للصحافة في الأمريكتين، تشير نالون إلى أن «التحقّق من المعلومات موجود دائماً، بل هو أساس من أسس الصحافة. والمشكلة هي أنه مع تزايد سرعة الصحافة اليومية والحاجة إلى تغطية الأحداث وقت حدوثها على شبكة الإنترنت، أصبحت هذه الطريقة مهملة بعض الشيء». وهذا أمر إشكالي لعدد من الأسباب. وكما تؤكد نالون، فإنه بسبب تدني مستوى الدراية الإعلامية والمعلوماتية والطبيعة سريعة الوتيرة لتقديم الأخبار الحالية، يمكن أن تؤدي الشائعات و«الأخبار الملفقة» دور قنبلة نووية. «فبإمكانها أن تنتشر بسرعة بين الناس، وهذا هو ما ينبغي علينا أن نواجهه: إنه وباء التضليل».

وأفضت نتائج عمل هذا الفريق الصغير المُكوَّن من أربعة موظفين دائمين إلى نتائج ملموسة، إذ أنشأ عديد من المؤسسات الإعلامية الكبرى في البرازيل خدمات خاصة بها لفحص الحقائق، وذلك على نحوٍ جزئي بفضل الاعتراف الذي تلقته أوس فاتوس من شركات مثل غوغل نظراً لجهودها الخاصة في مواجهة انتشار «الأخبار الملفقة». أمّا بالنسبة إلى نالون، فإن «النتيجة الأكبر جدوى هي أنّنا تمكّنا من خلق مشهد من الثقة تريد وسائل إعلام أخرى الآن أن تطوِّره».

وهي إذ تتحرك إلى الأمام، فإنها تشعر بإيجابية حيال الطريقة التي تتطوَّر بها وسائل الإعلام المستقلة في البرازيل والفرص التي أصبحت متاحة لوسائل الإعلام الجديدة، فتقول: «هناك اتجاه جيِّد في البرازيل بشأن الإعلام المستقل ووسائل الإعلام الصغيرة... وأنا متفائلة، لأنّنا أخيراً نرى شيئاً مهنياً، وموضوعياً وقابلاً للمساءلة».

غير أن نزع الشرعية عن وسائل الإعلام موجود بشكل مكثّف في كثير من المناطق ويظهر على نحو خاص أثناء الانتخابات. وهناك تكتيك شائع يتمثل في طمس التمييز بين وسائل الإعلام الإخبارية ذات الاتجاه السائد، وكتلة المضامين غير المتحقق منها على وسائل التواصل الاجتماعي. فعندما تنزع الجهات الفاعلة القوية في الديمقراطيات الراسخة صفة الشرعية عن وسائل الإعلام على نحوٍ متزايد، فإنه يُنظر إلى ذلك على أنه يُعطي فرصة كبيرة للقادة في بلدان أخرى لتبنّي نفس الخطاب. ولجأ أولئك الذين يشغلون مناصب قوية إلى الإشارة إلى قصص إخبارية موثوقة على أنها «أخبار ملفقة» [كما نُوقِش في الفصل المعنون الاتجاهات في تعدّدية وسائل الإعلام] لنفي قصص إخبارية نقدية. ومرة أخرى، ظلّ هذا اتجاهاً متنامياً لسنوات عدة، لكنه أصبح قاعدةً في الفترة المشمولة بهذه الدراسة عن طريق استخدام الواسع لهذا الخطاب في البلدان الديمقراطية.

وحدثت أبرز عملية منهجية لنزع الشرعية عن وسائل الإعلام عندما هاجمت جهات فاعلة قوية عناصرَ رئيسية لوسائل الإعلام، بما فيها جعل هذه الهجمات جزءاً من الاتصال المنتظم مع الجمهور. إن نزع الشرعية هو شكل خفيّ وفعّال من أشكال الدعاية، ما يقلل ثقة الجمهور في وسائل الإعلام باعتبارها تؤدي وظيفة جماعية وحيوية لمراقبة الحكومة. إنّ نزع الشرعية، وهو أمر خطير بما فيه الكفاية بحد ذاته، يشجّع ويقوّي الهجمات التي ترتكبها فصائل أخرى في المجتمع على وسائل الإعلام. وإذا ما أخذنا كل هذا في الحسبان، فإن هذا كله له القدرة على تخويف الصحفيين وإعاقة الإيمان العام بالمبادئ الأساسية لوظيفة وسائل الإعلام والصحافة، فضلاً عن مصداقية الحقائق والعلم. ويمكن أن يكون لذلك آثار بعيدة المدى على وضع الصحافة وعلى سلامة الصحفيين وعلى الممارسات الديمقراطية الأساسية. ويمكن اعتبار نزع الشرعية جزءاً من مشكلة أكبر من الاستقطاب السياسي والاجتماعي، بما فيها الهجمات المستمرة على شرعية المؤسسات العامة، بما فيها الهيئات القضائية المستقلة، في جميع أنحاء العالم. ولئن كان التهديد الواسع لاستقلال وسائل الإعلام واضحاً، فهناك جوانب محدَّدة من عملية نزع الشرعية يمكن إيرادها بالتفصيل هنا. ويتمثّل أحد الآثار في إضعاف المؤسسات الإعلامية (انظر الشكل 3-3) بجعلها أكثر عرضةً للتقاضي.

الشكل 3-3: أثر نزع شرعية وسائل الإعلام على المجتمع



ولا تزال الجهود الرامية إلى الحدّ من التشهير الجنائي جارية في كثير من المناطق لكنّ الأخطار الناجمة عن دعاوى القانون المدني ذات التكاليف المرتفعة والمخاطر العالية تتزايد أيضاً، ما يؤدي إلى احتمال أكبر بإفلاس وسائل الإعلام. ويضعف الاستقلال إذا بات حق الصحفيين في انتقاد الموظفين العموميين مهدَّداً. ويمكن أن يُفضي الهجوم العام على وسائل الإعلام إلى اتخاذ تدابير تجعل الصحفيين أكثرَ عرضةً للمسؤولية عن نشر أسرار الدولة، كما يمكن تقليل قدرتهم على حماية المصادر. إنَّ نزع الشرعية عن وسائل الإعلام يجعل من السهل تبرير هذه التغييرات القانونية التي تجعل مؤسسات الأخبار محفوفة أكثر بالمخاطر.

ويُظهِر الإطار القانوني المثاليّ الذي يوجد حالياً في المجتمعات في جميع أنحاء العالم دلائلَ على التحوّل من مفهوم الإطار باعتباره حِصناً يدافع عن حرية وسائل الإعلام إلى مفهوم حرية وسائل الإعلامية القائمة على عجلة التوازن بين العداء والحماية.

وقد أدّى نزع الشرعية عن كيفية عمل وسائل الإعلام في المجتمع، بطريقة منظمة منهجية وبموافقة الدولة، إلى عملية إسكات انتقائية. فعن طريق تقويض وسائل الإعلام بشكل عام، يمكن للحكومة أن تحوز السلطة لإطلاق العنان للتصيّد والتسلّط سعياً إلى كتم أصوات الجماعات الساخطة، التي تكون في الغالب الأقليات السياسية أو العرقية. وفي بعض المناطق، تُقرن عملية نزع الشرعية بهجمات أوسع نطاقاً على وسائل الإعلام المستقلة: فقد أغلقت ممتلكات رئيسية أو بيعت إلى أطراف لها علاقات مع الحكومة. ثم إن الوافدين الجدد المرتبطين بسلطة الدولة والموارد الضخمة يكتسبون تأثيراً. وقد تؤدي معارضة هذه الضغوط إلى تعزيز الدفاع عن الصحافة كمجتمع مدني وتعبئة الجمهور للاحتجاج، لكن في بعض الحالات، يؤدي هذا الصراع إلى اللامبالاة الناجمة عن الخوف أو إلى الانسحاب. وأخيراً، يخشى المعلنون والمستثمرون من نزع الشرعية.

ويؤدي استقلال وسائل الإعلام ونشر المعلومات دوراً هاماً في خلق المعارف وفي عملية صنع القرار الديمقراطي. وتؤثر تكتيكات نزع الشرعية على هذه الوظيفة عن طريق التشكيك في جدوى المعلومات، ما يترك أسئلة مفتوحة فيما إذا كانت وسائل الإعلام متحيِّزة بحيث تكون أقلّ قدرةً أو غير قادرة على الحصول على البيانات ذات الصلة، وإضعاف الثقة في المعايير المهنية للصحفيين بمحو فكرة وجود رواية للواقع يمكن التحقق منها. ويُدفَع النقاش إلى التنافس حول حقائق سرية معينة، بدلاً من تقييم أشكال السرد الأوسع التي تعطي المعاني للوقائع والتي تحشد هويات الجمهور بطرق مختلفة. وطغى على مثل هذه الاعتبارات الأعمق صورة متعمَّدة للصحافة باعتبارها «المعارضة» التي تُفسِد سمعة وسائل الإعلام وتُضعِف استقلالها وتقوِّض الحوار ومُثُل حرية التعبير.

كما أن نزع الشرعية يضعف أوجه الدعم المؤسسي الجوهري الأخرى لحرية التعبير. ويعتمد مفهوم سيادة القانون – الذي يُعدّ مركزياً لحرية التعبير – على إمكانية التوصل إلى توافق بشأن التحرِّي القائم على الحقائق. ولا يمكن أن تضمن القرارات غطاءً يستند إلى قاعدة ما لم تكن هناك طريقة للاتفاق على أسس وقائعية. ويمكن أن تتعرض قدرة الصحافة على المساهمة في ذلك للخطر بسبب التشكيك المستمر في وضعها.

الاستحواذ على وسائل الإعلام

يشير مصطلح «الاستحواذ» على وسائل الإعلام إلى مجموعة كاملة من القوى التي يمكن أن تقيّد أو تَحْرِف التغطية. وقد عُرِّف المصطلح بأنه «حالة لم تنجح فيها وسائل الإعلام في أن تصبح قائمة بذاتها في إظهار إرادة خاصة بها، ولم تستطع أداء وظيفتها الرئيسية، ولا سيّما إطلاع الناس. وبدلاً من ذلك، استمرت في حالة وسيطة استخدم فيها أصحاب المصلحة، ليس الحكومة فحسب، وسائل الإعلام هذه لتحقيق أغراض أخرى» [18]. ويُفسِد الاستحواذ الدورَ الرئيسي الذي ينبغي على وسائل الإعلام الاضطلاع به، ألا وهو: إعلام الجمهور، إذ تتحوّل وسائل الإعلام بدلاً من ذلك إلى اختيار التقيّد بالتأثير التجاري[19] . ويُعتبر تعاون القطاع الخاص من السمات المميِّزة للاستحواذ على وسائل الإعلام، مقابل تعبيرات أكثر صراحة عن سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام. ففي جميع المناطق، هناك أمثلة على سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام بطريقة أصبحت أيضاً متشابكة تشابكاً خبيثاً مع المصالح التجارية الخاصة وهي توحي جزئياً بوهم أنها وسائل إعلام حرة ومستقلة.

والحالات على ذلك متفشية في جميع المناطق عن مدونين ومواطنين صحفيين يسلِّطون الضوء على قضايا محدَّدة ويكتبون تقارير على الأرض أثناء الاحتجاجات [20]. وقد ساهمت منابر التواصل الاجتماعي بشكل كبير في تيسير مشاركة المعلومات، ما خلق سُبُلاً غير مسبوقة لكشف الفضائح، وتقديم بدائل تفسيرية للأحداث، وتحدِّي أشكال السرد المهيمنة. وهذا يُظهِر الاستقلال.

ومع ذلك، فهناك أيضاً أمثلة كثيرة على جهات فاعلة سياسية واقتصادية تتدخّل لتشكيل وسائل الإعلام حيث يتعذر الاستحواذ الكامل عليها بسهولة. وتفيد تقارير بأن «المتصيّدين» المدفوع لهم الذين يؤدّون إلى ظواهر مثل «تويتر المدفوع» وهجمات الغوغاء، إلى جانب «الأخبار الملفقة» والشائعات، قادرون على نشر هجماتهم على الصحفيين المستقلين على نطاق واسع بمساعدة برمجيات «بوت» (bots). وفي معظم أنحاء أفريقيا، أصبح اتجاه «المتصلين المتسلسلين» شائعاً على نحو متزايد. وتلاحظ هذه الظاهرة أيضاً في مناطق أخرى، كما هو الحال في أمريكا الشمالية حيث يشار إلى هذه الظاهرة عادة باسم «العشب الصناعي»، وغالباً ما يكون المتصلون المتسلسلون أفراداً مكلَّفين من جهات سياسية فاعلة للاتصال باستمرار بالبرامج الإذاعية التي تعتمد على اتصالات الجمهور بقصد حَرْف البرنامج أو التأثير عليه لتحقيق مصلحة خاصة بهم[21] . وفي بعض الحالات، قد يكون البرنامج متحيّزاً بشكل هيكلي تجاه هذه الجهات الفاعلة (على سبيل المثال، كأن يكون هناك هاتف مُخصَّص لأولئك الذين خططوا للاتصال بالبرنامج ولهم تعاطف سياسي معيَّن) لكنْ في حالات أخرى تكون العملية أكثر تخصّصاً إذ تنهال على برنامج إذاعي مُعيَّن مكالمات من متصلين متعاطفين[22].

وتصدِّياً لهذا الاختطاف، أكَّدت رابطات الصحفيين والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على أهمية المعايير المهنية القوية فضلاً عن الدراية الإعلامية والمعلوماتية [انظر القسم 2-4-6 المعنون الاتجاهات في تعدّدية وسائل الإعلام].

---

18 .Zielonka 2015; Gagliardone and Pohjonen 2016

19 .Mungiu-Pippidi 2013, 40–41

20 Allan and Thorsen 2009, vol. 1; Allan 2013; Hänska-Ahy and Shapour 2013; Mutsvairo 2016; Thorsen and .Allan 2014, vol. 2; Wall 2015

21 .Gagliardone 2016

22 .Brisset-Foucault 2016; Stremlau, Fantini, and Gagliardone 2015

أوجه التنظيم المالي ونماذج الأعمال

يتطلب استقلال وسائل الإعلام إيلاء اهتمام بأوجه التنظيم المالي حتى لا تكون الكيانات الإعلامية مركَّزة بشكل مفرط من حيث قوة الملكية، ولا تكون مُهدَّدة بالإفلاس، بل تكون هناك منافسة كافية في هذا القطاع. ومن المهم أيضاً وجود آليات توفِّر تمويلاً مستداماً لهيئات بث الخدمة العامة حتى تتمكّن من تفادي التقييدات التي تحُول بينها وبين أن تصبح ناطقة باسم الحكومة أو تصبح وسائل إعلامية مدفوعة بدوافع تجارية.

إن الأداء الاقتصادي الأفضل للشركات الإعلامية الموحَّدة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين أدائها كمؤسسة إخبارية، على الرغم من أن ذلك عادةً ما يكون شرطاً ضرورياً. ولا تكفي ملكية الشركات لوسائل الإعلام، تمييزاً لها عن ملكية الدولة والتنظيم الحكومي الصارم، لتحقيق استقلال التحرير. ولئن كانت الشفافية في ملكية وسائل الإعلام قد تحسَّنت على مدى السنوات القليلة الماضية، فقد رجع هذا التحسّن على نحوٍ جزئي لاتجاه الشركات الإعلامية لزيادة رؤوس أموالها عن طريق دخول البورصة، حيث يكون لزاماً عليها أن تكشف عن هياكل ملكيتها. وقد أُحرِز مزيد من التقدم في شكل عدد من الدعاوى القانونية المتعلقة بتركُّز ملكية وسائل الإعلام، ما ساعد على زيادة تعرض الهياكل الإعلامية للمحاكم. بيد أن الاتجاه نحو الشفافية في ملكية وسائل الإعلام أصبح أكثر صعوبة إذ يُستخدم وكلاء في أجزاء كثيرة من العالم لإخفاء ملكية وسائل الإعلام الحقيقية والتأثير على الاستقلال.

وهناك ضوابط لرأس المال الخاص بوسائل الإعلام في جميع المناطق لإدارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الإعلام. وقد أصدر عديد من الحكومات في مناطق أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا والمحيط الهادي قوانين ولوائح تنظيمية صارمة تحدُّ أو تحظر ملكية وسائل الإعلام الأجنبية، ولا سيِّما في قطاعي البث والاتصالات، مع تأثير متباين على استقلال التحرير. وفي أمريكا اللاتينية، تَفرِض قرابة ثلثي البلدان الخمسة عشر المشمولة بدراسة للبنك الدولي عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيوداً على الملكية الأجنبية في قطاع نشر الصحف. وتضع جميع البلدان تقريباً حداً أقصى للاستثمار الأجنبي في قطاع الإعلام، على الرغم من أن الاستراتيجية المتَّبعة في المنطقة تتمثَّل على نحو متزايد في استيعاب رأس المال الخاص والأجنبي والخبرة في إدارة وسائل الإعلام دون فقدان الملكية والسيطرة السياسية على قطاع الإعلام[23]. وقد أدّى تغيير أنماط ملكية وسائل الإعلام والسيطرة عليها إلى نزاع بين استقلال التحرير المحميّ من جهة والاعتبارات التجارية لإنتاج الأخبار من جهة أخرى، ما أدّى إلى عدم وضوح الأخلاقيات، وعدم حماية المؤسسات الإعلامية، وإضعاف هوية ومهنية الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. وفي الوقت نفسه، يُعدُّ تنظيم مسائل الملكية أكثر تعقيداً حينما تصبح الشركات منابر إنترنت تغطي ولايات متعدِّدة، على الرغم من أن قانون المنافسة والضرائب الأوروبي قد تصدّى لبعض التحدّيات في هذا الصدد، مع تأثير غير واضح على مسألة استقلال المضامين الصحفية على شركات الإنترنت.

---

[23] The World Bank, International Finance Corporation (IFC), and Development Bank of Latin America (CAF) 2013.

وقد أثّرت الاعتبارات المالية أيضاً على استقلال وسائل الإعلام مع تغيُّر نماذج الأعمال. وعبر هذه الصناعة، أعادت وسائل الإعلام تقييم مسألة أين تكمن القيمة في المضمون الإعلامي، مع زيادة مقابلة في برامج التنمية الحكومية، والشركات المنتفعة، والمصالح الخاصة الأخرى التي تموِّل المضامين الإعلامية بنفسها أو بتمويل مشترك. وقد كانت هذه الأنواع من التمويل شائعة تاريخياً في وسائل البث الدولية، وهي تؤثِّر عادةً على المضامين الإعلامية الفعلية، والتأطير، و «الخطوط الحمراء» التي تختلف عن المبادئ المهنية التي يشعر الصحفيون أنهم غير قادرين على تجاوزها.

وفي حين اعتمدت شركات الإعلام الكبرى على جذب معلنيها عبر الإنترنت، يوجد الآن كثير من الوسطاء عبر الإنترنت مثل إعلانات غوغل (Google Ads)، ما يعني بشكل فعّال أنه يمكن للشركات الصغيرة على الإنترنت الحصولَ على بعض العائدات دون الحاجة إلى إنشاء مرافق مخصَّصة – على الرغم من أن متطلبات منابر مثل فيسبوك لوضع مضامين الفيديو، وكذلك القدرة على تغيير وظيفة تلقيم الأخبار دون التشاور تُضرّ بالفعل باستقلال التحرير. وبالإضافة إلى ذلك، لم يعد بوسع المؤسسة الإعلامية المعنية أن تمارس سيطرة قوية على الإعلانات التي تظهر، كما أنها لا تستطيع الاستفادة من الانتفاع بالبيانات الكاملة للجمهور لتعزيز آفاق الإيرادات الخاصة بها.

تصوّرات الصحفيين عن استقلال وسائل الإعلام

وفقاً لمنظمة دراسة عوالم الصحافة (Worlds of Journalism Study)، رأى صحفيون من 18 بلداً من أصل 21 بلداً شملهم الاستطلاع في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أن حريتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحرير بشكل مستقلّ بدأت تتقلص في السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، ففي جميع المناطق الأخرى، أفاد عدد وافر من الصحفيين في معظم البلدان بأن حرية التحرير لديهم قد تعزَّزت (انظر الشكل 3-4)[24]. وكان هذا التحسن الملحوظ في حرية التحرير قوياً بوجه خاص في أفريقيا وفي المنطقتين الفرعيتين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ويبدو أن هناك اتجاهاً مماثلاً قد أثّر على التصوّرات بشأن مصداقية الصحافة كما يتصوّرها الصحفيون أنفسهم. وقد تحسّنت هذه التصورات في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والدول العربية، في حين انخفضت في معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والغالبية العظمى من بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (انظر الشكل 3-5).

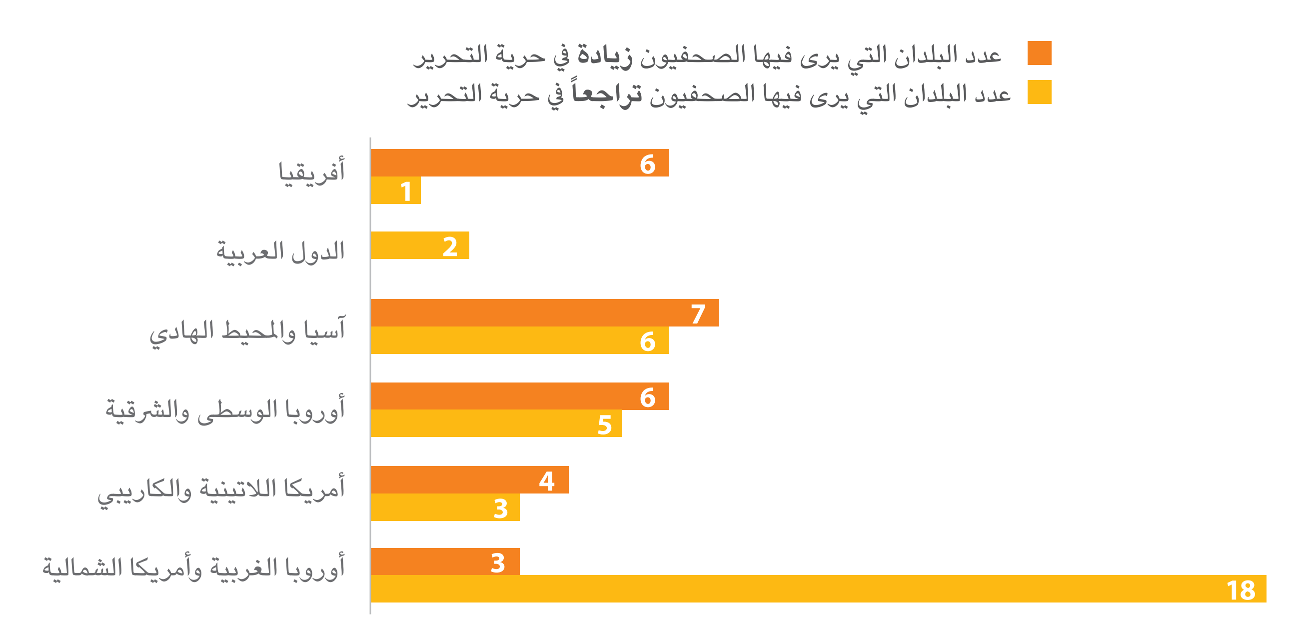
ومع ذلك، هناك بعض الدلائل على أن بعض أوجه التدنّي المتصوّر في استقلال وسائل الإعلام في أجزاء من العالم قد يتخذ مساراً معاكساً. ففي حين أنه من السابق لأوانه أن نتمكن من تحديد حجم هذه الظاهرة، يستثمر المواطنون في بعض بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ويعملون بنشاط لدعم وسائل الإعلام. وفي حين لا تزال مبيعات الإعلانات المطبوعة في هذه الدول تنخفض انخفاضاً ملحوظاً، تشير بعض الصحف إلى زيادة في إيرادات الإعلانات الرقمية والاشتراكات التي أتاحت لها توسيع غرف الأخبار التي كانت تواجه في السابق صعوبة مالية كبيرة[25]. ويعكس هذا التطور جزئياً العلاقة بين العلامات التجارية الرئيسية للأخبار والدورات الانتخابية، لكنْ قد يشير أيضاً إلى استعداد متزايد من جانب القراء لدفع ثمن المضامين الرقمية عالية الجودة.

---

[24] Worlds of Journalism Study 2016. دراسة عوالم الصحافة هي مشروع أكاديمي تأسس لتقييم حالة الصحافة في جميع أنحاء العالم تقييماً منتظماً. وجمعت أحدث موجة قامت بها الدراسة باحثين من 67 بلداً، أجروا مقابلات مع 500 27 صحفي خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016.

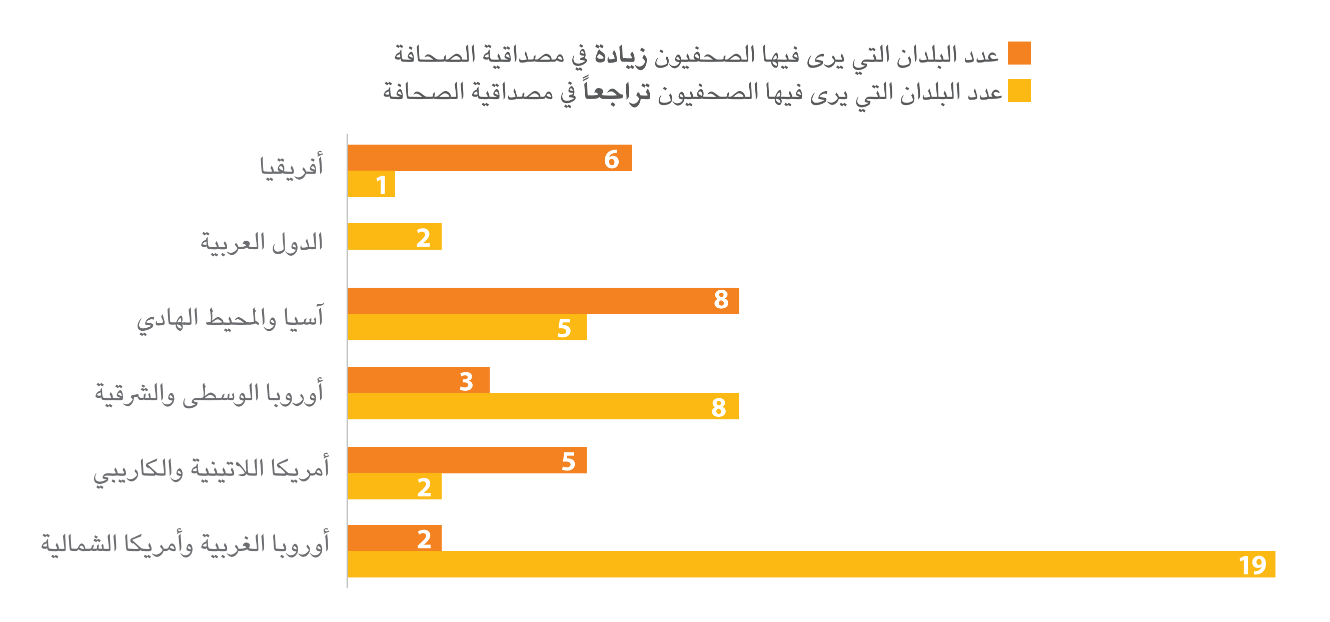
[25] Chatterjee 2017; Doctor 2016.

الشكل 3–4: الاتجاهات في تصوّر الصحفيين لحرية التحرير



المصدر: Worlds of Journalism Study. 2016. Change: Journalists' freedom to make editorial decisions

الشكل 3–5: الاتجاهات في تصوّر الصحفيين لمصداقية الصحافة



المصدر: Worlds of Journalism Study. 2016. Change: Journalists' freedom to make editorial decisions

المهنية والجهود المبذولة لتخفيف التدخل السياسي والاقتصادي

تعزِّز المهنية استقلالَ وسائل الإعلام، من حيث الهيئات التنظيمية والمعايير الصحفية على السواء. وفي بعض البلدان، يبدو أن صعود هيئات تجارية باعتبارها موقعاً مُهيمناً للدعوة يحدّ من تعدد الأصوات المعنية أو المستشارة لصالح أولئك الذين يمثلون مصالح المُلاك في المقام الأول في صنع القرار. وقد حدث ذلك بعد أن زادت قوة ضغط النخبة من وسائل الإعلام إثر اندماج الملكيات، ولاسيّما في أمريكا الشمالية. وفي بعض الحالات، قد يكون الاستقلال الرسمي النسبي لهيئة التنظيم الإعلامي عن الحكومة أكثرَ عرضة للاستحواذ من جانب المصالح التجارية. ويحصل أن يقوم بعض أعضاء مجالس إدارات هذه الهيئات والجمعيات التجارية بإسكات مجموعات عمل حكومية وهم أعضاء في اللجان. وكثيراً ما يسهِّل هؤلاء الأعضاء مشاركة غير مباشرة من الجمعيات في صياغة قوانين وسائل الإعلام وسياساتها.

إن الطلب المجتمعي على إضفاء المهنية على الهيئات التنظيمية والإعلامية كبير. فهناك جهد عالمي مكثَّف لتحويل المواقف العامة والحكومية تجاه هذه المعايير الدولية. وقد ساعدت التحالفات الحكومية، مثل ائتلاف الحرية عبر الإنترنت والمنظمات غير الحكومية مثل الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (IFEX) ومبادرة الدفاع القانوني لوسائل الإعلام، على تعزيز التأييد العام لمعايير حرية التعبير التي تدعم الاستقلال. وهناك أيضاً جهود متواصلة في جميع أنحاء العالم لتدريب أفواج جديدة من محامي وسائل الإعلام وتوعية القضاة بحرية التعبير وقضايا الاستقلال. وأتاحت اليونسكو تدريباً في هذا المجال إلى 5000 موظف في القطاع القضائي في أمريكا اللاتينية، وبدأت مبادرةً مماثلةً في أفريقيا. وفي حين ظلت المبادرات المعيارية إلى حد كبير ضمن اختصاص منظمات تطوير وسائل الإعلام والمنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، تُظهِر شركات التكنولوجيا اهتماماً متزايداً بهذه الأنشطة، ولا سيما أنها تحاول التأثير على السياسات على المستوى المحلي. وقد أنشأت كل من غوغل وفيسبوك وغيرهما مؤخَّراً مكاتب للسياسات في أفريقيا والمنطقة العربية مع ولاية لدعم تطوير السياسات والأطر القانونية المواتية لمنتجاتهما، وكذلك دعم المحامين وصانعي السياسات المستنيرين.

وكما أشار تقرير الاتجاهات العالمية الأول، فإنه على الرغم من وجود عدد من مدونات السلوك الأخلاقي للصحفيين الذين يتطلعون إلى وضع عالمي، بل بعضها كان «للصحفيين والمدونين على الإنترنت»، فإن معظم وكالات الأنباء عبر الوطنية ومحطات البث تلتزم بقواعدها الخاصة، على الرغم من أنها ليست جميعها متاحة لعامة الجمهور[26].

في معظم المناطق، وضعت الصحف مدونات للسلوك خاصة بها مع قيم ومعايير متّسقة يتعين على الناشرين والصحفيين مراعاتها. وبغية ضمان الممارسات الجيّدة، ظهر اتجاه آخر إذ عيَّنت بعض الصحف أميناً للمظالم أو ممثّلاً للقراء لمعالجة الشكاوى المقدَّمة من الجمهور. وفي كثير من البلدان، تعمل المجالس والرابطات الصحفية عملَ النقابات العمالية للصحفيين التي تسعى إلى تحسين ظروف العمل وإزالة الحواجز التي يواجهها الصحفيون عند جمع الأخبار. وتُشكَّل مجالس صحافة مستقلة، بحسب البلد، على أساس غير قانوني، وفي بعض الحالات تُكلَّف بحسب ما يقضي القانون.

---

[26] اليونسكو 2014(أ).

وفي حين تساعد مثل هذه التطورات على تعزيز المساءلة المهنية الفعّالة، فإنها تحتاج إلى كفالة استقلالها السياسي والاقتصادي باستمرار. وتوجد أوجه من التحيّز المتباين في بعض وسائل الإعلام الخاصة لتعزيز المصالح السياسية أو الاقتصادية للمقربين من الحكومة أو داخلها. وعلى العكس من ذلك، تنشر وسائل الإعلام الأخرى مضامين مثيرة مع ميل قوي مناهض للحكومة، إذ تفضِّل تحقيق أرباح أعلى أو مكاسب سياسية على حساب الدِّقة المستندة إلى وقائع.

وإلى جانب نموّ الدورات على شبكة الإنترنت، بما فيها الدورات الجماعية المفتوحة المتاحة على الإنترنت (MOOCs) وزيادة النفاذ إلى الإنترنت في جميع مناطق العالم على مدى السنوات القليلة الماضية، حصلت زيادة كبيرة في المواد التدريبية على الصحافة عبر الإنترنت. مثلاً، نشرت اليونسكو أدلة مستفيضة للصحفيين بشأن مجموعة من المواضيع بدءاً من كتابة التقارير المراعية لمسائل النزاع إلى التقارير الاستقصائية، وأعدَّت مناهج دراسية عبر الإنترنت، بما فيها منهج دراسي نموذجي لتعليم الصحافة ودورة عن الدراية الإعلامية والمعلوماتية على الإنترنت. وهناك أمثلة عن جامعات في البلدان النامية، مثل أفريقيا، تتعاون مع جامعات في أمريكا الشمالية أو أوروبا في عمل دورات صحفية وإعلامية ودعم مختلف أشكال التعلّم عن بُعد. وهناك عدد من برامج التعلّم عن بُعد تتخذ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مقرّاً لها، مثل مركز الفرسان للصحافة في الأمريكتين، الذي يقدِّم أيضاً دورات دراسية في البلدان التي تتكلم الإسبانية في أمريكا اللاتينية. وأكاديمية بي بي سي مثال بارز آخر. وتمنح جامعة جنوب أفريقيا لجمهور عالمي عبر الإنترنت درجات ودورات قصيرة، تشمل درجات ودورات بشأن وسائل الإعلام. وتساعد هذه المبادرات على تحسين الانتفاع وتوسّع نطاق فكرة معيارية وممارسة الصحافة عن طريق زيادة مجموعة الصحفيين المُدرَّبين، بمن فيهم أولئك القادمون من المناطق التي لم تنتفع عادةً بالتدريب المحليّ والدورات المحليّة. ومع ذلك، فإن الحاجة المتعاظمة إلى تمكين الصحفيين من تغطية قصص معاصرة معقَّدة مثل أهداف التنمية المستدامة، والشعبوية، وعلم الوراثة والتكنولوجيا أبعد ما تكون عن الوفاء بها.

ويمكن أن يتفاوت الدعم المقدَّم من الجهات المانحة للمنظمات غير الحكومية لأجل تطوير وسائل الإعلام وحرية التعبير تفاوتاً كبيراً من سنة إلى أخرى، ما يشكّل تحديات كبيرة في مجال الاستدامة أمام المنظمات، ولا سيِّما في أجزاء من أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية. وأبرز تقرير صدر مؤخَّراً عن المركز الوطني للديمقراطية من أجل المساعدة الدولية في مجال وسائل الإعلام (CIMA) تأرجح عملية التمويل عبر تتبُّع تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لمختلف المناطق على مدى السنوات الثلاث الماضية[27]. ولا يزال التمويل المحلي لهذه المجموعات المستفيدة محدوداً في البلدان النامية. وتوصَّل التقرير نفسه إلى نتائج مضيئة من خلال دراسة استقصائية عن أولويات الجهات المانحة في تطوير وسائل الإعلام، ما يسلِّط الضوء على أهمية الانتفاع بالمعلومات (انظر الشكل 3-6).

ولا يزال تنسيق أنشطة المُموِّلين والمنظمات غير الحكومية يشكِّل تحدياً كبيراً يؤثر على قدرة الجهات المانحة الإعلامية على كفالة استقلال المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإعلامية التي تدعمها. وكثيراً ما تتغير الأولويات من سنة إلى أخرى وتحدِّد مختلف البلدان المانحة أولويات مختلفة للمواضيع، أحياناً بالتشاور مع المجموعات التي تدعمها، لكن في أوقات أخرى تمليها أولويات المانحين. وتقدِّم المؤسسات الخاصة التي تتّخذ من الشمال العالمي مقرّاً لها مِنَحاً كثيرة للمنظمات الإعلامية في الجنوب العالمي. وكثيراً ما توجَّه هذه الأموال لتغطية مواضيع محدَّدة ذات أهمية، مثل الصحة أو التعليم، ويمكن لهذه الهبات أن تدعم أو تضعف استقلال التحرير [28] ويواصل المنتدى العالمي لتنمية وسائل الإعلام السعي إلى تيسير التنسيق لكل من المانحين والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا القطاع.

---

27 Kalathil 2017.

28 Schiffrin 2017a.

الشكل 3-6: أولويات المانحين في تطوير وسائل الإعلام



المصدر: Kalathil, S., 2017. *A Slowly Shifting Field: Understanding Donor Priorities in Media Development*, CIMA Digital Report. Center for International Media Assistance (CIMA).

وتبذل الحكومات جهوداً متنامية، كاتجاه مضاد، لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية أو حظرها. ويمكن مشاهدة هذا الاتجاه أفضل مشاهدة في زيادة في التشريعات التي تقيِّد المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني[29]. وما بدأ منذ عقد من الزمان من جهود مجزأة فقط قد أدّت ببلدان في جميع المناطق الآن إلى اعتماد تشريعات تستهدف المنظمات غير الحكومية المعنيّة بتطوير وسائل الإعلام[30]. وغالباً ما تشمل هذه التشريعات إيجادَ حواجز أمام التمويل الخارجي أو الأجنبي، وبذلَ جهود ترمي إلى تقييد من يمكنهم المشاركة في هذه المجموعات والمنظمات ودعمهم. وباستثناء بعض مشروعات الصحافة الاستقصائية الجديدة غير الرقمية التي لا تستهدف الربح بشكل رئيسي، شعرت كثير من المنظمات غير الحكومية في الجنوب العالمي باتجاه نحو قمع الدعم المقدَّم من المانحين. ولا ينطبق هذا الاتجاه المتمثّل في تقييد الاستثمار الأجنبي في أنشطة تطوير وسائل الإعلام عادةً على حالات الدعم الآتية من القوى الناهضة خارج الرتب التقليدية للبلدان المانحة لوسائل الإعلام.

---

29 Chatterjee 2017; Doctor 2016.

30 اليونسكو 2014(أ).

المساواة بين الجنسين واستقلال وسائل الإعلام

كما هو الحال مع حرية وسائل الإعلام وتعدّديتها، تكثر الجوانب الجنسانية لاستقلال وسائل الإعلام وتتنوع. ولكي تعمل وسائل الإعلام بفعّالية لمصلحة الجميع، يجب أن تتمتع المرأة والرجل بنفس فرص الانتفاع بالعمل وحرية العمل في صناعة الإعلام على نحو مستقلّ. وعلى الرغم من التشريعات التقدمية التي اعتُمدت عبر عقود، ووضع سياسات داخلية للمساواة بين الجنسين، وعمل النقابات الإعلامية، ما برحت أوجه عدم المساواة بين الجنسين تمثِّل مشكلة مستمرّة. ومن دون فرض جزاءات واضحة، ومن دون رؤية بشأن الفائدة المبتغاة، لم يكن ثمة زخم يُذكر لتعزيز المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، في دراسة أجريت عام 2016 بشأن آراء أعضاء مجالس الإدارات في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بشأن إدخال نظام الحصص، أبدى الأفراد الذين التزمت منظماتهم (وبلدانهم) باتخاذ إجراءات إيجابية لزيادة تمثيل المرأة تحمّساً لهذه الآثار؛ لكنْ على النقيض من ذلك، لم يُبدِ الأفراد العاملون في سياقات دون هذه الالتزامات حرصاً على تبني هذه الاستراتيجيات إلا نادراً[31].

وعند التصدي للمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واستقلال وسائل الإعلام، تطور خلال السنوات القليلة الماضية عدد من مبادرات الدعوة والرصد الإعلامي التي تتيح بيانات عن أوجه عدم المساواة المستمرة بين الجنسين. فبالإضافة إلى هذا العمل، برزت النقابات الإعلامية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية في العمل على حماية مصالح العاملات في وسائل الإعلام، والشروع في عقد مؤتمرات نسائية، وتعيين ضابطات، وعقد مؤتمرات للمرأة، ووضع كتيبات للممارسات الجيدة. فعلى سبيل المثال، يوجد لدى الاتحاد الدولي للصحفيين مجلس معنيّ بقضايا الجنسين يتولى تنسيق أعماله المركَّزة على الاعتبارات الجنسانية. ومنذ تأسيس المجلس المعنيّ بقضايا الجنسين، اتخذه الاتحاد الدولي للصحفيين أداة رئيسية لتوجيه المشاريع؛ وصياغة السياسات المتعلقة بقضايا الجنسين والممارسات الجيّدة؛ والدعوة إلى القضايا المستندة إلى الجنسانية وتعميمها في جميع أنحاء الاتحاد، ومشاريعه واتحاداته الأعضاء[32]. وخلال المؤتمر الذي عقده الاتحاد عام 2016، وُفِّرت الحماية لأعمال المجلس المعنيّ بقضايا الجنسين عبر إدراجه رسمياً في دستور الاتحاد الدولي للصحفيين. كما نشطت النساء العاملات في وسائل الإعلام أنفسهن في تشكيل شبكاتهن الخاصة لدعم بعضهن بعضاً وتشجيع بعضهن بعضاً، وتنظيم فعاليات، ووضع خطط للتوجيه ومنح جوائز تعترف بإنجازات المرأة.

المساواة بين الجنسين في مكان العمل في وسائل الإعلام

أظهرت البحوث التي أجريت على مدى العقدين الماضيين بشأن ظروف عمل النساء العاملات في وسائل الإعلام أن المرأة تواجه أحياناً عداءً في غرفة الأخبار، وهو ما يمكن تفسيره جزئياً بعدم وجود سياسات تنظيمية تتعلق بالمساواة بين الجنسين وآليات الإبلاغ عن المضايقات. ووجدت الدراسة العالمية التي أجرتها المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية لعام 2011 بشأن النساء في وسائل الإعلام، المشار إليها في الفصل السابق، أن أكثر من نصف مؤسسات الإعلام الإخباري المشمولة بالدراسة لديها سياسة على مستوى الشركة بشأن المساواة بين الجنسين، وإنْ وُجِدت اختلافات كبيرة بين المناطق[33]. وكان لدى أكثر من ثلثي المنظمات التي توجد مقارّها في أوروبا الغربية وأفريقيا مثل هذه السياسات، مقارنة مع رُبْع المنظمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأقل من 20 في المائة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

---

[31] Wiersema and Mors, 2016.

[32] International Federation of Journalists (IFJ) n.d.

[33] Byerly 2011.

وخلص تقرير أعده المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين عام 2013، الذي درس 99 داراً إعلامية رئيسية في جميع أنحاء أوروبا، إلى أن ربع المنظمات لديها سياسات تتضمن أحكاماً تتعلق بالمساواة بين الجنسين، وكثيراً ما يكون ذلك جزءاً من التوجيهات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالمساواة في المجتمع. ومن الجدير بالذكر أنه من بين المنظمات التسعة والتسعين، كانت هيئات الخدمة العامة أكثر احتمالاً من الهيئات التجارية في وضع سياسات للمساواة. غير أن دور وسائل الإعلام التي لديها مثل هذه السياسات تفتقر في العادة إلى آليات لرصد فعاليتها، مما يحدّ من قدرتها على إحداث التغيير. ومع ذلك، فإن التقييدات المفروضة على ممارسات العمل الرامية إلى التصدّي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين لا تعكس افتقاراً إلى الدعوة إذ توجد أدلة على تزايد الالتزام بالمساواة بين الجنسين من جانب المؤسسات الإعلامية.

رصد وسائل الإعلام والدعوة

بالإضافة إلى مشروع الرصد الإعلامي العالمي [انظر الاتجاهات في تعدّدية وسائل الإعلام: المساواة بين الجنسين وتعدّدية وسائل الإعلام]، هناك كثير من المبادرات الإقليمية التي ترصد بانتظام الجوانب الجنسانية في وسائل الإعلام، وبعضها يعمل أيضاً مع الصحفيين لتشجيع التغيير داخل غرف الأخبار. فعلى سبيل المثال، تقود منظمة حلقات الوصل بين الجنسين (Gender Links)، التي أُنشأت عام 2001 في جنوب أفريقيا لتعزيز «المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام وعبرها» في الجنوب الأفريقي، مجموعةَ المؤسسات الإعلامية المكوّنة لتحالف البروتوكول الجنساني للجنوب الأفريقي. وتعمل المنظمة على تعزيز الدعوة لوسائل الإعلام من خلال مبادرات عالمية مثل التحالف العالمي من أجل المساواة بين الجنسين في مجال الإعلام (GAMAG)، واستضافة مؤتمرات القمة الجنسانية والإعلامية، ووضع سياسات بالتعاون مع الهيئات التنظيمية، والعمل مع منظمات إعلامية من خلال التدريب ووضع السياسات. وتعكف المنظمة حالياً على تطوير مراكز للتميز من أجل المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام في 108 غرفة إخبارية في جميع أنحاء الجنوب الأفريقي، وأنشأت ثمانية مراكز للتميز الجنساني في التعليم الإعلامي.
وفي عام 2016، أطلقت الرابطة العالمية للاتصال المسيحي (WACC) ومشروع رصد وسائط الإعلام العالمية (GMMP) وشركاء آخرين حملة لإنهاء التحيّز الجنسي في وسائل الإعلام بحلول عام 2020. وتشجِّع وتدعم حملة «أنهوا التحيّز الجنسي في وسائل الإعلام» مبادرات الدعوة التي تعزِّز التغييرات في السياسات الإعلامية وممارسة الصحافة. وتتّخذ هذه الحملة نهجاً متعدّد التخصصات وتستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات المختلفة لنشر الوعي، بما فيها سجل الأداء الجنساني الذي تقاس به المؤسسات الإعلامية.

وتولي الشبكة النسائية الافريقية للتنمية والاتصال (FEMNET)، التي أُنشئت في عام 1988 بوصفها جزءاً من مشروع أوسع نطاقاً لتعزيز تمكين المرأة في أفريقيا، أولويةً لتنمية المرأة في ميدان الاتصال، إذ أنشأت وتدير منابر لتبادل المعلومات والأفكار والاستراتيجيات والخبرات لتعزيز التعلم المتبادل وتنفيذ الأهداف المشتركة على نحو أكثر فعالية. وتقدم الشبكة النسائية الافريقية للتنمية والاتصال توصيات سياساتية استراتيجية من خلال إعداد التقارير وموجزات السياسات. وقادت الشبكة مبادرات واسعة النطاق لبناء القدرات المحلية، مثل تيسير انتفاع المرأة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا. وفي آسيا، شرعت شبكة نساء جنوب آسيا (SWAN) في تنفيذ مشروع بحثي بعنوان «المرأة من أجل التغيير: بناء وسائل إعلام مراعية للاعتبارات الجنسانية في جنوب آسيا». ويدعم برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال جزئياً هذا المشروع الذي يغطي تسعة بلدان في جنوب آسيا.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل عدد من المنظمات الوطنية على المستوى المحلي على الانتصاف من التفاوت في تمثيل المرأة ومشاركتها في وسائل الإعلام. ومن ذلك جمعية تنمية وإعلام المرأة (المعروفة اختصاراً باللغة العربية باسم «تام») التي تأسست في فلسطين في عام 2004. وتعمل جمعية «تام» مع النساء المحليات لتعزيز تمثيلهن تمثيلاً متزايداً في وسائل الإعلام، وتعزيز بيئة يكنّ فيها قادرات على التواصل الفعّال والدعوة لحقوقهن. وتوفّر «تام» تدريباً للمرأة على كيفية الانتفاع بمختلف المنابر الإعلامية واستخدامها، إضافةً إلى نشر الوعي المجتمعي وتعزيز مبادرات الدعوة. ومن الجدير بالملاحظة أن جمعية «تام» ساعدت على بناء القدرات وعملت على التصدّي للقوالب النمطية عن المرأة في وسائل الإعلام عن طريق إصدار أدلة بشأن مراعاة قضايا الجنسين، فضلاً عن تنفيذ مشاريع تهدف إلى زيادة فرص وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار والمشاركة المدنية.

الجمعيات المهنية الرسمية وغير الرسمية

إلى جانب منظمات الدعوة، هناك عدد من الشبكات الرسمية وغير الرسمية للمرأة العاملة في وسائل الإعلام تدعم المرأة في وسائل الإعلام. ويُعدّ التحالف من أجل المرأة في وسائل الإعلام (AWM) أحد أقدم هذه الشبكات، إذ أُنشئ أصلاً في عام 1951 باسم المرأة الأمريكية في الإذاعة والتلفزيون، وهو يدعم النساء في جميع وسائل الإعلام لتوسيع شبكاتهن، والمشاركة في التدريب والتطوير المهني والاحتفال بمواهبهن.

وفي عام 1975، بدأ التحالف برنامجه السنوي لمنح الجوائز اعترافاً بعمل صانعي البرامج ومقدِّمي المضامين في مجال النهوض بالمرأة وقضايا المرأة. وهناك مثال أكثر تركيزاً إقليمياً هو شبكة ماري كولفين للصحفيات، وهي عبارة عن مجموعة ثنائية اللغة بالإنكليزية والعربية على الإنترنت تضم صحفيات عاملات في العالم العربي وتهدف إلى مساعدة الصحفيات المحليات الضعيفات اللاتي يفتقرن إلى الدعم بشأن التدريب على السلامة، والعقود القانونية، والتأمين أو الرعاية النفسية[34]. وتربط الشبكة الصحفيات ذوات الخبرة بالصحفيات الجدد أو المعزولات من أجل التوجيه ودعم القرينات بعضهن بعضاً، وكذلك تعمل بشكل وثيق مع خبراء في قوانين الإعلام والأمن الرقمي والصحة والسلامة لكفالة تقديم المشورة والمساعدة المتخصصة.

وقد عقدت الاتحادات الإعلامية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مؤتمرات للنساء ونظَّمت حملات لتشجيع مزيد من النساء على الترشح لمناصب منتخبة داخل هياكل النقابات الرسمية. وفي عام 2001، وجد الاتحاد الدولي للصحفيين أن النساء يمثلن 29 في المائة من عضوية النقابات في 38 بلداً، لكن يمثلن 17 في المائة فقط من أعضاء هيئات الإدارات النقابية: فقد وجد الاتحاد في تقريره لعام 2010 أن تمثيل المرأة في مجالس الإدارات لم يزد عن 15 في المائة إلا قليلاً. وفي أوروبا، انخفض تمثيل المرأة في عضوية النقابات في الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2013 من 45 في المائة إلى 42 في المائة، وانخفض تمثيلهن في عضوية مجالس الإدارات أيضاً من 39 في المائة إلى 36 في المائة. ومن غير إجراء مزيد من التحقيقات المحلية حول وضع الصحفيات في المنظمات الإعلامية الأوروبية، فمن الصعب تحديد السبب في مثل هذا التدني، لكنّ أحد التفسيرات المحتملة أنه يشير إلى انخفاض في أعداد النساء في القوة العاملة في وسائل الإعلام ذي الاتجاه السائد في أوروبا، وزيادة في استخدام من يعملون لحسابهم الخاص، وكثير منهم من النساء. ووجود هذه المنظمات والشبكات والرابطات دليل على الأهمية التي توليها النساء لدعم بعضهن بعضاً في صناعة يسيطر عليها الرجال سيطرة كبيرة. ثم إن وجود هذه المنظمات يُظهر أيضاً أن هناك تقديراً وشهية للمساحات الاجتماعية المخصصة للنساء فقط، حيث يمكن للمرأة أن تتقاسم الخبرات والاستراتيجيات لا من أجل أن تتكيف فحسب، بل من أجل تزدهر في بيئة تنافسية ومحفوفة بالمخاطر كذلك.

[34] .Marie Colvin Journalists' Network n.d

ولكي تعمل وسائل الإعلام بفعّالية لمصلحة الجميع، يجب أن تتمتع المرأة والرجل بنفس فرص الانتفاع بالعمل وحرية العمل في صناعة الإعلام على نحو مستقلّ.

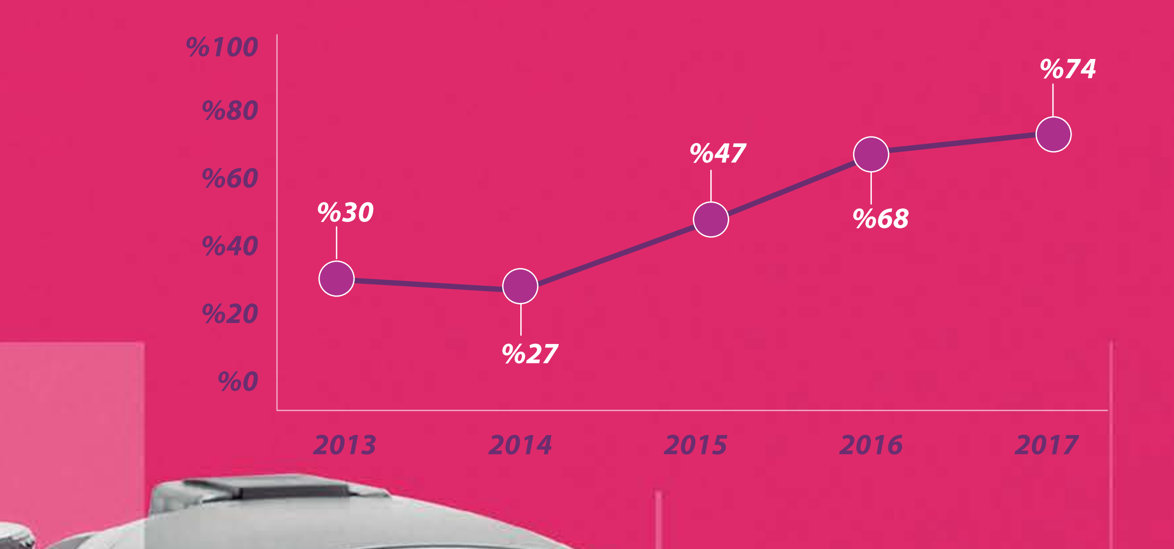
الخلاصة

من بين الجوانب الهامة لحرية الصحافة المعرضة للخطر، يُعتبر استقلال وسائل الإعلام من بين أكثر هذه الجوانب ضعفاً. إن الهدف من استقلال وسائل الإعلام له جانبان على الأقل: أولاً، أن تستقلّ الهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام عن النفوذ الحكومي والمصالح التجارية؛ وثانياً، أن تستقلّ وسائل الإعلام ويستقلّ الصحفيون أنفسهم عن السيطرة، سواء أكان ذلك من خلال المصالح السياسية أم الحكومية أم التجارية. وتشير التقارير الإقليمية الواردة في سلسلة الاتجاهات العالمية إلى أن بعض المناطق تشهد زيادةً في التوجّه الحكومي والمشاركة السياسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتراخيص والجزاءات. ثم إن هياكل الإعلام القليلة، التي تربطها علاقات وثيقة بالحكومة والسياسيين و/أو رجال الأعمال النافذين، تطغى على المعايير المهنية المستقلة في المصلحة العامة. إن زيادة الجهود المبذولة لتصوير وسائل الإعلام على أنها مجرد أداة للمعارضة السياسية، بدلاً من أن تكون مؤسسة يشمل دورها الاجتماعي أداء دور الرقيب الذي يحمِّل الحكومة الاضطلاع بالمهام، كانت عاملاً في إضعاف تأييد الجمهور العام والثقة في وسائل الإعلام. إن وجود مجتمعات منقسمة منهمكة في انتخابات استقطابية يعني أن أداء وسائل الإعلام أصبح سياسياً أكثر فأكثر. ولا تُصوَّر عناصر الصحافة باعتبارها وسطاء محترفين يعملون ضمن هياكل سرد متنوعة، بل بوصفهم حزبين سياسيين يقومون باختلاق المضامين، وبالتالي لا يستحقون مطالبات الحماية الصحفية. وقد اشتد هذا الاتجاه منذ صدور تقرير الاتجاهات العالمية الأول وانتشر جغرافياً. وقد تأثر كلا جانبي الاستقلال – أي عمل الوكالات الحكومية وإجراءات وسائل الإعلام نفسها – تأثراً عميقاً. وفي الوقت نفسه، واجه النظام البيئي الداعم للاستقلال، المكوَّن من المنظمات غير الحكومية وبرامج التدريب، تحديات، ولا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين عاملاً يؤثر في كيفية ممارسة الاستقلال.


SONY
Canon

زيادة الاستجابة

أصبحت الدول الأعضاء أكثر استجابة لطلبات اليونسكو بشأن سلامة الصحفيين، 2013-2017





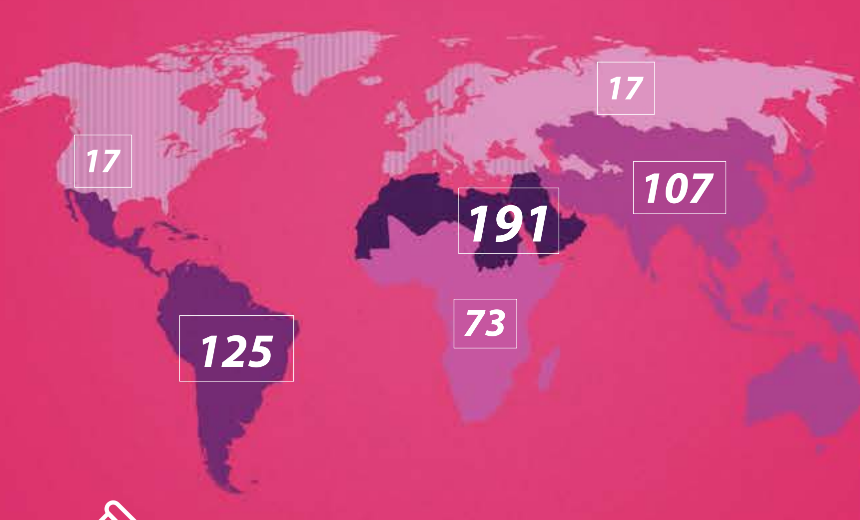
خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

الاتجاهات في مجال
سلامة الصحفيين



خريطة الصحفيين المقتولين بحسب المناطق، 2012-2016

- أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية
- أوروبا الوسطى والشرقية
- أفريقيا
- آسيا والمحيط الهادي
- أمريكا اللاتينية والكاريبي
- الدول العربية

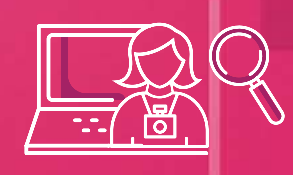




الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين

9 من 10

جرائم تفلت من العقاب



تفاقم المخاطر المحدقة بالسلامة الرقمية بما فيها الهجمات السيبرنية والمراقبة والقرصنة والترهيب وازدياد المضايقة على الإنترنت، وبخاصة ضد الصحفيات

توسع نطاق الهجمات



الاتجاهات في سلامة الصحفيين

نظرة عامة

لا تزال الصحافة مهنة خطرة في جميع أنحاء العالم. إن مصارحة السلطة بالحقيقة، والتحقيق في الجريمة والفساد، ومساءلة الحكومات وكتابة تقارير من السياقات غير الآمنة غالباً ما يحمل مخاطر الانتقام العنيف، والمضايقات أو الاحتجاز التعسفي.

وشهدت الفترة الممتدة بين عام 2012 وعام 2017 زيادة في تواتر وانتشار المضايقات والعنف الموجَّهين نحو الصحفيين مقارنة بالسنوات السابقة، وأبرزها عدد الصحفيين الذين قتلوا أثناء تأديتهم أعمالهم. وفي خضم استمرار الصراع والاضطرابات، لا تزال عمليات القتل في المنطقة العربية مرتفعة جداً؛ ومع ذلك، فمنذ بلوغ ذروة في عام 2012، بدأت الأعداد في الانخفاض ببطء. وشهدت منطقة أفريقيا أيضاً ذروة في وفيات الصحفيين في عام 2012، لكنها شهدت انخفاضاً كبيراً منذ ذلك الحين. وأظهرت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي اتجاهاً تصاعدياً كبيراً في حالات قتل الصحفيين، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والفساد.

وقد ازدادت حالات قتل الصحفيات خلال هذه الفترة (من خمس صحفيات قتلن في عام 2012 إلى 10 صحفيات في عام 2016)، أثبتت فيها المنطقة العربية أنها الأفظع، تلتها أفريقيا. وعلى الرغم من أن حالات قتل المراسلين الأجانب تميل إلى كسب الدعاية الدولية، فإن الصحفيين المحليين هم في الغالب مَن يلقون حتفهم وهم يُعدّون تقاريرهم المحلية عن الحرب أو الفساد أو أنشطة الجماعات الإجرامية. ويتبدّى هذا الاتجاه في جميع المناطق. وقد استهدفت الجماعات السياسية والمسؤولون العسكريون وجماعات المتمردين والميليشيات والمنظمات الإجرامية الصحفيين بشكل مباشر وسعت إلى إسكات أصواتهم.

ولا تزال المنطقة العربية تشهد معدلات عالية من عمليات الخطف والتعذيب، ولا سيّما من جانب الجماعات المتمردة. وتفيد التقارير بأن السَّجن التعسفي للصحفيين، الذي يشجِّع الرقابة الذاتية ويؤثِّر على حق عامة الجمهور في الحصول على المعلومات، قد استمر في الارتفاع، على الرغم من أن حكومات كثيرة أكّدت أن صحفيين بعينهم قد سُجنوا لأسباب لا علاقة لها بعملهم الصحفي. وقد شهدت حالات سَجن الصحفيين في إحدى الدول الأعضاء ارتفاعاً ملحوظاً في الأرقام في منطقة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

ويظل الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين هو القاعدة، إذ تطبّق العدالة في حالة واحدة فقط من كل 10 حالات. غير أن الدول الأعضاء أبدت استجابة متزايدة لطلب المديرة العامة لليونسكو الحصولَ على معلومات عن حالة التحقيقات القضائية في مقتل الصحفيين، إذ استجابت 74 في المائة منها – وإنْ بدرجات متفاوتة من التفاصيل –

في عام 2017، مقابل 30 في المائة في عام 2013. وفي عام 2013، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر يوماً دولياً لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، وهو ما يُلاحظ بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم.

ولا تزال السلامة الرقمية شاغلاً مُلحّاً، إذ تنتشر المراقبة التعسفية في جميع المناطق انتشاراً واسعاً، ما يعرِّض الصحفيين ومصادرهم للخطر ويشجِّع الرقابة الذاتية. وبالنسبة للنساء الصحفيات على وجه الخصوص، تظل المضايقات السيبرنية المعادية للمرأة تشكل تهديداً كبيراً، من شأنه إسكات الصحفيات وإعاقة تعددية وسائل الإعلام من حيث التنوع الجنساني في الإنتاج الإعلامي.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يعمل فيها كثير من الصحفيين، شهدت الفترة الممتدة من عام 2012 أيضاً تقدماً في مكافحة العنف ضد الصحفيين والنهوض بالوعي به، بما فيه من خلال خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

ويقدِّم هذا الفصل مزيداً من التفاصيل عن الاتجاهات بشأن سلامة الصحفيين منذ عام 2012، مع أخذ التهديدات المحدَّدة التي تواجهها الصحفيات واتجاهات السلامة الرقمية للصحفيين في الاعتبار. كما يوجز الإنجازات التي حققتها هيئات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والأوساط الأكاديمية، ومجموعات المجتمع المدني، والمنظمات الإعلامية في تعزيز سلامة الصحفيين ونشرها.

فهم سلامة الصحفيين

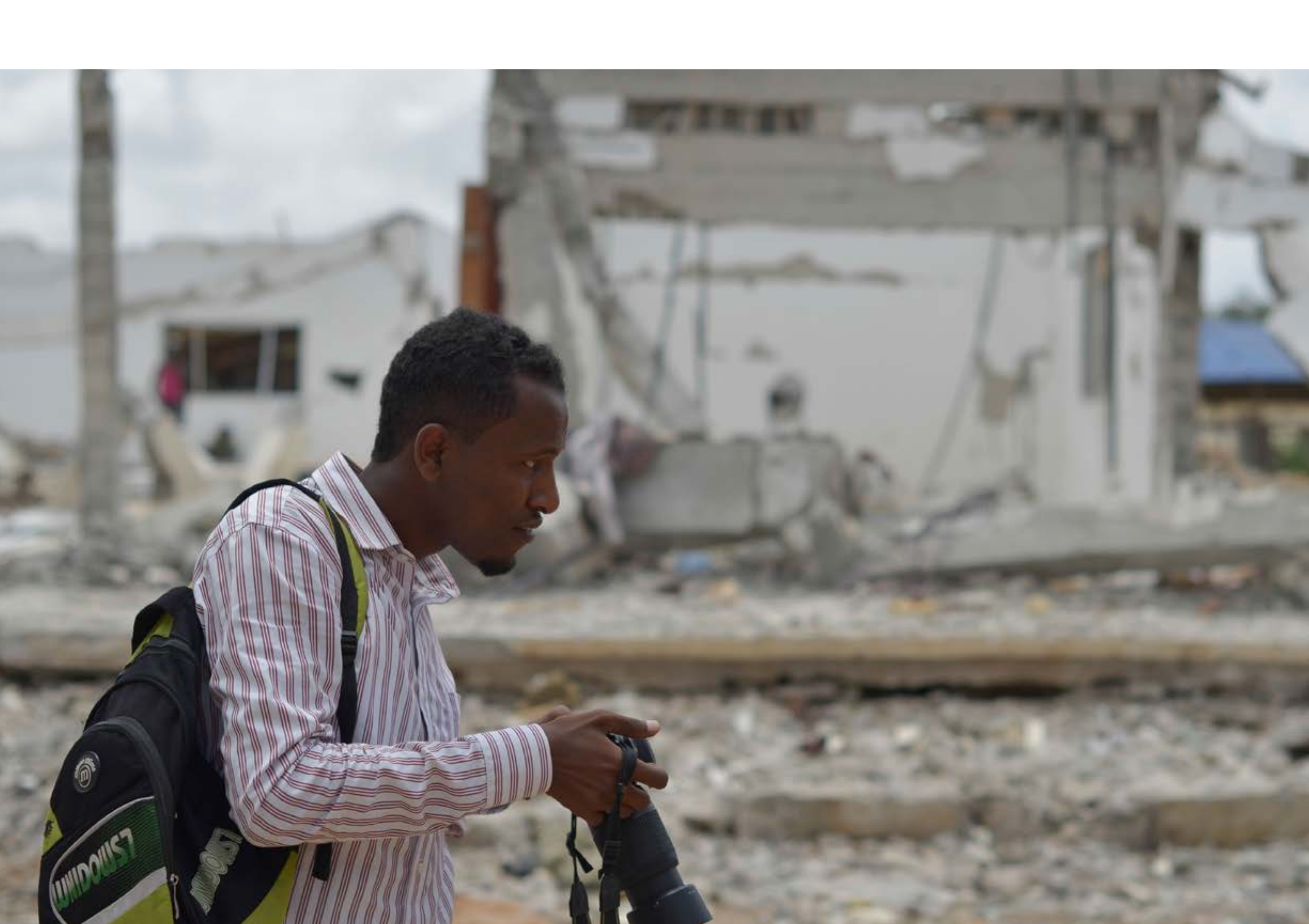
يؤدي الصحفيون والإعلاميون دوراً حاسماً، وينشرون الأخبار والمعلومات لعامة الناس على نحو يمكن أن يسلِّط الضوء على الأفعال الخاطئة، ويجعل المؤسسات العامة مسؤولة ويسهم في خلق مجتمعات أكثر عدلاً وسلاماً وشمولاً للجميع. ويجب أن يكون الصحفيون، الذين يعملون في الخطوط الأمامية من أجل الحق في حرية التعبير والانتفاع بالمعلومات، قادرين على القيام بعملهم دون خوف من الانتقام أو التخويف.

إن قتل الصحفيين والإعلاميين هو الشكل النهائي للرقابة. ولا يُعدّ هذا انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان فحسب، بل إنه يمثل أيضاً هجوماً أوسع نطاقاً على الحق الجماعي في حرية التعبير والانتفاع بالمعلومات. وكما لاحظ المقرِّر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بالحق في حرية الرأي والتعبير، فإن الحماية من الاعتداءات على الصحفيين «أساسية ليس فقط للصحفيين كي يتمكنوا من أداء عملهم، بل أيضاً بالنسبة لانتفاع المجتمع بالمعلومات وبالنسبة لمساءلة الحكومة»[1]. ويمارس هذا العنف رقابة على أصوات الأفراد، ويعمل على ترهيب الآخرين ويشجِّع على استخدام الرقابة الذاتية مع «أثر مثبِّط» على حرية التعبير.

[1] OHCHR 2017.

وهناك عدد من الطرائق الأخرى التي تقوِّض سلامة الصحفيين. ويشمل مؤشر أهداف التنمية المستدامة 16-10-1، إلى جانب عمليات القتل: عمليات الاختطاف؛ والاختفاء القسري؛ والاعتقال التعسفي؛ والتعذيب. وتشمل أنواع الهجوم الأخرى التهديد والتخويف؛ والضرب؛ ومصادرة المعدات؛ والنفي القسري؛ والتحرش الجنسي. أما الأبعاد الرقمية للهجمات فإنها تشمل الهجمات السيبرنية على المواقع الإلكترونية والمعدات؛ والمراقبة التعسفية؛ والمضايقات عبر الإنترنت. ويمكن أن تكون هذه كلها مخاطر مهنية بالنسبة لأولئك الذين ينتجون الصحافة وينشرونها. ويمكن أن يكون هذا العنف وتلك المضايقات نتيجة للإجراءات التي تتخذها جهات فاعلة تابعة للدول أو غير تابعة للدول، والعوامل السياقية مثل الظروف السياسية والاجتماعية، أو المعايير التي تضفي الشرعية على التعصب.

ومنذ صدور تقرير الاتجاهات العالمي الأول، ما انفكت تغيرات هيكلية كبيرة تحدث داخل المشهد الإعلامي. ويعود جلّ الفضل في ذلك إلى التقدّم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ أصبح عدد أكبر من الناس قادرين على الانخراط في صحافة المواطنين والتغطية المستقلة للنزاع، واستمر هذا الاتجاه على مدى السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، فغالباً ما يفتقر هؤلاء الصحفيون والمستقلون إلى الموارد الكافية والتدريب على السلامة التي توفرها عادةً وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية، ما يجعلهم عرضة لأشكال التهديد بالعنف، والرقابة التعسفية، والتعقّب. وتشكّل الأخطار التي تهدّد السلامة الرقمية، على وجه الخصوص، خطراً جديداً ومتزايداً، ولا سيّما فيما يتعلّق بالمضايقات عبر الإنترنت وحماية المصادر السرية.



الإطار 4-1: عمل اليونسكو لتعزيز سلامة الصحفيين

تعمل اليونسكو، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة لها ولاية محدَّدة للدفاع عن حرية التعبير، على خلق بيئة حرة وآمنة للصحفيين من خلال قيادة خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، إذ مثَّل العام 2017 خامس عام على التنفيذ. وقد شمل ذلك التأثير في المجالات التالية:

1 وضع إطار معياري قوي بشأن سلامة الصحفيين

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ومجلس حقوق الإنسان، واليونسكو 12 قراراً ومقرراً بشأن سلامة الصحفيين منذ عام 2012.

ووُضع مؤشر بشأن سلامة الصحفيين (هدف التنمية المستدامة 16-10-1) لقياس درجة إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيّما الهدف 16-10 المتعلّق بالانتفاع بالمعلومات وحماية الحريات الأساسية.

2 تعزيز الوعي بالتحديات المتعلقة بسلامة الصحفيين والإفلات من العقاب

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2013 الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر يوماً دولياً لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، وتولّت اليونسكو منذ ذلك الحين الاحتفال بالذكرى العالمية.

3 تعزيز دور الرصد في إطار أهداف التنمية المستدامة

زادت الدول الأعضاء في اليونسكو من تقاريرها السنوية بشأن المتابعة القضائية لقتل الصحفيين، وذلك في إطار تقرير المديرة العامة الذي تقدِّمه كل سنتين إلى برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال بشأن سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب.

وأُجريَت تقييمات تستند إلى مؤشرات سلامة الصحفيين في 10 بلدان.

4 تمكين المؤسسات الرئيسية في المجتمع بشأن سلامة الصحفيين من خلال بناء القدرات

تحسنت العلاقات بين وكالات إنفاذ القانون والصحفيين من خلال تدريب قوات الأمن على حرية التعبير في أكثر من اثني عشر بلداً، بدعم من دليل التدريب الذي وضعته اليونسكو المعنون «حرية التعبير والنظام العام».

وعزَّزت مناهج اليونسكو النموذجية لتعليم الصحافة عملية دمج سلامة الصحفيين في مناهج كليات تعليم الصحافة، ثم كان لعقد دورة نموذجية خاصة سبق الريادة في المنطقة العربية.

حُدِّث دليل السلامة للصحفيين: دليل للمراسلين في البيئات الشديدة الخطورة، الذي أعدته اليونسكو ومنظمة مراسلون بلا حدود، في عام 2017 ليشمل زيادة التركّز على سلامة الصحفيات.

ودُرِّب 5500 عامل في نظام العدالة في أمريكا اللاتينية على المعايير الدولية المتعلّقة بحرية التعبير وسلامة الصحفيين من خلال دورات تدريبية عبر الإنترنت؛ كما أُطلِق برنامج مماثل في أفريقيا.

5 إجراء بحوث أكاديمية بشأن سلامة الصحفيين

نشرت اليونسكو بناء السلامة الرقمية من أجل الصحافة وحماية مصادر الصحافة في العصر الرقمي، وتعاونت في إعداد كتاب الاعتداء على الصحافة.

ونُظِّم مؤتمران أكاديميان بشأن سلامة الصحفيين إلى جانب اليوم العالمي لحرية الصحافة.

وأُنشئت شبكة بحوث سلامة الصحافة من خلال جامعة شيفيلد بدعم من اليونسكو.

6 إنشاء تحالفات جديدة لتعزيز سلامة الصحفيين

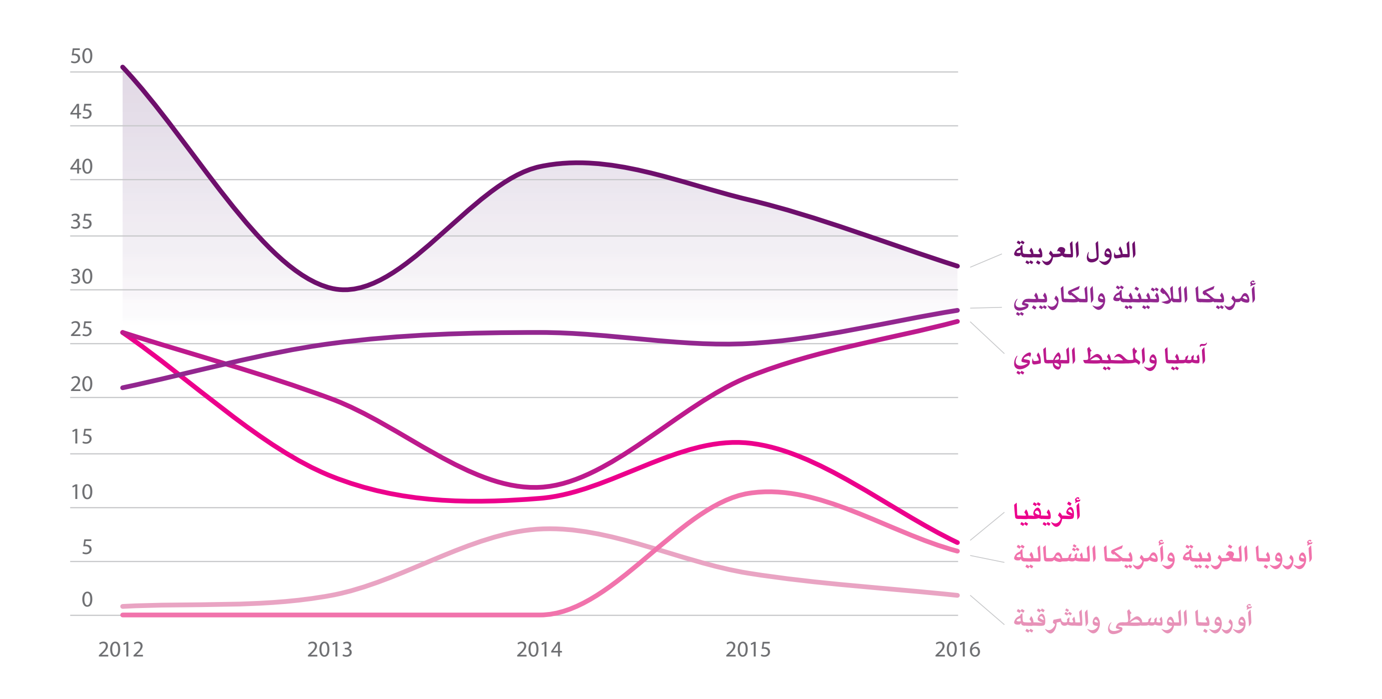
أنشئت في اليونسكو «مجموعة الأصدقاء» من الدول الأعضاء، وهي مجموعة غير رسمية تدعم سلامة الصحفيين، مع إنشاء مجموعات مماثلة في الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف.

وتوسَّعت شبكة من مسؤولي السلامة في شركات الإعلام عقب اجتماع «تصدّي المنظمات الإعلامية لسلامة الصحفيين» الذي عُقد في اليونسكو في عام 2016.

وأُعدَّت مقترحات ملموسة وعملية لتعزيز خطة عمل الأمم المتحدة من خلال مشاورات استمرت أربعة أشهر مع أصحاب المصلحة المتعددين، وشمل ذلك عقد مؤتمر رئيسي في جنيف في حزيران/يونيو 2017.

ونظراً لهذه البيئة الإعلامية الأكثر ميوعة، زادت صعوبة تعريف الصحفيين عن طريق الحالة المهنية التقليدية التي يشغلونها (أي المطبوعات أو التلفزيون أو الإذاعة). وذلك إذ ينشر كثير من الصحفيين الآن أعمالهم على عديد من المنابر، ويتزايد نفاذ الجماهير المستمِعة والمشاهِدة إلى المضامين من مصادر متنوعة، مثل وسائل الإعلام الرقمية الإخبارية «اللعب الحر»، والمدونات الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، بدلاً من وسائل الإعلام التقليدية فقط، أو المنابر الجديدة من هذه المؤسسات القديمة [انظر الاتجاهات في تعدّدية وسائل الإعلام]. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يضم تحليل اليونسكو لسلامة الصحفيين مجموعة من الجهات الفاعلة تشمل المراسلين، وطاقم الكاميرا، ومنتجي وسائل التواصل الاجتماعي لكميات كبيرة من الصحافة، ضمن آخرين غيرهم. وقد أجرت اليونسكو تحليلاً لبياناتها الخاصة، وأكملت هذا التحليل بمقالات أكاديمية استعرضها الأقران، فضلاً عن عدة قواعد بيانات وتقارير عن منظمات رئيسية دولية مستقلة غير حكومية.

الشكل 4-1: عدد الصحفيين الذين قُتلوا حسب السنة وحسب المنطقة، 2012-2016



العنف ضد الصحفيين

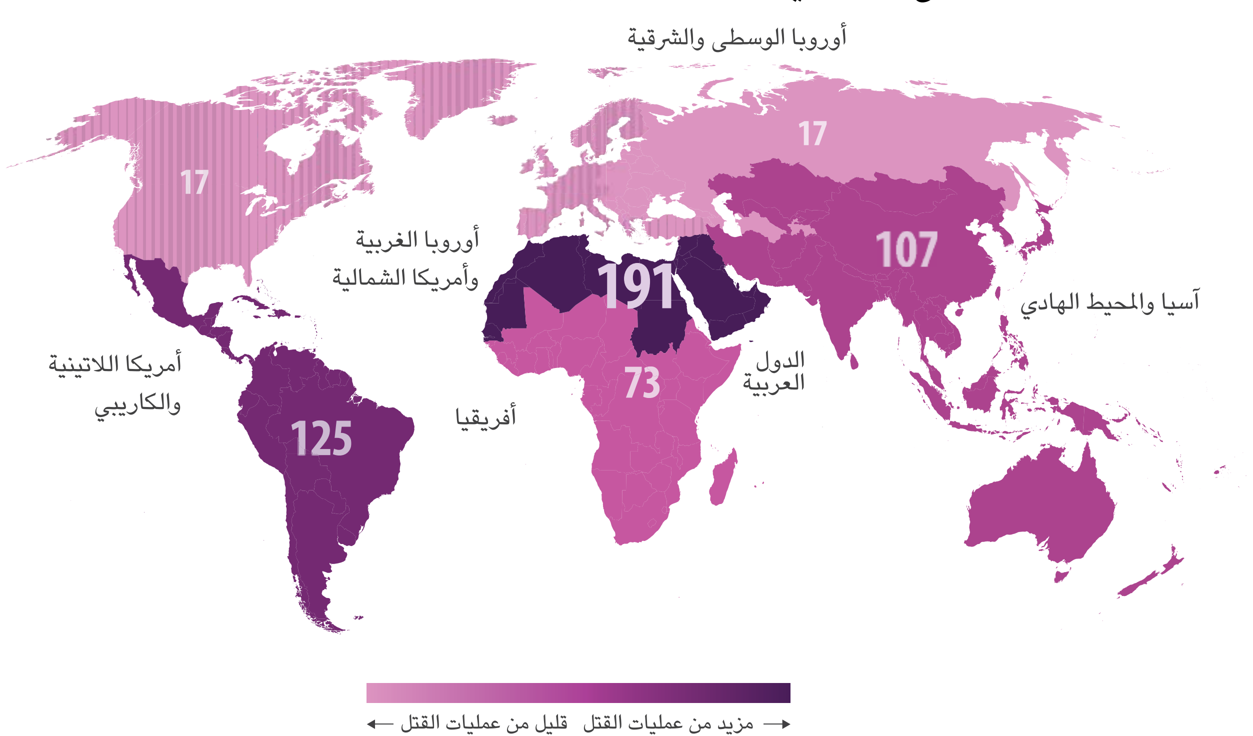
حالات قتل الصحفيين

في الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016، أدانت المديرة العامة لليونسكو مقتل 530 صحفياً، بمعدل وفاة شخصين في الأسبوع[2]. (انظر الشكل 4-1). وخلال فترة السنوات الخمس السابقة، أي من عام 2007 إلى عام 2011، سجّلت اليونسكو 316 عملية قتل. وثبت أن عام 2012 كان الأكثر دموية، إذ قُتِل فيه 124 صحفياً. وعلى الرغم من أن عدد الصحفيين الذين يُقتلون سنوياً قد انخفض قليلاً منذ عام 2012، إلا أنه لا يزال مرتفعاً بشكل مثير للجزع.

ومع وجود عدد من الدول الأعضاء التي شهدت فترات من الصراع العنيف، لا تزال المنطقة العربية هي الأخطر بالنسبة للصحفيين، إذ قُتل 191 صحفياً في الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016، بما فيها ذروة كبيرة بلغت 50 حالة وفاة في عام 2012. وعلى الرغم من تسجيل بعض الانخفاض في الأعوام التالية، تمثّل المنطقة عموماً 36 في المائة من جميع الحالات.



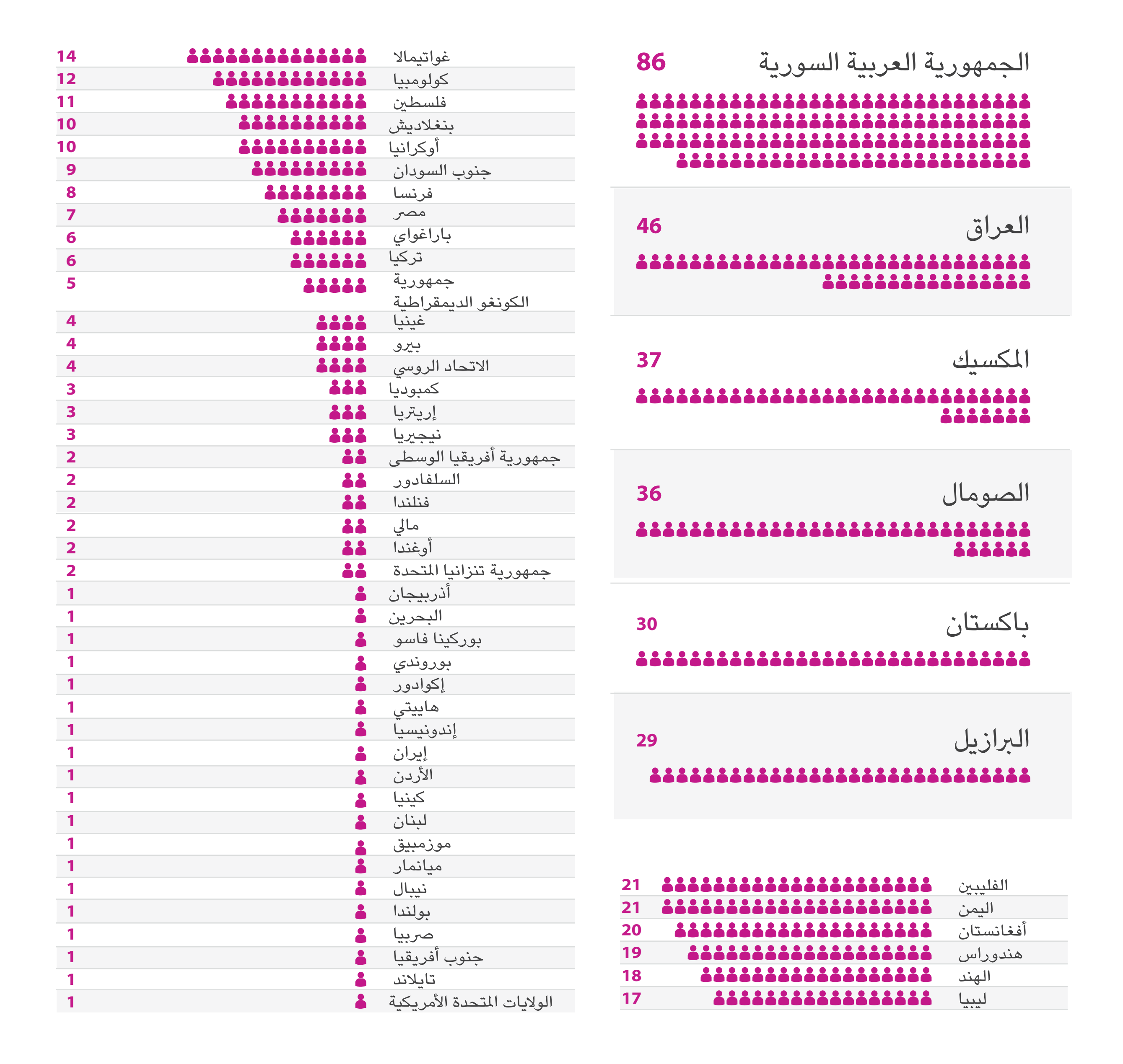
الشكل 4-2: خريطة توضِّح الصحفيين الذين قُتلوا حسب المنطقة، 2012-2016



---

[2] البيانات بشأن مقتل الصحفيين هي تلك التي أدانتها المديرة العامة لليونسكو، وفقاً للقرار 29 الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته التاسعة والعشرين. وكما هو مبيَّن بالتفصيل في هذا الفصل، وضعت اليونسكو، بناءً على طلب البرنامج الدولي لتنمية الاتصال التابع للمجلس الدولي الحكومي لليونسكو، آلية لرصد الإفلات من العقاب المستمر. وترسل المديرة العامة لليونسكو في كل عام طلبات إلى الدول الأعضاء تطلب منها إبلاغ المنظمة بحالة التحقيقات الجارية في مقتل الصحفيين الذين نشرت المديرة العامة بيانات عامة بشأنهم. وتستند إحصاءات اليونسكو المتعلقة بالإفلات من العقاب إلى هذه البيانات، التي تُنشَر كل سنتين في تقرير المديرة العامة الذي يُرفع إلى المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال، وفي السنوات المناوِبة في تقرير الاتجاهات العالمية في مجال حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام.

الشكل 4-3: عدد الصحفيين الذين قُتلوا حسب البلد، 2012-2016



الشكل 4-4: الصحفيون الذين قُتلوا حسب البلد، 2016

أفغانستان	13
المكسيك	13
اليمن	11
العراق	9
الجمهورية العربية السورية	8
غواتيمالا	7
البرازيل	5
الهند	5
باكستان	4
ليبيا	3
الصومال	3
تركيا	3
بنغلاديش	2
فنلندا	2
الفلبين	2
بوركينا فاسو	1
جمهوريةالكونغوالديمقراطية	1
السلفادور	1
غينيا	1
هندوراس	1
الأردن	1
ميانمار	1
بيرو	1
صربيا	1
جنوب السودان	1
أوكرانيا	1
الولايات المتحدة الأمريكية	1

وشهدت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي زيادةً في عدد الصحفيين الذين قتلوا على مدى السنوات الخمس الماضية، إذ بلغ مجموعهم 125 حالة قتل، وبلغت الذروة 28 حالة في عام 2016. ويمكن أن يُعزى جُلّ هذا الاتجاه إلى الجريمة المنظَّمة والاتجار بالمخدرات والفساد. وبعد حدوث تدنٍ حادٍ قبل عام 2014، ارتفعت عمليات القتل ارتفاعاً حاداً في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادي وصلت إلى 27 حالة في عام 2016. ومقارنة بذلك، شهدت أفريقيا انخفاضاً ملحوظاً في قتل الصحفيين على مدى السنوات الخمس الماضية، من 26 حالة قتل في عام 2012 إلى سبعة في عام 2016. وتذبذبت عمليات القتل في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية على مدى السنوات الخمس الماضية، ولم تقدّم أي اتجاه واضح لكنها ظلت منخفضة نسبياً. وقد شهدت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وهي منطقة منخفضة المخاطر عموماً بشأن العنف المميت ضد الصحفيين، حالات قتل عالية بشكلٍ غير معهود في السنوات الثلاث الماضية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أعمال التطرف العنيف (انظر الشكل 4-2).

واستناداً إلى بيانات اليونسكو، وقعت غالبية حالات قتل الصحفيين في الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016 في البلدان التي تعاني من نزاع مسلح، ما يمثّل 56 في المائة من كامل عمليات القتل (انظر الشكل 4-5)[3].

ومن بين 328 حالة قتل لصحفيين سجلتها لجنة حماية الصحفيين خلال الفترة نفسها بما يؤكد أن هذه العمليات مرتبطة بكون الشخص يعمل صحفياً، قُتل ما يقرب من 50 في المائة في جرائم قتل متعمَّدة، مقابل 36 في المائة قُتلوا لوقوعهم في مرمى النيران المتبادَلة وقُتل 14 في المائة منهم في مُهمّات خطيرة[4]. ووفقاً للمنظمة غير الحكومية، كانت الجماعات السياسية هي المصدر الأكثر احتمالاً للعنف (36 في المائة) في عمليات القتل هذه، تلاها المسؤولون العسكريون (22 في المائة) ومصادر غير معروفة (20 في المائة). وبلغت نسبة عمليات القتل التي كانت تهدف إلى القتل العمد ذروةً في عام 2015 بلغت 70 في المائة، ثم انخفضت إلى 38 في المائة في عام 2016. وفي ذلك العام، ذُكر أن 54 في المائة من الصحفيين قُتلوا بعد وقوعهم في مرمى النيران المتبادَلة في حالات نزاع مسلح، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال تلك الفترة[5].

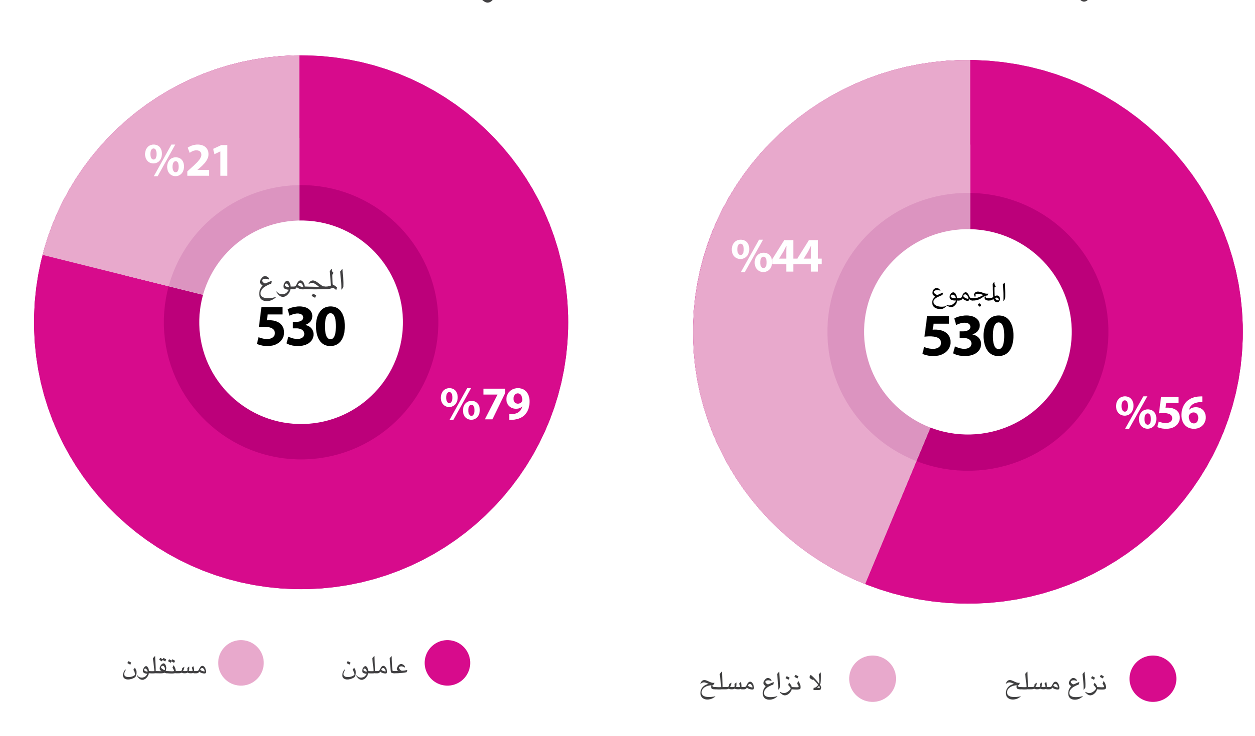
3 اعتُبرت البلدان في نزاع مسلح إذا أُدرِجَت في التقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

4 وقعت بعض حالات القتل التي سجّلتها لجنة حماية الصحفيين في بلدان تعاني من نزاع مسلح.

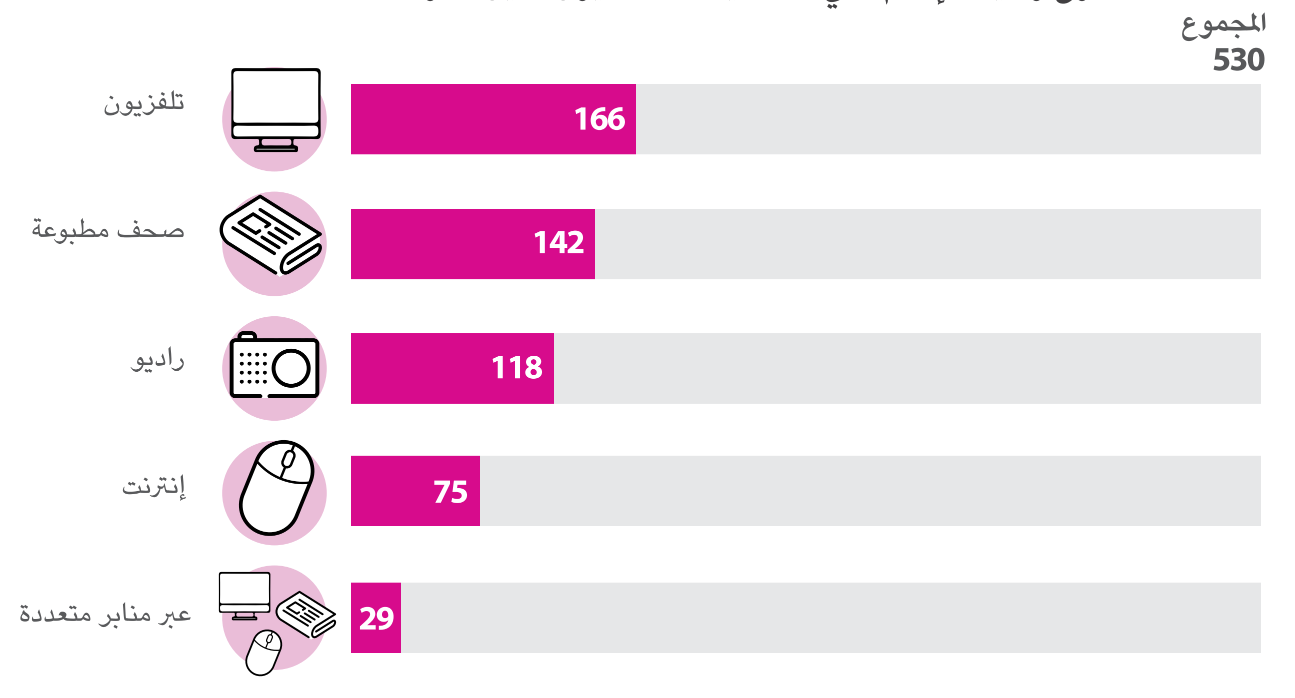
5 .Committee to Protect Journalists 2017

الشكل 4-5: الصحفيون الذين قُتلوا في بلدان تشهد نزاعات مسلحة، 2012-2016

الشكل 4-6: الحالة الوظيفية للصحفيين الذين قُتلوا، 2012-2016

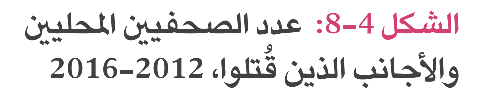


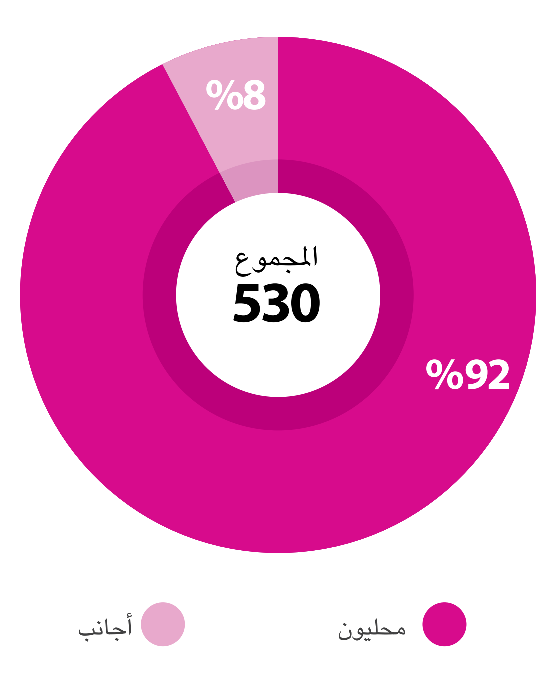
الشكل 4-7: نوع وسيلة الإعلام التي عمل فيها الصحفيون الذين قُتلوا، 2012-2016



ومع تزايد اعتماد المؤسسات الإخبارية على الصحفيين المستقلين، فإن نسبة متزايدة من الصحفيين الذين لقوا حتفهم كانوا من المستقلّين. ووجدت اليونسكو أن 113 صحفياً مستقلاً قُتلوا على مدى السنوات الخمس الماضية، أي ما يُمثّل 21 في المائة من المجموع (انظر الشكل 4-6). والصحفيون المستقلون معرَّضون لذلك على نحوٍ خاص، إذ غالباً ما يعملون وحدهم على قصص، وفي بيئات خطرة، ولا يتمتعون بنفس القدر من المساعدة والحماية الذي يُوفَّر للصحفيين العاملين[6].

وفي نفس الفترة، ووفقاً لبيانات اليونسكو، فإن عدد الصحفيين الذي اسْتُهدِفوا، وهم إمّا يعملون لمنشورات على الإنترنت وإما يحتفظون بمدونات شخصية تتذبذب بشكل كبير، بلغ 14 في المائة من الصحفيين قُتلوا بشكل عام. وكان أكثر الضحايا من الصحفيين وطاقم العمل الذين يعملون في محطات التلفزيون (166)، يليهم أولئك الذين يكتبون أساساً للمنشورات المطبوعة (142)، والإذاعة (118)، وعلى الإنترنت (75)، والذين يعملون عبر منابر متعددة (29) – انظر الشكل 4-7.

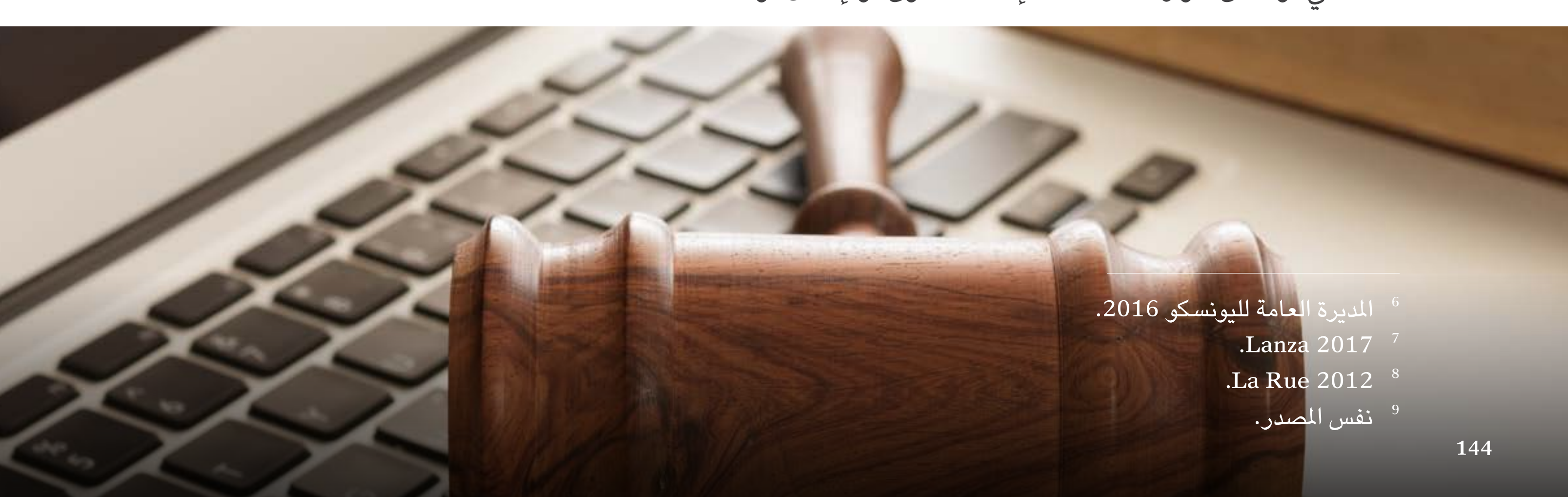

الشكل 4-8: عدد الصحفيين المحليين والأجانب الذين قُتلوا، 2012-2016



وكانت الغالبية العظمى من الصحفيين الذين قُتلوا صحفيين محليين (92 في المائة)، بينما كان 8 في المائة منهم مراسلين أجانب. وينطبق هذا التوجّه على جميع المناطق (انظر الشكل 4-8).

الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين

يسود الإفلات من العقاب على قتل الصحفيين باعتباره الاتجاه السائد، إذ لم يُبَتّ في الغالبية العظمى من الجرائم. ويُعتَبر الإفلات من العقاب عقبة رئيسية أمام كفالة سلامة الصحفيين، إذ يُنتِج أثراً مُثبِّطاً قوياً على ممارسة حرية التعبير[7] (انظر الإطار 4-2). ومن شأن ثقافة الإفلات من العقاب أن تُجرّئ مرتكبي أعمال العنف المحتملين على الصحفيين إذ يعلم أولئك أنهم سيفلتون بجرائمهم من العقاب، وتعمل كذلك على إسكات الصحفيين عن طريق تشجيع الرقابة الذاتية داخل وسائل الإعلام نفسها وردع التحقيق في المواضيع الحساسة، ما يُؤدي في النهاية إلى إدامة مزيد من العنف ليصبح «حلقة مفرغة»[8]. ويُعزى السبب الجذري للاتجاه المستمر للإفلات من العقاب إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية لمتابعة سير التحقيقات، بما فيه الخوف من الانتقام من الشبكات الإجرامية، إضافةً إلى عدم كفاية الأطر القانونية، وضعف النظام القضائي، ونقص الموارد المخصصة لإنفاذ القانون، والإهمال، والفساد[9].



6 المديرة العامة لليونسكو 2016.
7 Lanza 2017.
8 La Rue 2012.
9 نفس المصدر.

الإطار 4-2: تركيز على أوسكار كانتو مورغويا، واتخاذ موقف ضد قتل الصحفيين


المصدر: Posetti, 2017b.

في 23 آذار/مارس 2017، قُتلت ميروسلافا بريتش، وهي صحفية تعمل لصحيفة لا جورنادا الوطنية وتسهم بانتظام في صحيفة نورتي الإقليمية، بالرصاص في سيارتها أمام أحد أطفالها، الذي لم يُصَب بأذى. وترك المسلح ملحوظة إيضاحية تقول: «لكونها ثرثارة».

بالنسبة لأوسكار كانتو مورغويا، مدير صحيفة نورتي، كانت هذه الجريمة التي لا يجوز السكوت عنها القشة التي قصمت ظهر البعير. ففي 2 نيسان/أبريل 2017، كتبَ آخرَ افتتاحية له يقول فيها: «في هذا اليوم، أكتب إليكم، أيها القرّاء المحترمون، لإبلاغكم بأنني اتخذت قراراً بإغلاق الصحيفة لأسباب عدة، منها عدم وجود الضمانات والأمن اللازمين لممارسة صحافة نقدية لها ثقل موازِن».

أُغلقت صحيفة نورتي احتجاجاً على مقتل بريتش، منهيةً ووضِع بذلك حد نهائي للجهود التي بذلتها الصحيفة طوال 27 عاماً لتسليط الضوء على القضايا الإقليمية. ومن خلال إنتاج صحافة نقدية واستقصائية في صحيفة نورتي، أظهر كانتو تفانياً لوطنه الأم، وللعدالة الاجتماعية والشفافية الحكومية. بالنسبة لكانتو، كان مقتل بريتش دعوة قاتمة لمواجهة انعدام الأمن الذي يعاني منه الصحفيون والثقافة السائدة للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهم.

وكتب كانتو يقول: «أدركتُ فجأة أنني كنتُ معتاداً أن أستمع وأقرأ عن مقتل صحفيين. إنه شيء أصبحتُ معتاداً عليه... لكن عندما حدث ذلك لشخص قريب مني استيقظت وأدركت أنني بحاجة إلى القيام بشيء ما. فأنا لدي مسؤولية».

وتمثل تجربة كانتو حقيقة يعيشها الكثير من الصحفيين العاملين في سياقات غير آمنة والذين عليهم أن يقرروا ما إذا كانوا سيواصلون عملهم في مواجهة عداء مفتوح. وفي حديث مع صحيفة واشنطن بوست، أوضح كانتو السبب في إغلاق الصحيفة قائلاً: «بالنسبة إلي، الصحافة الحرة هي دعامة للديمقراطية». وأضاف: «إذا لم يعد بإمكاني إنتاج الصحافة التي أريدها... فالوضع لا يطاق بعد الآن، لقد طفح الكيل».

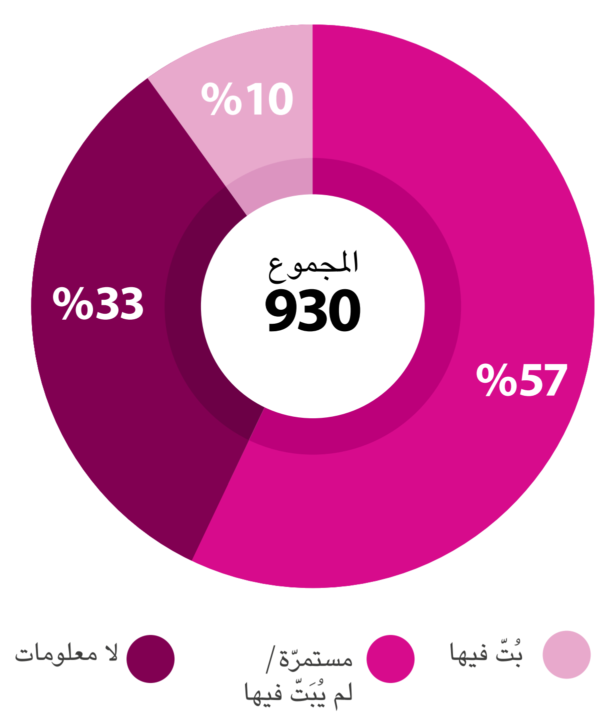
«كل شيء في الحياة له بداية ونهاية، وله ثمن يجب دفعه. وإذا كان هذا الثمن هو الحياة، فأنا لست مستعداً لكي يدفعه أي شخص آخر يعمل معي، ولا أن أدفعه بنفسي.»

– أوسكار كانتو مورغويا، مدير صحيفة نورتي، المكسيك

وبناءً على طلب من المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال، وضعت اليونسكو آلية لرصد الإفلات من العقاب المستمر. وفي كل عام ترسل المديرة العامة لليونسكو طلبات إلى الدول الأعضاء تطلب منها إبلاغ المنظمة بحالة التحقيقات الجارية بشأن حالات قتل الصحفيين التي أدانتها المديرة العامة. وتسجِّل اليونسكو الردودَ على هذه الطلبات وتصنفها على أنها «بُتّ فيها»[10]، أو «مستمرة/لم يُبتّ فيها»[11]، أو «لا استجابة»[12]. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2017، أرسلت اليونسكو رسائل إلى 62 دولة عضواً تطلب معلومات عن حالة القضايا التي وقعت في الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2016 ولم يُبتّ فيها.

واستناداً إلى ردود الدول الأعضاء، ظلت النسبة المئوية للقضايا التي بُتّ فيها منخفضة ولم تتغير نسبياً. وعلى نحو تراكمي، منذ أن بدأت اليونسكو طلبَ معلومات عن المتابعة القضائية لحالات قتل الصحفيين التي أدانتها المديرة العامة، تلقّت المنظمة معلومات من 63 دولة من أصل 75 دولة عضواً. وتغطي المعلومات 622 قضية من أصل 930 قضية سجلتها اليونسكو في الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2016 (67 في المائة)[13]. (انظر الشكل 4-9)


الشكل 4-9: حالة التحقيق القضائي في حالات قتل الصحفيين، 2006-2016



المصدر: UNESCO [13]

---

10 تعتبر حالة قضية تتعلق بقتل صحفي أنها «بُتّ فيها» إذا قدَّمت الدولة العضو رداً أو أكثر من الردود التالية على طلب المديرة العامة منها تقديم معلومات عن حالة التحقيق: (أ) قُدِّم مرتكب (مرتكبو) الجريمة إلى العدالة وأدين (أدينوا) من جانب محكمة. (ب) تُوفِّيَ الجاني المشتبه فيه (الجناة المشتبه فيهم) في الجريمة قبل أن يُحاكم (يُحاكموا) أو قبل أن تكتمل المحاكمة. (ج) كشفت العملية القضائية أن الوفاة لا تتعلق بالممارسة الصحفية للضحية. ولم تعد المديرة العامة تطلب تحديثات حالة تتعلق بهذه القضايا.

11 تعتبر حالة قضية تتعلق بقتل صحفي «مستمرة/لم يُبَتّ فيها» إذا قدَّمت الدولة العضو أحدَ الردود التالية على طلب المديرة العامة منها تقديم معلومات عن حالة التحقيق: (أ) يجري التحقيق حالياً في هذه القضية من جانب وكالات إنفاذ القانون أو غيرها من السلطات المعنية. (ب) نظر النظام القضائي في القضية لكن لم يتوصل إلى حكم نهائي بعدُ والمشتبه فيه (المشتبه فيهم) لم يُدَن (يُدانوا) ويُحْكَم عليه (عليهم). وتنطبق الفئة «مستمرة/لم يُبَتّ فيها» أيضاً على الحالات التي لم يُدَن فيها سوى واحدٌ من القتلة المشتبه فيهم وحكم عليه/عليهم. (ج) أبلغت الدولة العضو بأن الصحفي قتلته جهات أجنبية خارج نطاق الولاية الوطنية. (د) برّأت المحكمة الجاني المشتبه فيه للجريمة (على سبيل المثال بسبب عدم وجود أدلة أو العبث بها). (هـ) قضت محكمة قانونية بحفظ القضية أو بأنها غير قادرة على النظر فيها من خلال النظام القضائي (على سبيل المثال، بسبب قوانين التقادم). ومن ثَمّ، فإن هذه الفئة تشمل أيضاً القضايا التي اكتملت فيها عملية قضائية، لكن لم تنجح مساءلة أي شخص/أشخاص من حيث الإجراءات القانونية الواجبة، ومن ثم لم يُبَتّ في القضية. وتواصل المديرة العامة طلبَ تحديثات للحالة عن جميع القضايا المذكورة أعلاه، إلا في القضايا التي يُذكر فيها صراحة أن القضية خارجة عن نطاق الولاية الوطنية أو أنها حُفِظت قضائياً.

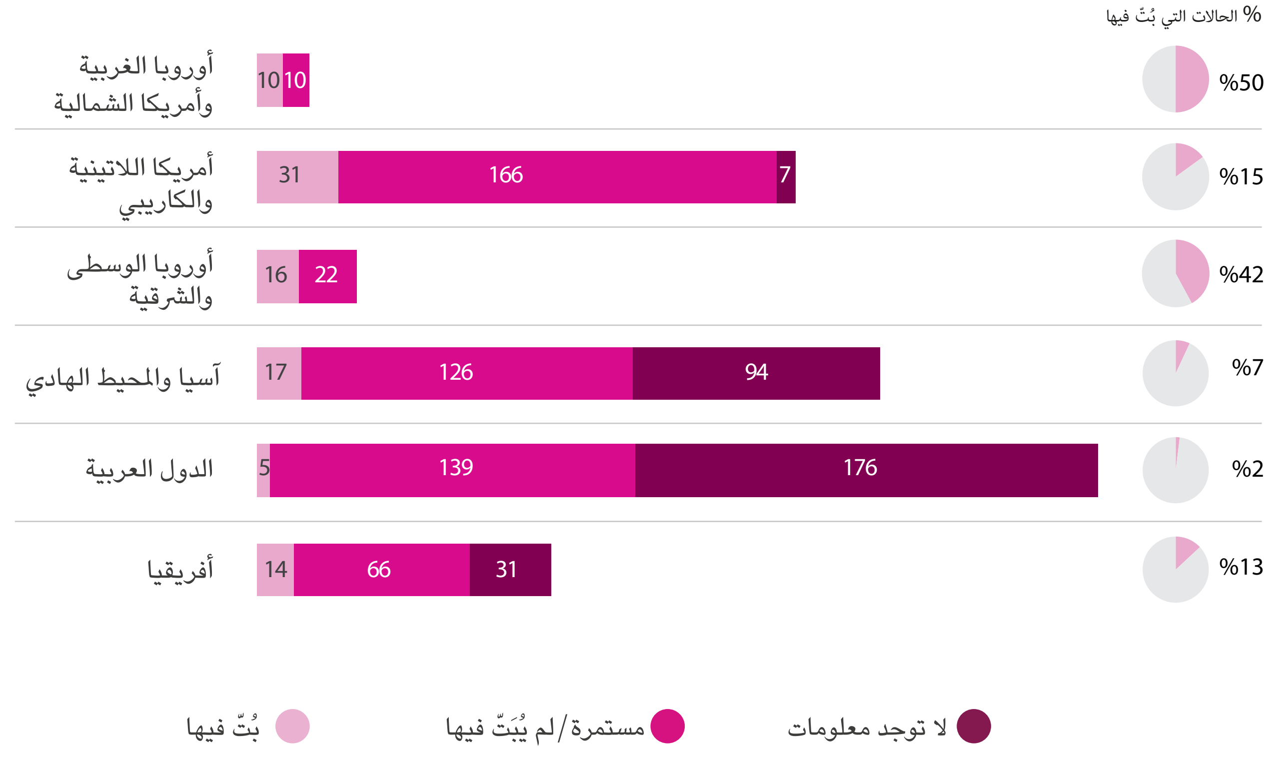
12 تُستخدم عبارة «لم ترد معلومات حتى الآن» إذا لم تقدِّم الدولة العضو مطلقاً أية معلومات إلى اليونسكو عن حالة التحقيق، سواء أكان في هذه السنة أم في السنوات السابقة. وترد في هذه الفئة عبارة «شكر وتقدير»، على النحو المبين أعلاه، إذ لا تتضمن أي معلومات محدَّدة عن المتابعة القضائية لقضايا مقتل الصحفيين التي أدانتها المديرة العامة. وتواصل المديرة العامة سنوياً طلب تحديثات حالة عن هذه القضايا.

13 وهذا يمثِّل حالة التحقيقات القضائية بدءاً من 9 تشرين الأول/أكتوبر 2017 فيما يتعلق بعمليات القتل التي وقعت في الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2016.

ومن بين هذه القضايا البالغ عددها 622 قضية، صُنِّفت 93 قضية منها على أنها «بُتّ فيها»، وهي تمثل 15 في المائة من القضايا التي وردت بشأنها معلومات، و10 في المائة فقط من القضايا عموماً، أي بزيادة قدرها نقطتين مئويتين مقارنة بعام 2016. وبالنسبة إلى القضايا الباقية البالغ عددها 529 قضية وتلقّت اليونسكو معلومات بشأنها، فلا يزال التحقيق الشرطي أو القضائي جارياً، أو أن القضية خارجة عن نطاق الولاية الوطنية أو أن القضية حُفِظت أو أنها لم يُبّتّ فيها بعدُ.

وعلى المستوى الإقليمي، يمكن العثور على أعلى نسبة من القضايا التي بُتّ فيها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، حيث بُتّ في 10 قضايا من أصل 20 قضية (50 في المائة)؛ تليها أوروبا الوسطى والشرقية، حيث بُتّ في 16 قضية من أصل 38 قضية (42 في المائة)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي، 31 قضية من أصل 204 قضية (15 في المائة)؛ وأفريقيا، 14 قضية من أصل 111 قضية (13 في المائة)؛ وآسيا والمحيط الهادي، 17 قضية من أصل 237 قضية (7 في المائة)؛ وأخيراً الدول العربية التي لديها 5 قضايا من أصل 320 قضية (2 في المائة) (انظر الشكل 4-10)[14].

الشكل 4-10: حالة التحقيق القضائي في حالات قتل الصحفيين حسب المنطقة، 2006-2016



على الرغم من أن ظاهرة الإفلات من العقاب ما زالت سائدة، فقد أصبحت الدول الأعضاء أكثر استجابة في السنوات الأخيرة لطلبات المديرة العامة للحصول على المعلومات. وعقب الرسائل المرسلة إلى 62 دولة عضواً في شباط/فبراير وآذار/مارس 2017، ردت 46 دولة عضواً (74 في المائة)، وقدمت 42 دولة معلومات محددة عن حالة التحقيقات القضائية في عمليات قتل الصحفيين التي أدانتها المديرة العامة، بينما أحاطت خمس دول منها علماً بالطلب أو قدمت معلومات عامة بشأن الوضع فيما يخص سلامة الصحفيين (انظر الشكل 4-11).

[14] وقعت ثماني قضايا من أصل عشر قضايا لم يُبّتّ فيها في منطقة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في إحدى الدول الأعضاء. وحدث كثير من عمليات القتل في الدول العربية في مواقف الصراع، ما قد يخلق عقبات أمام إتمام عملية قضائية كاملة في إطار هذا السياق الزمني.

الشكل 4–11: ردود الدول الأعضاء على طلب المديرة العامة الحصولَ على معلومات عن حالة التحقيق القضائي، 2017

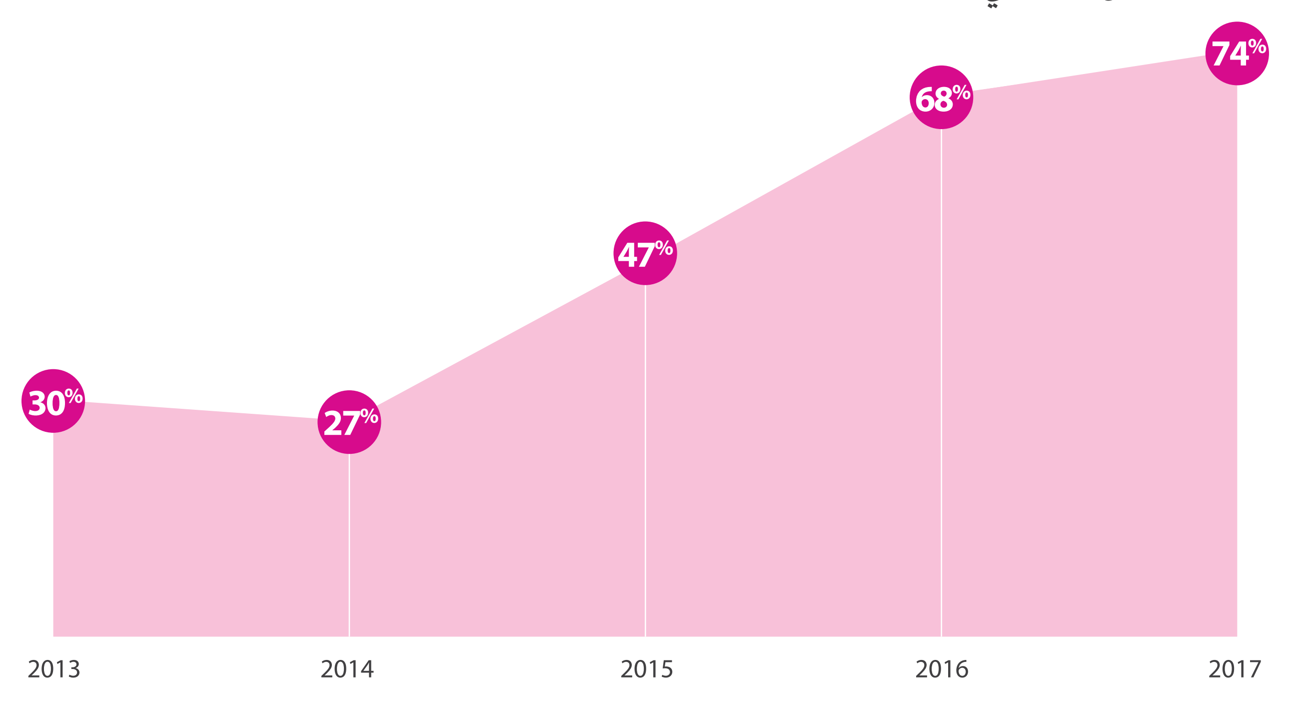


وتؤكد هذه الأرقام زيادة مطردة في مستوى اعتراف الدول الأعضاء بآلية اليونسكو للرصد والإبلاغ: ففي عام 2016، بلغ معدل الاستجابة 68 في المائة[15]؛ وفي عام 2015، بلغ 47 في المائة؛ وفي عام 2014، كان 27 في المائة فقط

15 تلقّت اليونسكو ردوداً من ثلاث دول أعضاء إضافية بعد الموعد النهائي عام 2016. ولم تُدرَج هذه الردود في تقرير المديرة العامة لعام 2016 بشأن سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب، ولكنها أدرجت هنا.

(انظر الشكل 4–12). وفي عام 2017، دُعيَت الدول الأعضاء لأول مرة إلى تقديم معلومات عن التدابير الإيجابية المتخذة لتعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب، وقدَّمت 10 دول أعضاء مثل هذه المعلومات[16].

الشكل 4–12: النسبة المئوية للدول الأعضاء التي استجابت لطلب اليونسكو الحصولَ على معلومات عن حالة التحقيق القضائي، 2013–2017



وشهدت السنوات الخمس الماضية جهوداً ملحوظة لإذكاء الوعي الدولي بمسألة الإفلات من العقاب. واعترافاً بأثر الإفلات من العقاب على سلامة الصحفيين وعلى الحق الأوسع في حرية التعبير، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار A/RES/68/163 في دورتها الثامنة والستين في عام 2013، إذ أعلنت الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر يوماً دولياً لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. ويعمل هذا اليوم على تعزيز فهم القضايا الأوسع نطاقاً التي تصاحب الإفلات من العقاب وتعزيز الالتزام الدولي بضمان بيئة آمنة وتمكينية للصحفيين. ومنذ عام 2013، أقيم أكثر من 20 احتفالاً باليوم سنوياً في جميع أنحاء العالم. ومنذ عام 2014، ومن أجل الاحتفال باليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، عملت اليونسكو أيضاً في شراكة مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان لعقد حلقة دراسية سنوية تجمع بين القضاة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من عدد من المناطق. ومن خلال تيسير تبادل الممارسات الجيِّدة، ساعدت الحلقة الدراسية السنوية على تعزيز الأطر القانونية وتوسيع نطاقها لكفالة حماية حرية التعبير في جميع أنحاء العالم، ولا سيِّما سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب.

16 قدَّمت أفغانستان وفنلندا وغواتيمالا والعراق والمكسيك وميانمار والفلبين وبولندا والصومال والولايات المتحدة الأمريكية معلومات عن التدابير الإيجابية المتخذة لتعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب.

كما أتاحت خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب إطاراً مفيداً غاية الإفادة لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سلامة الصحفيين. وقد ساعدت الخطة في تيسير تنفيذ مبادرات استباقية مثل بناء القدرات القضائية وتطوير آليات الاستجابة للطوارئ، مع إتاحة خيارات جديدة تطلعية للإجراءات المقترحة في اجتماع تشاوري لأصحاب المصلحة المتعددين الذي عقد في حزيران/يونيو 2017 في جنيف (انظر المناقشة أدناه)[17].

هجمات أخرى على الممارسة الآمنة للصحافة

ولئن كانت عمليات القتل تمثِّل الشكل النهائي للرقابة، كما هو معترف به في مؤشر هدف التنمية المستدامة 16-10-1، فإن أنواع الهجمات الأخرى ضد الصحفيين، بما فيها عمليات الخطف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب، تقيِّد أيضاً ممارسة الحريات الأساسية والانتفاع بالمعلومات.

وكما ورد في تقرير الاتجاهات العالمية الأول، فإن «سَجن الصحفيين بسبب عملهم المشروع لا يعزِّز ثقافة الرقابة الذاتية فحسب، بل يُعيق أيضاً الحقوق الأوسع للمجتمع في الانتفاع بالمعلومات»[18]. ووفقاً للبيانات التي جمعتها لجنة حماية الصحفيين، استمرّ سَجن الصحفيين في الارتفاع بتهمة ارتكاب أنشطة مناهضة للدولة، أو تشهير جنائي، أو تجديف، أو انتقام، أو من دون تهمة على الإطلاق. وفي عام 2016، أفادت لجنة حماية الصحفيين أنه اعتباراً من 1 كانون الأول/ديسمبر 2016، سُجِن 259 صحفياً في جميع أنحاء العالم بمجموعة من التهم، وهو أعلى عدد منذ أن بدأت المنظمة غير الحكومية في الاحتفاظ بسجلات في عام 1990 [19]. وعند مقارنة هذه الأرقام، أفادت منظمة مراسلون بلا حدود – التي تتتبع سَجن الصحفيين المواطنين، ومستعملي الإنترنت والمساهمين في وسائل الإعلام، إلى جانب الصحفيين المحترفين – بأن 348 صحفياً احْتُجزوا اعتباراً من 1 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن مجموعة من التهم، بزيادة قدرها 6 في المائة عن أرقام عام 2015 [20]. وعلاوةً على ذلك، أفادت التقارير بأن نسبة الصحفيات المحتجزات زاد عن الضعف في عام 2016، مع وجود ما يقرب من نصفهن في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وتتصدر منطقة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بأغلبية ساحقة أكبر عدد من الصحفيين المسجونين، إذ تحتجز 34 في المائة من الصحفيين المسجونين في جميع أنحاء العالم، ويرجع ذلك أساساً إلى الموقف في إحدى الدول[21].

وحدث أيضاً ارتفاع في عدد الصحفيين الذين اختُطِفوا أو اختفوا أو أُخذوا رهائن. وأعلن الأمين العام لمنظمة مراسلون بلا حدود كريستوف ديلوار أن «صناعة رهائن كاملة قد تطورت في بعض مناطق النزاع»، مع زيادة بنسبة 35 في المائة في عام 2015 مقارنة بالعام السابق من حيث عدد الرهائن الذين احتُجزوا في شتى أنحاء العالم[22]. واختطفت الجماعات المتمردة، وعذّبت، وعرَّضت بشكل متكرر لعمليات إعدام زائفة، وفي حالات متطرفة أُعدم الصحفيون علناً، مع بث لقطات فيديو لاحقاً على الإنترنت لأغراض دعائية. واعتباراً من عام 2016، قيل إن 52 صحفياً احتُجزوا كرهائن في جميع أنحاء العالم، وجميعهم احتجزتهم جماعات متمردة في ثلاثة بلدان تمر بنزاعات عنيفة في المنطقة العربية. وفي عام 2016،

---

17 اليونسكو 2017(ج).

18 اليونسكو 2014، 90.

19 لجنة حماية الصحفيين لعام 2016. وذهبت بعض الحكومات إلى أن السَّجن في بعض القضايا ليس لأسباب صحفية، وأن البيانات المتاحة لليونسكو لا توفِّر هذا التمييز.

20 مراسلون بلا حدود 2016. وتشمل أرقام منظمة مراسلون بلا حدود لرصد السَّجن أيضاً الصحفيين المواطنين ومستعملي الإنترنت والمساهمين في وسائل الإعلام، ما يؤدي إلى رقم أعلى من الرقم الذي أوردته لجنة حماية الصحفيين. وكما هو الحال بالنسبة للأرقام المذكورة من لجنة حماية الصحفيين أعلاه، فإن البيانات المتاحة لليونسكو لم توفِّر التمييز فيما إذا كان السَّجن مرتبطاً بالعمل الصحفي أو لأسباب أخرى.

21 كما ورد في تقرير الاتجاهات العالمي الأول، أكدت حكومات كثيرة أن الصحفيين لم يُسجنوا بسبب عملهم الصحفي، بل لأسباب أخرى. وليس لدى اليونسكو معلومات كافية لتقييم ما إذا كانت أي من حالات السَّجن تعسفية أو غير ذلك. غير أن التقرير الأول أشار إلى أن «الحبس من أجل العمل الصحفي المشروع غير ضروري وغير متناسب من حيث المعايير الدولية».

22 مراسلون بلا حدود، 2015.

أشار المقرِّر الخاص المعنيّ بحرية التعبير والانتفاع بالمعلومات التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى اختفاء صحفي واحد في المنطقة الأفريقية، وهي القضية الوحيدة التي لوحظت على المستوى العالمي، لتنخفض من ثمانية أشخاص فُقدوا في جميع أنحاء العالم عام 2015 [23].

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات منهجية عن وقوع تعذيب للصحفيين، فقد وثقت لجان حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الإخبارية ومجموعات المجتمع المدني عدداً من الحالات ودعت إلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ودعا المقرّر الخاص الأفريقي المعنيّ بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات الدولَ إلى التحقيق مع مرتكبي جرائم القتل والاختطاف والتعذيب والمضايقات والتخويف التي يتعرض لها الصحفيون ومعاقبتهم وفقاً لإعلان المبادئ بشأن حرية التعبير في أفريقيا والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب [24]. وفي جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وثق المقرّر الخاص المعنيّ بحقوق المرأة التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حالات تعذيب [25]. وإضافةً إلى ذلك، أبلغ المقرّر الخاص المعنيّ بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بوقوع حالات من المعاملة أو العقاب عن حالات تعذيب للصحفيين في جميع أنحاء مناطق أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادي [26].

ولا يتعرض الصحفيون للخطر من العصابات الإجرامية والجماعات المتمردة فحسب، بل أيضاً في بعض الأحيان من قوات تدعمها الحكومة. ولا يزال الاعتداء والمضايقات والتهديد بالترويع واسعَ النطاق على المستوى العالمي. وفي منطقة أفريقيا، وثّق معهد وسائل الإعلام لأفريقيا الجنوبية حوادث ترويع من قبيل إحراق المركبات والاعتداء البدني والتهديد بالقتل [27]. وفي بعض أنحاء المنطقة العربية، أفادت التقارير أن صحفيين وكتاباً بارزين تعرضوا لتهديدات بالقتل وضُرِبوا ضرباً مبرحاً، وفُرضت تقييدات على سفرهم [28]. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادي، لاحظ اتحاد صحافة جنوب شرق آسيا أنه في بعض السياقات غير الآمنة، أفادت التقارير بأن انعدام الأمن المادي ضعيف جداً حتى أن بعض الصحفيين اختاروا تسليح أنفسهم [29].

وتفيد التقارير بأن التهديدات والحالات الفعلية للعنف والسَّجن، فضلاً عن المضايقات، أجبرت عدداً كبيراً من الصحفيين المحليين على المنفى كل عام. ففي الفترة الممتدة من 1 حزيران/يونيو 2012 إلى 31 أيار/مايو 2015، أفادت التقارير بأن 272 صحفياً على الأقل قد ذهبوا إلى المنفى بسبب الاضطهاد المتصل بالعمل في جميع أنحاء العالم [30]. وكانت غالبية هذه الحالات من المنطقتين العربية والأفريقية.

وخلصت دراسة استقصائية أجراها مجلس أوروبا في عام 2017 على 940 صحفياً من 47 دولة عضواً إلى أنه في مواجهة العنف البدني أو الإكراه، يتخلى 15 في المائة من الصحفيين عن تغطية قصص حساسة وحرجة، في حين أن 31 في المائة منهم يخففون من تغطيتهم و 23 في المائة يختارون حجب المعلومات [31]. ويمكن للطبيعة الخبيثة للرقابة الذاتية أن تكون لها آثار هائلة على حرية التعبير والنشر بشأن مواضيع حساسة من أجل المصلحة العامة.

23 مراسلون بلا حدود، 2015، المصدر السابق؛ Tlakula 2016.
24 Tlakula 2016.
25 Lanza 2016a.
26 Mendez 2017.
27 MISA, 2016.
28 Gulf Center for Human Rights 2017; Zayadin 2017.
29 Lynn 2014.
30 Committee to Protect Journalists n.d.
31 Clark and Grech 2017.

ولا تترتب على تداعيات العنف آثار جسدية فحسب، بل نفسية كذلك. ووفقاً للظروف وللوقت الذي يمضونه في الميدان، يتعرض الصحفيون لمشاهد وصور صادمة يمكن أن تكون لها آثار جسيمة على صحتهم النفسية. مثلاً، لاحظت بعض الدراسات إساءة استعمال المواد المخدرة لفترات طويلة من جانب بعض المراسلين الحربيين والصحفيين الذين يعملون مع المضامين التي ينشئها المستعملون، إذ إنهم كثيراً ما يشاهدون صوراً من العنف التصويري [32]. ويتعرض هؤلاء الصحفيون الذين يغطون النزاعات المتعلقة بالمخدرات ومراسلو الحرب إلى خطر التعرض لاضطرابات نفسية لاحقة للإصابة بالصدمة وأعراض نفسية أخرى كنتيجة مباشرة لعملهم [33]. وغالباً ما تتسبب الوصمة المهنية والخوف من حكم الأقران ونقص الوعي في منع الصحفيين – وخاصة أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الوظيفي أو الذين يعملون في سياقات غير آمنة – من طلب الدعم من محرريهم أو من المتخصصين في الرعاية الصحية [34]. ومع ذلك، يتزايد الاعتراف بهذه القضية وبدأت برامج جديدة في الظهور تلبي احتياجات المهنيين في مجال الأخبار الذين يغطون النزاعات والصدمات النفسية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك قيام جامعة بيشاور (باكستان) بتأسيس مركز الكفاءة والصدمات للصحفيين، بالتعاون مع أكاديمية دويتشه فيله، وهو يقدِّم المشورة المجانية للصحفيين العاملين في المنطقة.

السلامة الرقمية للصحفيين

أتاح ظهور المجال الرقمي فرصاً غير مسبوقة لحرية التعبير وممارسة الصحافة على نطاق أوسع. ومع ذلك، فإن المجال الرقمي يتطور وأصبحت عمليات المراقبة وقدرات تخزين البيانات وتكنولوجيات الهجوم الرقمي أكثر تعقيداً وأقل تكلفة وأكثر انتشاراً، ما يجعل الصحفيين أكثر تعرضاً للهجمات الرقمية من الجهات الحكومية وغير الحكومية على السواء (انظر الشكل 4–13). إن تثقيف الصحفيين حول التدابير الأمنية الرقمية أمر ضروري لسلامتهم ولحماية حرية التعبير.

وثمة اتجاه مستمر على مستوى الدول يتمثل في استخدام الموارد التشريعية باسم مبادرات الأمن القومي ومكافحة الإرهاب، التي تُرى أنها تقوِّض أوجه الحماية المكفولة لحرية التعبير. وفي عدد من الدول عبر مناطق متعددة، يرى بعضهم أن القوانين التشريعية المحدَّدة على نطاق واسع تعمل على إسكات المعارضة الرقمية، ومقاضاة المبلّغين عن المخالفات وتوسيع نطاق المراقبة التعسّفية عبر منابر رقمية متعددة. وفي جميع المناطق، يبدو أن الاتجاه الذي يمنح قوات الأمن صلاحيات أكبر للمراقبة والتتبع بات يتعزّز، ما يثير تساؤلات بشأن الرقابة المستقلة والإجراءات المتناسبة إزاء مراقبة الصحفيين ومصادرهم.

إن تثقيف الصحفيين حول التدابير الأمنية الرقمية أمر ضروري لسلامتهم ولحماية حرية التعبير.

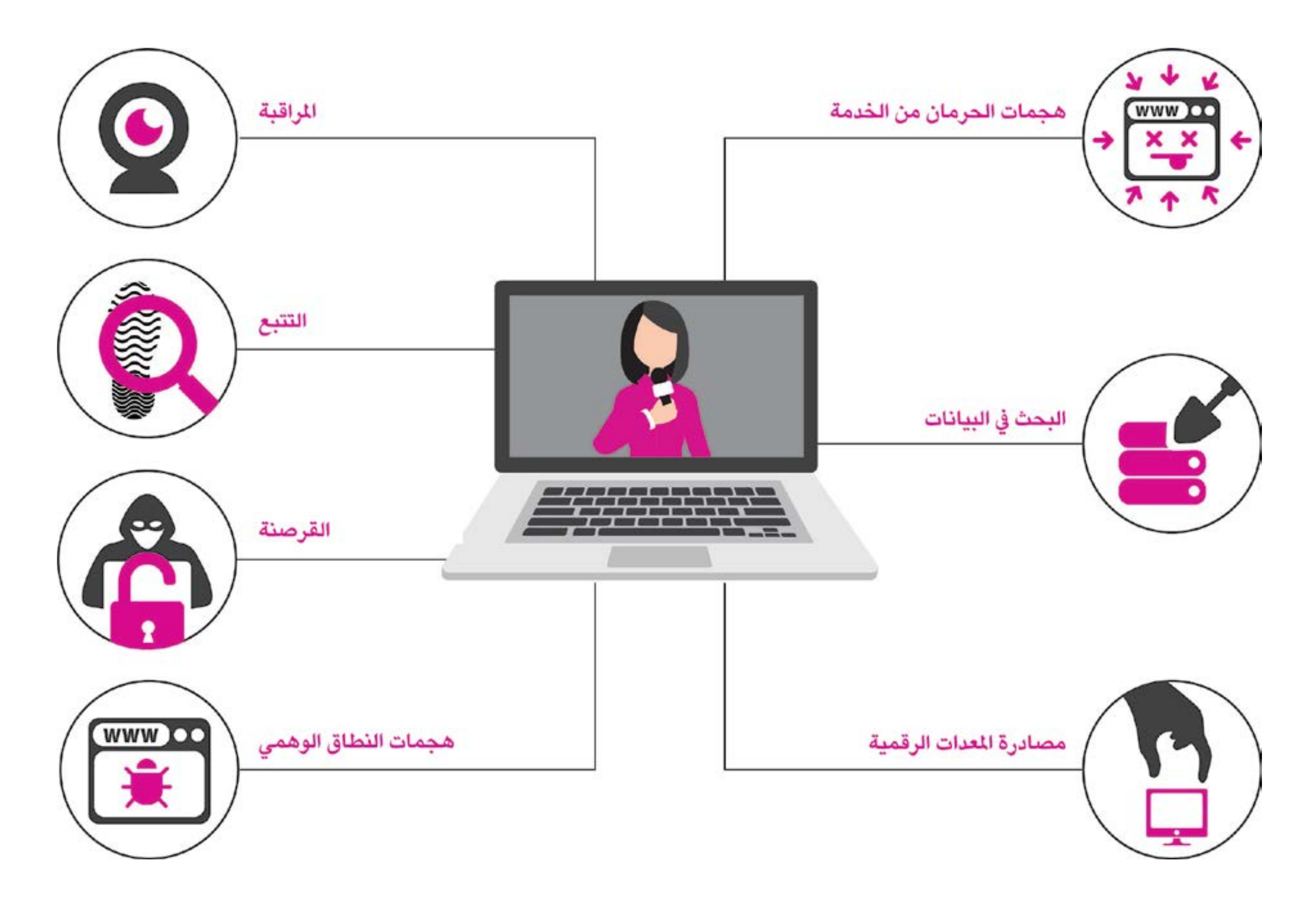
---

[32] .Feinstein, Audet, and Waknine 2014; Feinstein, Owen, and Blair 2002; Morris 2015

[33] .Smith, Newman, and Drevo 2015

[34] .Khan 2016

الشكل 4-13: أنواع التهديد التي تتعرض لها السلامة الرقمية للصحافة



إن الأمن الرقمي أمر حتمي ليس فقط لفرادى الصحفيين أنفسهم، بل أيضاً لحماية مصادرهم وزملائهم في هذا المجال. وهذا أمر حاسم بصفة خاصة بالنسبة للمواطنين الصحفيين، والصحفيين الذين يعانون من محنة، والصحفيين المستقلين، وأولئك الذين يقل إدراكهم بشأن التهديدات الرقمية لحرمة الخصوصية وحماية المصادر. وشهدت هذه الفترة استمراراً لاتجاه الاستخدام التعسفي للبرمجيات الخبيثة لمراقبة وتتبع الصحفيين ومصادرهم والتجسس عليهم. وكانت هناك حالات عديدة في جميع المناطق وفي جميع المجتمعات الديمقراطية والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الأخرى التي تستخدم برمجيات خبيثة للتجسس على الصحفيين والناشطين [35]. وأدت الزيادة في تكنولوجيات المراقبة غير المكلّفة، المتاحة للجهات الفاعلة التابعة للدولة أو غير التابعة للدولة على السواء، إلى تيسير هذا الاتجاه.

وقد بات هذا الانتهاك لحرمة الخصوصية شكلاً من أشكال الترهيب والردع للصحفيين، وتعرِّض في الوقت نفسه سرية المصادر والصحفيين للخطر أيضاً. ووجدت دراسة استقصائية أجراها مركز «بن أمريكا» على أكثر من 520 كاتباً أن الأغلبية أبلغت عن مخاوف بشأن الرقابة الحكومية، ما أدى إلى تردّد في الكتابة أو البحث أو التحدث عن مواضيع معينة [36].

---

[35] Marquis-Boire 2015.

[36] Pen America 2013.

وقد تجنَّب حوالي ربع الكتّاب عمداً التحدث في مواضيع معينة عبر الهاتف، في حين أن 16 في المائة منهم تجنّبوا الكتابة أو الحديث عن موضوع معين، و11 في المائة أخذوا الأمر على محمل الجد [37]. وأعرب الكتّاب الذين شملهم الاستقصاء أيضاً عن إحجامهم عن التواصل مع المصادر خوفاً من تعريض حياتهم للخطر أثناء العملية.

وقد وُجِدَ أن الصحفيين الذين يواجهون تهديدات على سلامتهم البدنية معرّضون بوجه خاص للتهديدات الرقمية، وأنهم غالباً ما يكونون غير قادرين أو غير راغبين في اتخاذ خطوات للتخفيف من المخاطر الرقمية. ووجدت إحدى الدراسات الاستقصائية أن من بين الصحفيين الذين يواجهون تهديدات بسبب عملهم، لا يستخدم سوى 18 في المائة منهم بريداً إلكترونياً مشفّراً، بينما أفاد 41 في المائة من المستجيبين بأنهم لا يعرفون عنه شيئاً [38]. وأشارت البيانات أيضاً إلى أنه حتى عندما يدرك الصحفيون المخاطر المحتملة على أمنهم الرقمي، فإن أدوات الأمن الرقمي غالباً ما تكون مفرطة التقنية، ما يؤدي بعدد قليل من الصحفيين إلى تطبيق الأدوات بشكل صحيح، إنْ لم يطبِّقوها على الإطلاق [39]. ثم إن الموارد المادية، وخاصة بالنسبة للصحفيين المستقلّين والمدونين، ليست في الغالب كافية لشراء البرمجيات أو الأجهزة المتعددة ذات الصلة للحد من المخاطر الأمنية.

وهناك عدد من الخطوات يمكن للصحفيين اتخاذها لحماية أمنهم الرقمي، وقد بدأت منظمات مجتمع مدني عدة في التصدّي لهذه المسألة من خلال البحث في الأدوات الحالية التي يستعملها الصحفيون وتوفير أدلة أمنية متعمِّقة والتدريب على كيفية تعزيز الأمن الرقمي. واتخذت منظمات المجتمع المدني خطوات أكبر لتوثيق الاعتداءات على الصحفيين في المجال الرقمي. وقد أصبح تثقيف الصحفيين والإعلاميين بشأن أساسيات السلامة الرقمية، مثل التشفير من طرف إلى طرف، والشبكات الخاصة الافتراضية (VPNs) واكتشاف البرمجيات الخبيثة وتجنّبها، أولوية كبرى للمجتمع المدني والإعلاميين. وهناك أيضاً كثير من الأمثلة على كليات الصحافة والإعلام التي باتت تُضمِّن مناهجها الدراسية تدريباً على السلامة الرقمية.

في الحالات الأخيرة، اختُرقت حسابات الصحفيين على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، وعُرِضَت رسائلهم الخاصة للجمهور أو تعرضوا «للفضح» (doxxing)، وهي ممارسة الحصول على معلومات خاصة وقابلة للكشف عن هوية الأفراد ونشرها، ويكون ذلك عادة بنية خبيثة. وأفاد الصحفيون في جميع أنحاء العالم بتلقيهم تهديدات عبر وسائط رقمية بالموت، والقصف، وممارسة العنف ضدهم وضد أفراد أسرهم، والاغتصاب، والإيذاء والإهانة. وفي معظم الحالات، تمرّ هذه الانتهاكات دون عقاب. وفي إحدى الحالات، عندما اتصلت صحفية بضباط إنفاذ القانون المحليين بعد تلقيها تهديدات مصوَّرة بالقتل عبر تويتر، قيل إنها سُئلت: «ما هو تويتر؟» رداً على بلاغها [40].

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات شاملة عن المضايقات التي يتعرض لها الصحفيون على الإنترنت، فقد بدأت مبادرات جديدة تسلِّط الضوء على هذه الظاهرة المتنامية. ففي أواخر عام 2016، أطلق المعهد الدولي للصحافة قاعدة بيانات «أون ذا لاين» (OnTheLine)، وهو مشروع يهدف إلى الرصد المنتظم للمضايقات الإلكترونية للصحفيين التي تحصل نتيجة لتقاريرهم. واعتباراً من تموز/يوليو 2017، جمع المشروع 1065 حالة من حالات المضايقات على الإنترنت في البلدين (تركيا والنمسا) اللذين جمع فيهما المشروع بياناته. وفي باكستان، أطلقت مؤسسة الحقوق الرقمية أول خط مساعدة للصحفيين للتصدي

37 نفس المصدر.

38 Blanchard 2017.

39 Henrichsen, Betz, and Lisosky 2015.

40 Hess 2014.

للمضايقات السيبرنية في البلاد، ويهدف إلى تقديم المشورة القانونية، والدعم الأمني الرقمي، والمشورة النفسية ونظام الإحالة للضحايا [41]. وبحلول أيار/مايو 2017، تعامل خط المساعدة مع ما مجموعه 563 حالة منذ إطلاقه قبل ستة أشهر في 1 كانون الأول/ديسمبر 2016، وكان 63 في المائة من المكالمات الواردة من النساء و 37 في المائة من الرجال [42].

المساواة بين الجنسين وسلامة الصحفيين

تواجه الصحفيات، سواء أكنّ يعملن في سياق غير آمن أم في غرفة إخبارية، مخاطرَ الاعتداء البدني عليهن والتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي والاغتصاب بل وحتى القتل. فالصحفيات معرضات للهجمات ليس فقط من أولئك الذين يحاولون إسكاتهن عن التغطية الصحفية، بل أيضاً من المصادر والزملاء وغيرهم [43]. وفي عام 2014، أطلق المعهد الدولي لسلامة الصحفيين (INSI)، بالشراكة مع المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية (IWMF) وبدعم من اليونسكو، دراسة استقصائية عالمية على ما يقرب من 1000 صحفي ووجدت أن ما يقرب من ثلثي النساء اللواتي شاركن في الدراسة الاستقصائية تعرضن للترهيب أو التهديد أو الإساءة في مكان العمل [44]. ومع ذلك، فإن أحد أبرز التحديات في فهم الهجمات ضد الصحفيات هو أن الكثير من هذه الحوادث لا يُبلَّغ عنها، ما يدل على استمرار أوجه الوصم المهني والاجتماعي والثقافي. فالشابات والنساء في المراحل الأولى من حياتهن المهنية ضعيفات بوجه خاص وأقل احتمالاً للإبلاغ عن حادث خوفاً من العواقب المهنية. وفي سياقات الاستقطاب السياسي، تجد الصحفيات اللواتي يغطين مواضيع سياسية أنفسهن تحت تهديد خطير، ما يؤدي بصاحب عمل رائد في حالة واحدة على الأقل إلى توفير حارس شخصي لحماية المراسلة السياسية.

وفي الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2016، ندَّدت المديرة العامة لليونسكو بمقتل 38 صحفية، يمثلن 7 في المائة من مجموع الصحفيين الذين قتلوا، بزيادة قدرها نقطتين مئويتين عن فترة السنوات الخمس الأخيرة (انظر الشكل 4-14). وفي حين أن عدد الصحفيين الذكور قد تذبذب بشكل كبير خلال فترة السنوات الخمس هذه، فإن معدل الصحفيات اللواتي قُتلن قد ارتفع بشكل عام، إذ ارتفع من خمس نساء قُتلن في عام 2012 إلى 10 نساء في عام 2016. وبحسب المنطقة، فإن غالبية النساء (32 في المائة) اللائي قُتلن كنّ في المنطقة العربية، تليها منطقة أفريقيا (24 في المائة)، وآسيا والمحيط الهادي (21 في المائة)، وأمريكا اللاتينية والكاريبي (16 في المائة)، وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (8 في المائة). ولم تُسجَّل أية حوادث قتل للصحفيات في أوروبا الوسطى والشرقية.

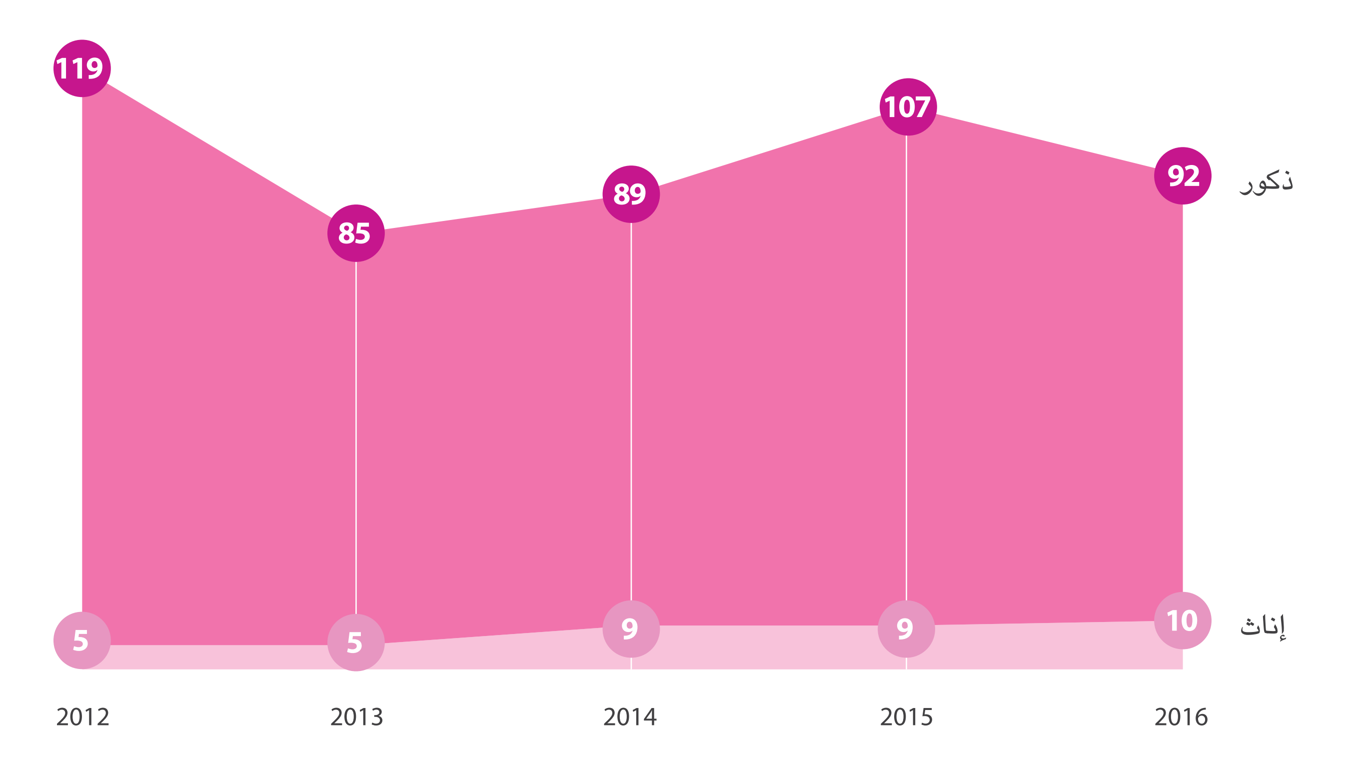
ونسبة الصحفيات اللاتي يُقتلن أقل بكثير من نسبة تمثيلهن العام في القوة العاملة في وسائل الإعلام. ومن المرجَّح أن تكون هذه الفجوة الكبيرة بين الجنسين ناتجة جزئياً عن النقص المستمر في تمثيل النساء اللواتي يغطين مناطق الحروب أو التمرد أو يغطين مواضيع مثل السياسة والجريمة. وأشارت بحوث حديثة إلى أن الصحفيات العاملات في مناطق النزاع قد لا يواجهن في الواقع مخاطر الوفاة بسبب جنسهن، لكنّ القوالب النمطية السائدة تعمل على تقييد عدد الصحفيات اللواتي يُرسَلن إلى الخارج كمراسلات أجنبيات في سياقات شديدة الخطورة [45]. وقد عزَّز هذه التصورات عددٌ من حالات العنف الجنسي المعروفة تجاه الصحفيات خلال انتفاضات عام 2011 في المنطقة العربية [46].

---

41 .Digital Rights Foundation n.d
42 .Digital Rights Foundation 2017
43 .Lanza 2017
44 .International Media Women's Foundation and International News Safety Institute 2013
45 .Harris, Mosdell, and Griffiths 2016
46 .Simon 2016



الشكل 4-14: جنس الصحفيين الذين قتلوا، 2012-2016



وأعرب كثير من الصحفيات عن مخاوفهن بشأن كيف يمكن لهذه الحالات أن تؤثر عليهن مهنياً، وهذا بدوره له أثر من شأنه إسكات الصحفيات اللاتي يبلِّغن عن العنف الجنسي، إذ تشير كثيرات منهن إلى مخاوف من التمييز في غرفة الأخبار ومن محرريهن كأسباب لإبقاء الصمت [47].

وتشير التقارير الواردة من المُقرِّر الخاص المعنيّ بحرية التعبير التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن العنف ضد الصحفيات ما زال مستمراً بلا هوادة عبر أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي [48]. وأورد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2017 بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، الذي ركَّز على سلامة الصحفيات تركيزاً خاصاً، الآثارَ الجسدية والنفسية والعاطفية لهذه الاعتداءات على أصوات المرأة، ما يؤدي في النهاية إلى تفاقم الفجوة الرقمية بين الجنسين [49].

وشهدت السنوات الخمس الماضية قيام منظمات حكومية دولية ومجموعات مجتمع مدني بدور أكثر نشاطاً في التصدي للقوالب النمطية التي تنطوي على تمييز ضد الصحفيات اللائي يعملن في أوضاع متقلبة أو في مناطق النزاع. وتعمل هذه الجماعات على زيادة توثيق العنف الجنسي ووضع استراتيجيات للتخفيف من حدة المخاطر، مع التسليم بأنه لا يمكن التغلّب عليها تماماً. ويعرض تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في أيلول/سبتمبر

---

47 نفس المصدر.

48 Lanza 2017.

49 الجمعية العامة للأمم المتحدة 2017.

2017 طريقة للمضي قدماً من أجل اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في تعزيز سلامة الصحفيات [50]. وفي عام 2016، اعتمدت لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا التوصية CM/Rec(2016)4 بشأن حماية الصحافة وسلامة الصحفيين والجهات الفاعلة الأخرى في وسائل الإعلام، ولا سيِّما الإشارة إلى التهديدات الخاصة بنوع الجنس التي يواجهها كثير من الصحفيين والدعوة إلى إيجاد سبل عاجلة وحازمة ومنهجية للتصدي لذلك [51].

وإضافةً إلى ذلك، كان هناك دافع لتعميق فهم وسائل الإعلام ونهجه إزاء قضايا السلامة الخاصة التي تواجه الصحفيات في الوقت الذي توفَّر فيه آليات دعم هامة للنساء العاملات في الميدان. وفي عام 2016، أصدرت لجنة حماية الصحفيين تقريراً خاصاً عن قضايا الجنسين وحرية وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، في حين شجَّع المركز الأوروبي للصحافة وحرية وسائل الإعلام الصحفيات على الإبلاغ عن حالات العنف ضدهن عن طريق إنشاء «نقطة الإبلاغ بشأن المرأة» [52]. وتسمح هذه الخدمة للمرأة بالتماس المساعدة والمشورة من خلال الإبلاغ عن التهديدات بالعنف من خلال خدمة رسائل مشفَّرة، وكلاهما يوفِّران للصحفيات مستوىً إضافياً من الدعم ويخلقان قدراً أكبر من الوضوح بشأن الاعتداءات على الصحفيات. كما اضطلعت جماعات المجتمع المدني بدور أساسي في بناء القدرات واتخاذ التدابير الوقائية، مثل توفير التدريب المتعلق بالسلامة على أساس نوع الجنس الذي يواجه بفعّالية المخاطر المحدَّدة التي تواجهها الصحفيات في أثناء عملهن.

وإضافةً إلى اليونسكو، بدأت منظمات حكومية دولية ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات أكاديمية ووسائل إعلام عدة في توفير التدريب المتعلّق بالسلامة على أساس نوع الجنس الذي يواجه المخاطر المحدَّدة التي تواجهها الصحفيات في سياق عملهن.

مضايقات الصحفيات على الإنترنت

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الرقمية أداة لا غنى عنها لكثير من الصحفيين في متابعة الأخبار، واكتشاف القصص، وتوزيع الأخبار والتفاعل مباشرة مع الجماهير، ما دفع صحفيين عديدين إلى الحفاظ على حضورهم في وسائل التواصل الاجتماعي عبر منابر متعدِّدة. غير أن هذه الفرص الجديدة قد رافقتها أيضاً زيادة في الإساءة عبر الإنترنت، ولا سيِّما نحو الصحفيات. ويظهر الشكل 4-15 نطاق هذه الإساءة.

وأظهرت البحوث التي أجراها مركز بيو للبحوث أن 73 في المائة من مستعملي الإنترنت البالغين في الولايات المتحدة شاهدوا شخصاً ما يتعرَّض لمضايقات بطريقة ما على الإنترنت، وأن 40 في المائة منهم تعرضوا شخصياً للمضايقات، مع تعرض الشابات بوجه خاص للتحرش الجنسي والمطاردة [53]. وعلى الرغم من أن هذا البحث لم يجر مسحاً على الصحفيين بشكل استثنائي، إلا أنه يعطي مؤشراً على انتشار المضايقات عبر الإنترنت بشكل عام. فالصحفيون الذين ينشرون بشكل روتيني عبر الإنترنت – غالباً قضايا سياسية أو ثقافية حساسة – يتعرضون بوجه خاص للمضايقات والاعتداءات على الإنترنت. وترتبط مضايقات النساء عبر الإنترنت بنوع الجنس بشكل واضح، إذ غالباً ما تشير التعليقات المسيئة إلى مظهر الصحفية، أو عرقها، أو نشاطها الجنسي أو أن تستخدم خطاب الكراهية على نحو فريد. وفي دراسة استقصائية شملت 100 صحفية من منطقة أفريقيا، أفاد 75 في المائة

50 نفس المصدر.
51 Council of Europe 2016.
52 Committee to Protect Journalists (CPJ) 2016; European Centre for Press and Media Freedom n.d.
53 Duggan et al. 2014.

من المستجيبات بأنهن تعرضن لشكل ما من أشكال المضايقات عبر الإنترنت، إذ أفادت نسبة كبيرة منهن بتعرضهن «لهجمات مزدوجة»، أي أنهن أُستُهدفهن بسبب موادهن المنشورة وكذلك بسبب كونهن صحفيات أو بسبب الخلفية العرقية [54].

وتوصّل تحليل شمل أكثر من مليوني تغريدة أجراها مركز أبحاث ديموس أن الصحفيات تعرضن لحوالي ثلاثة أضعاف عدد التعليقات المسيئة التي تعرض لها نظراؤهن الذكور على تويتر، وظهر عكس هذه النتيجة فيما يخص الفئات الأخرى المشمولة بالدراسة (وهم السياسيون والمشاهير والموسيقيون) [55]. واستعرضت صحيفة غارديان 70 مليون تعليق سُجِّلت على موقعها على الإنترنت في الفترة الممتدة من عام 1999 إلى عام 2016 (22 000 منها فقط سُجِّلت قبل عام 2006) [56]. وقد حُجِبَ من هذه التعليقات حوالي 1.4 مليون تعليق (حوالي 2 في المائة) بسبب ما تضمنته من سلوك مسيء أو مشاغِب. ومن بين الصحفيين العشرة العاملين الذين تلقوا أعلى مستوى من الإساءة و «تعليقات المتصيِّدين المُسفِّهين» ثماني نساء ورجلان أسودان، كما حصلت المقالات التي كتبتها نساء أعلى نسبة من التعليقات المسيئة. وتشير الغارديان إلى أن الإساءة غالباً ما تمتد إلى ما هو أبعد من الموقع الذي نُشر فيه عملهم في الأصل .

الشكل 4-15: مضايقات الصحفيات على الإنترنت



[54] ARTICLE 19 and Association of Media Women in Kenya 2016.
[55] Demos 2014.
[56] Gardiner et al. 2016.

وأصبح «المتصيِّدون» على الإنترنت خطراً مهنياً رئيسياً على مواقع الشبكات الاجتماعية، وبات من الصعب غالباً ترشيح المضامين المسيئة أو إزالتها من هذه المنابر، ما يجعل الصحفيين معرضين لخطر «الانهيار الجليدي» حرفياً عبر منابر متعددة من مصادر مجهولة[57]. ومن ناحية كم الإساءة عبر الإنترنت وشدتها، استُهدِفت الصحفيات بشكل غير متناسب[58]. وتتلقى النساء على الأرجح مزيداً من التهديدات أو التعليقات ذات الطابع الجنسي، سواء أكانت التعليقات من القراء أم من أقرانهن في صناعة الإعلام أحياناً[59]. ويبدو أن تهديدات الاغتصاب أو العنف ضد الصحفيات/الصحفيين أو أسرهم تنتشر أكثر تجاه العاملات في مجال الإعلام[60]. وقد خلص المسح المذكور أعلاه الذي أجراه المعهد الدولي لسلامة الصحفيين (INSI) والمؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية (IWMF) إلى أن أكثر من 25 في المائة من «التخويف اللفظي والكتابي و/أو البدني بما فيها التهديدات الموجَّهة إلى العائلة والأصدقاء» تحدث على الإنترنت[61].

وقد انطوى مستوى الإساءة على أثر فرض الصمت على النساء الصحفيات، إذ اختار بعضهن الانسحاب من وسائل التواصل الاجتماعي كلياً لحماية أنفسهن نفسياً من نطاق التحرش[62]. وتحدثت مذيعة التليفزيون السويدية جيني ألفيرسيو إلى قناة بي بي سي عن تلقيها تهديدات بالقتل فيما يتعلق بعملها في قناة TV4 السويدية، واتفقت على أن شيئاً ما قد تغير في طريقة تواصل الناس مع الصحفيين. وتقول: «منذ ما يقرب من 20 عاماً، عملت كصحفية، وكنت دائماً هدفاً لآراء الآخرين، [لكن] قبل أربع أو خمس سنوات تغيَّر شيء ما وأصبحت اللهجة أكثر عدوانية وتهديداً[63]. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يغطين مواضيع اعتاد الرجال تغطيتها تقليدياً، مثل الرياضة، والألعاب، والجريمة والسياسة. ويترتب على مستوى الإساءة للصحفيات في المجال الرقمي آثار خطيرة على حرية التعبير والمساواة في التمثيل الجنساني داخل وسائل الإعلام. وكثيراً ما كان العنف الرقمي ضد الصحفيات نفسياً في طبيعته، وهو اتجاه لوحظ كذلك في منطقة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، تمثّل في حصول تهديدات متتالية بالقنابل عبر تويتر وكانت موجَّهة إلى عدد من الصحفيات البارزات[64]. وعقب هذه الحوادث، أعلنت شركة تويتر أنها ستضيف زراً للإبلاغ عن الإساءة.

إنّ مكافحة الإساءة على الإنترنت يشكّل تحدياً كبيراً، وهناك عدد قليل من الأطر التشريعية والسياساتية موجودة على المستوى الدولي أو الوطني لحماية الصحفيين من التحرش الرقمي[65]. وقد نظر عدد من أصحاب المصلحة في كيفية التعامل مع هذا الاتجاه المتنامي مع احترام حرية التعبير. وقد نصحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدولَ الأعضاء ألا تصوغ قوانين جديدة لتقييد الخطاب المسيء على الإنترنت، إذ قد يكون لهذه الخطوات أثر مُثبِّط على حرية التعبير[66]. لكن هناك حاجة إلى استثمار حقيقي لتعزيز التدابير الاجتماعية القانونية والعملية لدعم الصحفيين ضحايا الإيذاء عبر الإنترنت، مع التركيز بوجه خاص على التهديدات المحدَّدة التي تواجهها الصحفيات، وتعزيز بيئة آمنة على الإنترنت.

وهناك بعض التحرك نحو توفير دعم للصحفيات بشكل أكثر منهجية. وقد أطلق الاتحاد الدولي للصحفيين وشبكة التضامن الإعلامي لجنوب آسيا حملة بعنوان بايت باك (Byte Back) للنهوض بالوعي ومكافحة أوجه مضايقة الصحفياتعلى

57 نفس المصدر.
58 Mason 2016.
59 Vogt 2017.
60 Nazar 2017.
61 Barton and Storm 2014.
62 West 2017.
63 Bell 2016.
64 Sreberby 2014.
65 International Federation of Journalists 2017.
66 Mijatović 2016.

الإنترنت في منطقة آسيا والمحيط الهادي[67]. وإضافةً إلى ذلك، نظَّمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اجتماع خبراء تحت عنوان «التحديات الجديدة أمام حرية التعبير: مكافحة الإساءة للصحافيات على الإنترنت»، الذي أصدر مطبوعاً يحمل نفس العنوان يتضمن أصوات الصحفيين والأكاديميين حول واقع الإساءة للصحفيات على الإنترنت وكيفية مكافحته[65]. انظر الإطار 4-3 لدراسة حالة[68].

الإجراءات المتخذة لتعزيز سلامة الصحفيين

لتقييم التقدُّم المُحرَز نحو تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي أطلقت عامها الخامس من التنفيذ في عام 2017، نظَّمت اليونسكو في حزيران/يونيو 2017 مؤتمراً تشاورياً لأصحاب المصلحة المتعددين في جنيف بسويسرا. ونوقشت الإجراءات المتخذة في إطار خطة الأمم المتحدة من جانب منظومة الأمم المتحدة، واليونسكو، والدول الأعضاء، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وطُرِحَ 30 خياراً لإجراءات يمكن للدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى أن تتخذها مستقبلاً [69] [70] .

وكان من بين الأسئلة الهامة المطروحة كيفية ترجمة الإطار المعياري لخطة عمل الأمم المتحدة إلى سياسات وممارسات وطنية من شأنها أن تحقق تقدّماً ملموساً من أجل سلامة الصحفيين على أرض الواقع.

ورداً على ذلك، أبرزت الوثيقة الختامية للمشاورة إمكانية تحقيق ما يلي:

• اتخاذ منظومة الأمم المتحدة خطوات من خلال اليونسكو، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، والمنسق المعيَّن للأمين العام للأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين، للمساعدة في كفالة قدر أكبر من التنسيق والتنفيذ من جانب الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في خطة الأمم المتحدة؛
• قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ عن السلامة والإفلات من العقاب والنظر في آليات لمنع الهجمات ضد الصحفيين وحمايتهم ورصد هذه الهجمات ومقاضاة مرتكبيها؛
• اضطلاع وسائل الإعلام بغرس قدر أكبر من الثقافة بشأن السلامة وتعبئة الجهود من خلال التعاون على نطاق الصناعة؛
• تقديم وسطاء الإنترنت تفاصيل عن مشاركة أكبر وأكثر اتساقاً مع أصحاب المصلحة في خطة الأمم المتحدة؛
• تعزيز الأوساط الأكاديمية للمشاركة الوثيقة والمبادرات البحثية المشتركة؛
• مواصلة جميع أصحاب المصلحة زيادة النهوض بالوعي بخطة الأمم المتحدة والاستفادة من الاتصالات المبتكرة والإبداعية.

كما سُلِّط الضوء أيضاً على ضرورة التصدّي بفعّالية للتهديدات المتنامية مثل مضايقة الصحفيات على الإنترنت والأمن الرقمي.

---

67 International Federation of Journalists 2017.

68 Mijatović 2016.

69 اليونسكو 2017(ج).

70 يُلاحظ أيضاً التقرير الذي أعدّته اليونسكو بشأن الاجتماع الذي عُقد في 29 حزيران/يونيو 2017 في جنيف، اليونسكو 2017(هـ).

الإطار 4-3: تركيز على ماريا ريسا، رفض السكوت في مواجهة المضايقات على الإنترنت


المصدر: Posetti, 2017b

«التحدي الأكبر هو أنه ليس لديك أدنى فكرة متى يتحول التهديد عبر الإنترنت إلى تهديد حقيقي في عالم الواقع»
– ماريا ريسا، صحفية ومؤسسة منبر Rappler في الفلبين

عملت ماريا ريسا صحفية لأكثر من 30 عاماً. واستهلت حياتها المهنية كمراسلة حربية، ثم أجرت تحقيقات بشأن الشبكات الإرهابية، وترأست مكتبي شبكة سي إن إن الإخبارية في مانيلا وجاكارتا، وعملت مديراً لقسم الأخبار والشؤون الجارية في أكبر مجموعة إخبارية في الفلبين، إي بي إس – س بي إن. وفي عام 2012، أطلقت ريسا منبر رابلر (Rappler)، وهو منبر إخباري على الإنترنت يجمع بين المعايير الصحفية المهنية والأخلاقيات مع أشكال مبتكرة قائمة على مشاركة الجمهور.

ومع ذلك، فإن تجربة ريسا الكبيرة لم تهيئها لمواجهة هجمة التحرش عبر الإنترنت التي تعرضت لها بعد الإبلاغ عن تصيّد سياسي قبل الانتخابات.

تقول: «عندما كنت أصغر سناً، عملت في مناطق حرب، كنت مراسلة للنزاعات، وبطريقة غريبة كان العمل كمراسلة في منطقة حرب أسهل بكثير مما كنت أتعامل معه [الإساءة على الانترنت] ... لأنه مع هذا العدد المطرد من التهديدات، وتعذّر معرفة ما إذا كانت هذه التهديدات حقيقية أم لا... يمكن أن يصل بك الحال إلى الخضوع. إنها تهدف إلى التخويف – ولكنني قررت عدم الاستسلام للخوف».

منذ الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2016، عمل موقع رابلر بشكل استباقي على مواجهة الدعاية و«الأخبار الملفقة» والحسابات الوهمية على مواقع التواصل الاجتماعي، والمتصيدين السياسيين المدفوع لهم. وبسبب دوره كمنبر إخباري مستقل واستقصائي بات موظفوه هدفاً للهجمات الحزبية والإساءة عبر الإنترنت، وتقول ريسا: «تلقيت ما يزيد على 90 رسالة كراهية في الساعة ...وأمام كثرة الرسائل ظننت في البداية أن أصحابها ربما على حق، وبدأت أعيد النظر في بعض الأشياء التي ذكروها. لكنني أدركت بعد ذلك أن الرسائل لا تستهدف مقالاتي بقدر ما كانت تستهدفني شخصياً. كانت هجمات تهدف إلى التخويف، من شأنها أن تجعلك تشك في نفسك. استغرق الأمر ما يقرب من أسبوعين لأسترد ثقتي بنفسي، وأدركت أنهم يريدون أن أتوقف عن العمل. وعندها قلتُ: «نحن لن نتوقف. لأن ما تعرضنا له إنما يعني أننا نسير على الطريق الصحيح».

تجربة ريسا ليست فريدة من نوعها. فكثير من الصحفيين الذين يكشفون عن حقائق غير مريحة يتعرضون إلى موجة من المضايقة المنسّقة. وكثيراً ما تتجشّم الصحفيات، على وجه الخصوص، الجانبَ الأكبر من حالات إساءة المعاملة. لكن تحت إشراف ريسا، باتت استجابة رابلر استباقية، إذ قام المنبر بتعزيز الأمن وتوفير الدعم النفسي المهني لمساعدة الصحفيين العاملين فيه على مقاومة هذه الهجمات المتنامية.



الأمم المتحدة

اعترفت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أيضاً بسلامة الصحفيين ودورهم في تعزيز المجتمعات الشاملة والمستدامة، ولا سيِّما الهدف 16 الذي ينصّ على تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وتهدف الغاية 10 من الهدف 16 إلى كفالة حصول الجمهور على المعلومات ويقيس أحد مؤشريه المقابلين، وهو المؤشر 16-10-1، هذا الأمر في حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والتعذيب ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ذوي الصلة، ونشطاء حقوق الإنسان، والنقابيين في فترة اثني عشر شهراً. ومن خلال التعاون مع المنتدى العالمي لتنمية وسائل الإعلام (GFMD) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اضطلعت اليونسكو بدور رئيسي في الدعوة إلى إدراج المؤشر 16-10-1 وفي تطوير نهجه. وتؤدي اليونسكو دورَ الوكالة المساهِمة في إعداد تقارير عن المؤشر وجمع البيانات المتعلقة بسلامة الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام وتقديمها إلى الوكالة الراعية، وهي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وفي السنوات الخمس الماضية، أصدرت كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، واليونسكو قرارات تدين صراحةً الهجمات والعنف ضد الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب السائد. (انظر الأشكال 4-16، 4-17)

وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، اعترف قرار الجمعية العامة A/70/125 بالتهديدات الخطيرة ضد حرية التعبير في سياق استعراض التقدُّم المحرَز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) عام 2005. ودعا القرار إلى حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام[71].

[71] الجمعية العامة للأمم المتحدة 2015(أ).


PRESS

وإضافةً إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تواصل اليونسكو رصد حالات قتل الصحفيين وحالة التحقيقات من خلال تقرير المديرة العامة الذي يصدر كل سنتين بشأن سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب (تقرير المديرة العامة) المقدَّم إلى المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، قدَّم تقرير المديرة العامة تحليلاً شاملاً بشأن قتل الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة السنوات العشر الممتدة من عام 2006 إلى عام 2015، فضلاً عن تغطية حالات القتل في الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2015[72].

وفي شباط/فبراير 2017، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قناة اتصال مباشرة ومستمرة مع جماعات المجتمع المدني بشأن مسألة سلامة الصحفيين. وجاء ذلك بعد دعوات قادتها منظمة مراسلون بلا حدود، ولجنة حماية الصحفيين (CPJ)، والرابطة العالمية للصحف ولناشري الإعلام الإخباري (WAN-IFRA) من خلال حملة #ProtectJournalists لتعيين ممثل خاص للأمين العام معنيّ بسلامة الصحفيين. كما أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرين عن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في عامي 2014 و2015 (A/69/268) و (A/HRC/30/68) على التوالي.

الدول الأعضاء

العمل المشترك

كان من أهم إنجازات السنوات الخمس الماضية إنشاء الدول الأعضاء «مجموعة الأصدقاء بشأن سلامة الصحفيين» غير الرسمية في مقرَّي الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف ومقرّ اليونسكو في باريس[73]. وتضطلع «مجموعة الأصدقاء» بدور الجمع بين الدول التي تتقاسم التزاماً بتعزيز خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب وتنفيذها على المستوى الوطني.

وقد كان المستوى الإقليمي مجالاً ملحوظاً للعمل المشترك بين الدول. وشهد التعاون بين الحكومات داخل أوروبا جهوداً كبيرة لتعزيز وكفالة سلامة الصحفيين. وفي أيار/مايو 2014، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان للاتحاد الأوروبي المتعلقة بحرية التعبير على شبكة الإنترنت وخارجها، التي نصّت على أن الاتحاد الأوروبي «سيتخذ جميع الخطوات المناسبة لضمان حماية الصحفيين بتدابير ردعية أو بالحض على إجراء تحقيقات فعالة عند وقوع انتهاكات».

وقد نشط مجلس أوروبا نشاطاً خاصاً في الإقرار بأهمية سلامة الصحفيين ورصد الانتهاكات داخل الدول الأعضاء. وفي نيسان/أبريل 2014، اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا قراراً بشأن حماية الصحافة وسلامة الصحفيين والجهات الفاعلة الأخرى في وسائل الإعلام، إذ دعا القرار إلى بذل جهود دولية متضافرة وأدّى إلى إنشاء منبر إلكتروني لرصد انتهاكات حرية التعبير. وفي عام 2016، أعقب ذلك اعتماد مجموعة من المبادئ التوجيهية التي حضّت الدولَ الأعضاء على إعادة النظر في تشريعاتها الوطنية فيما يتعلق بحرية وسائل الإعلام، وحدَّدت تدابير محدَّدة يتعيَّن على الدول الأعضاء

[72] المديرة العامة لليونسكو 2016.

[73] اعتباراً من حزيران/يونيو 2017: كانت مجموعة الأصدقاء في مقرّ الأمم المتحدة بنيويورك تتألف من الأرجنتين؛ النمسا؛ البرازيل؛ بلغاريا؛ شيلي؛ كوستاريكا؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ فرنسا؛ اليونان؛ الأردن؛ لاتفيا؛ لبنان؛ ليتوانيا؛ السويد؛ جمهورية كوريا؛ السويد؛ تونس؛ أوروغواي.

وتألفت مجموعة الأصدقاء في مقرّ اليونسكو في باريس من ألبانيا؛ الأرجنتين؛ أستراليا؛ النمسا؛ البرازيل؛ كندا؛ الدنمارك؛ فنلندا؛ فرنسا؛ غانا؛ اليونان؛ اليابان؛ كينيا؛ الكويت؛ لاتفيا؛ لبنان؛ ليتوانيا، لكسمبرغ؛ المغرب؛ هولندا؛ نيجيريا؛ باراغواي؛ باكستان؛ بولندا؛ جمهورية كوريا؛ السنغال؛ سلوفينيا؛ السويد؛ تونس؛ والولايات المتحدة الأمريكية.

أما قائمة البلدان في مجموعة الأصدقاء بمقرّ الأمم المتحدة في جنيف فكانت لا تزال في طور الانتهاء.

اتخاذها لمنع انتهاكات حرية وسائل الإعلام وتوفير الحماية للصحفيين[74]. وفي عام 2015، أطلق مجلس أوروبا منبراً لتعزيز حماية الصحافة وسلامة الصحفيين، وهو يرصد ويطلِق إنذاراً مبكّراً واستجابة سريعة للتهديدات التي تتعرَّض لها حرية وسائل الإعلام وسلامة الصحفيين في 47 دولة عضواً. ويُعتبر المنبر كذلك أداة لرصد حرية التعبير، إذ يتيح نموذجاً يمكن إنشاؤه في مناطق أخرى أو على المستوى العالمي.

وعلاوةً على ذلك، اضطلعت منظمة الدول الأمريكية بدور استباقي في تعزيز سلامة الصحفيين. ففي حزيران/يونيو 2017، أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية القرار 17/R86 الذي حثّ الدول على «تنفيذ تدابير شاملة لمنع المسؤولين وحمايتهم والتحقيق معهم ومعاقبتهم، فضلاً عن وضع استراتيجيات لوضع حدٍ للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين وتبادل الممارسات الجيدة[75].

ويضطلع ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنيّ بحرية وسائل الإعلام بمهمة الإنذار المبكر ويقدّم استجابة سريعة لعدم الامتثال الخطير فيما يتعلق بحرية وسائل الإعلام وحرية التعبير. ويقيم الممثل اتصالات مباشرة مع السلطات ووسائل الإعلام وممثلي المجتمع المدني والأطراف الأخرى ويتبادل ملاحظاته وتوصياته مع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مرتين في السنة. وبالمثل، فإن المقرِّر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعنيّ بحرية التعبير والمقرر الخاص للّجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب المعني بحرية التعبير والحصول على المعلومات في أفريقيا يقومان بعمل هام يتّسق مع خطة الأمم المتحدة.

وهناك ثغرات فيما يتعلق بوجود منظمات حكومية دولية في المنطقة العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادي يمكنها أن تتناول مسألة السلامة والإفلات من العقاب.

وفي إطار خطة عمل الأمم المتحدة، تعهَّد الأمين العام للكومنولث بدعم خطة عمل الأمم المتحدة، التي تعمل على تعزيز سلامة الصحفيين والآليات المؤسسية التي تعزِّز حرية التعبير داخل الدول الأعضاء عبر مناطق مختلفة[76].

---

74 Council of Europe 2016.

75 General Assembly of the Organization of American States 2017, vol. AG/doc.5580/17

76 اليونسكو 2017(أ).

إجراءات فرادى الدول الأعضاء

أحرز عدد من فرادى الدول الأعضاء تقدماً كبيراً نحو توفير بيئة آمنة للصحفيين والمحافظة عليها. فاستجابة لخطة عمل الأمم المتحدة، أفادت بعض الدول بأنها نفّذت تشريعات وآليات مؤسسية جديدة تهدف إلى تعزيز سلامة الصحفيين[77]. وقد عيَّنت دول أخرى مسؤولين للاضطلاع بتوثيق وتوفير المعلومات بشأن مسائل السلامة والإفلات من العقاب، ويشمل من جملة أمور أخرى أغراض التعاون مع طلب اليونسكو السنوي الحصولَ على المعلومات والمتابعة القضائية لحالات قتل الصحفيين[78]. ويمكن تُرى الآليات الوطنية للوقاية والحماية والمقاضاة من أجل سلامة الصحفيين، وأكبر مثال على ذلك في كولومبيا، على أنها ممارسة جيِّدة وقد تكون قابلة للتكييف مع بلدان وسياقات أخرى.

ويزداد إدراك كثير من الدول الأعضاء بالدور الذي تضطلع به السلطة القضائية في كفالة سلامة الصحفيين. وحصل تعاون قوي بين الدول الأعضاء في جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية في تدريب القضاة والموظفين القضائيين على فهم القضايا الرئيسية التي تحيط بحرية التعبير، وسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، بما فيها تدريب أكثر من 5500 موظف قضائي من خلال سلسلة من الدورات المفتوحة واسعة النطاق على الإنترنت التي وضعتها اليونسكو. وخلُص المقرِّر الخاص المعنيّ بحرية التعبير التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في تحليل لقانون السوابق القضائية في 10 دول في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأمريكا الشمالية، إلى حدوث تقدُّم تنظيميّ كبير في جميع أنحاء المنطقة. فقد أدّت المحاكم العليا في الدول الأعضاء العشر إلى إثراء الخطاب القضائي الناشئ وتطويره، على النحو الذي وضعته هيئات منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن حرية التعبير[79].

واستناداً إلى الدروس المستخلصة من أمريكا اللاتينية، أطلقت اليونسكو برنامجاً تدريبياً مماثلاً بشأن حرية التعبير وسلامة الصحفيين في أفريقيا في عام 2017، بالشراكة مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ويجمع هذا المشروع، الذي تقوده اليونسكو وجامعة بريتوريا، بين الدورات الضخمة المفتوحة على الإنترنت للقضاة والمهنيين القانونيين الآخرين مع سلسلة من الدورات التدريبية وجهاً لوجه مع قضاة من المحاكم العليا من جميع أنحاء أفريقيا.

وقد عملت اليونسكو وشركاؤها، في أكثر من اثني عشر بلداً في المنطقة العربية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع الدول الأعضاء لتدريب قوات الأمن على المساهمة في حماية الصحفيين. وأفضت هذه الدورات التدريبية إلى إقامة حوار بين الصحفيين وقوات الأمن، وخفّضت حدّة التوتر، وقلّلت حوادث العنف ضد الصحفيين.

الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام

لا تزال الأوساط الأكاديمية تمثِّل فضاءً للتعاون والبحوث المتقدِّمة بشأن موضوع سلامة الصحفيين. وقد اضطلعت اليونسكو بدور نشط في تشجيع مزيد من التعاون الأكاديمي والتبادل من خلال وضع برنامج بحثي بشأن سلامة الصحفيين. وأطلق

---

[77] Mendel 2016.

[78] اليونسكو 2017(ب).

[79] Lanza 2016b.

مركز حرية وسائل الإعلام في جامعة شيفيلد، بدعم من اليونسكو، شبكة بحوث سلامة الصحفيين (JSRN) في مؤتمر أكاديمي عُقد في عام 2016 إلى جانب الاحتفال الدولي باليوم العالمي لحرية الصحافة في فنلندا. وتسهم الشبكة في تعزيز التعاون الأكاديمي بشأن سلامة الصحفيين من خلال زيادة القدرات البحثية والتعاون وتبادل المعارف داخل المجتمع الأكاديمي.

وفي عام 2014، أنشأت جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، مشروع جامعة كولومبيا العالمية لحرية التعبير، الذي يجمع بين الخبراء الدوليين والناشطين مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الجامعة، من أجل «مسح وتوثيق وتعزيز حرية التعبير». ومن الجدير بالذكر أن هذا المشروع يتيح قاعدة بيانات عن السوابق القضائية، وهي متاحة أيضاً باللغة الإسبانية من خلال التعاون مع مكتب اليونسكو في مونتيفيديو ومع مركز دراسات العدل والقانون والمجتمع (Dejusticia)[80].

ولا تزال جماعات المجتمع المدني تحتل مكان الصدارة في جهود الرصد والتوثيق والدعوة، ما أدى إلى إطلاق عدد من الحملات التي أذكت الوعي بأهمية سلامة الصحفيين ودعت إلى إحداث تغيير تشريعي ومادي في هذا المجال. وقد استخدمت جماعات المجتمع المدني إطار خطة عمل الأمم المتحدة لإشراك القطاع الإعلامي بشكل أعمق، وزيادة التنسيق والتعاون بين فئات المجتمع المدني وتحديد الممارسات الجيِّدة في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، عملت جماعات المجتمع المدني بشكل جماعي على زيادة بروز مسألة سلامة الصحفيين في عدد من هيئات الأمم المتحدة، بدءاً من مجلس حقوق الإنسان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك نجاح حملة «احموا الصحفيين» (ProtectJournalists#). وإضافةً إلى ذلك، لاتزال منظمات المجتمع المدني تشارك بنشاط في بناء قدرات أصحاب المصلحة، ولا سيِّما ما يتعلق منها بأمن الصحفيين. وقد أدّت بعض المجموعات دوراً أساسياً في تعزيز الحاجة إلى منهج تدريبي أكثر شمولاً يتضمن جوانب من الأمن الرقمي والنفسي، إضافةً إلى النهوض بوعي الصحفيين وزيادة معرفتهم ومواردهم بشأن مسألة السلامة الرقمية والخطوات التي يمكنهم اتخاذها لتعزيز أمنهم.

وفي عام 2015، قدَّم المعهد الدولي للصحافة، وشبكة الجزيرة للإعلام، ووكالة جنيف العالمية للإعلام، ونادي جنيف للصحافة، الإعلان الدولي وأفضل الممارسات بشأن تعزيز سلامة الصحفيين[81]. ويهدف الإعلان إلى تعزيز ونشر الالتزامات والآليات الدولية القائمة المرتبطة بسلامة الصحفيين والمساهمة في حماية حقوقهم. وفي العام نفسه، انضمت مؤسسات إعلام إخبارية إلى منظمات غير حكومية معنيّة بحرية الصحافة وصحفيين لإطلاق تحالف ثقافة السلامة (ACOS). وقد أقرَّت 90 منظمة حول العالم مبادئ سلامة الصحفيين المستقلين الخاصة بالتحالف، وهي مجموعة من الممارسات الموجّهة لغرف الأخبار والصحفيين العاملين في مهام خطرة. وعلاوةً على ذلك، توسَّعت شبكة من مسؤولي السلامة في شركات الإعلام عقب اجتماع «المنظمات الإعلامية التي تقف معاً من أجل سلامة الصحفيين» الذي عقد في اليونسكو في شباط/فبراير 2016.

---

80 Columbia Global Freedom of Expression n.d.

81 Institut international de la presse 2015.

الشكل 4-16: قرارات الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين التي اعتمدت منذ عام 2012

2012

قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 21/12 بشأن سلامة الصحفيين (A/HRC/RES/21/12)

يدعو هذا القرار الدولَ إلى تعزيز بيئة آمنة وتمكينية للصحفيين، ويدعو إلى مزيد من التعاون بشأن خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي وضعتها اليونسكو وأقرَّها مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة. ويدعو القرار كذلك الدولَ الأعضاء إلى النظر في عدد من الإجراءات، مثل اتخاذ تدابير تشريعية، ورصد العنف ضد الصحفيين والإبلاغ عنه، وإصدار إدانات علنية لهذه الهجمات. كما يدعو القرار الدولَ إلى كفالة المساءلة عن طريق إجراء تحقيقات محايدة وسريعة وفعّالة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

2013

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 68/163 بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (A/RES/68/163)

يدين هذا القرار بشكل قاطع جميعَ الهجمات والعنفَ ضد الصحفيين. ويحضُّ الدولَ الأعضاء على بذل قصارى جهدها لمنع العنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وكفالة المساءلة عن طريق إجراء تحقيقات محايدة وسريعة وفعّالة وتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. ويعلن القرار أيضاً الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر يوماً دولياً لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

2014

قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 27/5 بشأن سلامة الصحفيين (A/HRC/RES/27/5)

يستند هذا القرار إلى قرار مجلس حقوق الإنسان لعام 2012 ويعزِّزه من خلال حثِّ الدول الأعضاء على تقديم مرتكبي أعمال العنف ضد الصحفيين، بمن فيهم كل من يصدر الأوامر أو يتواطأ لارتكاب مثل تلك الجرائم أو يساعد أو يحرِّض على ارتكابها أو يتستر عليها وضمان وصول الضحايا وأسرهم إلى سبل الانتصاف المناسبة. ويدعو القرار الدولَ إلى تنفيذ عدد من الاستراتيجيات لمكافحة الإفلات من العقاب، مثل تشكيل وحدات تحقيق خاصة أو لجان مستقلة، وتعيين مدعين عامين خاصين واعتماد بروتوكولات وأساليب محدَّدة للتحقيق.

2015

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 69/185 بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (A/RES/69/185)

يدين هذا القرار بشكل قاطع جميع الاعتداءات والعنف المرتكب ضد الصحفيين ويدين بشدة الإفلات السائد من العقاب على هذه الهجمات. ويحث الدولَ على بذل قصارى جهدها لمنع العنف والتهديدات والاعتداءات على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وكفالة المساءلة عن طريق إجراء تحقيقات محايدة وسريعة وشاملة ومستقلة وفعّالة في جميع أعمال العنف المزعومة، وتهيب بالدول أن تنشئ بيئة تمكينية للصحفيين وتحافظ عليها قانوناً وممارسةً.

قرار المجلس التنفيذي لليونسكو بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (القرار 196 م ت/31)

يشجِّع هذا القرار بقوة الدولَ الأعضاء على تقديم معلومات إلى اليونسكو، على أساس طوعي، بشأن التحقيقات القضائية في حالات قتل الصحفيين. كما يطلب إلى المديرة العامة لليونسكو أن تقدِّم تقريراً عن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. ويشمل ذلك تعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع المنظمات المهنية، وجماعات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى، وتسهيل بناء القدرات في الدول الأعضاء، وزيادة تطوير المؤشرات المراعية لقضايا الجنسين للإعلام ومؤشرات سلامة الصحفيين.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (S/Res/2222)

يحثّ هذا القرار جميعَ الأطراف المشاركة في النزاع المسلح على احترام الاستقلال المهني وحقوق الصحفيين والإعلاميين واتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين العاملين في هذه الحالات. ويؤكد القرار أيضاً على أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يجب أن تبلِّغ عن أعمال عنف محددة ضد الصحفيين في حالة النزاع المسلح.

2016

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 70/162 بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (A/RES/70/162)

يدعو هذا القرار الدولَ إلى تنفيذ الإطار القانوني السّاري لحماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام على نحو أكثر فعّالية من أجل مكافحة الإفلات السائد من العقاب على الهجمات والعنف ضد الصحفيين. كما يشدِّد على ضرورة كفالة تحسين التعاون والتنسيق على المستويين الدولي والإقليمي، بما فيه عن طريق المساعدة التقنية وبناء القدرات، فيما يتعلق بالمساعدة على تحسين سلامة الصحفيين على المستويين الوطني والمحلي.

2017

قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 33/2 بشأن سلامة الصحفيين (A/HRC/RES/33/2)

يدعو هذا القرار الدولَ إلى كفالة ألا تعوق تدابير مكافحة الإرهاب والمحافظة على الأمن القومي أو النظام العام أعمالَ الصحفيين وسلامتهم على نحو متعسِّف أو غير مبرَّر. كما يدعو الدولَ إلى حماية سرية مصادر الصحفيين قانوناً وممارسةً. ويشدِّد القرار على أن أدوات التشفير وإخفاء الهوية أصبحت حيوية لكثير من الصحفيين في العصر الرقمي لكي يمارسوا أعمالهم بحرية ويدعو الدول إلى عدم التدخل في استخدام هذه التكنولوجيات.

قرار المجلس التنفيذي لليونسكو بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب القرار 201م ت/5-أولاً-طاء

في هذا القرار، يعرب المجلس التنفيذي لليونسكو عن التزامه بالعمل من أجل سلامة الصحفيين والإعلاميين. ويقرُّ بالمخاطر المحدَّدة التي تواجهها الصحفيات ويشجِّع الدولَ الأعضاء على وضع مبادرات وطنية للوقاية والحماية والملاحقة القضائية. ويحثُّ بشدة الدولَ الأعضاء على مواصلة تقديم ردود طوعية فيما يتعلق بالتحقيقات القضائية في مقتل الصحفيين ووضع آليات رصد فعّالة لهذا الغرض.

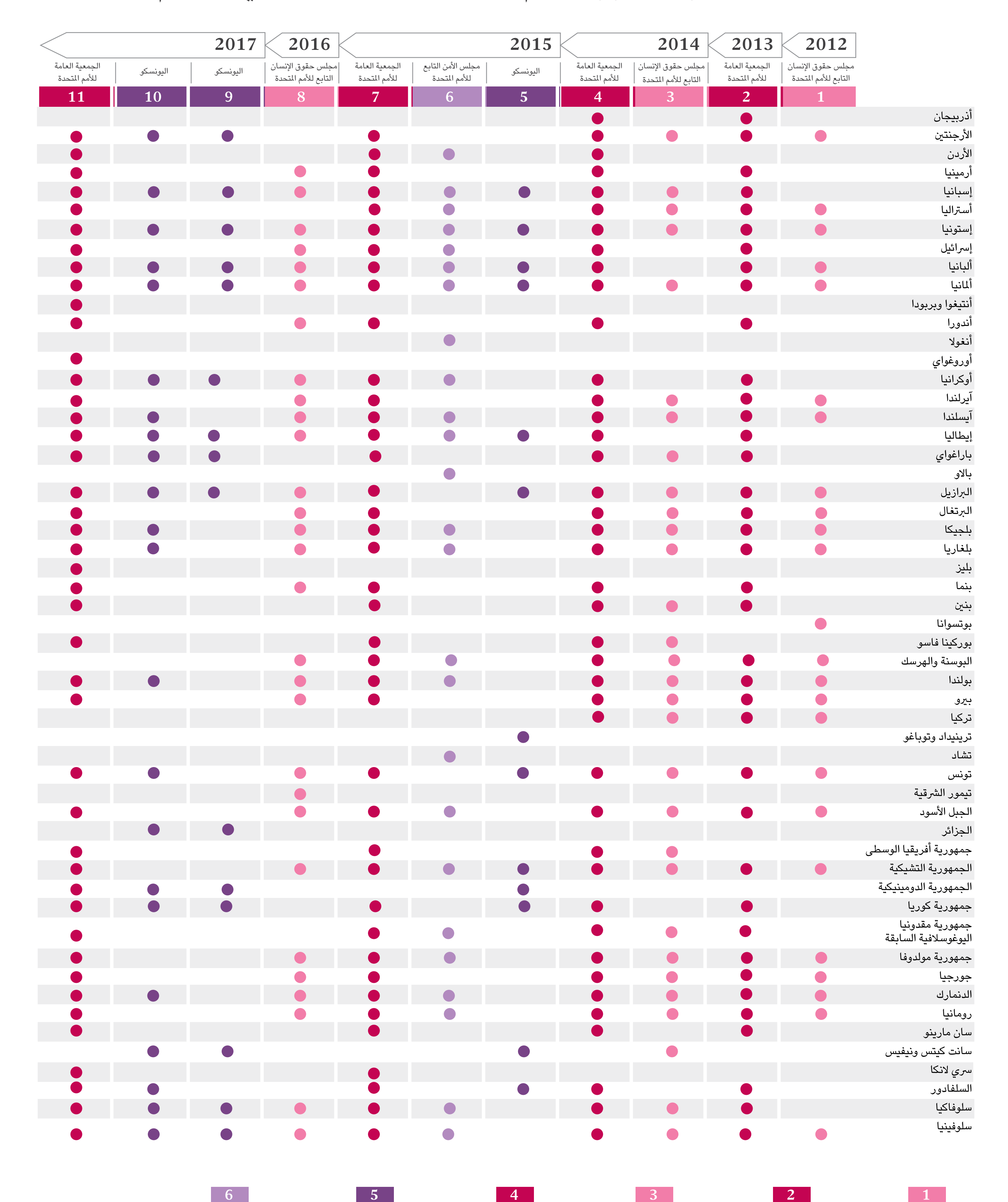
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 75/152 بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (A/RES/72/175)

يدين هذا القرار بشكل قاطع جميع الهجمات والعنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. كما يدين الاعتداءات المحدَّدة على الصحفيات أثناء ممارستهن أعمالهن، بما فيه التمييز والعنف الجنسي والتمييز والعنف القائم على نوع الجنس، والتخويف والمضايقات على الإنترنت أو غيره. ويدعو القرارُ الدولَ إلى تنفيذ الإطار القانوني الساري لحماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام على نحو أكثر فعّالية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب. وأقر أيضاً بقرار الأمين العام حشد شبكة من مراكز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بأكملها لتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز سلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام.

قرار المجلس التنفيذي لليونسكو بشأن التقرير المرحلي عن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب القرار 202م ت/5-أولاً-كاف

يحيط هذا القرار علماً مع الاهتمام بتقرير مرحلي أعدته أمانة اليونسكو عن العمل بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وكذلك بنتائج المشاورة المتعددة الأطراف لتعزيز تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. ويطلب إلى المديرة العامة مواصلة العمل من أجل تنفيذ الغاية 16-10 من أهداف التنمية المستدامة، ورصد المؤشرين 16-10-1 و16-10-2. ويشجِّع القرار الدولَ الأعضاء على تعزيز جهودها لكفالة التنفيذ الطوعي لخطة عمل الأمم المتحدة على المستوى الوطني، ويحثُّ الدولَ الأعضاء بقوة على تقديم معلومات بشأن التحقيقات القضائية في حالات قتل الصحفيين. كما يدعو المديرةَ العامَة إلى تعزيز الأنشطة التي تتصدى للتهديدات المحدَّدة لسلامة الصحفيات.

الشكل 4-17: الدول الأعضاء الراعية لقرارات الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين منذ عام 2012



1 قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 21/12: سلامة الصحفيين

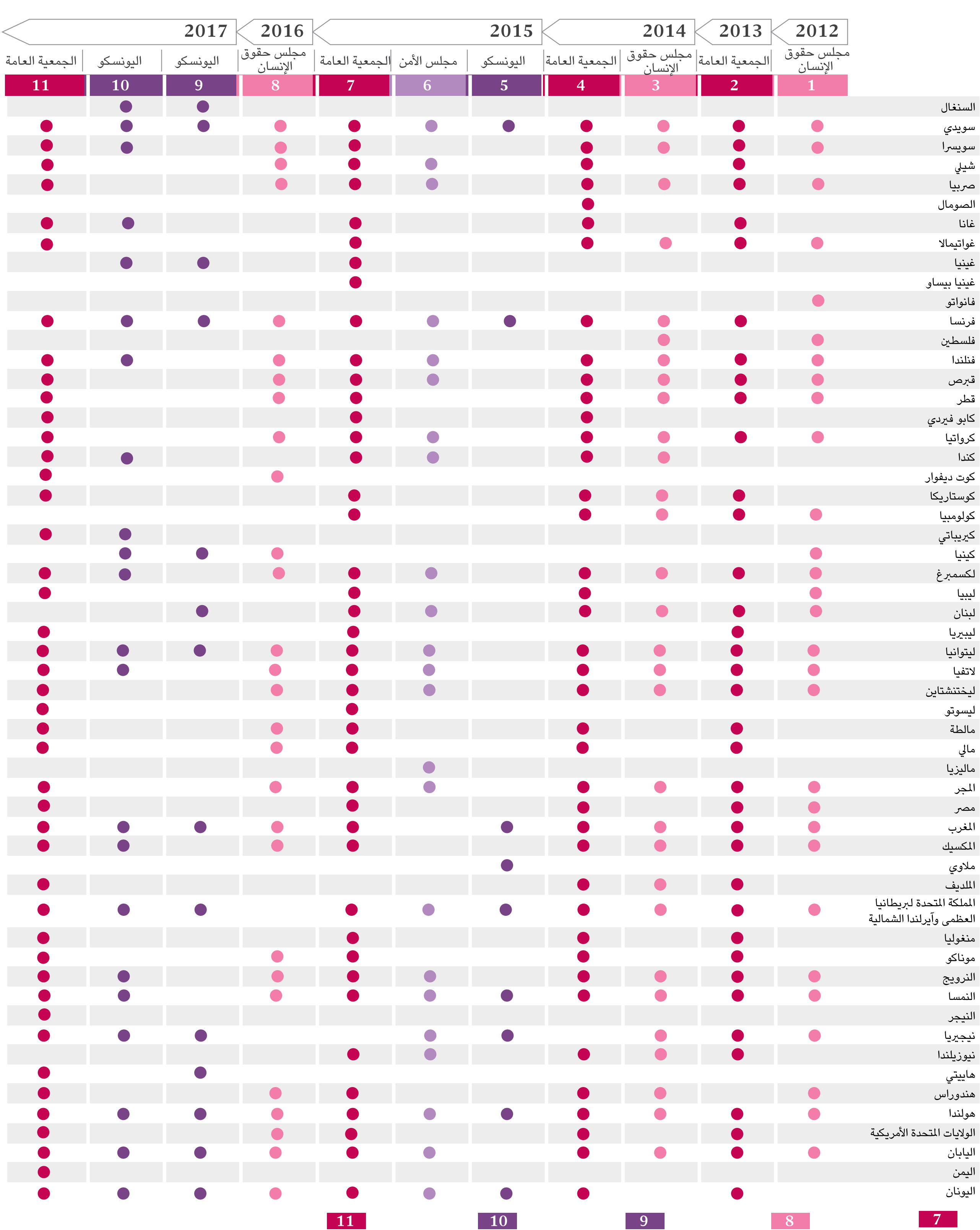
2 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 163/68: سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

3 قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 5/27: سلامة الصحفيين

4 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 185/69: سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

5 قرار المجلس التنفيذي لليونسكو 196 م ت/31: سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

6 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2222



البلد	1 مجلس حقوق الإنسان 2012	2 الجمعية العامة 2013	3 مجلس حقوق الإنسان 2014	4 الجمعية العامة 2014	5 اليونسكو 2015	6 مجلس الأمن 2015	7 الجمعية العامة 2015	8 مجلس حقوق الإنسان 2016	9 اليونسكو 2017	10 اليونسكو 2017	11 الجمعية العامة 2017
السنغال									●	●	
سويدي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
سويسرا	●	●	●	●			●	●		●	●
شيلي		●		●		●	●	●			●
صربيا	●	●	●	●		●	●	●			●
الصومال				●							
غانا		●		●			●			●	●
غواتيمالا	●	●	●	●			●				●
غينيا							●		●	●	
غينيا بيساو							●				
فانواتو	●										
فرنسا		●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
فلسطين	●		●								
فنلندا	●	●	●	●		●	●	●		●	●
قبرص	●	●	●	●		●	●	●			●
قطر	●	●	●	●			●	●			●
كابو فيردي				●			●				●
كرواتيا	●	●	●	●		●	●	●			●
كندا			●	●		●	●			●	●
كوت ديفوار								●			●
كوستاريكا		●	●	●			●				●
كولومبيا	●	●	●	●			●				
كيريباتي										●	●
كينيا	●							●	●	●	
لكسمبرغ	●	●	●	●		●	●	●		●	●
ليبيا	●			●			●				●
لبنان	●	●	●	●		●	●		●		
ليبيريا		●					●				●
ليتوانيا	●	●	●	●		●	●	●	●	●	●
لاتفيا	●	●	●	●		●	●	●		●	●
ليختنشتاين	●	●	●	●		●	●	●			●
ليسوتو							●				●
مالطة		●		●			●	●			●
مالي		●		●			●	●			●
ماليزيا						●					
المجر	●	●	●	●		●	●	●			●
مصر	●	●		●			●				●
المغرب	●	●	●	●	●		●	●	●	●	●
المكسيك	●	●	●	●			●	●		●	●
ملاوي					●						
المالديف		●	●	●							●
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	●	●	●	●	●	●	●		●	●	●
منغوليا		●		●			●				●
موناكو		●		●			●	●			●
النرويج	●	●	●	●		●	●	●		●	●
النمسا	●	●	●	●	●	●	●	●		●	●
النيجر											●
نيجيريا	●	●	●		●	●			●	●	●
نيوزيلندا		●	●	●		●	●				
هاييتي									●		●
هندوراس	●		●	●			●	●			●
هولندا	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
الولايات المتحدة الأمريكية		●		●			●	●			●
اليابان	●	●	●	●		●	●	●	●	●	●
اليمن											●
اليونان		●		●	●	●	●	●	●	●	●

7 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 70/162: سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

8 قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 33/2: سلامة الصحفيين

9 قرار المجلس التنفيذي لليونسكو 201 م ت / 5-أولاً-طاء: سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

10 قرار المجلس التنفيذي لليونسكو 202 م ت/5-أولاً-كاف: سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

11 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 72/175: سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب


SIGLO.21
¡SE FUE!
azteca
GUATE

الخلاصة

تظل سلامة الصحفيين شاغلاً ملحّاً في جميع المناطق. فوفقاً لأرقام اليونسكو، ارتفع عدد الصحفيين الذين قُتلوا في فترة خمس سنوات ارتفاعاً كبيراً (قُتل 216 صحفياً في الفترة الممتدة بين عامي 2007-2011 مقابل 530 صحفياً في الفترة الممتدة بين عامي 2012-2016). وفي الوقت نفسه، تشير التقارير إلى زيادة اتجاهات الاحتجاز التعسفي والاختطاف والتعذيب في بعض المناطق. ولا تزال المراقبة والقرصنة من جانب الجهات الحكومية وغير الحكومية تقوِّض السلامة الرقمية للصحفيين، في حين زاد الإبلاغ عن المضايقات عبر الإنترنت زيادة كبيرة – ولا سيِّما ضد الصحفيات.

وتكشف الاتجاهات الواردة في هذا الفصل عن تحديات كبيرة تواجه حرِّية التعبير وسلامة الصحفيين. وستثبت الكيفية التي يتصدّى بها أصحاب المصلحة الرئيسيين لهذه التحديات أنها ذات أهمية محورية من أجل تشكيل الاتجاهات في السنوات القادمة.

ومع ذلك، يجري إحراز تقدُّم في إطار خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، إذ اتخذت المنظمات الحكومية الدولية ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية ومجموعات المجتمع المدني إجراءات جماعية. وقد يُثبِت هذا التقدُّم في الوقت المناسب أنه اتجاه عكسيّ فعّال في مقابل التهديدات المتنامية التي يواجهها الصحفيون.



الذيول

ببليوغرافيا

Abu-Fadil, Magda, Jordi Torrent, and Alton Grizzle, eds. 2016. *Opportunities for Media and Information Literacy in the Middle East and North Ajlhl ,hggifrica.* MILID Yearbook 2016. Gothenburg: The International Clearinghouse on Children, Youth and Media. Available at <milunesco.unaoc.org/wp-content/uploads/MIL-Mena-2016-english.pdf>.

Access Now. 2017. #KeepItOn. Web Page. *Access Now*. Available at <https://www.accessnow.org/keepiton/>. Accessed 23 May 2017.

African Commission on Human and Peoples' Rights. 2016. *Resolution on the Right to Freedom of Information and Expression on the Internet in Africa. 362(LIX) 2016.* Available at <http://www.achpr.org/sessions/59th/resolutions/362/>.

African Development Bank. 2015. Promoting gender equality in the media through 'Women's Rights in Africa' Award. Available at <https://www.afdb.org/en/news-and-events/african-development-bank-promotes-gender-equality-in-the-media-through-womens-rights-in-africa-award-14447/>. Accessed 25 June 2017.

African Union. 2014. African Union Convention on Cyber Security and Personal Data Protection. African Union. Available at <https://www.au.int/web/sites/default/files/treaties/29560-treaty-0048_-_african_union_convention_on_cyber_security_and_personal_data_protection_e.pdf>. Accessed 24 May 2017.

African Union. 2017. List of countries which have signed, ratified/acceded to the African Union Convention on Preventing and Combating Corruption. Available at <https://au.int/sites/default/files/treaties/7786-sl-african_union_convention_on_preventing_and_combating_corruption_9.pdf>.

Alava, Séraphin, Divina Frau-Meigs, and Ghayda Hassan. 2017. *Youth and Violent Extremism on Social Media.* Paris: UNESCO. Available at <http://en.unesco.org/unesco-series-on-internet-freedom>.

Alexa. 2017. News. *The top 500 sites on the web.* Available at <alexa.com/topsites/category/Top/News>.

Allan, Stuart, and Einar Thorsen, eds. 2009. *Citizen Journalism: Global Perspectives.* Vol. 1. 2 vols. Global Crises and the Media. Peter Lang.

Allan, Stuart. 2013. *Citizen Witnessing: Revisioning Journalism in Times of Crisis.* Key Concepts in Journalism Series. Polity.

Alliance for Affordable Internet (A4AI). 2015. *Models of Mobile Data Services in Developing Countries.* Research brief. The Impacts of Emerging Mobile Data Services in Developing Countries. Available at <a4ai.org/the-impacts-of-emerging-mobile-data-services-in-developing-countries/>.

Arab States Broadcasting Union. 2015. *Arab Satellite Broadcasting Annual Report 2015.* Available at <http://www.asbu.net/medias/NewMedia_2016/text/asbu_report_2015.pdf>.

ARTICLE 19, and Association of Media Women in Kenya. 2016. *Women Journalist's Digital Security*. Nairobi. Available at <http://amwik.org/wp-content/uploads/2017/02/Women-Journalists-Digital-Security.pdf>.

ASDA'A Burson-Marsteller. 2016. Arab Youth Survey Middle East - Findings. Available at <http://www.arabyouthsurvey.com/>. Accessed 19 June 2017.

Asquith, Christina. 2016. Why Don't Female Journalists Win More Awards? - The Atlantic. *The Atlantic*. Available at <https://www.theatlantic.com/international/archive/2016/03/women-foreign-correspondents/472596/>. Accessed 25 June 2017.

Ayish, Mohammad, and Noha Mellor. 2015. *Reporting in the MENA Region: Cyber Engagement and Pan-Arab Social Media*. Rowman & Littlefield. Available at <https://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=G3KHCgAAQBAJ&oi=fnd&pg=PR5&dq=Reporting+in+the+MENA+Region:+Cyber+Engagement+and+Pan-Arab+Social+Media,+by+Mohammad+Ayish+and+Noha+Mellor.+Lanham&ots=YMbPFX-jrpc&sig=QWm31szZhuXvWWIFDMq2Cyo2Xmw>. Accessed 23 May 2017.

Bakshy, Eytan, Solomon Messing, and Lada A. Adamic. 2015. Exposure to ideologically diverse news and opinion on Facebook. *Science* 348 (6239): 1130–1132.

Barthel, Michael, Amy Mitchell, and Jesse Holcomb. 2016. Many Americans Believe Fake News Is Sowing Confusion. *Pew Research Center's Journalism Project*. Available at <http://www.journalism.org/2016/12/15/many-americans-believe-fake-news-is-sowing-confusion/>. Accessed 26 May 2017.

Barton, Alana, and Hannah Storm. 2014. *Violence and Harassment Against Women in the News Media: A Global Picture*. International Women's Media Foundation & International News Safety Institute. Available at <http://www.iwmf.org/our-research/journalist-safety/>. Accessed 8 June 2017.

BBC. 2016. BBC World Service announces biggest expansion 'since the 1940s'. *BBC News*, sec. Entertainment & Arts. Available at <http://www.bbc.com/news/entertainment-arts-37990220>. Accessed 21 August 2017.

Bell, Bethany. 2016. Twitter Abuse: Women journalists get more threats. *BBC News: Inside Europe Blog*. Available at <http://www.bbc.com/news/blogs-eu-31162437>.

Belli, Luca, and Jamila Venturini. 2016. Private ordering and the rise of terms of service as cyber-regulation. *Internet Policy Review* 5. Available at <https://policyreview.info/articles/analysis/private-ordering-and-rise-terms-service-cyber-regulation>.

Blanchard, Taryn. 2017. *Journalists in Distress: Assessing the Digital Viability of a Global Emergency Assistance Network*. The Digital Security of Journalists in Distress. Canadian Journalists for Free Expression. Available at <http://www.cjfe.org/journalists_in_distress_study>.

Bleich, Erik, Irene Bloemraad, and Els de Graauw. 2015. Migrants, Minorities and the Media: Information, Representations and Participation in the Public Sphere. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 41 (6): 857–873.

Blum-Dumontet, Eva. 2017. Winning the debate on encryption: a 101 guide for politicians. *Medium*. Available at <https://medium.com/privacy-international/winning-the-debate-on-encryption-a-101-guide-for-politicians-4ff4353d427>.

Bounegru, Liliana, Jonathan Gray, Tommaso Venturini, and Michele Mauri. 2017. *A Field Guide to Fake News*. Public Data Lab.

Brisset-Foucault, Florence. 2016. Serial Callers: Communication Technologies and Political Personhood in Contemporary Uganda. *Ethnos*: 1–18.

Broadbent, Emma, John Gougoulis, Nicole Lui, Vikas Pota, and Jonathan Simons. 2017. *Generation Z: Global Citizenship Survey – What the world's young people think and feel*. Varkey Foundation. Available at <varkeyfoundation.org/sites/default/files/Global%20Young%20People%20Report%20%28digital%29%20NEW%20%281%29.pdf>.

Buckingham, David. 2013. *Media education: Literacy, learning and contemporary culture*. John Wiley & Sons. Available at <https://books.google.com/s?hl=en&lr=&id=vRgNAAAAQBAJ&oi=fnd&pg=PP2&dq=media+literacy+education&ots=CjTGxc8en4&sig=v5LjLIN4PBjm2NQej8UUYDOkzcg>. Accessed 22 September 2017.

Buckley, Steve, Kreszentia Duer, Toby Mendel, and Sean O. Siochru. 2008. *Broadcasting, Voice, and Accountability : A Public Interest Approach to Policy, Law, and Regulation.* Washington, DC: World Bank.

Byerly, Carolyn M. 2011. *Global Report on Status of Women in News Media*. Washington D. C.: International Women's Media Foundation (IWMF). Available at <http://www.iwmf.org/our-research/global-report/>. Accessed 8 June 2017.

Byrne, Andrew. 2016. Macedonia's fake news industry sets sights on Europe. *Financial Times*. Available at <https://www.ft.com/content/333fe6bc-c1ea-11e6-81c2-f57d90f6741a>. Accessed 17 March 2017.

Campbell, Cecilia. 2017. *World Press Trends 2017*. Frankfurt: WAN-IFRA.

Cannataci, Joseph A. 2017. *Report of the Special Rapporteur on the right to privacy.* United Nations Human Rights CouncilHRC.34.L.7.Rev1_Privacy_in_the_digital_age_1.docx. . Available at <https://www.google.co.in/l?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwigxYayrNjUAhWCgI8KHaFhBXIQFgg0MAI&url=http%3A%2F%2Fwww.ohchr.org%2FDocuments%2FIssues%2FPrivacy%2FA-HRC-31-64.doc&usg=AFQjCNHYwGVmdH7luFsx87x-Zv8kggoHLw>. Accessed 9 June 2017.

Cannataci, Joseph A., Bo Zhao, Gemma Torres Vives, Shara Monteleone, Jeanne Mifsud Bonnici, and Evgeni Moyakine. 2016. *Privacy, free expression and transparency: Redefining their new boundaries in the digital age.* Paris: UNESCO.

Cardozo, Nate. 2017. *The State of Crypto Law: 2016 in Review.* Electronic Frontier Foundation. Available at <https://www.eff.org/deeplinks/2016/12/crypto-state-law-end-2016>.

Carlsson, Ulla, and Sherri Hope Culver. 2013. *Media and information literacy and*

intercultural dialogue. Nordicom. Available at <http://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2:769151>. Accessed 22 September 2017.

Centre for Law and Democracy & Access Info. 2017a. About. *Global Right to Information Rating*. Available at <http://www.rti-rating.org/about/>. Accessed 24 May 2017.

Centre for Law and Democracy & Access Info. 2017b. Global Right to Information Rating Map. *Global Right to Information Rating*. Available at <http://www.rti-rating.org/>. Accessed 24 May 2017.

Ceron, Andrea, Luigi Curini, and Stefano M. Iacus. 2016. First-and second-level agenda setting in the Twittersphere: An application to the Italian political debate. *Journal of Information Technology & Politics* 13 (2): 159–174.

Chahal, Mindi. 2017. The fake news effect and what it means for advertisers. *Marketing Week*. Available at <https://www.marketingweek.com/2017/03/27/the-fake-news-effect/>. Accessed 25 May 2017.

Chatterjee, Lahiri. 2017. New York Times tops revenue estimates as digital subscriptions jump. *Reuters*. New York, United States edition, sec. Business. Available at <http://www.reuters.com/article/us-new-york-times-results-idUSKBN17Z1E0>. Accessed 14 June 2017.

CIPESA. 2017. *The Growing Trend of African Governments' Requests for User Information and Content Removal from Internet and Telecom Companies*. Policy Brief. Available at <https://cipesa.org/?wpfb_dl=248>.

Cisco Systems. 2017. *The Zettabyte Era: Trends and Analysis*.

Clark, Marilyn, and Anna Grech. 2017. *Journalists under pressure: Unwarranted interference, fear and self-censorship in Europe*. Strasbourg: Council of Europe.

Columbia Global Freedom of Expression. 2014. *Lohé Issa Konaté v. The Republic of Burkina Faso*.

Columbia Global Freedom of Expression. n.d. Case Law. *Columbia Global Freedom of Expression*. Available at <https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/>.

Committee to Protect Journalists (CPJ). 2016. *Attacks on the Press: Gender and Media Freedom Worldwide*. Committee to Protect Journalists. Available at <https://cpj.org/2016/04/attacks-on-the-press.php>.

Committee to Protect Journalists. 2016. *2016 prison census: 259 journalists jailed worldwide*.

Committee to Protect Journalists. 2017. Journalists Killed since 1992. Available at <https://www.cpj.org/killed/>. Accessed 8 May 2017.

Committee to Protect Journalists. n.d. Journalists Forced Into Exile Since 2010. Available at <cpj.org/exile/>.

Commonwealth Secretariat. 2014. Report of the Commonwealth Working Group of Experts on Cybercrime. *Commonwealth Law Bulletin* 40 (3: Special Issue on the Commonwealth Law Ministers Meeting): 502–561.

Cosenza, Vincenzo. 2017. *World Map of Social Networks.* Available at <http://vincos.it/world-map-of-social-networks/>.

Couldry, Nick, and Joseph Turow. 2014. Advertising, big data and the clearance of the public realm: Marketers' new approaches to the content subsidy. *International Journal of Communication* 8: 1710–1726.

Council of Europe. 2016. *Recommendation of the Committee of Ministers to member states on the protection of journalism and safety of journalists and other media actors.* CM/REC(2016)4. Available at <https://search.coe.int/cm/Pages/result_details.aspx?ObjectId=09000016806415d9>.

Council of Europe. 2017. Chart of signatures and ratifications of Treaty 108. *Council of Europe Treaty Office.* Available at <http://www.coe.int/web/conventions/full-list>. Accessed 7 June 2017.

Crabtree, Steve. 2016. Views of Media Freedom Declining Worldwide. *Gallup.* Available at <http://www.gallup.com/poll/191366/views-media-freedom-declining-worldwide.aspx>. Accessed 25 May 2017.

Crabtree, Steve. 2017. Media Freedom Largely Stable Worldwide in 2016. *Gallup.com.* Available at <http://www.gallup.com/poll/209552/media-freedom-largely-stable-worldwide-2016.aspx>. Accessed 25 May 2017.

Daskal, Jennifer C. 2015. The Un-Territoriality of Data. *The Yale Law Journal*,125. Available at <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2578229>. Accessed 24 May 2017.

de Sola Pool, Ithiel1983. *Technologies of Freedom.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Deibert, Ronald. 2017. We Chat (But Not about Everything). Available at <https://deibert.citizenlab.ca/2017/04/we-chat-but-not-about-everything/>.

DeJarnette, Ben. 2016. What Beacon's Failure Means for Crowdfunded Journalism. *MediaShift.* Available at <http://mediashift.org/2016/10/beacons-failure-means-crowdfunded-journalism/>. Accessed 20 May 2017.

Demos. 2014. Demos: male celebrities receive more abuse on Twitter than women. *Demos.* Available at <https://www.demos.co.uk/press-release/demos-male-celebrities-receive-more-abuse-on-twitter-than-women-2/>.

Diakopoulos, Nicholas. 2014. Algorithmic Accountability: Journalistic investigation of computational power structures. *Digital Journalism* 3 (3): 398–415.

Digital Rights Foundation. 2017. Cyber Harassment Helpline: Six Month Report, December 2016-May2017. *Digital Rights Foundation.* Available at <https://digitalrightsfoundation.pk/wp-content/uploads/2017/07/Cyber-Harassment-Helpline-Six-Month-Report.pdf>.

Digital Rights Foundation. n.d. Cyber Harassment Helpline. *Digital Rights Foundation*. Available at <https://digitalrightsfoundation.pk/services/>.

Doctor, Ken. 2016. 'Profitable' Washington Post adding more than five dozen journalists. *Politico Media.* Available at <http://politi.

co/2hKhXk1>. Accessed 8 June 2017.

Drake, William J., Vinton G. Cerf, and Wolfgang Kleinwachter. 2016. *Future of the Internet Initiative White Paper. Internet Fragmentation: An Overview.* Future of the Internet Initiative White Paper. Available at <http://www3.weforum.org/docs/WEF_FII_Internet_Fragmentation_An_Overview_2016.pdf>. Accessed 24 May 2017.

Duggan, Maeve, Lee Rainie, Aaron Smith, Cary Funk, Amanda Lenhart, and Mary Madden. 2014. *Online Harassment.* Pew Research Center. Available at <http://www.pewinternet.org/2014/10/22/online-harassment/>.

Edelman. 2016. 2016 Edelman Trust Barometer Global Results. *Edelman.* Available at <http://www.edelman.com/insights/intellectual-property/2016-edelman-trust-barometer/global-results/>. Accessed 22 January 2017.

Edelman. 2017. Trust Barometer. *Edelman.* Available at <http://www.edelman.com/trust2017/>. Accessed 11 June 2017.

Esses, Victoria M., Leah K. Hamilton, and Danielle Gaucher. 2017. The Global Refugee Crisis: Empirical Evidence and Policy Implications for Improving Public Attitudes and Facilitating Refugee Resettlement. *Social Issues and Policy Review* 11 (1): 78–123.

Esses, Victoria M., Stelian Medianu, and Andrea S. Lawson. 2013. Uncertainty, Threat, and the Role of the Media in Promoting the Dehumanization of Immigrants and Refugees. *Journal of Social Issues* 69 (3): 518–536.

EU GDPR 2016. EU General Data Protection Regulation 2016/67: Recital 153. Text. Available at <http://www.privacy-regulation.eu/en/r153.htm>. Accessed 7 June 2017.

European Broadcasting Union (EBU). 2015. *Funding of Public Service Media 2015.* Available at <https://www.ebu.ch/publications/funding-of-public-service-media>.

European Centre for Press and Media Freedom. n.d. Women's Reporting Point. *European Centre for Press and Media Freedom.* Available at <https://ecpmf.eu/get-help/womens-reporting-point>.

European Commission. 2016. Code of Conduct on Countering Illegal Hate Speech Online. Available at <http://ec.europa.eu/justice/fundamental-rights/files/hate_speech_code_of_conduct_en.pdf>.

European Commission. n.d. The EU-U.S. Privacy Shield. *Justice.* Available at <http://ec.europa.eu/justice/data-protection/international-transfers/eu-us-privacy-shield/index_en.htm>.

European Institute for Gender Equality (EIGE). 2017. Gender Statistics Database. Available at <http://eige.europa.eu/gender-statistics/dgs/indicator/wmidm_med_pbrc__wmid_media_pbrc_bm/line/year:2014,2015,2016/geo:EU28,CZ,BE,BG/

EGROUP:PUB_BCAST/sex:W/UNIT:PC/POSITION:MEMB_BRD>. Accessed 8 June 2017.

Feinstein, Anthony, Blair Audet, and Elizabeth Waknine. 2014. Witnessing images of extreme violence: a psychological study of journalists in the newsroom. *Journal of the Royal Society of Medicine* 5 (8).

Feinstein, Anthony, John Owen, and Nancy Blair. 2002. A Hazardous Profession: War, Journalists, and Psychopathology. *The American Journal of Psychiatry* 159 (9): 1570–1575.

Fengler, Susanne, Tobias Eberwein, Salvador Alsius, Olivier Baisnée, Klaus Bichler, Boguslawa Dobek-Ostrowska, Huub Evers, et al. 2015. How effective is media self-regulation? Results from a comparative survey of European journalists. *European Journal of Communication* 30 (3): 249–266.

Flaxman, Seth, Sharad Goel, and Justin M. Rao. 2016. Filter bubbles, echo chambers, and online news consumption. *Public Opinion Quarterly* 80 (S1): 298–320.

Frau-Meigs, Divina, and Jordi Torrent. 2009. *Mapping media education policies in the world: visions, programmes and challenges.* Revista Comunicar.

Frau-Meigs, Divina, Irma Velez, and Julieta Flores Michel. 2017. *Public policies in media and information literacy in Europe: cross-country comparisons.* Taylor & Francis. Available at <https://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=aiMIDwAAQBAJ&oi=fnd&pg=PP1&dq=Public+Policies+in+Media+and+Information+Literacy+in+Europe:+Cross-Country+Comparison&ots=hBxkvV-WX-M&sig=Npioa_AVLOBy5-KcvZX8nqMd95E>. Accessed 22 September 2017.

Freedom Online Coalition. 2017. Joint Statement and Accompanying Good Practices for Government on State-Sponsored Network Disruptions. *Freedom Online Coalition*. Available at <https://www.freedomonlinecoalition.com/news/foc-issues-joint-statement-and-accompanying-good-practices-for-government-on-state-sponsored-network-disruptions/>. Accessed 24 June 2017.

freedominfo.org. 2016. Chronological and Alphabetical lists of countries with FOI regimes. Organization. *Freedom Info.* Available at <http://www.freedominfo.org/2016/06/chronological-and-alphabetical-lists-of-countries-with-foi-regimes/>. Accessed 24 May 2017.

Fröhlich, Silja. 2017. Africa 'needs to catch up' with protection for whistleblowers. *Deutsche Welle.* Available at <http://www.dw.com/en/africa-needs-to-catch-up-with-protection-for-whistleblowers/a-37873356>.

FTI Consulting. 2017. *Localization to Fragment Data Flows in Asia.* Global Risk and Investigations Practice. Available at <http://www.fticonsulting-asia.com/insights/articles/localization-to-fragment-data-flows-in-asia>. Accessed 24 May 2017.

Gábor, Bernáth, and Vera Messing. 2016. *Infiltration of political meaning-production: security threat or humanitarian crisis? The coverage of the refugee 'crisis' in the Austrian and Hungarian media in early autumn 2015*. Budapest: Centre for Media, Data, and Society.

Gagliardone, Iginio, and Matti Pohjonen. 2016. Engaging in Polarized Society: Social Media and Political Discourse in Ethiopia. In *Digital Activism in the Social Media Era*, 25–44. Springer International Publishing. Available at <http://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-40949-8_2>. Accessed 29 July 2017.

Gagliardone, Iginio. 2016. 'Can you hear me?' Mobile–radio interactions and governance in Africa. *New Media & Society* 18 (9): 2080–2095.

Galpaya, Helani. 2017. *Zero-rating in Emerging Economies.* London: Chatham House. Available at <https://www.cigionline.org/sites/default/files/documents/GCIG%20 no.47_1.pdf>.

Games for Social Change. 2017. Games for Social Change. *Games for Change.* Available at <http://www.gamesforchange.org/about/>. Accessed 8 June 2017.

Gardiner, Becky, Mahana Mansfield, Ian Anderson, Josh Holder, Daan Louter, and Monica Ulmanu. 2016. The darkside of Guardian comments. *The Guardian.* Available at <https://www.theguardian.com/technology/2016/apr/12/the-dark-side-of-guardian-comments>.

Geiß, Stefan, Melanie Leidecker, and Thomas Roessing. 2015. The interplay between media-for-monitoring and media-for-searching: How news media trigger searches and edits in Wikipedia. *New media & society* 18 (11): 2740-2759.

Gender Dynamic Coalition and APC. 2016. Internet Governance Forum 2015: Learnings from the Gender Report Cards. *GenderIT.* Available at <http://www.genderit.org/resources/internet-governance-forum-2015-learnings-gender-report-cards>.

General Assembly of the Organization of American States. 2017. *Draft Resolution Promotion and Protection of Human Rights*. Vol. AG/doc.5580/17. Available at <http://www.oas.org/en/iachr/expression/showarticle.asp?artID=1068&lID=1>.

Gentzkow, Matthew, and Jesse M. Shapiro. 2011. Ideological segregation online and offline. *The Quarterly Journal of Economics* 126 (4): 1799–1839.

Georgiou, Myria, and Rafal Zaborowski. 2016. *Media coverage of the "refugee crisis": A cross-European perspective.* London: London School of Economics.

Gill, Lex, Dennis Redeker, and Urs Gasser. 2015. Towards Digital Constitutionalism? Mapping Attempts to Craft an Internet Bill of Rights. *Berkman Center Research Publication* (2015–15): 28.

Gillwald, Alison, Chenai Chair, Ariel Futter, Kweku Koranteng, Fola Odufuwa, and John Walubengo. 2016. *Much ado about*

nothing? Zero rating in the African context. Research ICT Africa Network. Available at <researchictafrica.net/publications/Other_publications/2016_RIA_Zero-Rating_Policy_Paper_-_Much_ado_about_nothing.pdf>.

Glenster, Ann Kristin. 2016. The Court of Justice of the European Union Finds the Harbor No Longer Safe. *Harvard Journal of Law & Technology.* Available at <http://jolt.law.harvard.edu/digest/the-court-of-justice-of-the-european-union-finds-the-harbor-no-longer-safe>. Accessed 7 June 2017.

Global Network Initiative (GNI). 2017. Global Network Initiative Adds Seven Companies in Milestone Expansion of Freedom of Expression and Privacy Initiative. Available at <www.globalnetworkinitiative.org/news/global-network-initiative-adds-seven-companies-milestone-expansion-freedom-expression-and>.

Global Network Initiative and Telecommunications Industry Dialogue. 2016. Joint Statement on Network and Service Shutdowns. Available at <https://www.globalnetworkinitiative.org/news/global-network-initiative-and-telecommunications-industry-dialogue-joint-statement-network-and>.

Global Partners Digital. n.d. World map of encryption laws and policies. Available at <https://www.gp-digital.org/national-encryption-laws-and-policies/>.

Google. 2017. *Transparency Report.* Transparency report. Google. Available at <https://www.google.com/transparencyreport/?authuser=1>.

Graham, Mark, Ralph K. Straumann, and Bernie Hogan. 2015. Digital Divisions of Labor and Informational Magnetism: Mapping Participation in Wikipedia. *Annals of the Association of American Geographers* 105 (6): 1158–1178.

Greenleaf, Graham. 2014. *Asian Data Privacy Laws: Trade & Human Rights Perspectives.* Oxford, New York: Oxford University Press.

Greenleaf, Graham. 2017. *Global Tables of Data Privacy Laws and Bills (5th ed.)*. Privacy Laws & Business International Report.

Greussing, Esther, and Hajo G. Boomgaarden. 2017. Shifting the refugee narrative? An automated frame analysis of Europe's 2015 refugee crisis. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 0 (0): 1–26.

Griffen, Scott. 2017. *Defamation and Insult Laws in the OSCE Region: A Comparative Study. Organisation for Security and Co-operation in Europe.* Available at <http://www.osce.org/fom/303181?download=true>. Accessed 23 June 2017.

Grömping, Max. 2014. 'Echo Chambers' Partisan Facebook Groups during the 2014 Thai Election. *Asia Pacific Media Educator* 24 (1): 39–59.

GSMA. 2017. *The Mobile Economy 2017.* Available at <https://www.gsma.com/mobileeconomy/>.

Gulf Center for Human Rights. 2017. *See their Struggle, Realise their Rights: Human Rights Defenders at Imminent Risk in the Gulf Region and Neighbouring Countries.* Gulf Center for Human Rights. Available at <http://www.gc4hr.org/report/view/62>.

Hallin, Daniel C., and Paolo Mancini. 2004. *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics.* Cambridge University Press.

Hanretty, Chris. 2014. Media outlets and their moguls: Why concentrated individual or family ownership is bad for editorial independence. *European Journal of Communication* 29 (3): 335–350.

Hänska-Ahy, Maximillian T., and Roxanna Shapour. 2013. Who's Reporting the Protests? Converging practices of citizen journalists and two BBC World Service newsrooms, from Iran's election protests to the Arab uprisings. *Journalism Studies* 14 (1): 29–45.

Hargittai. 2015. Why doesn't Science publish important methods info prominently? *Crooked Timber.* Available at <http://crookedtimber.org/2015/05/07/why-doesnt-science-publish-important-methods-info-prominently/>. Accessed 20 May 2017.

Harlow, Summer, and Thomas J. Johnson. 2011. The Arab Spring| Overthrowing the Protest Paradigm? How The New York Times, Global Voices and Twitter Covered the Egyptian Revolution. *International journal of Communication* 5: 16.

Harp, Dustin, Ingrid Bachmann, and Jaime Loke. 2014. Where are the women? The presence of female columnists in US opinion pages. *Journalism & Mass Communication Quarterly* 91 (2): 289–307.

Harper, Tauel. 2016. The big data public and its problems: Big data and the structural transformation of the public sphere. *New Media & Society* 19 (9): 1424-1439.

Harris, Janet, Nick Mosdell, and James Griffiths. 2016. Gender, Risk and Journalism. *Journalism Practice* 10 (7): 902–916.

Henrichsen, Jennifer R., Michelle Betz, and Joanne M. Lisosky. 2015. *Building Digital Safety for Journalism: A Survey of Selected Issues*. Paris: UNESCO. Available at <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002323/232358e.pdf>.

Hess, Amanda. 2014. Why Women aren't welcome on the internet. *Pacific Standard.* Available at <https://psmag.com/social-justice/women-arent-welcome-internet-72170>.

Hindman, Matthew. 2008. *The myth of digital democracy.* Princeton University Press. Available at <http://books.google.co.uk/s?hl=en&lr=&id=iaq1Wd7PWR4C&oi=fnd&pg=PP1&dq=matthew+hindman&ots=BCY8FfOZNJ&sig=YxQtBT5fOlfCHLJRzlQ9YUE0_Ts>. Accessed 20 September 2014.

Hobbs, Renee, and Amy Jensen. 2009. The past, present, and future of media literacy education. *Journal of media literacy education* 1 (1): 1.

Hobbs, Renee. 2005. The state of media literacy education. *Journal of Communication* 55 (4): 865–871.

Howard, Philip N., Gillian Bolsover, Bence Kollanyi, Samantha Bradshaw, and Lisa-

Maria Neudert. 2017. *Junk News and Bots during the US Election: What Were Michigan Voters Sharing Over Twitter?* Available at <http://comprop.oii.ox.ac.uk/wp-content/uploads/sites/89/2017/03/What-Were-Michigan-Voters-Sharing-Over-Twitter-v2.pdf>. Accessed 26 May 2017.

Huddleston, Tom. 2017. Netflix Has More U.S. Subscribers Than Cable TV. *Fortune*. Available at <http://fortune.com/2017/06/15/netflix-more-subscribers-than-cable/>. Accessed 21 August 2017.

Hunt, Elle. 2017. LGBT community anger over YouTube restrictions which make their videos invisible. *The Guardian*. Available at <https://www.theguardian.com/technology/2017/mar/20/lgbt-community-anger-over-youtube-restrictions-which-make-their-videos-invisible>.

International Centre of Not-for-Profit Law. 2016. Survey of Trends Affecting Civic Space: 2015-16. *Global Trends in NGO Law* 7 (4). Available at <http://www.icnl.org/research/trends/index.html>. Accessed 8 June 2017.

International Federation of Journalists (IFJ). n.d. Gender Equality. Available at <www.ifj.org/issues/gender-equality/>.

International Federation of Journalists. 2017. Byte Back: IFJ launches guide to combat cyber harassment in South Asia. Available at <http://www.ifj.org/nc/fr/news-single-view/backpid/33/article/byte-back-ifj-launches-guide-to-combat-cyber-harassment-in-south-asia/>.

International Press Institute. 2015. International Declaration and Best Practices for journalist safety launched. *International Press Institute.* Available at <https://ipi.media/international-declaration-and-best-practices-to-promote-journalists-safety-launched/>.

International Publishers Association (IPA). 2017. Freedom to Publish Manifesto. Available at <https://www.internationalpublishers.org/freedom-to-publish/ipa-freedom-to-publish-manifesto>. Accessed 24 June 2017.

International Telecommunication Union (ITU). 2017a. Key ICT indicators for developed and developing countries and the world (totals and penetration rates). *World Telecommunication/ICT Indicators database.* Available at <http://www.itu.int:80/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/wtid.aspx>.

International Telecommunication Union (ITU). 2017b. Status of the transition to Digital Terrestrial Television Broadcasting: Figures. *ITU Telecommunication Development Sector.* Available at <http://www.itu.int/en/ITU-D/Spectrum-Broadcasting/Pages/DSO/figures.aspx>.

International Women's Media Foundation and International NEws Safety Institute. 2013. Global Research Project Investigates Violencce Agaisnt Women Journalists. Available at <www.iwmg.org/blog/2013/12/02/global-research-project-investigates-violence-against-women-journalists/

International Women's Media Foundation. 2016. *An Overview of the Current Challenges to the Safety and Protection of Journalists*. Available at <https://www.iwmf.org/wp-content/uploads/2016/02/IWMFUNESCO-Paper.pdf>.

Internet Live Stats. 2017. Total number of websites.

Jakubowicz, Karol. 2015. New Media Ecology: reconceptualizing media pluralism. In *Media Pluralism and Diversity*, 23–53. Springer. Available at <http://link.springer.com/chapter/10.1057/9781137304308_2>. Accessed 19 February 2017.

Kalathil, Shanthi. 2017. A Slowly Shifting Field: *Understanding Donor Priorities in Media Development*. CIMA Digital Report. Center for International Media Assistance (CIMA). Available at <http://www.cima.ned.org/publication/slowly-shifting-field/>.

Kaye, David. 2015a. *Promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression*. United Nations General Assembly. Available at <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/361>.

Kaye, David. 2015b. *Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression*. Human Rights Council. Available at <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/095/85/PDF/G1509585.pdf?OpenElement>. Accessed 24 May 2017.

Keller, Daphne. 2015. Empirical Evidence of 'Over-Removal' by Internet Companies under Intermediary Liability Laws. *The Center for Internet and Society at Stanford Law School blog*. Available at <http://cyberlaw.stanford.edu/blog/2015/10/empirical-evidence-over-removal-internet-companies-under-intermediary-liability-laws>.

Keller, Daphne. 2017. Europe's "Right to Be Forgotten" in Latin America. In *Towards an Internet Free of Censorship II: Perspectives in Latin America*. Centro de Estudios en Libertad de Expresión y Acceso a la Información (CELE), Universidad de Palermo.

Kenmoe, Elvis Michel. 2016. Gender and Media: Experiences from the Field presented at the 30th session of the Intergovernmental Councl of the IPDC, Paris. Available at <http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/IPDC/ipdc_30_council_item13_pres_gender_kenmoe.pdf>.

Khan, Saman Ghani. 2016. Suffering in silence: Journalists and mental health. *The Herald*. Available at <https://herald.dawn.com/news/1153429/suffering-in-silence-journalists-and-mental-health>.

Kosut, Mary, ed. 2012. *Encyclopedia of Gender in Media*. SAGE Publications.

Kovacs, Anja, Avri Doria, Bruno Zilli, Margarita Salas, and Women's Legal and Human Rights Bureau. 2012. *Critically Absent: Women's Rights in Internet Governance*. Available at <http://www.genderit.org/resources/critically-absent-women-internet-governance-policy-advocacy-toolkit>.

Kovacs, Anja. 2017. *'Chupke, Chupke': Going Behind the Mobile Phone Bans in North India.* Internet Democracy Project. Available at <https://genderingsurveillance.internetdemocracy.in/phone_ban/>.

Kuchler. 2016. Facebook begins testing ways to flag fake news. *Financial Times.* Available at <https://www.ft.com/content/2cf4a678-c25b-11e6-81c2-f57d90f6741a>. Accessed 26 May 2017.

La Rue, Frank. 2011. *Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression*. Submission to Human Rights Council. Switzerland: United Nations General Assembly. Available at <http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A.HRC.17.27_en.pdf>. Accessed 17 June 2017.

La Rue, Frank. 2012. *Report of the Special Rapporteur on the prmotion and protection of the right to freedom of opinion and expression.* United Nations Human Rights Council. Available at <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G12/137/87/PDF/G1213787.pdf?OpenElement>.

La Rue, Frank. 2013. *Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression*, *Frank La Rue.* UN General Assembly. Available at <http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session23/A.HRC.23.40_EN.pdf>. Accessed 24 May 2017.

Lanza, Edison. 2016a. *Annual Report of the Office of the Special Rapporteur for Freedom of Expression.* Annual Report of the Inter-American Commission on Human Rights 2016. Organization of American States. Available at <http://www.oas.org/en/iachr/expression/docs/reports/annual/AnnualReport2016RELE.pdf>.

Lanza, Edison. 2016b. *National Case Law on Freedom of Expression*. Special Rapporteur for Freedom of Expression to the Inter-American Commission on Human Rights. Available at <http://www.oas.org/en/iachr/expression/docs/publications/JURISPRUDENCIA_ENG.pdf>.

Lanza, Edison. 2017. *Silenced Zones: Highly Dangerous Areas for the Exercise of Freedom of Expression.* Office for the Special Rapporteur for Freedom of Expression of the Inter-American Commission on Human Rights. Available at <http://www.oas.org/en/iachr/expression/docs/publications/ZONAS_SILENCIADAS_ENG.pdf>.

Levy, David, Rasmus Kleis Nielsen, Nic Newman, and Richard Fletcher. 2016. Reuters Institute Digital News Report. *Digital News Report.* Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism. Available at <http://www.digitalnewsreport.org/>. Accessed 22 January 2017.

Lichtblau, Eric, and Katie Benner. 2016. Apple Fights Order to Unlock San Bernardino Gunman's iPhone. *The New York Times.* Available at <https://www.nytimes.com/2016/02/18/technology/apple-timothy-cook-fbi-san-bernardino.html>. Accessed 25 May 2017.

Livingstone, Sonia, Elizabeth Van Couvering, and Nancy Thumim. 2005. *Adult Media Literacy: A review of the research literature on behalf of Ofcom.* London: Department of Media

and Communications London School of Economics and Political Science.

Livingstone, Sonia. 2004. Media literacy and the challenge of new information and communication technologies. *The Communication Review* 7 (1): 3–14.

Lynn, Kyaw Ye. 2014. A gun for self-protection, anyone?. Southeast Asian Press Alliance. Available at < https://www.seapa.org/a-gun-for-self-protection-anyone/>.

Macharia, Sarah. 2015. *Who Makes the News? Global Media Monitoring Project 2015.* London, Toronto: World Association for Christian Communication (WACC). Available at <http://cdn.agilitycms.com/who-makes-the-news/Imported/reports_2015/global/gmmp_global_report_en.pdf>. Accessed 14 June 2017.

MacKinnon, Rebecca, Elonnai Hickok, Allon Bar, and Hae-in Lim. 2014. *Fostering Freedom Online: The Role of Internet Intermediaries.* UNESCO Series on Internet Freedom. Paris: UNESCO/Internet Society.

Marquis-Boire, Morgan. 2015. *How governments are using spyware to attack free speech.* Amnesty International. Available at <https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2015/08/how-governments-are-using-spyware-to-attack-free-speech/>.

Marthoz, Jean-Paul. 2017. *Terrorism and the Media: A Handbook for Journalists.* Edited by Mirta Lourenço and Tim Francis. Paris: UNESCO. Available at <http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002470/247075F.pdf>.

Mason, Rowena. 2016. Police and tech firms are failing to tackle trolling, says Stella Creasy. *The Guardian.* Available at <https://www.theguardian.com/technology/2016/apr/15/online-trolling-not-taken-seriously-enough-labour-stella-creasy>.

Media Institute of Southern Africa (MISA). 2016. *So This Is Democracy? State of media freedom in Southern Africa 2016.* Windhoek. Available at <crm.misa.org/upload/web/So%20This%20Is%20Democracy%202016.pdf>.

Mendel, Toby. 2016. *Supporting Freedom of Expression: A Practical Guide to Developing Specialised Safety Mechanisms.* UNESCO, Centre for Law and Democracy. Available at <http://www.law-democracy.org/live/wp-content/uploads/2016/04/Safety-Report.16.04.20_final.pdf>.

Mendez, Juan E. 2017. *Report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment: Observation on communications transmitted to governments and replies received.* 34th session, Agenda Item 3. United Nations Human Rights Council. Available at <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G17/045/66/PDF/G1704566.pdf?OpenElement>.

Mijatović, Dunja. 2016. *New Challenges to Freedom of Expression: Countering Online Abuse of Female Journalists.* Edited by Becky Gardiner. Vienna: Office of the Representative on Freedom of the Media, Organization for Security and Co-operation in Europe. Available at <http://www.osce.org/fom/220411?download=true>.

Morozov, Evgeny. 2017. Moral panic over fake news hides the real enemy – the digital giants. *The Guardian*, sec. Opinion. Available at <https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/jan/08/blaming-fake-news-not-the-answer-democracy-crisis>. Accessed 26 May 2017.

Morris, David J. 2015. *The Evil Hours: A Biography of Post-traumatic Stress Disorder*. Boston: Houghton Mifflin Harcourt.

Mungiu-Pippidi, Alina. 2013. Freedom without Impartiality: The Vicious Circle of Media Capture. In *Media Transformations in the Post-Communist World*, edited by Peter Gross and Karol Jakubowicz. Plymouth: Lexington Books.

Mutsvairo, Bruce, ed. 2016. *Participatory Politics and Citizen Journalism in a Networked Africa: A Connected Continent*. Palgrave Macmillan UK.

n.d. Marie Colvin Journalists' Network. Marie Colvin Journalists' Network. Available at <https://mariecolvinnetwork.org/en/>.

National Watch on Images of Women in the Media (MediaWatch). 1995. *Global Media Monitoring Project: Women's Participation in the News.* National Watch on Images of Women in the Media (MediaWatch).

Nazar, Mitra. 2017. The Netherlands: Journalists stand up against online sexual harassment. *Mapping Media Freedom.* Available at <https://mappingmediafreedom.org/plus/index.php/2017/06/15/dutch-female-journalists-stand-up-against-online-sexual-harassment/>.

Ndlovu, Sikhonzile, and Tarisai Nyamweda. 2016. *Whose news, whose views? Southern Africa Gender and Media Progress Study 2015.* Johannesburg: Gender Links. Available at <http://genderlinks.org.za/shop/whose-news-whose-views/>. Accessed 19 June 2017.

NETmundial. 2014. NETmundial Multistakeholder Statement. NETmundial. Available at <http://netmundial.br/wp-content/uploads/2014/04/NETmundial-Multistakeholder-Document.pdf>. Accessed 24 May 2017.

Newman, Nic, Richard Fletcher, Antonis Kalogeropoulos, David A. L. Levy, and Rasmus Kleis Nielsen. 2017. *Reuters Institute Digital News Report 2017*. Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism. Available at <https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/Digital%20News%20Report%202017%20web_0.pdf>.

Nossel, Suzanne. 2017. The problem with making hate speech illegal. *Foreign Policy.* Available at <http://foreignpolicy.com/2017/08/14/the-problem-with-making-hate-speech-illegal-trump-charlottesville-virginia-nazi-white-nationalist-supremacist/>.

OECD. 2016. *Committing to Effective Whistleblower Protection.* Paris. Available at <http://www.oecd.org/corporate/committing-to-effective-whistleblower-protection-9789264252639-en.htm>. Accessed 25 June 2017.

OHCHR. 2017. UN experts urge States and companies to address online gender-based abuse but warn against censorship.

Available at <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21317&LangID=E>.

OONI. 2017. OONI - OONI: Open Observatory of Network Interference. Available at <https://ooni.torproject.org/>. Accessed 4 May 2017.

Open Data Charter. 2017a. Adopted By. *Open Data Charter.* Available at <http://opendatacharter.net/adopted-by-countries-and-cities/>. Accessed 24 May 2017.

Open Data Charter. 2017b. Who we are. *Open Data Charter.* Available at <http://opendatacharter.net/who-we-are/>. Accessed 24 May 2017.

Open Society Justice Initiative. 2013. *The Global Principles on National Security and the Right to Information (Tshwane Principles).* New York: Open Society Foundations.

Organization of American States. n.d. Inter-American Convention Against Corruption: Signatories and Ratifications. Available at <http://www.oas.org/en/sla/dil/inter_american_treaties_B-58_against_Corruption_signatories.asp>.

Pariser, Eli. 2011. *The filter bubble: What the Internet is hiding from you.* Penguin UK. Available at <https://books.google.co.uk/books?hl=en&lr=&id=-FWO0puw3nYC&oi=fnd&pg=PT3&dq=eli+pariser+filter&ots=g3PrCprRV2&sig=_FI8-GISLrm3WNoMKMIqSTJNOFw>. Accessed 20 May 2017.

Parker, Samuel. 2015. 'Unwanted invaders': The representation of refugees and asylum seekers in the UK and Australian print media. *eSharp* 23. Available at <http://orca.cf.ac.uk/id/eprint/79108>. Accessed 27 May 2017.

Parsons, Mark, and Peter Colegate. 2015. 2015: The Turning Point for Data Privacy Regulation in Asia? *HL Chronicle of Data Protection.* Available at <http://www.hldataprotection.com/2015/02/articles/international-eu-privacy/2015-the-turning-point-for-data-privacy-regulation-in-asia/>. Accessed 7 June 2017.

Pen America. 2013. *Chilling Effects.* Pen America and The FDR Group. Available at <https://pen.org/sites/default/files/2014-08-01_Full%20Report_Chilling%20Effects%20w%20Color%20cover-UPDATED.pdf>.

Posetti, Julie. 2017a. *Protecting Journalism Sources in the Digital Age.* UNESCO Series on Internet Freedom. Paris, France: UNESCO Publishing. Available at <http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/protecting_journalism_sources_in_digital_age.pdf>. Accessed 24 May 2017.

Posetti, Julie. 2017b. Fighting back against prolific online harassment: Maria Ressa. Article in Kilman, L. 2017. *An Attack on One is an Attack on All: Successful Initiatives To Protect Journalists and Combat Impunity.* International Programme for the Development of Communication, Paris, France: UNESCO Publishing. Available at <http://unesdoc.unesco.org/images/0025/002593/259399e.pdf>.

Accessed 9 December 2017.

Privacy International. 2017. *Cyber Security in the Global South: Giving the Tin Man a Heart.* Available at <https://www.privacyinternational.org/sites/default/files/Cybersecurity_2017.pdf>.

PwC. 2017. IAB *internet advertising revenue report 2016 full year results.* Interactive Advertising Bureau (IAB).

Ranking Digital Rights. 2015. *Corporate Accountability Index.* Available at <rankingdigitalrights.org/index2015/>.

Ranking Digital Rights. 2017. *Corporate Accountability Index*. Available at <rankingdigitalrights.org/index2017/>.

Reporters Without Borders (RSF). 2015. *Round-Up of journalists detained, held hostage or disappeared in 2015.* Available at <https://rsf.org/en/news/rsfs-2015-round-54-journalists-held-hostage-worldwide>.

Reuters. 2017. Mark Zuckerberg Says Facebook Now Has 2 Billion Users Worldwide. *Fortune*. Available at <http://fortune.com/2017/06/27/mark-zuckerberg-facebook-userbase/>. Accessed 21 August 2017.

RSF. 2016. *Worldwide Round-Up of journalists who are detained, held hostage or missing 2016.* Available at <https://rsf.org/en/reports/2016-round-number-journalists-detained-worldwide-continues-rise>.

Rutzen, Douglas. 2015. Civil Society Under Assault. *Journal of Democracy* 26 (4): 28–39.

Salomon, Eve. 2016. *Independent regulation of broadcasting: a review of international policies and experiences.* Cuadernos de Discusión de Comunicación e Información. Montevideo: UNESCO.

Sandvig, Christian. 2015. The Facebook "It's Not Our Fault" Study. *Social Media Collective.* Available at <https://socialmediacollective.org/2015/05/07/the-facebook-its-not-our-fault-study/>. Accessed 20 May 2017.

Santos, Gonzalo. 2016. *Towards the recognition of the right to be forgotten in Latin America.* ECIJA. Available at <http://ecija.com/en/sala-de-prensa/towards-the-recognition-of-the-right-to-be-forgotten-in-latin-america/>.

Schiffrin, Anya. 2017a. *Same Beds, Different Dreams? Charitable Foundations and Newsroom Independence in the Global South*. Center for International Media Assistance (CIMA) & National Endowment for Democracy. Available at <http://www.cima.ned.org/resource/beds-different-dreams-charitable-foundations-newsroom-independence-global-south/>.

Schriffen, Anya. 2017b. *In the Service of Power: Media Capture and the Threat to Democracy.* Washington, DC: Center for International Media Assistance. Available at <https://www.cima.ned.org/resource/service-power-media-capture-threat-democracy/>

Schmitt, Michael N., ed. 2013. *Tallinn Manual on the International Law Applicable to Cyber Warfare.* Cambridge: Cambridge University Press.

Schmitt, Michael N., ed. 2017. *Tallinn Manual 2.0 on the International Law Applicable to Cyber*

Operations. Cambridge University Press.

Schulz, Wolfgang, and Joris van Hoboken. 2016a. *Human rights and encryption*. UNESCO Series on Internet Freedom. Paris, France: UNESCO Pub.; Sense. Available at <http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002465/246527e.pdf>. Accessed 24 May 2017.

Schulz, Wolfgang, and Joris van Hoboken. 2016b. *Human rights and encryption.* UNESCO series on internet freedom. France. Available at <http://www.unesco.org/ulis/cgi-bin/ulis.pl?catno=246527>.

Shah, Dhavan V., Joseph N. Cappella, W. Russell Neuman, Lauren Guggenheim, S. Mo Jang, Soo Young Bae, and W. Russell Neuman. 2015. The dynamics of issue frame competition in traditional and social media. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* 659 (1): 207–224.

Simo, Fidji. 2017. Facebook Journalism Project. Campaign. *Facebook Media.* Available at <https://media.fb.com/2017/01/11/facebook-journalism-project/>. Accessed 8 June 2017.

Simon, Joel. 2016. Introduction: Breaking the Silence. In *Attacks on the Press: Gender and Media Freedom Worldwide.* Committee to Protect Journalists. Available at <https://cpj.org/2016/04/attacks-on-the-press-breaking-the-silence.php>.

Smith, River, Elana Newman, and Susan Drevo. 2015. *Covering Trauma: Impact on Journalists.* Dart Center for Journalism and Trauma. Available at <https://dartcenter.org/content/covering-trauma-impact-on-journalists>.

Spratt, Hannah E., and Denise E. Agosto. 2017. Fighting Fake News: Because We All Deserve the Truth: Programming Ideas for Teaching Teens Media Literacy. *Young Adult Library Services* 15 (4): 17.

Sreberny, Annabelle. 2014. Violence against women journalists. In *Media and Gender: A Scholarly Agenda for the Global Alliance on Media and Gender,* edited by Aimée Vega Montiel. Paris: UNESCO.

Stanford History Education Group. 2016. Evaluating Information. *The Cornerstone of Civic Online reasoning.*

Stremlau, Nicole, Emanuele Fantini, and Iginio Gagliardone. 2015. Patronage, politics and performance: radio call-in programmes and the myth of accountability. *Third World Quarterly* 36 (8): 1510–1526.

The Tor Project. 2016. OONI Explorer. Organization. *OONI Explorer - Highlights.* Available at <https://explorer.ooni.torproject.org/highlights/>. Accessed 23 May 2017.

Tlakula, Pansy. 2016. *Inter-Session Activity Report of Advocate. Pansy Tlakula, Chairperson and Special Rapporteur on Freedom of Expression and Access to Information in Africa.* Banjul: African Commission on Human and Peoples' Rights. Available at <http://www.achpr.org/files/sessions/59th/inter-act-reps/269/59os_inter_session_chair_srfe_comm_tlakula_eng.pdf>.

Townend, Judith, and Richard Danbury. 2017. *Protecting Sources and Whistleblowers in a Digital Age.* Information Law and Policy Centre, Institute of Advanced Legal Studies.

Trapnell, Stephanie (editor). 2014. *Right to Information: Case Studies on Implementation.* Washington D. C.: World Bank Group. Available at <http://documents.worldbank.org/curated/en/462751468000583408/pdf/98720-WP-P118353-Box393176B-PUBLIC-RTI-Case-Studies-Implementation-WEBfinal.pdf>.

Tuchman, Gaye, A.K. Daniels, and J Benoit. 1978. *Hearth and Home: Images of Women the Mass Media.* Oxford: Oxford University Press. Available at <Tuchman, G., Daniels, A.K., and Benoit, J. (1978) Hearth and Home: Images of Women in the Mass Media: Oxford: Oxford University Press.>. Accessed 25 May 2017.

Turow, Joseph. 2013. Branded Content, Media Firms, and Data Mining: An Agenda for Research. Presentation to ICA 2013 Conference, London, UK. Available at <http://web.asc.upenn.edu/news/ICA2013/Joseph_Turow.pdf>.

Twitter. 2017. *Twitter transparency report - Removal requests.* Available at <https://transparency.twitter.com/en/removal-requests.html>.

UN General Assembly. 2015a. *Outcome document of the high-level meeting of the General Assembly on the overall review of the implementation of the outcomes of the World Summit on the Information Society.* A/70/L.33. Available at <http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN95735.pdf>. Accessed 24 May 2017.

UN General Assembly. 2015b. *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*. A/RES/70/1. Available at <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E>. Accessed 24 May 2017.

UN General Assembly. 2017. *The safety of journalists and the issue of impunity: Report of the Secretary-General*. Available at <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N17/245/44/PDF/N1724544.pdf?OpenElement>.

UN Human Rights Council. 2015. *The right to privacy in the digital age,* Res 28/16. Available at <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/068/78/PDF/G1506878.pdf?OpenElement>. Accessed 7 June 2017.

UN Human Rights Council. 2016. *The promotion, protection and enjoyment of human rights on the Internet.* A/HRC/32/13. Available at <http://www.un.org/en/ga/71/meetings/>. Accessed 23 June 2017.

UN Human Rights Council. 2017. *The right to privacy in the digital age.* A/HRC/34/L.7/Rev.1. Available at <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/HRC/34/L.7/Rev.1>. Accessed 24 May 2017.

UN Office on Drugs and Crime. 2005. UN Convention against Corruption, A/58/422. Available at <https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf>. Accessed 25 May 2017.

UN Office on Drugs and Crime. 2017. Convention against Corruption: Signature and Ratification Status. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Available at <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/ratification-status.html/>. Accessed 25 June 2017.

UN Secretary General. 2015. Plan of Action to Prevent Violent Extremism. Available at <http://www.refworld.org/docid/577615cf4html>. Accessed 24 May 2017.

UN Special Rapporteur on Freedom of Opinion and Expression, OSCE Representative on Freedom of the Media, OAS Special Rapporteur on Freedom of Expression, and ACHPR Special Rapporteur on Freedom of Expression and Access to Information. 2017. Joint Declaration on Freedom of Expression and 'Fake News', Disinformation and Propaganda. Available at <https://www.law-democracy.org/live/wp-content/uploads/2017/03/mandates.decl_.2017.fake-news.pdf>.

UN Special Rapporteur on Freedom of Opinion and Expression, OSCE Representative on Freedom of the Media, Organization of American States Special Rapporteur on Freedom of Expression, and ACHPR Special Rapporteur on Freedom of Expression and Access to Information. 2016. Joint Declaration on Freedom of Expression and countering violent extremism. Available at <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=19915&LangID=E>. Accessed 24 June 2017.

UNESCO Bangkok Office, UN Women, and International Federation of Journalists (IFJ Asia Pacific). 2015. *Inside the News: Challenges and Aspirations of Women Journalists in Asia and the Pacific.* Bangkok: UNESCO. Available at <http://www.ifj.org/uploads/media/Inside_the_News_FINAL_040615_UNESDOC.pdf>.

UNESCO Director-General. 2016. *The Safety of Journalists and the Danger of Impunity:* Report by the Director-General to the Intergovernmental Council of the IPDC (Thirtieth Session). Paris: UNESCO. Available at <en.unesco.org/dg-report/>.

UNESCO. 2005. *Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions.* Vol. CLT-2005. Available at <http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=31038&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html>. Accessed 25 June 2017.

UNESCO. 2008. *Media Development Indicators: A framework for assessing media development.* Paris: UNESCO. Available at <en.unesco.orge/programme/ipdc/initiative/mdis

UNESCO. 2013a. *Global Media and Information Literacy Assessment Framework: country readiness and competencies.* Paris: UNESCO Available at <unesdoc.unesco.org/images/0022/002246/224655e.pdf

UNESCO. 2013b. UNESCO and partners launched global alliance for partnerships on media and Information literacy. *Communication and Information.* Available at <unesco.org/new/en/communication-and-information/resources/news-and-in-focus-articles/

all-news/news/unesco_and_partners_launched_global_alliance_for_partnership/://www.unesco.org/new/en/gapmil/>.

UNESCO. 2014. *World Trends in Freedom of Expression and Media Development*. Paris: UNESCO Available at <en.unesco.org/world-media-trends-2017/previous-editions

UNESCO. 2015. 38 C/70. Proclamation of 28 September as the 'International Day for the Universal Access to Information'. Available at <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002352/235297e.pdf>.

UNESCO. 2015. Global Survey on Gender and Media: Preliminary Findings. Available at <http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/Events/wmn2016_preliminary_report.pdf>.

UNESCO. 2016a. *Finlandia Declaration: Access to Information and Fundamental Freedoms - This is Your Right!* Available at <https://en.unesco.org/sites/default/files/finlandia_declaration_3_may_2016.pdf>. Accessed 24 May 2017.

UNESCO. 2016b. Internet Universality R.O.A.M Principles advocated at the 2nd General Assembly of the MAPPING Project | United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Available at <http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/resources/news-and-in-focus-articles/all-news/news/internet_universality_roam_principles_advocated_at_the_2n/>. Accessed 24 May 2017.

UNESCO. 2016c. Unpacking Indicator 16.10.2: Enhancing public access to information through Agenda 2030 for Sustainable Development. Available at <http://en.unesco.org/sites/default/files/unpacking_indicator16102.pdf>.

UNESCO. 2017a. Commonwealth leader pledges support for UN Plan on journalists' safety. Available at <en.unesco.org/news/commonwealth-leader-pledges-support-plan-journalists-safety>.

UNESCO. 2017b. *Report of the Multi-Stakeholder Consultation on Strengthening the Implementation of the UN Plan of Action on the Safety of Journalists and the Issue of Impunity.* Available at <en.unesco.org/sites/default/files/report_-_multi-stakeholder_consultation.pdf>.

UNESCO. 2017c. Strengthening the Implementation of the UN Plan of Action on the Safety of Journalists and the Issue of Impunity: Consultation outcome document. Available at <en.unesco.org/sites/default/files/options_geneva_consultation.pdf>.

UNESCO. 2017d. Community Media Sustainability Policy Series. Paris: UNESCO Available at <en.unesco.org/community-media-sustainability/policy-series

UNESCO. 2017e. REPORT. Multi-stakeholder Consultation on Strengthening the implementation of the UN Plan of Action on the Safety of Journalists and the Issue of Impunity. Available at <en.unesco.org/sites/default/files/report_._multistakeholder_consultation.pdf>

United Nations. 2017. *Sustainable Development Goals Report 2017*. Available at <https://unstats.un.org/sdgs/report/2017/>.

Vaccari, Cristian, and Augusto Valeriani. 2015. Follow the leader! Direct and indirect flows of political communication during the 2013 Italian general election campaign. *New Media & Society* 17 (7): 1025–1042.

van der Meer, Toni G.L.A., Piet Verhoeven, Johannes W.J. Beentjes, and Rens Vliegenthart. 2016. Disrupting gatekeeping practices: Journalists' source selection in times of crisis. *Journalism* 18 (9): 1107-1124

van der Spuy, Anri. 2017. *What if we all governed the Internet? Advancing multistakeholder participation in Internet governance*. UNESCO Series on Internet Freedom. Paris: UNESCO. Available at <http://en.unesco.org/unesco-series-on-internet-freedom>.

Vogt, Jonas. 2017. *Online Harassment of Journalists in Austria*. Translated by Michael Kudlak. International Press Institute. Available at <https://ipi.media/wp-content/uploads/2017/08/Final_Austria_Report_Ontheline_ENG_2017.pdf>.

Vogt, Nancy, and Amy Mitchell. 2016. *Crowdfunded Journalism: A Small but Growing Addition to Publicly Driven Journalism*. Available at <http://www.journalism.org/2016/01/20/crowdfunded-journalism/>. Accessed 23 January 2017.

WAN-IFRA. 2016. *WINning Strategies – Creating Stronger News Media Organizations by Increasing Gender Diversity. Media Development Report. Shaping the Future of News Publishing*. Available at <http://www.wan-ifra.org/reports/2016/06/21/winning-strategies-creating-stronger-news-media-organizations-by-increasing-gende>. Accessed 19 June 2017.

Weber, Rolf H. 2015. *Principles for governing the Internet*. UNESCO publication. UNESCO series on internet freedom. Paris: UNESCO Available at <http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/resources/publications-and-communication-materials/publications/full-list/principles-for-governing-the-internet/>. Accessed 24 June 2017.

Welsh, Madeline. 2015. The New York Times hopes its first virtual reality film, "The Displaced," kicks off mass adoption of VR. *Nieman Lab*. Available at <http://www.niemanlab.org/2015/11/the-new-york-times-hopes-its-first-virtual-reality-film-the-displaced-kicks-off-mass-adoption-of-vr/>. Accessed 8 June 2017.

West, Lindy. 2017. I've left Twitter. It is unusable for anyone but trolls, robots and dictators. *The Guardian*. Available at <https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/jan/03/ive-left-twitter-unusable-anyone-but-trolls-robots-dictators-lindy-west>.

WhatsApp. 2016. end-to-end encryption. *WhatsApp.com*. Available at <https://blog.whatsapp.com/10000618/end-to-end-encryption>. Accessed 25 May 2017.

Wike, Richard, and Katie Simmons. 2015. Global Support for Principle of Free Expression, but Opposition to Some Forms of Speech. *Pew Research Center's Global Attitudes Project*. Available at <http://

www.pewglobal.org/2015/11/18/global-support-for-principle-of-free-expression-but-opposition-to-some-forms-of-speech/>. Accessed 25 May 2017.

Wikimedia Foundation. 2017. *Wikipedia Statistics.* Available at <https://stats.wikimedia.org/EN/TablesWikipediaEN.htm>.

Wingfield, Nick, Mike Isaac, and Katie Benner. 2016. Google and Facebook Take Aim at Fake News Sites. *The New York Times.* Available at <https://www.nytimes.com/2016/11/15/technology/google-will-ban-websites-that-host-fake-news-from-using-its-ad-service.html>. Accessed 26 May 2017.

Women's Media Center. 2017. *The Status of Women in U.S. Media 2017.* Available at <http://www.womensmediacenter.com/pages/the-status-of-women-in-u.s.-media-2017>. Accessed 19 June 2017.

World Wide Web Foundation. 2017. *Open Data Barometer: Global Report Fourth Edition.* Available at <http://opendatabarometer.org/doc/4thEdition/ODB-4thEdition-GlobalReport.pdf>. Accessed 24 May 2017.

York, Jillian C. 2016. The State of Free Expression Online in Southeast Asia. *Electronic Frontier Foundation.* Available at <https://www.eff.org/deeplinks/2016/02/state-free-expression-online-southeast-asia>. Accessed 4 July 2017.

Young, Andrew, and Stefaan Verhulst. 2016. The Global Impact of Open Data - O'Reilly Media. *O'Reilly.* Available at <http://www.oreilly.com/data/free/the-global-impact-of-open-data.csp>. Accessed 24 May 2017.

Zayadin, Hiba. 2017. No August reprieve for journalists and activists in the Middle East and North Africa. IFEX. Available at <https://www.ifex.org/middle_east_north_africa/2017/09/06/internet-censorship-aljazeera/>.

Zhao, Yuezhi. 2008. *Communication in China: Political economy, power, and conflict.* Rowman & Littlefield Publishers.

Zuiderveen Borgesius, Frederik J., Damian Trilling, Judith Moeller, Balázs Bodó, Claes H. de Vreese, and Natali Helberger. 2016. *Should We Worry about Filter Bubbles?* Available at <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2758126>. Accessed 20 May 2017.

2015. *Burundi Journalists Union v. Attorney General of Burundi.* n.d. Necessary & Proportionate. Available at <https://necessaryandproportionate.org/>.

المجموعات الإقليمية

المجموعة الأولى: أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (27)

إسبانيا
إسرائيل
ألمانيا
أندورا
آيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
البرتغال
بلجيكا
تركيا

الدنمارك
سان مارينو
السويد
سويسرا
فرنسا
فنلندا
قبرص
كندا
لكسمبرغ
مالطا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موناكو
النرويج
النمسا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليونان

المجموعة الثانية: أوروبا الوسطى والشرقية (25)

الاتحاد الروسي
أذربيجان
أرمينيا
إستونيا
ألبانيا
أوزبكستان
أوكرانيا
بلغاريا
البوسنة والهرسك
بولندا

بيلاروس
الجبل الأسود
الجمهورية التشيكية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جمهورية مولدوفا
جورجيا
رومانيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
صربيا

سلوفاكيا
سلوفينيا
صربيا
طاجيكستان
كرواتيا
لاتفيا
ليتوانيا
هنغاريا

المجموعة الثالثة: أمريكا اللاتينية والكاريبي (33)

الأرجنتين
إكوادور
أنتيغوا وبربودا
أوروغواي
باراغواي
البهاما
البرازيل
بربادوس
بليز
بنما
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
الجمهورية الدومينيكية
دومينيكا
سانت فنسنت وغرينادين
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا
السلفادور
سورينام
شيلي
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
كوبا
كوستا ريكا
كولومبيا
المكسيك
نيكاراغوا
هاييتي
هندوراس

المجموعة الرابعة: آسيا والمحيط الهادي (44)

أستراليا
أفغانستان
إندونيسيا
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
بالاو
بروني دار السلام
بنغلاديش
بوتان
تايلاند
تركمانستان
توفالو
تونغا
تيمور – ليشتي
جزر سليمان
جزر كوك
جزر مارشال
جمهورية إيران الإسلامية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ساموا
سنغافورة
سري لانكا
الصين
فانواتو
الفلبين
فيجي
فيتنام
قرغيزستان
كازاخستان
كمبوديا
كيريباتي
ماليزيا
الملديف
منغوليا
ميانمار
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)
ناورو
نيبال
نيوزيلندا
نيوي
الهند
اليابان

المجموعة الخامسة: أفريقيا (47)

إثيوبيا
إريتريا
أنغولا
أوغندا
بنين
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
تشاد
توغو
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
جيبوتي
رواندا
زامبيا
زمبابوي
ساوتومي وبرينسيبي
السنغال
سوازيلاند
سيراليون
سيشيل
الصومال
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا بيساو
كابو فيردي
الكاميرون
كوت ديفوار
الكونغو
كينيا
ليبيريا
ليسوتو
ملاوي
مالي
مدغشقر
موريشيوس
موزمبيق
ناميبيا
النيجر
نيجيريا

المجموعة السادسة: المنطقة العربية (19)

الأردن
الإمارات العربية المتحدة
البحرين
تونس
الجزائر
الجمهورية العربية السورية
عُمان
السودان
العراق
فلسطين
قطر
الكويت
لبنان
ليبيا
مصر
المغرب
المملكة العربية السعودية
موريتانيا
اليمن

الاختصارات

AP	أسوشيتد برس
ASBU	اتحاد إذاعات الدول العربية
ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
AWM	التحالف من أجل المرأة في وسائل الإعلام
BBC	هيئة الإذاعة البريطانية
	اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
CNN	شبكة الأخبار CNN
CPJ	لجنة حماية الصحفيين
	تستند إلى حقوق الإنسان، مفتوحة، متاحة للجميع ، تنمو بمشاركة الأطراف المعنية المتعددة
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
EIGE	المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين
EMI	التربية الإعلامية والمعلوماتية
FIJ	الاتحاد الدولي للصحفيين
FIJ	الاتحاد الدولي للصحفيين
GAMAG	التحالف العالمي من أجل المساواة بين الجنسين في مجال الإعلام
GAPMIL	التحالف العالمي من أجل إقامة الشراكات بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية
GMMP	مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية
GNI	مبادرة الشبكة العالمية
GSMI	مؤشرات مراعاة المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام
HCDH	مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
ICANN	هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة
IGF	منتدى إدارة الإنترنت
INSI	المعهد الدولي لسلامة الصحفيين
IWMF	المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية
LGBT	المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية

MISA	معهد وسائل الإعلام لأفريقيا الجنوبية
MOOC	دورة جماعية مفتوحة متاحة على الإنترنت
OCDE	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OEA	منظمة الدول الأمريكية
OGP	الشراكة الحكومية المفتوحة
ONO	منظمة أمناء مظالم الأخبار
OONI	المرصد المفتوح لقياس التدخّل بالشبكة
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
PIDC	البرنامج الدولي لتطوير الاتصال
PIDCP	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
RSF	منظمة «مراسلون بلا حدود»
SAARC	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
SADC	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
SEAPA	التحالف الصحفي لجنوب شرق آسيا
SMSI	القمة العالمية لمجتمع المعلومات
UE	الاتحاد الأوروبي
UIT	الاتحاد الدولي للاتصالات
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNHRC	مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة
WAN–IFRA	الرابطة العالمية للصحف ولناشري الإعلام الإخباري

الاتجاهات العالمية

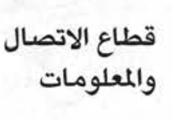
على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام

التقرير العالمي ٢٠١٧/٢٠١٨

توجد الصحافة في مرمى النار في شتى أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن عدد الأفراد الذين ينفذون إلى المضمون أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى، فإن تضافر الاستقطاب السياسي والتغير التكنولوجي قد يسّر الانتشار السريع لخطاب الكراهية، وكره النساء، و«الأخبار الملفّقة» غير المتحقَّق منها، وهذا ما يقود في كثير من الأحيان إلى الإفراط في تقييد حرية التعبير. وفي عدد متزايد من البلدان، يتعرض الصحفيون لاعتداءات جسدية ولفظية تهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور.

وتصدياً لهذه التحديات، يقدم هذا المجلد الجديد من سلسلة الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام تحليلاً نقدياً للاتجاهات الجديدة في حرية وسائل الإعلام وتعدديتها واستقلالها، وسلامة الصحفيين. وإن هذا التقرير، الذي يركّز بوجه خاص على المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام، يوفّر رؤية عالمية تَصلُح مورداً أساسياً لمن يسعى إلى فهم تغيّر المشهد العالمي في مجال وسائل الإعلام، من الدول الأعضاء في اليونسكو، والمنظمات الدولية، وهيئات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والأفراد.

ar.unesco.org/world-media-trends-2017








9 789236 000701